

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات الإستراتيجية والدولية

التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

البروفيسور سعود صالح

إعداد الطالبة:

بن علال آمال

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	م.و.ع.ع.س	د. تاحي طارق
مقررا	م.و.ع.ع.س <td>أ.د. سعود صالح</td>	أ.د. سعود صالح
عضوا	م.و.ع.ع.س <td>د. فليسي نرجس</td>	د. فليسي نرجس
عضوا	م.و.ع.ع.س <td>د. أوشرين ابتسام</td>	د. أوشرين ابتسام
عضوا	جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة	أ.د. حطاب عبد المالك
عضوا	جامعة الجلفة	د. بلخيرات حسين

ديسمبر 2020م

جمادى الأولى 1442 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال اللّٰهُ تعالى "ق وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ" (سورة القلم، الآية الاولى).

صدق اللّٰهُ العظيم

قال رسول اللّٰهُ ﷺ "من سلك طريقاً يبغى فيه علماً سهل اللّٰهُ له طريقاً إلى الجنّة وإلى الملائكة لضع
أجنتها الطالب العلم رضي بما يصنع وإلى العالم يستغفر له من ذلّ السموات ومن في الأرض حتى
الجنّات في الماء وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وإلى العلماء ورثة الأنبياء
وإلى الأنبياء ثم يورثوا يومئذ وللاورثاء وللأورثاء ما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر".

(رواه أبو داود والترمذي)

وقال ﷺ "اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وزودني علماً، الحمد لله على كل حال، وأخوف
باللّٰهُ من حال أهل النار".

(أخرجه الترمذي)

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توذِّبَ حَقَّهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصى فضائلهما، إلى

والدري العزيزين أوالهما اللذين وحفظهما في الدارين.

إلى من عمل معي بكدِّ بغيَّةِ إتمامِ هذا العمل، إلى زوجتي، صديقتي ورفيقتي وربي،

وإلى قرَّةِ عيني ومنبعِ سعادتي ابنتي نهناء.

إلى اللذين لم يدخلوا أيَّ جهنمٍ إلا بسببِ هذا العمل المتواضع،

إلى إسموئي فوزية وسفياء وخالتي نصيرة.

تسکرات

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد علي آله وصحبه أجمعين عملاً بقوله تعالى "وإذ نأذون ربكم لن شكرتم لأزيدنكم"، أشكر الله العظيم علي توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المتفانية البروفيسور سعود صالح علي رحمه ومرافقته في إتمام أطروحة الدكتوراه، راجية من المولى تعالى أن يدرج علمه موفور الصحة والعافية، كما أتوجه بأسمى عبارات العرفان والتقدير إلى جميع الأساتذة الذين سهروا علي تدريسي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وأفادوني بنصائحهم وتوجيهاتهم القيمة،

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أفراد عائلتي وزملائي وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد علي إنجاز هذا العمل وفي تذييل ما واجهته من صعوبات.

مقدمة

تشهد المنطقة المغاربية مجموعة من التهديدات الأمنية، ذات أبعاد مختلفة ومستويات متباينة من دولة لأخرى، فرضتها التغيرات في بنية النظام الدولي وملامحه والتحوّلات على صعيد المدركات الأمنية للدول، والتي أصبحت أقل "لموسية" بتعبير «جوزيف ناي»، بالإضافة إلى أنها لا تماثلية وعابرة للحدود، حيث لم يعد أمن الدولة محصورا في حدودها السيادية بل أصبح مرتبطا بما يحدث في المدارات الجيوبوليتيكية القريبة منها وحتى البعيدة، كما أن الحدود لم تعد حاجزا يقي الدول من التهديدات، بل على العكس أضحت مناطقها موطن هشاشة تستغلها الفواعل الدولالية وغير الدولالية للمساس بالاستقرار والأمن بين الدول.

والجزائر بحكم مركزيتها في منطقة دول اتحاد المغرب العربي بحدودها البحرية الممتدة على 1200 كلم والبرية الممتدة على طول 6343 كلم والتي تربطها مع سبعة دول مجاورة ومساحتها الكبيرة التي تبلغ 2.381.741 كلم² وثرواتها جعلتها في قلب هذه المنطقة، التي تشكل مساحة الجزائر فيها وحدها ما نسبته 41%، كما اكتسبت عمقا استراتيجيا بتوسطها لعدة مدارات جغرافية حيوية، تتمثل في حوض المتوسط والمنطقة العربية والساحلية، وهو ما حوّلها لعب دور أساسي في البناء الإقليمي المغاربي، لاسيما منذ نهاية سنة 2010، التي تزامنت مع صعود موجة من الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير، والتي كانت لها انعكاسات عديدة من بينها تنامي مصادر التهديد في هذه المنطقة وانتشارها.

وبما أن الإقليم الجزائري جزء من التفاعلات القائمة من خارج المنطقة المغاربية، فقد جعلها ذلك عرضة لمجموعة من التحديات الأمنية التي تباينت من حيث حجمها وطبيعتها، ومن حيث مصادر نشوءها سواء من منطقة الساحل الإفريقي وما تفرزه من مهدّات أمنية كظاهرة الإرهاب والإجرام المنظم والهجرة غير الشرعية وإشكالية اللاجئين، وبالأخص ما تشهده دولة مالي من حالة اللااستقرار والانفلات الأمني وانعكاساتها على الجزائر، ناهيك عن الأزمة الليبية والتونسية وما نجم عنهما من تحديات خطيرة، دون إغفال التهديد الذي يشكله الطرف المغربي وتطلعاته التوسعية، فضلا عن الضغوطات الواردة من الجناح الشمالي، ومبادرات الدول الأوروبية الرامية إلى تجسير الهوة بين ضفتي المتوسط، ضف إلى ذلك التحديات الداخلية التي عرفها الإقليم المغاربي من عوامل الهشاشة والتهديد المختلفة، ومن تحوّل في الأنظمة السياسية، و توترات حدودية وموقعه في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية.

وعليه، فإن الأهمية المكانية للجزائر في محيطها الإقليمي وتأثرها بالديناميكيات الأمنية والتهديدات العابرة للأوطان، التي استوطنت جوارها الأقرب وهددت أمنها الوطني، استدعت منها تبني رؤية إستراتيجية واضحة قادرة على التعامل مع ظواهر التهديدات المتنامية، التي انتقلت من المستوى الدولاتي إلى المستوى الفردي والمجتمعي والإقليمي وحتى العالمي، ومتحررة من قبضة التصورات التقليدية للتهديد الذي تمتد جذوره إلى خارج حدودها.

ولذلك سنحاول في هذه الأطروحة، دراسة طبيعة التهديدات التي تمس أمن الجزائر مع التطرق إلى الجهود الجزائرية لتأمين ومراقبة حدودها، وهذا من خلال تحليل إستراتيجية الجزائر لمواجهة هذه التهديدات القائمة في محيطها الدولي، وذلك بالتركيز على مضامينها ومرتكزاتها وأبعادها وآلياتها، فضلا عن تقييم أدائها وتحليل تداعياتها على بيئتها الأمنية، وبالذات على ضوء المستجدات الراهنة.

كما سيتم مناقشة كيفية ومدى تأثر الأمن الوطني الجزائري بالفضاء الجيوسياسي المغاربي ومداراته، لأن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، مرتبطة بمحيطها المباشر والذي تجسده هذه المنطقة، وبما أنها إستراتيجية قائمة على مقارنة الأمن من خلال التعاون مع دول الجوار، فقد كان ذلك منعطفا لتجديد الاهتمام بالإتحاد المغاربي من أجل إعادة بعثه ليسائر الواقع الإقليمي، ولتتم تقاسم الأعباء الأمنية المشتركة، لتصحيح الاختلالات البنوية التي يعاني منها هذا التجمع الإقليمي، بشكل يمكنه من مجابهة مختلف الفواعل المهدة لأمنه، وذلك بمجموعة من النشاطات الجماعية التي استهدفت إعطاء وظيفة أمنية لهذا البناء وترقية التعاون الأفقي بين دوله.

وعليه، يمكن القول أن الجزائر وإن كانت تتأثر بحكم التجاور الجغرافي بما يجري في المنطقة المغاربية، فإن هذه الأخيرة لها امتداد أوسع بكثير من الحدود الجغرافية لإقليم الدولة الجزائرية وإقليم اتحاد دول المغرب العربي كتجمع إقليمي فوق دولاتي لدول المنطقة المغاربية، لذلك فإن رسم حدود أمنها بشكل جازم ليس ممكنا، لأنه يتماشى مع ديناميكية الظاهرة الأمنية في المنطقة وما جاورها، وكذا طبيعة وحجم التفاعلات القائمة فيها وخارجها، وهو ما جعل أمن الجزائر من أمن المنطقة المغاربية، التي بدورها يتأثر أمنها بأمن منطقة الساحل والمنطقة المتوسطية والشرق-أوسطية.

والجدير بالذكر، فإن الفصل بين المدارات الجيوبوليتيكية والمغربية والإفريقية والمتوسطية للأمن الجزائري من غير الممكن تجسيده ميدانيا، لأن حدود الامتداد الإقليمي لأمن منطقة المغرب العربي غير ثابتة وغير مستقرة، وهذا الوضع كانت له من التداعيات الكثيرة على أمن الجزائر كفاعل مركزي في المنطقة، عرف منذ ما يزيد عن خمسة عشر سنة مواجهات ضد ما يعرف بالحرب على الإرهاب.

أهمية الدراسة

تتضح الأهمية العلمية والعملية لموضوع هذه الدراسة في كونها تتناول مسألة محورية في العلاقات الدولية، تصدّرت اهتمامات الدول، وأضحت قضية رئيسية لدى الباحثين والمختصين وهي موضوع الأمن وتداعياته المختلفة، لأنه مرتبط بتكريس الوجود وتلافي الفشل الدولاتي، وهو لا يخص منطقة بعينها، وإنما يعد جزء من الوضع الأمني العالمي الذي تنتقل اهتماماته من دائرة إلى أخرى في جغرافية العالم.

كما تتجسد أهمية هذه الدراسة في كونها محصورة ضمن مجال استراتيجي محدود للجزائر، لكن بتجنب التركيز على رهان معين من جملة الرهانات المطروحة في المنطقة، نظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من تفاعلات متبادلة وتراكمية وللطبيعة العلائقية للمنطقة المغربية مع المدارات الجيوبوليتيكية التي تجاروها، كما يستمد الموضوع أهميته من تناوله بالدراسة والتحليل لجملة التهديدات الأمنية المتعددة الأشكال التي طفت في المحيط الاستراتيجي للجزائر، واستعراض مواطن التوتر التي لها تداعيات عديدة على الأمن الوطني الجزائري كأزمة الساحل، وأيضا المسألة الحدودية مع الطرف المغربي والرهان الأمني الذي تشكله الصحراء الغربية بالنسبة للجانبين.

فضلا عن ذلك، توأكب دراستنا التطورات الحاصلة في المنطقة المغربية وخصوصا ما تمت المبادرة به من نشاطات مشتركة بين دولها لبلورة آليات جماعية تستهدف تحقيق الأمن الإقليمي، ما سيسمح باستعراض مضامينها وأهدافها وإبراز تناقضاتها وتداعياتها على الجزائر. وعلى صعيد آخر، ستسهم هذه الدراسة في إثراء الوعي العلمي والسياسي، وكذلك الرؤى المستقبلية التي يمكن أن يؤول إليها الوضع الأمني، وهو ما يتيح للمعنيين من الباحثين والممارسين من الاستفادة منها من أجل إثراء المدركات الأمنية بالمنطقة المغربية ومتطلبات الأمن الوطني الجزائري.

المجال الزماني والمكاني

وقد تطلب الموضوع تناوله من جوانب عديدة، منها تاريخية وأخرى معاصرة، اقتضتها منهجية البحث والتحليل العلمي، لذلك سيتم الرجوع في مواطن عديدة إلى محطات تاريخية كماضي العلاقات البينية المغربية وطبيعة النزاعات التي نشبت بينها والتي لازال بعضها قائما كمشكل الصحراء الغربية ونزاعات الحدود، ومشكل التوارق في مالي، والإشارة إلى العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر سنوات التسعينيات، إلا أن الحركية والاستمرارية في تفاعل الظواهر السياسية والأمنية، تجعلنا نصطدم بتفاعلات جديدة لظواهر قديمة متجددة، إثر اندلاع الحراك الاحتجاجي للمنطقة أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011. وعليه، وإن كان من الصعب تحديد مجال زمني مضبوط للدراسة، إلا أنه يمكن القول، أن تحليل تداعيات التهديدات الأمنية في المنطقة المغربية على الجزائر سيكون خلال المدى المتوسط من فترة تصاعد وتيرة التحولات المفاجئة نهاية 2010، وانطلاق الحراك الشعبي في المنطقة المغربية إلى غاية سنة 2017.

وفيما يتعلق بالإطار المكاني للموضوع، فقد تم تناوله انطلاقا من تجربة الجزائر في مكافحة التهديدات الأمنية، في إطار محيطها الاستراتيجي المباشر والمتمثل في المنطقة المغربية، ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار المحيط الجوّاري للمنطقة كمنطقة تتفاعل فيه الجزائر وتتأثر به. وعليه فإن الأحيوة المكانية التي تختص بها هذه الدراسة تتحدد من خلال عنوان الأطروحة على المنطقة المغربية ككتلة جغرافية واحدة غير موحدة، متناسقة حضاريا ومتواصلة طبيعيا ومتشابهة ثقافيا، والتي يتصل أمنها بتحويلات الوضع الأمني في مدارها الإقليمي الساحلي والمتوسطي والشرق أوسطي، مع تحليل ما تبع ذلك من انتقال للتهديدات والتوترات التي وجدت موطأ قدم لها على المناطق الحدودية للجزائر.

إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية دراسة هذه الأطروحة من طرح سؤال رئيسي مفاده :

ما أثر تنامي التهديدات الأمنية وطبيعة التفاعلات وديناميكيته في المنطقة المغربية على الأمن الوطني الجزائري، لاسيما عقب التحولات التي طرأت على الوضع الأمني في المنطقة وأثرت على كيفية تعاطي دوله مع التهديدات الناشئة من أجل بناء فضاء مغاربي آمن؟

التساؤلات الفرعية :

ولمعالجة هذا الموضوع تم تبني مجموعة من التساؤلات الفرعية مثل :

- ما هو التحديد الجيوسياسي لأمن دول اتحاد المغرب العربي؟
- ما واقع التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية؟ وما هي تداعياتها على الجزائر؟
- ماهي مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة وآلياتها؟ وما مضمون الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة مظاهر التهديدات المتنامية؟
- هل الأمن الوطني الجزائري رهين بالأمن المغاربي المشترك؟
- هل يمكن الحديث عن مركب أمني مغاربي في ظل التركيز الجديد على البعد الأمني في العملية التكاملية المغاربية؟
- ما هو مستقبل الأمن الوطني الجزائري في ظل المستجدات الأمنية في المنطقة المغاربية ومدارها الإقليمي وعلى ضوء مؤشرات التفعيل المغاربي؟

الفرضيات

وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى:

- إن تداعيات التهديدات التي تشهدها المنطقة المغاربية وجوارها الإقليمي إما أن تؤدي إلى خلق انكشاف أمني حدودي على الجزائر وزعزعة استقرارها بأثر العداءات الماضية وبفعل انتقال عدوى اللاستقرار بالجوار، وإما أن تكون عاملاً لإعطاء الدولة قدرةً وفعاليةً أكبر في تجاوز التهديدات القائمة.

الفرضية الثانية :

- إن إستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الوجودية والمحدقة إثر تدهور الوضع الأمني في المنطقة قد تتحقق إما من خلال الردع العسكري وتجسيد حزمة الإجراءات الأمنية الصلبة، أو تطرح كبديل مقاربة الأمن من خلال التعاون وتطوير مسارات دبلوماسية مع دول الجوار،

أو أنها تجمع في طياتها البعد العسكري والسياسي والإنمائي والإنساني بمعالجة شاملة للظروف الكامنة وراء انتشار بؤر التهديدات الأمنية.

الفرضية الثالثة:

إن مستجدات الوضع الأمني في المنطقة المغربية عقب اندلاع الحراك الاحتجاجي الشعبي، إما أن يؤدي إلى استجابة ايجابية للدول المغربية بتبني مقاربة أمنية مغربية مشتركة، أو أنه يؤدي إلى فشل آليات توحيد مدركات التهديد ومنافسة أطر أخرى للشراكة الأمنية مع دول المنطقة المغربية.

الفرضية الرابعة:

إن مركزية الدور الجزائري في تكريس الأمن الإقليمي في المنطقة المغربية، إما أنه يقلل من حدة التنافس المحتدم بين القوى الخارجية على المنطقة، أو أنه يقود إلى استمرارية تنافسها وفق منطلق التوازن الإقليمي، الذي يؤدي إلى إطالة أمد الأزمات بين دولها ويؤثر على البيئة الأمنية للجزائر ومستقبل أمنها.

المقاربة المنهجية للدراسة

اقتضت دراسة هذا الموضوع استخدام مقاربة منهجية مركبة مكنت من بلورة مضمون البحث وفق أسس علمية نوردها كما يلي:

المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي سيسمح لنا بوضع الظاهرة في سياقها التاريخي، فموضوع الدراسة يقتضي الاعتماد على بيانات وحوادث تاريخية في مختلف أطوارها، سواء عند تحديد مسار تطوّر الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن، وتطوّر الإدراك والاهتمام الجزائري بالمحيط الاستراتيجي للدولة، ومسار البناء المغربي وتحديد الخلفية التاريخية للعلاقات بين الدول المغربية على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، وفي رصد وتحليل أنماط التطوّر التاريخي للمقاربة الأمنية للجزائر، وتتبع نشوء مصادر التهديدات في المنطقة المغربية وجوارها الإقليمي وتطورها، إذ لا يمكن دراسة هذه العناصر في الحاضر دون الرجوع إلى ماضيها .

المنهج الوصفي: سيسمح بتوصيف وتحليل البيئة الأمنية التي تحيط بالجزائر وطبيعة التهديدات القائمة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع المعلومات الخاصة بها وتصنيفها وتحليلها، كما يسمح بتفسير الوضع القائم في الجزائر، ومرتكزات الإستراتيجية الجزائرية في مجابهة مختلف التحديات التي يطرحها امتداد الحدود الجزائرية وآلياتها، وتحليل مختلف الفواعل والديناميكيات المرتبطة بهذا الموضوع، والتحويلات السياسية والأمنية في المنطقة، وفهم تجلياتها وأبعادها على واقع البناء المغاربي ومساره.

منهج تحليل المضمون: سيستخدم هذا المنهج في التحليل الكيفي للبيانات التي استقينها من بعض المقطعات من خطابات الممثلين الرسميين للدولة الجزائرية والناطقين بإسمها، ومقاطع من نصوص الوثائق الرسمية، وكذا مضامين مبادرات الشراكة والتعاون في المجال الأمني التي تتخرط فيها الجزائر، وهذا بغرض معرفة الأفكار والتصورات الأمنية للدولة الجزائرية، وبالتالي الوصول إلى تحديد مدرجاتها للتهديد، شواغلها وأولوياتها الأمنية، ومبادئ وأهداف عقيدتها الأمنية.

الأدبيات السابقة

تبلور موضوع الدراسة انطلاقاً من مجموعة الأدبيات السابقة التي تعتبر منطلقاً مهماً في العملية البحثية، وفي هذا الصدد يمكن تعداد بعضها، مما تناول بالدراسة البعد المغاربي للأمن الجزائري والتهديدات النابعة منه، والتي من بينها :

1. كتاب الأستاذ عبد النور بن عنتر المعنون " البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي" الذي أوضح أهمية الدائرة المغاربية وارتباطاتها بالدائرة المتوسطية وحلّ جملة التهديدات المتنامية في هذه الدوائر الجيوسياسية المتفاعلة، كما يتبنى الأستاذ في دراسته المعنونة بـ" الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع" تحليلاً نقدياً لواقع ومآل التجمع المغاربي، ومحاولات تفعيل الاتحاد في ظل كثرة المشاريع الإقليمية التي تبادر بها قوى أجنبية، مع تأكيده على ضرورة العمل العربي الجماعي لخلق ديناميكية تكاملية تكون محرّكاً للتعاون البيئي.
2. كتاب من تحرير نور الدين عبيدي بعنوان " الجزائر، المغرب العربي: الرهان المتوسطي"، الذي حلّ فيه معوقات الاندماج الإقليمي في المغرب العربي، وبيّن تفاعلات هذا الأخير مع أوروبا في إطار فضاء غرب المتوسط، كما تحدث على الدور الريادي الذي ينبغي أن تتبوأ به الجزائر لإطلاق التعاون المغاربي- المغاربي من جهة، والمغاربي- الغرب المتوسطي من جهة أخرى، مع تناوله لقضايا الأمن الإقليمي مغاربياً ومنتوسطياً.

3. كتاب بتأليف جماعي من الأستاذ يحي الزويبير والأستاذة لويزة دريس آيت حمادوش بعنوان " *Global Security Watch Alegria , Libya, Morocco, and Tunisia , the Maghreb* " يتضمن تحليلا للرهانات الأمنية في المنطقة المغاربية وجملة التحديات التي تحيط بالأمن المغاربي، في سياق المستجدات القائمة، لاسيما عقب موجة الانتفاضات الشعبية في المنطقة.

4. دراسة محمد حمشي بعنوان " *الاستقرار النظمي: أي تأثير للتحويلات الإقليمية على المغرب العربي* " والتي حاول من خلالها تحليل واقع الأمن في المغرب العربي من منظور الجغرافيا السياسية والتهديدات التي تواجهه، وشدد على أهمية تفعيل الاتحاد المغاربي وتلافي الاستقطاب بين الجزائر والمغرب باعتبارهما معرقلين للتكامل المغاربي.

إن الدراسات السابقة وإن تطرقت إلى تحليل التهديدات للحدود في المغرب العربي، إلا أنها لم تركز على تداعياتها على الأمن الجزائري وعلى العمل الأمني المغاربي، كما أنها لم تتبن تحليل المحيط المغاربي وفق منظور أمني بحث، يقتضي التقريب بين مدركات التهديد لدوله كنتيجة حتمية لواقع الاستقطاب الدولي والوضع الراهن للمنطقة، فقد اقتصر على الاهتمام أساسا بالمقاربة التاريخية القائمة على تحليل الخلافات والمشاكل التي مست الدول المغاربية ، مع تناول بعض التهديدات المستجدة بصفة جزئية.

ودون إغفال ما أسدته هذه الأدبيات من إفادة للحقل العلمي ومن مصادر تم الاستعانة بها في بلورة هذه الأطروحة، ستحاول هذه الأخيرة أن تكون محاولة مستحدثة من أجل دراسة الوضع الأمني الراهن في المنطقة المغاربية، مع التركيز على الجزائر بالأساس، ومقاربة الدائرة المغاربية انطلاقا من جملة المبادرات والترتيبات الأمنية التي انطلقت عقب الحراك الشعبي لسنة 2011، والتي تصدرت قيادتها الجزائر.

تقسيم الدراسة:

لقد تم الاعتماد على خطة منهجية مقسمة إلى أربعة فصول: فصل نظري وثلاث فصول تطبيقية، تمت المحاولة فيها قدر الإمكان مراعاة عدم الإخلال بالهيكل العام للدراسة من حيث التوازن والتوازي بين ترتيبات المباحث والمطالب. وقد اختص **الفصل التمهيدي** بعرض أهمّ المفاهيم المتعلقة بالأمن والمقاربات النظرية التي اعتمدت في الدراسة ومسارات تطورها، على ضوء ما استجدّ في حقل الدراسات الأمنية، وقد تم تخصيص مبحث لاستعراض المقاربات النظرية لتفسير ظاهرة الإقليمية وعلاقتها بموضوع الأمن، من أجل تحليل مدى قدرة البناء الإقليمي في الحفاظ على ديمومته. كما تم استعراض النماذج النظرية التي

تمّ تطويرها بعد نهاية الحرب الباردة حول الإقليمية وتأثيراتها على مفهوم الأمن. ولقد تمّ توظيف هذه المقاربات النظرية لتحليل الديناميكيات السلوكية لدول المنطقة المغاربية ومعرفة اتجاهات العمل الجماعي، وتحليل صيغ التعاون الأمني الإقليمي، التي لا يمكنها أن تتبلور خارج الوعاء الرسمي الوحيد، الذي يجمع دول المنطقة المغاربية والمتمثل في اتحاد دول المغرب العربي. كما تمّ التطرق إلى مسألة الحدود لارتباط نطاق الدول المتجاورة بالحيز المكاني الذي تمارس عليه الدول اختصاصها وتنفيذ فيه إستراتيجيتها الأمنية، كما تمّ تخصيص مبحث لتحليل طبيعة المركب الأمني المغاربي على ضوء المقاربات النظرية التي اهتمت بالأمن في مستواه الإقليمي، وتمّ التحديد الجيوسياسي للمنطقة المغاربية وامتدادات تفاعلاتها الإقليمية.

ولقد تمّ في **الفصل الثاني** حصر المهدّات التقليدية والحديثة الصلبة منها واللينة، في المنطقة المغاربية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، والتي تفاقمت عقب التحولات السياسية في المنطقة، وعسر الانتقال الديمقراطي والفشل الدولاتي الذي طبع بعض الدول، والتحالف الوظيفي على المستوى الإقليمي بين مختلف التهديدات بسبب تغير طبيعة الفواعل وسبل المواجهة، وهو ما أدّى إلى تفعيل الهاجس الأمني لدى الدول المغاربية، وقادها إلى التحرك سنة 2012 نحو بحث سبل تفعيل الاتحاد، وبعثه على ضوء المعطيات الأمنية الراهنة، وهو ما تمّ تناوله في الجزء الأخير من الفصل الثاني.

وفي **الفصل الثالث** تمّ تحليل مبادئ ومرتكزات التصوّر الجزائري للأمن في المنطقة المغاربية، والتعريف برويتها لمسائل التهديد الأمني المشترك، كما تمّ توضيح علاقة المذهب الإستراتيجي بمبادئ الدبلوماسية الجزائرية، لتبيان أن للجزائر عقيدة أمنية تستند عليها لتنفيذ إستراتيجيتها في مواجهة مختلف التهديدات القائمة، وقد تمّ تفصيل محاور هذه الأخيرة في المبحث الثاني من هذا الفصل، فضلا عن تحليل حزمة الإجراءات الأمنية والعسكرية على الصعيد الوطني، لبناء جاهزية الدفاع ضد التهديدات المنتشرة في المنطقة المغاربية، والتي تقابل مسارات التعاون السياسية والأمنية مع دول الجوار لحشد جهودها وتسوية الأزمات فيها في المبحث الثالث من هذا الفصل.

أما **الفصل الرابع**، فقد تمّ تخصيصه لدراسة البعد الأمني ومدى قدرة هذا المتغير المركزي في إعادة بعث العمل المشترك، والتأسيس على ذلك في إطار الاتحاد المغاربي، كما تمّ توضيح دور الجزائر في نقل تصورها فيما يخص قضايا الأمن على الصعيد المغاربي، ورسم منطلقات الإستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة التي تقوم على مقارنة الأمن الشامل، وبما أن المنطقة المغاربية هي جزء من ضمن مجالات جيوسياسية أوسع انخرطت فيها الجزائر، فقد كان من الطبيعي تحليل البعد الأمني المتعلق بالعلاقات

الجزائرية- الأوروبية، والجزائرية-الأطلسية وكيف تطوّرت من العداء إلى الشراكة الأمنيّة، ليتم في الجزء الأخير من هذا الفصل إجراء دراسة استشرافية للبيئة الأمنية الجزائرية والتوقعات المحتملة لمستقبل الأمن الجزائري.

المخلص:

لقد تميزت المنطقة المغاربية بتوترات قديمة منخفضة الحدة مقارنة بالتخوم الساحلية والحوار الشرقي، تمثلت في طبيعة العلاقات البينية ومظاهر الاستقطاب السائد بين دول المغرب العربي بسبب الصراع التقليدي حول زعامة النظام الإقليمي المغاربي، والخلاف حول تسوية نزاع الصحراء الغربية وغيرها من التناقضات التاريخية بين دول المنطقة، إلا أن التحولات الأمنية والسياسية التي أعقبت الحراك الشعبي الاحتجاجي لسنة 2011 - والتي ما زالت تفاعلاتها مستمرة إلى يومنا هذا- عكست عددا من الديناميكيات في دول المغرب العربي وامتداداته الإقليمية، لتواجه المنطقة المغاربية جغرافيا على تماسٍ مباشرٍ مع تحديات أمنية كبرى أدت إلى توسيع مساحة تفاعل دولها خارج الإطار المغاربي .

حيث قادت مسارات الوضع الإقليمي في المنطقة المغاربية وامتداداتها على وجه الخصوص في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، إلى زيادة التعقيد والحركية للتهديدات الأمنية وتحولها من نمط تقليدي إلى نمط جديد اصطُح عليه "بالتهديدات اللاتماثلية" وبصورة أحدث "التهديدات الهجينة"، وجعلت دول المنطقة ومن بينها الجزائر تواجه في حوارها الجيوسياسي تحديات أمنية متزايدة مثل تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة لاسيما الواردة من ليبيا، وعمليات الخطف والهجمات الإرهابية، وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وإشكالية اللجوء، علاوة على تأثير العامل الخارجي في المسار الأمني والعسكري ببعض دول الحوار. كما وجد المغرب العربي نفسه معرضا لنمط آخر من ديناميكية المشاريع الأورو-متوسطية والأطلسية المعروضة من الخارج ، إلى جانب نشوء تجمعات وأطر سياسية للتكفل بالقضايا الأمنية في ظلّ تعطلّ العملية التكاملية للاتحاد المغاربي .

وعلى اعتبار أن الجزائر أقدم دولة خاضت مواجهات ضد الإرهاب داخل حدودها منذ سنوات التسعينيات، فقد أُلقت بكل ثقلها على الأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية لتصير الدولة الأكثر حرصا على تأمينها من خلال إسهام إستراتيجيتها الأمنية المتكاملة والمتعددة الأبعاد في تأمين المنافذ الحدودية لها وللدول التي تجاورها. لذلك حرصت على جعل المسألة الأمنية ضمن انشغالات الدول المغاربية ودعت إلى حتمية تفعيل الإطار الجماعي المغاربي لتنسيق السياسات والجهود المشتركة كمدخل لبعث آلية التكامل انطلاقا من المعطيات الأمنية الراهنة، بغية تجنب تحول المنطقة إلى حاضنة إستراتيجية لانتشار الأزمات الأمنية التي سترهن مستقبل الأمن الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التهديد الأمني، الأمن الوطني الجزائري، المنطقة المغاربية، التحولات الإقليمية، الحوار الجيوسياسي، الإستراتيجية الأمنية، التكامل المغاربي، مستقبل الأمن الوطني.

RESUME

L'espace maghrébin a été caractérisé par de vieilles tensions de faible intensité contrairement à son prolongement territorial sud et oriental, provoquées par la nature des relations intermaghrébines et les manifestations de polarisation prévalant entre les pays du Maghreb arabe, en raison de la traditionnelle concurrence de leadership régional, le différend sur le règlement du conflit du Sahara occidental et autres antagonismes historiques entre les pays de la région.

Toutefois, les transformations sécuritaires et politiques qui ont succédé aux soulèvements populaires de 2011 – dont les interactions se poursuivent jusqu'à nos jours- ont impulsé certaines dynamiques dans les pays du Maghreb et son voisinage immédiat, en raison de la situation géographique de ces pays, qui les a confrontés à de grands défis sécuritaires, et a élargi leur cadre d'interaction en dehors de l'espace maghrébin.

L'évolution du contexte régional au Maghreb et dans son flanc sud malien et sahélo-saharien, a accru la complexité des menaces sécuritaires et a contribué à la transformation de leur forme classique vers une forme asymétrique et hybride post-moderne, amplifiant les répercussions sur l'environnement géopolitique des pays du voisinage, notamment sur l'Algérie.

Face à cette nouvelle configuration sécuritaire, l'Algérie s'est trouvée confronter à des défis sécuritaires croissants à l'image du : trafic de drogue, d'armes en provenance de la Libye, des enlèvements, des attaques terroristes, de l'exacerbation du phénomène de l'immigration clandestine et le flux des réfugiés, ainsi que l'impact découlant de l'intervention des facteurs externes dans le processus sécuritaire et militaire de certains pays voisins.

La région du Maghreb est également exposée à un autre type d'enjeux découlant des interventions communautaires euro-méditerranéennes et des initiatives atlantiques, visant la projection de leurs acquis internes sur les pays tiers, au côté de l'émergence des regroupements régionaux et des cadres politiques mis en place pour la prise en charge des questions sécuritaires, face au blocage du processus d'intégration de l'Union du Maghreb Arabe.

L'Algérie considérée comme un pays pionnier en matière de lutte contre les affres de la violence terroriste à l'intérieur de ses frontières depuis les années quatre- vingt- dix, a pesé de tout son poids pour la préservation de la sécurité régionale, en plaçant la sécurité du pays au dessus de tout, et en œuvrant à travers sa stratégie de sécurité intégrée et multidimensionnelle, à la sécurisation de son tracé frontalier et de celui des pays voisins.

Ce faisant, l'Algérie a mis la question de la sécurité au cœur des préoccupations des pays du Maghreb et a rappelé l'inéluctabilité de l'intégration maghrébine, et l'impératif de la coordination des politiques et des efforts communs, comme préalable à la relance du cadre maghrébin, eu égard à la conjoncture actuelle que traverse les pays du Maghreb, et ce pour éviter que cet espace se transforme en un terreau fertile pour la prolifération des tensions et des crises, qui risquent d'hypothéquer l'avenir de la sécurité nationale de l'Algérie.

Mots Clés : menaces sécuritaires, sécurité nationale de l'Algérie, espace maghrébin, transformations régionales, voisinage géopolitique, stratégie sécuritaire, intégration maghrébine, perspectives de la sécurité nationale.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمقاربة
موضوع التهديدات الأمنية في المنطقة المغربية

المبحث الأول : ماهية الأمن و(الأمن الوطني) .

المطلب الأول : أسس مفهوم الأمن و جدلية تعريفه

يُعدّ مفهوم الأمن من المفاهيم الخلاقية والمنتزاع في توظيفها، حيث يتميز بالغموض لتعدد استخدام مفاهيم مقارنة له تنافسه وتجعله يفتقر إلى تعريف محدد له، يمكن تقديره بشكل قاطع، والدلالة المرنة لمفهوم الأمن فتحت مجال الجدل لدى المهتمين بحقل الأمن والدراسات الأمنية لإيجاد تعريف يحظى بالإجماع¹.

وقبل التطرق إلى الدلالة الإصطلاحية للأمن، فإنه يمكن ذكر تعريفه في اللغة العربية على أنه الإطمئنان من الخوف، لقول الله تعالى " وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا " (الآية 124 من سورة البقرة)، واشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من مفردة الإيمان، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وما يترتب عن ذلك من راحة للنفس، إذ نجد قوله تعالى " فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " (الآية 05 من سورة قريش)، وقوله تعالى " وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا " (الآية 55 من سورة النور)، وقوله سبحانه " وإذ جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به " (الآية 83 سورة النساء)، وهذا تأكيد على أن الأمن كما ذكر في القرآن الكريم هو خلاف الخوف وقد عرّفه العرب منذ أزمنة طويلة².

أما الأصل اليوناني لكلمة الأمن فهو " *Asphaleia* " الذي يعني الأمن واليقين والسلامة، والذي تمّ اشتقاقه من كلمة " *Sphallo* " التي تعني التعثر والسقوط واقتراف الخطأ³.

¹ فحسب مبادئ والتر بروس غالي (Walter Bryce Gallie) "فيلسوف اسكتلندي ومنظر في علم السياسة وفي علم الاجتماع وهو أول من تحدث عن فكرة المفاهيم المثيرة للجدل" *essentially contested concept* " ، فإن المصطلح المثير للجدل ينبغي أن تتم مساءلته بالتشكيك في ماهيته وقبول تحدي المجادلة بشأنه لأجل هدف يستحق العناء وهو مزيد من الوضوح المفاهيمي ، بقوله :

« Le concept essentiellement contesté doit être articulé, entrer en discussion sur le terrain de l'irrésolu et accepter le jeu de la contestation pour un prix qui en vaut la peine : une plus grande clarté conceptuelle pour tous et des politiques adaptées. Affirmer le contraire reviendrait à adopter une position rigide de la contestabilité proche d'un relativisme absolu, frôler même le nihilisme puisque aucune conception de la sécurité ne serait plus digne de discussion pour apprécier la valeur du rang qu'elle occupe ».

² رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية"، ملتقى دولي حول موضوع الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، جامعة منتوري، 2008 ، قسنطينة، ص 26.

³ Aysé CEYHAM, Dillon WAEVER, « Analyser la sécurité », Cultures et Conflits, 1998, pp. 31-32.

وتداعياتها على الجزائر

أما الأصل اللاتيني لكلمة "أمن" *sécurité* فهي تحمل في طبيعتها معنيين متناقضين، حيث أن الجزء الأول "Sine" يعني "غياب" والثاني "Soin" يعني "عناية"، والجمع بينهما يقود إلى معنى "غياب الأمن" وهو ما يتصادم مع المعنى الحديث للأمن الذي هو مرادف للطمأنينة وانعدام الخوف وانتفاء الخطر.

وتاريخيا اقترن مفهوم الأمن في القرن الثاني عشر (12) بالشعور بالثقة، حيث يرى دي فوغلاس (Claude Favre De Vauglas) أن مفهوم الأمن "يقترن كثيرا من مفهوم الثقة، وهو شيء مختلف عن الأمان والضمان، وهو ثقة راسخة ومؤكدة أو يعتقد أنها كذلك"، ويعرفه ديكارت (Descartes) "عندما يكون روح الأمل قويا لدرجة أنه يلغي تماما الخوف، فإنه يغير من طبيعته ويصبح أمانا أو أمانا".

وبالرغم من بقاء بعض الاستخدامات المتفرقة لثنائية مفهوم الأمن والثقة، إلا أنها عرفت تراجعاً مع نهاية القرن الثامن عشر (18)، حيث ربط الأمن بوسائل الحماية وأي مرجع مادي يمكن بواسطته توفير الحماية والمصادقية، وهو ما يشير إليه تعريف ألكسندر وابستير (Alexander Webster) الذي جسد صراحة المرجع المذكور في الأسطول البحري لبريطانيا العظمى، والذي من شأنه ضمان أمنها، وبذلك انتقل مفهوم الأمن ليشير إلى كيان ملحوظ وقوي توكل له مهمة توقي التهديدات الخارجية.

مع نهاية القرن الثامن عشر (18) وبداية القرن التاسع عشر (19) ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز هوبز (Hobbs) بين حالة "المجتمع" وحالة "الطبيعة" واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون "حالة المجتمع" بينما تعيش الدولة "حالة الطبيعة" في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال "عقد اجتماعي" تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة، ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشأت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي وبذلك فإن الأفراد أكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم، ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة وسببا للولاء العام لها، بل أكثر من ذلك، فإن حرية الأفراد رهينة بأمن الدولة الذي من أجل ضمانه استدعي للجوء إلى التجنيد وبناء الجيوش.

وتداعياتها على الجزائر

وبالرغم من غياب إجماع حول دواعي انتقال مفهوم الأمن إلى معناه الحديث، إلا أنه من المتفق عليه أن الأمن الوطني سواء تمّ تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة العمومية فهو يحظى بأولوية التفكير الإستراتيجي والعسكري والسياسي لاعتبارات عديدة :

- كونه محور السياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول وأحد مرتكزاتها الرئيسية.
- ارتباطه بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدولة صراعا ضدها.
- تراجع سيادة الدولة واختراق الحدود¹ نتيجة للعولمة والاندماج الاقتصادي وانتشار الفواعل عبر الوطنية.
- مكوّن رئيسي ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك سعى العديد من المفكرين إلى تقديم تعريفات متباينة للأمن تجمع في مضامينها معان عدة، لا تتقاطع مع بعضها البعض، حيث يعرفه بينوبل هارتلاند ثونبرغ (*Penelope Hartland Thanberg*) أنه " قدرة أمة ما على متابعة مصالحها الوطنية بنجاح مهما كانت السبل وفي أي مكان من العالم"² أما جياكومو لوشيانى (*Giacomo Luciani*) فيرى أنه " هو قدرة الدولة على مواجهة كل التهديدات الأجنبية"³، ويعرفه فرانك تراجر (*Frank N. Trager*) وفرانك سيموني (*Frank L. Simonie*) "أنه هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية ونشر القيم الحيوية في مواجهة الأعداء الحقيقيين والمحتملين"⁴.

مما سبق، يطغى على التعريفين الأولين المذكورين فكر المدرسة الواقعية التي تجعل هدف الدولة هو امتلاك القوة بما يتمشى والمصلحة الوطنية، وهو ما جعل مجال تطبيق مصطلح الأمن محصورا وضيقا في الأمن الذاتي للدولة للدفاع عن مصالحها، من خلال الاستحواذ على القوة واستخدامها، أما تعريف فرانك تراجر

¹ Bertrand BADIE, La fin des Territoires : Essai sur le désordre international et l'utilité sociale du respect, Fayard, Paris, 1995.

² Penelope Hartland-Thunberg, «National Economic Security: Interdependence and Vulnerability», in: Frans Alting, von Geusau, Jacques Pelkmans (eds.), National Economic Security, Tilburg, John F. Kennedy Institute, 1982, p.50.

³ Giacomo Luciani, «The Economic Content of Security», Journal of Public Policy, vol.08, n° 02, 1989, p.151.

⁴ Frank Trager and Frank Simonie, «An Introduction to the Study of National Security», in: Franck Trager et Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society, Lawrence, University Press of Kansas, 1973, p.36.

وتداعياتها على الجزائر

وفرانك سيموني فيعاب عليه النزعة النخبوية والبيروقراطية، حيث جعلوا من الأمن آلية لترقية ونشر القيم الوطنية الحيوية¹، أما باري بوزان (*Barry Buzan*) فيرى أن الأمن "ينبني حول كيفية تحييد التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو يشير إلى قدرة الدولة والمجتمعات على المحافظة على خصوصية هوياتها وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية"².

إن تعريف باري بوزان هو الآخر يظهر نقائصا بسبب تعذر التخلص من التهديد بصورة مطلقة، حيث أن كلّ منفذ لتهديد معين ما هو إلا نقطة انطلاق لتهديد جديد، كما أن تشابك التهديدات وتعقدها يجعل التحرر من التهديدات نسبيا لا مطلقا.

وعليه يمكن القول، أن جلّ التعريفات الخاصة بالأمن لم تلبث أن أظهرت عجزها بحيث أدت إلى طرح مزيد من التساؤلات عوض اقتراح حلول وتقديم إجابات حول ماهيته، إلا أنه رغم تباين التعريفات وغياب صيغة موحدة بشأنه، حظي تعريف أرنولد وولفرز (*Arnold Wolfers*) بشبه إجماع بين المنظرين والمهتمين بشؤون الأمن، فقد رأى أن الأمن "موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما ذاتيا فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم"³.

فهو يعدّ أكثر التعاريف عمليّة لأنه فتح المجال لطرح تساؤلات مكنت من ضبط مفهوم الأمن الذي اعتبره مبهما دون تحديد المستفيد من الأمن: أي تحديد الوحدة المرجعية للأمن (الفرد، الدولة، الإقليم، النظام الدولي)، وتحديد القيم المركزية التي ينبغي حمايتها، أي القيمة المركزية التي من شأنها زعزعة قطاع معين كالسياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وغيرهم، وكذا التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية حماية ذاتها منها.

وعليه، يبقى تعريف وولفرز الأقرب إلى إحداث قطيعة مع التعريفات التقليدية التي حصرت الأمن في إطار ضيق من خلال وضعه لمقومات وركائز التحليل الموسّع لمجال البحث في الأمن. وفي خضم المحاولة

¹ Thierry BALZAQ, « Qu'est ce que la securité nationale », Revue Internationale et Stratégique, N° 52, 2003, p.33 .

² Cité par: Thierry Balzacq, art.cit, p.21.

³ Arnold Wolfers, Discord and collaboration. Essays on International Politics, Baltimore, Jhons Hopkins university press, 1962, p.147-165.

وتداعياتها على الجزائر

للإجابة على التساؤلات التي طرحها تعريف وولفرز، برزت آراء تحليلية وظهرت مدارس فكرية، فأصبح مفهوم الأمن ساحة للمعركة في ذاته ولذاته¹ ، وهذا ما يؤكد تنامي المفاهيم والعبارات المتصلة بالأمن كالمعضلة الأمنية، الجماعة الأمنية، المركب الأمني، الأمانة والأمن الوطني الذي سيتم التفصيل بشأنه في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني : خصوصية الأمن الوطني وتركيبته :

ظهر مصطلح الأمن الوطني لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1790 بجامعة يال الأمريكية، واستعماله آنذاك كان خارج النطاق المعروف عليه اليوم، إذ كان يتعلق بدور الصناعة الأمريكية كوسيلة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، ولم يقتحم المصطلح ميدان الممارسة إلا في سنة 1947 حيث احتل المفهوم مرتبة المبدأ الموجه والمنظم للسياسة الخارجية الأمريكية بتوقيع قانون الأمن القومي من طرف هاري ترومان² (Harry Truman) سنة 1947 وكانت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة استعملت المصطلح في وثيقة رسمية لها، وبين ظهور المصطلح في الوسط الأكاديمي وتكريسه كمفهوم رسمي حاول باحثون في العلاقات الدولية تعريفه.

ومن بين أقدم محاولات تعريف الأمن الوطني تلك التي عرضها في سنة 1943 الصحافي المختص في العلاقات الدولية والاقتصاد والاتصال والتر ليطمان (Walter Lippmann)³ بقوله " إن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه"⁴.

¹ Dario BATISTELLA, Théories des Relations Internationales, Presses de Sciences po, France, 2009.

² الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون (33) بالفترة من 12 أبريل 1945 إلى 20 يناير 1953 ، وتولى الرئاسة خلفاً للرئيس فرانكلين روزفلت، وهو من أمر بإلقاء القنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين خلال الحرب العالمية الثانية.
³ ولد في نيويورك 23 سبتمبر 1889 و توفي 14 ديسمبر 1974، وكان أول من استخدم مصطلح "الحرب الباردة" في عام 1947 ومصطلح "صناعة الموافقة" عام 1922.

⁴ Walter Lippmann. U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic. Boston: Little, Brown, 1943, p. 49.

وتداعياتها على الجزائر

والواقع أن الأمم المتحدة كانت أسبق من الدول في استخدامها لمصطلح الأمن الدولي حينما نص ميثاقها في المادة 1/1 على أن من بين مقاصد الأمم المتحدة (حفظ السلم والأمن الدوليين).

وهناك تعريف هارولد براون (Harold Brown) وكان كاتباً للدولة للدفاع في إدارة الرئيس جيمي كارتر (1977-1981) بقوله أن "الأمن الوطني هو قدرة الحفاظ على سلامة الأمة ووحدة ترابها وعلى العلاقات الاقتصادية مع باقي دول العالم على أسس معقولة ووقاية طبيعية وهيئات وحكم الأمة من الاضطرابات الخارجية وكذا التحكم في حدودها"¹.

ويعرفه وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق أحمد عطاق "الأمن الوطني يجسد حق الأمة في الوجود، من خلال حماية استقلالها وسيادتها واستقرارها وقيمها ومصالحها المشروعة وسلامة ترابها ووقاية المنتمين إليها من المخاطر الداخلية أو الخارجية. وهو حق وتطور وإرادة تعبئ وتوفر من أجله القدرات الوطنية قصد الدفاع على كل مكوناته".

كما عرّفه البعض تحت إسم الأمن الوطني بقوله أنه "سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي"² أو أنه "تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية التي تعبر عن الاتفاق العام في المجتمع"³.

ويرى بطرس بطرس غالي أن "مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"⁴.

بالرغم من عدم وجود إجماع حول تركيبة الأمن الوطني، إلا أنه يمكن القول أن بعض المدارس الفكرية⁵ والمنظمات الدولية، تعتبر أن الأمن الوطني يتكون من الأمن الداخلي والأمن الخارجي والأمن الدولي، حيث

¹ جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني"، ملتقى دولي حول موضوع الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة منتوري، 2008، قسنطينة، ص 13.

² محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة لقانون الأمم (دراسة في كل من الفكر العربي الإسلامي)، مؤسسة المعارف، لبنان، 1971، ص 179.

³ علي الدين هلال، الأمن القومي العربي، العدد 11، دار الفكر العربي، مصر، 1997، ص 3.

⁴ بطرس بطرس غالي، "الأمن وحفظ السلام في أفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 79، 1985، القاهرة، ص 81.

⁵ تحصر المدرسة الواقعية الأمن الوطني في الأمن الخارجي وتقصي البعدين الآخرين.

وتداعياتها على الجزائر

أن الأمن الداخلي يعتني بكل العداوات والمخاطر والتهديدات الداخلية التي يمكن أن تكون مصدرا لزعزعة استقرار الدولة الوطنية والضرر ببقائها، وتَحكُّم الدولة الوطنية في أمنها الداخلي من صميم مقوماتها وهو يقتضي قدرة الدفاع على الحدود، بسط السلطة على كافة الإقليم، غياب منافسة مسلحة لحق الدولة في احتكار العنف الشرعي، احترام السلطة القائمة والثقة فيها، وبغيابها تصنف الدولة في عداد الدول الفاشلة.

وقد اعتبر الأمن الداخلي حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين خارج نطاق العلاقات الدولية، وهذا بسبب مبدأ سيادة الدولة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فالأمن الداخلي كان يؤخذ على أنه حفاظ على النظام العام¹، وقد تمت مراجعة هذه المقاربة مع قيام منظمة الأمم المتحدة وانطلاق حركات تصفية الاستعمار، كما أن الصراعات والانقسامات والحروب الأهلية التي اندلعت في سياق الحرب الباردة ساهمت في تطوير فكرة التدخل الإنساني وما يسمى اليوم بمسؤولية الحماية التي ترمي الأمم المتحدة إلى تنفيذها وتنفيذها.

إن نفس التصور والمنهجية يطبقان على الأمن الخارجي، ذلك أنه يتساوى عند الدولة الوطنية المساس بأمنها داخليا كان أم خارجيا، وأن الأمن الداخلي هو بوابة الأمن الخارجي وهو جزء منه، لذلك يعتبر البعض الأمن الداخلي والخارجي وجهان لعملة واحدة هي الأمن الوطني. وتبني الدولة الوطنية أمنها الخارجي على أساس قراءة ذاتية لمحيطها الإستراتيجي، تحدّد من خلالها العداوات والمخاطر الحقيقية أو المحتملة التي يمكن أن تمسّ بأمنها الخارجي، حيث تعتمد في ذلك على لوحة قراءة مكونة من أربعة معايير أساسية وهي:

- **المعيار التاريخي:** تستعين الدولة الوطنية في تحديد العداوات والمخاطر والتهديدات بمعطيات تاريخها الخاص وسوابقه.

- **المعيار الهوياتي:** فهوية كل دولة قومية تفرض عليها تشخيص خاصّ بها للعداوات والمخاطر والتهديدات.

¹ فعلى سبيل المثال، اعتبرت الدول الاستعمارية المقاومة الوطنية إخلالا بأمنها الداخلي، والتصدي لها هو حفاظ على النظام العام، كما أن أي اعتداء خارجي هو تدخل غير مشروع في الشؤون الداخلية، وهناك إشكالية التمييز بين الأمن الداخلي والنظام العام، فالدولة الوطنية لا تميز بينهما، فالاضطرابات الداخلية مهما كان حجمها وخطورتها تعتبرها الدولة من صميم نظامها العام، ولا يحق التدخل فيها أجنبيا، لكن مع بروز الفواعل الجديدة من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية سعت هذه الأخيرة إلى إكتساب حق تشخيص ما يخل بأمن الدولة الوطنية حتى يتسنى لها التدخل إذا ما اعتبرت المخاطر إخلالا خطيرا بأمنها الداخلي.

وتداعياتها على الجزائر

- المعيار المتعلق بالتجربة: تعود الدولة الوطنية إلى تجربتها البعيدة والقريبة في تشخيص العداءات والمخاطر والتهديدات.

- المعيار المتعلق بالمعطيات الراهنة التي تطبع محيطها الإستراتيجي: حيث تتابعها الدولة الوطنية وتدرسها.

بناء على ذلك، يمكن القول أن نقطة انطلاق وبناء الأمن الوطني للدولة يكون من خلال تحديد مصادر التهديدات والعداءات والمخاطر التي ينطوي عليها محيطها الإستراتيجي الجهوي والدولي، وانطلاقا من المعايير المذكورة فإن تركيبة الأمن الخارجي هي بنية سياسية (لأن تصور الدولة الوطنية وصنعها فعل داخلي سيّد تقوم به بمفردها في غياب سلطة تعلوها وفي غياب منظومة دولية قادرة على التكفل بأمنها ومصالحها)، ذات طابع ذاتي (لأن تصميمها وتطويرها يتأثّران من لوحة قراءة للمحيط الإستراتيجي خاصة بكل دولة قومية¹ ومستمدة من منطلقات ومرجعيات خاصة أيضا بكل دولة قومية)، وموضوعي (لأن حركية العلاقات الدولية تفرض عليها أن تأخذ معطياتها في الحسبان، فالدولة الوطنية كيان عقلاني لن يمكنه بناء أمن خارجي في منأى أو في تعارض مع محيطها الخارجي وما تسمح به قدراتها الذاتية).

أما بخصوص الأمن الدولي فيعرّف على أنّه "إطار حماية يراد بعثه قصد إدخال حالة توازن في العلاقات الدولية، تقتنع بموجبه الدولة أن أمنها الوطني موجود". والأمن الدولي هو مشروع يهدف إلى إدخال نوع من النظام في حالة اللانظام التي تطبع العلاقات الدولية بوضع توازنات أو تنظيمات أو منظومات تضع ضوابطاً متفق عليها قصد الحد من حالة الفوضى، ووضع بديل لسيادة الدولة الوطنية في تصورها لأمنها

¹ القاعدة العامة أنه لا توجد لوحة قراءة جاهزة الاستعمال تعكس مكونات واحدة متشابهة، فكل دولة تحدّد مكونات أمنها الخارجي حسب ظروفها وقدراتها وقراءتها لمحيطها الإستراتيجي، لكن رغم ذلك توجد قواسم مشتركة في تصميم هذه المكونات، تتمثل في: المكونات السياسية الوجدانية: القائمة على خمسة (05) ركائز هي الحفاظ على استقلال الدولة الوطنية، الحفاظ على السيادة، الدفاع على الحدود وسلامة ترابها، الدفاع على أمن المواطنين وممتلكاتهم، الدفاع على نظام الحكم القائم ومؤسساته. المكونات الاقتصادية: والتي كانت سببا رئيسيا لقيام الحروب وتشكل مجموعة العوامل المادية التي تغذي الحياة الاقتصادية للدولة الوطنية والتي يمكن أن يؤدي المساس بها إلى إلحاق أضرار غير مقبولة برفاهية الدولة الوطنية، وتشمل حماية الثروات الحيوية وضمان الوصول إليها، المعابر المركزية بالنسبة للاقتصاد، الوقاية من نشاطات المضاربة في الأسواق المالية، تراجع وفرة الأراضي (إن ذلك دفع كل من الصين وكوريا والسعودية إلى شراء أراضي في إفريقيا معتبرين ذلك جزء من أمنهم الغذائي ومن ثمّ الأمن الوطني). المكونات الهوياتية: تتمثل في القيم، نمط العيش، المعتقدات، الإيديولوجيات والتاريخ قديما عرف حروب الديانات التي كانت الدافع الأول لقيام الدولة الوطنية، أما في عصرنا الحالي فنشهد صراع الهويات لا الحضارات، وهذا الصراع قد يكون داخل الحضارة الواحدة، وتعد المكونات الهوياتية جزء رئيسيا من الأمن الخارجي للدولة الوطنية، فالحرب ضد الإرهاب يعتد بها الغرب دفاعا عن قيم غربية ديمقراطية ونمط عيش غربي بات الإرهاب يهدده، وهذه المكونات الهوياتية تدخل في تركيبة الأمن بمستوياته الثلاث الداخلي والخارجي والدولي.

وتداعياتها على الجزائر

الداخلي والخارجي بإقامة سلطة موازية لسلطتها في تصوّر الأمن الوطني ووضع شروط وهياكل وآليات ضمانه، وهو يقوم على منطق العالمية وله وجهان :

وجه التوازن وهو الأقدم والذي يتجسد في الآلية المعروفة وهي آلية توازن القوي (*Equilibre des Puissances*) ومعاهدة أوتخت (*UTRECHT*) في سنة 1713 التي جاءت بعد معاهدة وستفاليا التي كرّست آلية توازن القوى كوجه أول للأمن الدولي أي الأمن ما بين الدول الوطنية. وأول من نظر لهذا المصطلح الجديد هو الملك فريدريك الأكبر (*Frédéric Le Grand*) ملك بروسيا في كتابه المعنون " ضد ميكيافيلي " *Anti-Machiavel* .

ويعرف ميزان القوى أنه حالة تكافؤ واستقرار بين قوى متنافسة هدفه منع أي دولة قومية من اكتساب قدرات تجعلها قادرة على فرض إرادتها على غيرها من الدول الوطنية. وهو يطرح إشكالية القطبية التي تعرف على أنها توزيع عوامل القوة على الدول المكونة لمنظومة العلاقات الدولية، ومنه نميّز بين طبيعة الأقطاب التي تهيكّل العلاقات الدولية (عالم أحادي القطبية، ثنائي القطبية، وعن قطب ثلاثي وإذا ما تعدّى ذلك فهو عالم متعدد القطبية).

وبقي ميزان القوى هو الوجه الوحيد للأمن الدولي إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، وبرزت أول محاولة لإعطائه وجهًا جديدًا في عصبة الأمم ومشروع منظومة الأمن الجماعي الذي حملته، وبعد فشلها قامت هيئة الأمم المتحدة بإعادة إحيائه، حيث حرصت الأمم المتحدة على تولي زمام الأمر الأمني بعد أخذه من الدولة الوطنية، وبذلك انحصرت حقوق وسلطات وسيادة الدولة الوطنية في مجال الأمن الوطني في حدود الدفاع الشرعي، الذي يعد الاستثناء الوحيد للدولة الوطنية فيما يخص تنظيم وتصوّر أمنها الوطني.

وترتكز ممارسة الأمن الجماعي على نص ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على فصلين هما الفصل السادس (06) الخاص بالحل السلمي للنزاعات، والفصل السابع (07) المتعلق بالتدخل العسكري، حيث تعهد إلى مجلس الأمن مهمة تطبيق الميثاق وله دور مهم في تكييف ما يعد مساسًا بالأمن الدولي على أساس اتفاق بين أعضائه في غياب نص قانوني متفق عليه بخصوص العدوان، كما تعمل هياكل أخرى تدور في فلك

وتداعياتها على الجزائر

الأمم المتحدة بالمساهمة في تطوير الأمن الدولي وهي القانون الدولي (قانون الحرب والقانون الدولي الإنساني)، هياكل نزع السلاح وكل الأجهزة المتخصصة في هذا الشأن.

مما سبق، يمكن القول أن تركيبة الأمن الوطني هي محصلة أمن داخلي وأمن خارجي وأمن دولي وأن الفصل بين المستويات جاء عاكسا لظروف تاريخية معينة، إلا أن التغيرات التي طرأت على منظومة العلاقات الدولية ببروز جدليات جديدة مع انهيار الإتحاد السوفيياتي وتمزق يوغوسلافيا وانتهاء الحرب الباردة (كجدلية الفرد والمجتمع، الهوية والقوميات، المجتمع والدولة...)، وبروز علاقات الترابط والتشابك كميزة من مميزات العلاقات الدولية وبروز فواعل جديدة ومدارس فكرية أثارت نقاشات حول موضوع الأمن الوطني، فرض إعادة النظر في هذه التركيبة بما يتماشى والوضع الجديد، حيث اكتسى مفهوم الأمن الوطني طابع الشمولية بأن أصبحت الحدود الفاصلة بين ما هو أمن داخلي وأمن خارجي وأمن دولي هشة وضئيلة، فسرعان ما قد تتحول مشكلة من أمن داخلي إلى مشكلة أمن خارجي وحتى إلى مشكلة أمن دولي يستدعي تدخل الدول والمنظمات الدولية فيها.

فأصبح مفهوم الأمن الوطني في الوقت المعاصر يقتضي مقاربة كلائية شمولية، يحظى فيها الأمن الدولي بالصدارة والأولوية ويخضع كل من الأمن الداخلي والخارجي لمتطلباتها.

إلا أن ذوبان الحدود من الناحية الخارجية والفكرية لا يعني ذوبانه من منظور الدولة الوطنية فنظرة الدولة لمسألة أمنها لم تتغير البتة، بحيث أنها أبقت على التمييز بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي والأمن الدولي وعلى التكفل بكل واحد منهم حسب المتطلبات الخاصة. وعلاوة على التصور الجديد الذي نقل الأمن الوطني من مفهوم مجزئ إلى تركيبة مندمجة لا تفصل بين ما هو أمن داخلي وخارجي ودولي¹، فقد طرأ على الأمن الوطني تطورات أخرى هي وليدة ظروف تاريخية ونتاج دراسات فكرية قادتها مدارس رائدة في حقل الدراسات الأمنية ساهمت في إثراء هذا الحقل وتفسير الظاهرة الأمنية بناء على التطورات الدولية وبناء على منهجية المفكرين ومجال اهتمامهم، حيث وضعوا مقاربات نظرية أرست آراء فكرية وجدليات حول موضوع الأمن الوطني سيتم التطرق إليها في المبحث التالي.

¹ وهو نفس التوجه الذي توأمه الأمم المتحدة وترمي إلى إضفاء طابع الشرعية عليه بأن الأمن الداخلي لم يعد شأنًا داخليًا حصريًا للدولة الوطنية وتركيز الأمن الخارجي في حدود الدفاع الشرعي وجعل الأمن الدولي الهدف الأسمى الذي يقود الأمنيين السابقين.

وتداعياتها على الجزائر

المبحث الثاني : تطور المقاربات النظرية من المفهوم التقليدي إلى المفهوم "الموسع" للأمن.

المطلب الأول : المقاربة الواقعية للأمن

1. التصور الواقعي للأمن

تعتبر المدرسة الواقعية أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الأفراد بحد ذاتهم ولكن الدول التي تحمل همًا أساسيا وهو حماية سيادتها، وبما أن الدول مشغولة بآفاق الحرب، يتفق الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم لسياساتها الخارجية، رغم أنهم اختلفوا في أهمية مقارنته بالأهداف الأخرى كالقوة والثروة والشهرة.

فمن جهة، يرى أرنولد وولفرز أنه "ليست كل الدول تجعل كل القيم الأخرى تابعة لتعظيم أمنها، حتى وإن غالبا ما اهتمت بأمنها وقبلت بتقديم تنازلات في سبيل تقويته". من جهة أخرى، يرى كينيث وارترز (Kenneth Waltz) أن "الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي، فبعد ضمان الدول بقاءها ستسعى إلى تكريس أهداف الاستقرار والمصلحة والقوة".

يقوم التصور الواقعي على فكرة أن النظام العالمي الذي تتفاعل فيه الدولة دون سلطة فوقية، فوضوي تتصارع فيه الدول من أجل القوة وفق منطق الكلّ ضد بعضهم البعض، ودور الدولة كفاعل عقلائي يسعى لتعظيم الفوائد وتقليل التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها، يقوم على القضاء على مصادر التهديد ببناء تحالفات وتوقيع معاهدات وإقامة علاقات تعاون لتعزيز أمنها، إلا أن ذلك غير كاف، لذا ينبغي لها تأمين الدفاع عن ذاتها وتشديد الأولوية على القوة العسكرية. وإن كان الواقعيون يعترفون بأشكال أخرى من القوة كالثروة والمزايا الجيوسياسية، إلا أنهم يرون أن الدولة القوية عسكريا هي الأكثر أمنا، وأن سلوك الدولة خاضع لمنطق المصلحة الوطنية وأن التهديدات التي تطال الدولة متأتية من دول أخرى، وعليه فإن الأمن الوطني يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة لحماية مصالح الدولة من أعدائها بتحقيق الحد الأقصى من الأمن، وهي وضعية أدت إلى ما يسمى بالمأزق الأمني أو المعضلة الأمنية.

2. متغير المعضلة الأمنية في التصور الواقعي

استعمل مصطلح المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني لأول مرة من قبل جون هارز (*John Herz*) ويقصد به من المنظور الواقعي هو كيفية تحقيق الدول لأمنها وتجنب تهديد مصالحها وقيمها الحيوية والمركزية، مقارنة بما تمتلكه من مصادر وقدرات وإمكانات مادية في ظل نظام دولي فوضوي ذي بيئة تنافسية من دون المبالاة بأمن واستقرار الدول الأخرى، ويعرف روبرت جيرفيس (*Robert Jervis*) المأزق الأمني بأنه "موقف معين بين دولتين أو أكثر على استعداد للصراع وحتى الحرب من أجل تأمين احتياجاتها الأمنية ولو على حساب الدول الأخرى"¹.

وبناء على هذا التعريف، تركز المعضلة الأمنية على فكرة أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها. وفي كنف نظام عالمي فوضوي، حيث كل دولة ترى نفسها معرضة لخطر اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية ضدها من قبل دول أخرى، فإنه يتعين على الدولة أن تهتم بجهودها الخاصة التي توفر لها الحماية، وهو ما يعبر عنه كينيث والتز بمبدأ الاعتماد على الذات (*self-help / auto-préservation*). وفي إطار مسعاها إلى ذلك، تكسب الدولة قوة متصاعدة لتجنب خطر هجوم عليها من دولة أو دول أخرى، ما من شأنه أن يؤدي إلى شعور بعدم الأمان والريبة لدى الآخرين، لأنه ليس بمقدورهم التأكد من أن نية الدولة في تطوير قدراتها العسكرية تتجه نحو بناء قوة دفاعية لضمان بقائها في محيط عدواني، وليس بناء قوة هجومية تخفي وراءها رغبتها في تغيير الوضع القائم لصالحها².

إن غياب الشعور بالأمان الكامل في عالم من الدول المتنافسة، يؤدي إلى ما يسميه هاربر باترفيلد (*Herbert Butterfield*) بالخوف الهوبزي وجون هارترز بالمأزق أو المعضلة الأمنية، أين يكون التنافس حتميا، وتكون النتيجة دؤامة متصاعدة من انعدام الأمن بين الدول، حيث تفسر جهود تحسين الأمن الوطني التي تباشرها الدولة، أعمالا مهددة وخطرا محتملا من طرف الدولة أو الدول الأخرى، مما يقود هذه الأخيرة إلى خطوات عسكرية مضادة، وهذا بدوره يقود إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة للدول جميعا. إن هذه

¹ Robert JERVIS, « Cooperation under the Security Dilemma », World Politics, N°40, Janvier 1978, pp. 167-214.

² Dario BATISSTELLA, op.cit., p. 67.

وتداعياتها على الجزائر

التفاعلات بين الدول التي تسعى إلى أمنها فقط، والتي تقود إلى حالة من المنافسة والتأثير في مجمل العلاقات السياسية بين الدول أطلق عليها جيرفس بالنموذج الحلزوني (*Spiral Model*)¹.

وعليه يمكن القول، أنه في غياب سلطة قادرة على تأمين النظام، فإن منشأ المعضلة الأمنية ناتج عن بنية اللايقين التي تشوب علاقات الدول²، حيث أن محاولات بعض الدول للسهر على متطلباتها الأمنية ينظر له من قبل الدول الأخرى كسلوك مهدد ومريب، يستدعي توفير ردّ وإجابة عن طريق تصعيد مماثل، يقود في النهاية إلى تهديد الأمن وخلق حالة شك مستديمة تقوي الضغوط والتأثير السلبي المتبادل في اتجاه خوض سباق نحو التسلح³.

بناء على ما سبق، تبرز المعضلة الأمنية أساساً من بنية النظام الدولي الفوضوية، أكثر منه من النوايا والدوافع العدوانية لدى الدول، حيث أن السلوك الذي ينجر عن حالة اللايقين "الذاتية" التي تشعر بها دولة إزاء سلوك دولة أخرى، يؤدي إلى خلق حالة لا أمن "موضوعي" بين الدول.

وإذا كانت بنية النظام الدولي شرط مسبق في المعضلة الأمنية فإن حدة هذه الأخيرة ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية الموظفة في السباق نحو التسلح وعلى حجم التوازن بين انتهاج إحدى الإستراتيجيتين، إما الدفاع وإما الهجوم، اللذين هما جوهر دراسة المأزق الأمني للدول، كما يقول جيرفس:

"إن كبر حجم وطبيعة المأزق الأمني يتوقفان على متغيرين هما: التوازن بين الدفاع والهجوم، والمتغير الآخر هو المفاضلة بين الدفاع والهجوم، ونتيجة لذلك، فإن المأزق الأمني يمكن أن يتفاوت بحسب الزمان والمكان، فبالرغم من أن الدول تعترف بالأوضاع والطبيعة الفوضوية الثابتة للنظام الدولي، إلا أنه يمكن القول أن يكون هناك اختلاف وتنوع شديدين في جاذبية الوسائل التعاونية أو التنافسية، ووجود فرص كبيرة نحو زيادة تحقيق الأمن أو احتمال قيام الحرب⁴، فالدول بين عشية وضحاها، بحسب توافر مصادر ومقومات القوة المادية لها، قد تصبح ذات سلوك عدواني، وتمثل تهديداً للآخرين، والعكس صحيح، فقد

¹ أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني الخليجي (دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات)، المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص83.

² عطاف، (مرجع سابق ذكره)، ص 16.

³ Dario BATISSTELLA, op.cit., p. 113.

⁴ Robert JERVIS, « Was the Cold War: A Security Dilemma ? », Journal of Cold War Studies, N°4, 2001, pp. 40-43.

وتداعياتها على الجزائر

تتجه بعض الدول العدوانية، بتراجع مصادر ومقومات قوتها المادية، إلى انتهاج سلوك تعاوني مهادن خوفاً على مصالحها وقيمها المركزية من التهديد، فالسياسات الدولية يحكمها ويحركها الشعور بالخوف وعدم الثقة¹.

المطلب الثاني : مسارات توسيع مفهوم الأمن وتعميقه

1. منطلقات مقاربة باري بوزان

ساهم باري بوزان في إعادة النظر في مفهوم الأمن بصورة جذرية، حيث فتح مجالات بحث جديدة في حقل الدراسات الأمنية، تستمد مضمونها من الأفكار التي أنت بها المدرسة الواقعية والوظيفية والبنائية.

واستهدف طرح باري بوزان وضع مقاربة خاصة بالدراسات الأمنية، بغية تجاوز حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية والمنظورات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، واقترح إطاراً تنظيرياً يسمح بدراسة مفهوم الأمن في إطاره الموسع. لقد بنى مقاربه انطلاقاً من مسلمة المعضلة الأمنية، حيث لتفادي تفاقمها ينبغي أن يكون تحليل مفهوم الأمن بعيداً عن سؤال القوة والسلام، قائماً على دراسة التفاعلات بين الدول وعلاقات الاعتماد المتبادل التي من شأنها التأثير على القضايا الأمنية، وبالتالي إحداث قطيعة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني التي تطبق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الإقليمي والدولي.

رغم ذلك تبقى منطلقات مقاربة بوزان تقترب من تلك التي اعتمدها الواقعيون من ناحية أن:

أ. تبقى الدولة السيادية الفاعل المرجعي في المجال الأمني وهي الوحدة السياسية المرجعية ومادام لم يتم التراجع عن وجود هذه المؤسسة فإن أمن الأفراد والمجتمع مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم عن أمن الدولة².

¹ Charles GLASER, « The Security Dilemma Revisited », World Politics, N°1, Octobre 1997, pp. 171-201.

² Pierre BERTHELET, Chaos International et Sécurité Globale: la sécurité en débats, EPU, France, 2014.

وتداعياتها على الجزائر

ب. لا يمكن أن يكون الأمن الفردي في ذاته مستوى أساسي للتحليل في الدراسات الأمنية، فالجماعة الإنسانية (الإنسانية قاطبة) هي المعنية بالأمن، ذلك أن الأمن الفردي متصل ببني تتعدى الفرد كوحدة تحليل أو النظام الدولي، كما أنه وإن كان الأمن الفردي سبب وجود الدولة، فإن هذه الأخيرة من شأنها أن تكون مصدر تهديد وخطر محتمل على الفرد.

ت. دراسة الأمن ينبغي أن تنطلق من فوضوية النظام الدولي وغياب سلطة مركزية على الساحة الدولية ومن التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام (الدول) والعلاقات المتنازعة بين الوحدات المكونة للنظام الدولي.

أمّا ما يميز باري بوزان عن الواقعيين فهو أنه :

■ يقوم بالتمييز بين الدول حسب أنظمتهم والممارسة الفعلية للسلطة، حيث يأخذ في الحسبان عناصر تندرج ضمن السياسة الداخلية¹، ما أدّى للنظر إلى الأمن باختلاف أنماط الدول وطبيعة العلاقات بين الدولة والأمة والمؤسسات والإيديولوجية (تمييزه بين الدولة القوية والدولة الضعيفة)، كما أدخل بوزان مفهوم "الفوضى الناضجة"، حيث يرى أنه مع التسليم بوجود نزعة لدى الدول للتركيز على مصالحها الأمنية الضيقة، فإنه يسود اعتقاد متنام بين الدول الأكثر نضوجا في النظام الدولي بأهمية بناء نظام مستقر، تتمتع فيه الدول بدرجة كبيرة من الأمن من خلال قوة المعايير المؤسسية المنظمة للعلاقات الدولية بين الدول، ومن أجل وضع سياسات مشتركة لتفادي الحرب وحالة اللاإستقرار.

■ مناداته بالتخلي عن الفصل التقليدي بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي²، بدراسة الديناميكية القائمة بين الأهداف الأمنية (أمن المواطن والأمن الوطني) ، من خلال توسيعه لمفهوم الأمن نحو قطاعات ومستويات متعددة.

¹ خلافا لبوزان يرى الواقعيون الجدد أن العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية وهذا ما دافع عنه كينيث والتز بقوله " نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدولة كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"، وعليه تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية باعتبار أن النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية".

² ترى المدرسة الواقعية أن البيئة الداخلية تتميز بالهدوء والسكينة، والسلطة السيادية للدولة تقر حالة النظام وتفرض عقوبات ضد كل من يحاول الاخلال بها، في حين تعرف البيئة الخارجية حالة تنازع بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي، وبالنسبة للواقعيين يشكل الأمن الداخلي والأمن الخارجي وجهان لعملة واحدة هي الأمن الوطني الذي يستند على قدرة الدولة على ضمان نظام سياسي داخلي يفرض انضباط وحدود على الأفراد ووضع ضوابط تحكمهم باعتبارهم جزء من المجتمع الوطنيوكذا قدرة الدولة على تعبئة الوسائل والقدرات السياسية والإستراتيجية من أجل إحلال السلام في العلاقات مع دول الجوار.

وتداعياتها على الجزائر

- يعترف بوجود احتكاك مستمر بين أمن الأفراد وأمن المجتمعات وتؤدي هذه الوضعية إلى المعضلة المركزية للأمن.
- يركز على الطابع الذاتي للتهديد، الذي يخضع لخيارات سياسية، حيث لا يمكن تحديد مصادر التهديد بصورة فعلية إلا بتوظيف وسائل استثنائية.
- بناء على ما سبق يرجع لوزان تأسيس منهج الدراسات الأمنية (*Security Studies*) الذي عمل من خلاله على تجاوز الحدود التقليدية باعتماده على مفهوم عريض وموسّع للأمن، كما كان له السبق في تحرير مصادر التهديدات وتركيزه على وحدات مرجعية غير الدولة ووضع نموذج بنائي لتحليل الأبعاد العسكرية وغير العسكرية للأمن، مع اعتباره أن الدولة تبقى وحدة التحليل الأساسية في مجال البحث الأمني.

2. خصوصية نظرية بوزان في إطار مدرسة كوبنهاجن

أنشأت مدرسة كوبنهاجن في أوائل التسعينيات، حيث سعت إلى توسيع مجال البحث في حقل الدراسات الأمنية بشكل يتعدى الجوانب العسكرية والعلاقات الدبلوماسية، التي ميّزت التصورات التقليدية للأمن، وهذا من خلال إفران قراءة جديدة للعالم، وضعت الطرح التقليدي محل تساؤل خاصة بما يتعلق بإمكانية تصور الأمن كمسألة دفاع واستراتيجيات، كما حاولت الشروع في تحليل مفاهيم جديدة برزت في هذا الحقل (كالأمننة، المركب الأمني) ومحاولتها إضفاء صبغة أوروبية على محتوى بحوثها وعلى شكل الخطابات وخلق روابط مع دراسات أبحاث السلام.

- مفهوم تفاعل قطاعات الأمن:

ويعد كتاب باري بوزان و أول ويفر وجاب دو ويلد (*Jaap De Wilde*) الموسوم بـ «*Security: A New Framework for Analysis 2007*» كتابا مرجعيا للمدرسة، حاول فيه الباحثون ضبط المفهوم الموسّع للأمن، حتى لا يبقى فضفاضا ويمكن أن يوظّف في كلّ سياق، ما قد يقود إلى المساس بجديّة وصرامة البحث في المجال الأمني.

لذلك اقتصر مجال الدراسات الأمنية على دراسة المخاطر والتهديدات التي تستوفي شروطا محددة منها: توظيف آليات استثنائية عند إدارة التهديدات (استعمال القوة، السلطات الخاصة، وضع قيود على الحقوق

وتداعياتها على الجزائر

والحريات الفردية، التجنيد...) وأن تكون هذه التهديدات وجودية تهدد بقاء الفواعل المرجعية (الدولة، المجتمع، الأمة....) ذاتها وتمس بشكل مباشر أمنها واستقرارها، وهي تختلف داخل كل قطاع من قطاعات الأمن. وبعد تقسيم الأمن إلى قطاعات من أهمّ الإسهامات النظرية التي جاءت بها المدرسة في تصورهما الموسّع للأمن، حيث حددت هذه المقاربة التوسيعية عبر القطاعات، علاوة على القطاع العسكري للأمن، أربعة قطاعات أخرى، يتم عند دراسة كل منها تحليل الفواعل المرجعية والمهام الأساسية التي ينوط بها كل فاعل ومميزات التهديدات والانكشافات التحليل الإقليمي وديناميكياته.

القطاع العسكري: يتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة ومدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها اتجاه بعض وهو يُعنى بتوظيف القوة، وتشكل فيه الدولة (القوات العسكرية على وجه الخصوص) أو وحدات سياسية أخرى في ظروف معينة (العائلة، القبيلة، الجماعات الدينية....) فواعلا مرجعية، كما يمكن أن تكون حماية بعض المبادئ والقيم موضوعات لسياسات أمنية تتطلب استخدام أدوات العنف والقهر مثل (محاربة الإرهاب والتخريب ومنع الانتشار النووي....) فتصبح موضوعات لهذا القطاع.

القطاع السياسي: يتجه إلى الاستقرار المؤسسي والهيكلي للدولة والأنظمة الحكومية ومشروعية الإيديولوجيات التي تتبناها، وبالتالي فإن السيادة والقيم والإيديولوجية تشكل وحدات مرجعية للأمن في قطاعه السياسي.

القطاع الاقتصادي: يهتم بقدرة الدولة على تأمين المواد الإستراتيجية والضرورية لدعم قوتها وضمان رفاه شعبها، وبلوغ الإمكانيات المالية اللازمة وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي واستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا وعن تأثير العولمة، التي تخلق ديناميكية اندماج ومنطق اعتماد متبادل ترتبط بموجبه أمن الدول بعضها ببعض، وتُنشئ دوائرًا للتبعية الاقتصادية ويعتبر الأمن الاقتصادي الوجه الجديد لأمن الدولة الوطنية.

القطاع البيئي: يهتم بمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله الضغوط والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها، وتعمل على استنزاف مواردها الطبيعية كالتلوث بكافة أشكاله، إنتاج الوقود

وتداعياتها على الجزائر

الحيوي من محاصيل الغذاء، التغيرات المناخية، نقص الإمدادات المائية، التصحر، الاستهلاك المفرط، وغيرها، وعليه تتمثل الوحدة المرجعية ضمن هذا القطاع في الحفاظ على المحيط الحيوي وتنوعه.

القطاع المجتمعي : يعد قطاعا مهما في الدراسات الأمنية المعاصرة ، وهو يرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو المحتملة، وتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة. وتشهد المجتمعات هي الأخرى، على شاكلة الدول مواجهات وتنافسات تؤدي إلى ما يعرف بـ'المأزق المجتمعي' المرادف للبقاء الهويّاتي ويظهر ذلك في تغليب مظاهر الـ " نحن " في مواجهة "الأخر" بحيث تصبح الهوية جوهر للصراع على المصالح وسندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى. كما تؤدي سلسلة الأفعال وردود الأفعال في التفاعل بين المجموعات إلى زيادة الاستقطاب وتفجر العنف، وبالتالي ارتفاع مستوى التهديد، لذلك فإن إضفاء الطابع الأمني لتشمل التهديد الذي تفرضه المآزق المجتمعية ضروري من أجل التدخل لحلّها، وبناء على ذلك يمكن تعيين الهوية الجماعية لجماعة أو أقلية أوالدين كوحدة مرجعية للأمن المجتمعي.

إن قطاعات الأمن المذكورة لا يمكنها منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية لأنها متصلة بعضها ببعض بصورة معقدة، حيث يتطلب فهمها فك الارتباطات ودراسة التفاعلات والتأثيرات بين القطاعات، عوض النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض، وهو ما عبر عنه بوزان بقوله " هذه القطاعات الخمس لا تعمل متفرقة، فكل واحدة تشكل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وطريقة ترتيب الأولويات، غير أنها مجتمعة تنسج شبكة قوية من الترابط"¹.

- **عملية الأمانة والأمننة للمتطلبات الأمنية :**

بالإضافة إلى المفهوم الموسّع الذي صاغه باري بوزان للأمن، عرفت مدرسة كوبنهاجن سبقا فكريا في مجال الدراسات الامنية المعاصرة، بإيجاد مفهوم الأمانة والأمننة

¹ صليحة كباي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، ديسمبر 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/1346/1455> (15 ماي 2015).

(*Sécuritisation / Désécuritisation*) وهذا بغية تجاوز الطروحات الجوهرانية (*Essentialistes*)

التي تعتبر أن الرهانات الأمنية الوطنية أو الدولية محددة بصورة موضوعية بحكم طبيعتها الخاصة.

ويعرف كل من بوزان وويفر الأمننة بأنها "عملية خطابية تعتمد على ما يسمى أثر أو فعل الخطاب، ويتم من خلالها بناء فهم تذاثاني (*Intersubjective*) داخل جماعة سياسية من أجل التعامل مع ظاهرة ما على أنها تهديد وجودي لوحدة مرجعية ذات قيمة بالنسبة لتلك الجماعة، وهو ما يسمح بالتمكين للدعوة إلى اتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد"، في المقابل عندما ننهي الشعور بالخطر من عدوّ لم يعد موجودا على الساحة وتعيين غياب التهديد من طرف سلطة مشروعة مع تقبل ذلك بصورة واسعة من طرف المتلقين، تسمى هذه العملية بتفكيك الأمننة أو نزع طابع التهديد الأمني على قضية ما.

ويقوم مفهوم الأمننة على فكرة تحويل مسألة عادية إلى تهديد أمني وجودي من خلال عملية بناء اجتماعي معقدة بغية إضفاء الشرعية على الترتيبات الاستثنائية والعاجلة للتعامل معها، حيث تعتبر الدعوة إلى اتخاذ مثل هذه التدابير للتعامل مع القضية المأمنة ضرورية، مقارنة بالحالة العادية التي لن تقتض تصعيدا أمنيا وانتقالا من مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلى وضع ومنزلة خاصة يصبح فيها لفاعل معين الشرعية المطلقة في استخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد¹.

إن فعل الأمننة يفترض إضفاء طابع المشروعية على رهان معين، تم تعيينه كرهان أمني مركزي لدى الرأي الجماهيري. وتبقى حدود فعل الأمننة مقترنة بالجمهور ومدى قابليته على استيعاب الخطاب الأمني، بذلك فإن الأمننة الناجحة ترتبط بفعل الخطاب الذي يمارسه فاعل ما² (حكومة، برلمان، قادة الرأي....) وقبوله الواسع لدى المتلقين/الجمهور، في ظلّ سياقات وظروف مساعدة تتعلق بهيكله فعل الخطاب وطريقة استخدامه³ ومشروعية السلطة الممارسة لفعل الخطاب والظروف التاريخية المرتبطة بالتهديد وتحديد الوحدة المأمنة ضمن قطاعات الأمن والتهديدات المنجزة في حال عدم اتخاذ إجراءات مستعجلة .

¹ Helena CARRAPIÇO, « Chansing Mirages? Reflections on concepts of security through the study of the securitization of organized crime», International Studies Association, San Francisco, March 2008, p.22.

² يقول بوزان وويفر في كتاب "Security: A New Framework for Analysis" أنه باستثناء دبابات الهجوم التي تخترق الحدود، لا يوجد إلا القليل من التهديدات الموضوعية، وعليه إذا ما أصبحت مسألة ما رهانا أمنيا فلأن النخب عينتها كذلك".

³ نظرية فعل الخطاب من أهم النظريات في الدراسات اللغوية التي طورت بشكل رئيسي من طرف أوستن AUSTIN وسيرل SEARL وفوكو FOUCAULT وهابرماس HABERMAS وديريدا DERRIDA، حيث وظفها منظري مدرسة كوبنهاجن في تحليلاتهم

وتداعياتها على الجزائر

إن إضفاء الطابع الأمني على رهان سياسي معين تضبطه قواعد خاصة لتلافي الخط بين ما يعد مسألة أمنية وما هو مشكل سياسي وسماها بوزان بخطوات الأمانة :

1. الشعور بالخطر اتجاه موضوع معين تجمع عليه مجموعة من الناس¹ وتوضيح كيف يمسّ هذا التهديد المزعوم ببقاء الأفراد والجماعات،
2. تحديد التدابير الطارئة التي تسمح بتحييد التهديدات،
3. مدى تأثير الخطاب على المتلقين ونجاحه في قبول الترتيبات الاستثنائية.

بناء على ذلك، فإنه من غير المستبعد أن يتم توظيف عملية الأمانة لأغراض خاصة وشخصية، حيث أن الممارسين لفعل الخطاب بإمكانهم التخليط بإعطاء صورة ايجابية للسياسات التي يسطّرونها على أنها تندرج في سياق التوقي من رهان يمس بقاء ووجود الجمهور، في حين أنه موضوعيا لا يمسّ إلا بمصالحهم الذاتية.

المبحث الثالث : علاقة الأمن الوطني بالأمن الإقليمي

المطلب الأول: الوظيفة الأمنية للبناء الإقليمي

إن فكرة الترابط بين كثافة التفاعلات العابرة للحدود ما بين الفواعل المختلفة من جهة، ومسألة تدعيم الأمن واختفاء الخلافات بين الأطراف المنخرطة في العملية التعاونية من جهة أخرى قديمة، تجد أعماقها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عند الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1724-1804) من خلال كتابه "نحو السلام الدائم".

و يندرج هذا الكتاب في سياق "الأطروحة السلمية القانونية" التي اتضحت لدى مفكري الحق الطبيعي في القرن السابع عشر: غروتوريوس (Grotius) وبوفندورف (Pufendorf) ولايه سان بيار (Abbe de Saint-Pierre) الذي طرح مشروع السلام الأبدي في أوروبا القائم على وحدة خالدة ودائمة

واعتبروا أن المعاني ترتبط سببيا بكيفية توظيفها لغويا، فالمعنى " لا يرتبط بما يفكر ويدرك الناس أنه معنى المصطلح ولكن بطريقة استخداماته ضمنيا بشكل من الاشكال دون غيره".

¹ باري بوزان، "مدخل للدراسات الأمنية"، 10 نوفمبر 2014، متوفر على الموقع الالكتروني : <https://www.youtube.com/watch?v=sFArvoPmJkY> (15 مارس 2016).

وتداعياتها على الجزائر

بين الحكام يمثلهم نواب دائمون في مجالس منتخبة يكونون مصدرا لتشريعات من شأنها تنظيم المسار السلمي للعلاقات الدولية، عوض الحكم التقليدي القائم على توازن القوى والحل غير السلمي للنزاعات¹.

إن معظم المنظرين المستحدثين لمفهوم البناء الإقليمي يقرّون بوجود علاقة مباشرة بين التكاملات الإقليمية ومسألة الأمن والسلام، حيث يعرف أرنست هاس التكامل بأنه "النزوع نحو الخلق الطوعي لوحدات سياسية أكبر يتحاشى كلّ منها بوعي ذاتي استعمال القوة في العلاقة بين الوحدات المشاركة"² ويعرفه كارل دويتش الذي أورده في كتابه "تحليل العلاقات الدولية" بأن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلاً واحداً، أي أن يحوّل وحدات كانت سابقاً منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته وعادة ما يكون للنظام ككلّ، خواص مميزة له لا توجد في أي من وحداته أو مكونات منفصلة"، وذهب إلى أبعد من ذلك جوزيف ناي" بقوله أن البناءات السياسية الإقليمية ساهمت في خلق جزر سلام في العلاقات الدولية".

وقد وجدت في سياق الحرب الباردة وبداية البناء الأوروبي، مجموعة من المقاربات النظرية لتفسير ظاهرة الإقليمية عموماً وعلاقتها بالمسألة الأمنية على وجه الخصوص، أطلق عليها بالنظريات الكلاسيكية وتضم كل من الوظيفية والوظيفية الجديدة والمجمّعات الأمنية، ويرجع التركيز على هذه المقاربات إلى محاولة كل منها تقديم تفسيرات حول قدرة البناء الإقليمي في حفظ بقاء الدولة وضمان استمرارية الأمن بدلا من الحروب.

كما سيتم التطرق أيضا إلى النماذج النظرية التي تم تطويرها بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث أدت تنامي ظاهرة العولمة والاعتماد الدولي المتبادل، وبروز هياكل إقليمية جديدة خارج الفضاء الأوروبي إلى نشوء منظورات جديدة للإقليمية، كان لها بالغ الأثر على مفهوم الأمن وذلك بعد التعرّيج لتعريف الإقليمية وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

¹ أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 75.

² Dario BATISSTELLA, op.cit.

1. الإقليمية وفق القانون الدولي:

إن مفهوم الإقليمية لا يزال ضمن المصطلحات السياسية والقانونية التي لا تحظى بتعريف دقيق، زاد من حدّته غياب تعريف واضح جامع في ميثاق الأمم المتحدة الذي كرس دور التنظيم الإقليمي ودوره في عملية حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهو ما أدّى إلى اجتهاد العديد من الفقهاء والباحثين لتقديم مفاهيم عديدة للإقليمية، وعليه نستعرض مفهوم الإقليمية من منظور القانون الدولي وعلى وجه الخصوص من منظور ميثاق الأمم المتحدة:

تضمن الفصل الثامن من الميثاق ثلاث مواد تناولت موضوع علاقة المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة وعلاقتها ببعضها البعض، وتتمثل في المواد 52 و53 و54 التي أكدت أن إنشاء مثل هذه المنظمات لا يتعارض وميثاق الأمم المتحدة ما دامت تتقيد في أهدافها بأهداف الأمم المتحدة، كما أنه سيكون لها دور في التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية، فالمادة 52/1 من الميثاق تنص على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم الدولي ما يكون العمل الاقليمي صالحا فيها ومناسبا، ما دامت هذه المنظمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".

إن هذه المواد لم تتناول تعريفا دقيقا للرابطة الاقليمية التي يمكن للدول أن تتخبط فيها وأن تمارس ضمنها ما هو من أهم اختصاصات الأمم المتحدة وهي حفظ السلم والأمن الدوليين شريطة أن يكون العمل الاقليمي صالحا ومناسبا دون تحديد شروط الصلاحية والمناسبة ولا الجهة التي تعنى بإقرارها، وهو ما فتح جدلا فقهيًا حول الجهة المختصة بتقرير مدى ملاءمة اللجوء الى المنظمة الاقليمية .

وتحاول المادة 52/2 استدراك النقص المذكور بخصوص الصلاحية والمناسبة بإشارتها على ضرورة أن يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو اللذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهودهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن، وقد تم وضع جملة من الضوابط التي حدّدها ميثاق الأمم المتحدة لإنشاء المنظمات الاقليمية ونشاطها وتتمثل في : التجاور الجغرافي كشرط ضروري لاعتبار مجموعة الدول المشتركة وحدة اقليمية واشتراط التضامن بين الدول الأعضاء في المنطقة كوحدة المصالح الاقتصادية

وتداعياتها على الجزائر

والسياسية والأمنية والرغبة في تحقيق مصالح مشتركة ، فضلا عن توافق الأهداف ومبادئ المنظمة الإقليمية مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة والاسهام في حل القضايا المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين في منطقتها وحماية مصالحها¹.

والاتجاه الغالب في الفقه العربي يؤيد المفهوم الجغرافي للإقليمية وهو يرى أن " الاتفاق الإقليمي يجب أن يبنى على رابطة التجاور الجغرافي بين عدد من الدول تقع في منطقة جغرافية يمكن تمييزها، كما يعتبرون أن التباعد بين الدول يضعف من امكانية المساعدة المتبادلة".

إن عدم تطرق ميثاق الأمم المتحدة الى تعريف محدد للإقليمية فتح المجال للآراء المختلفة لإعطاء تعريف لها فعرفت أنها "تلك التي تشرف على الشؤون الدولية أو بعضها في نطاق اقليمي معين مثل جامعة الدول العربية، فهي تشرف على الشؤون المشتركة للدول العربية"².

كما توجد تعريفات أخرى مقترحة للإقليمية بأنها " هيئة تتمتع بالإرادة الذاتية، وبالشخصية القانونية الدولية، وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رباط جغرافي، أو مذهبي أو حضاري كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة في إطار مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها"³.

ومن التعاريف المقترحة أيضا أنها "مجتمع اقليمي يضم مجموعة من الدول المتجاورة المتضامنة التي تعمل من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين ودعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وبتنسيق معها"⁴.

2. النظريات الكلاسيكية للبناء الإقليمي

يعد إيمانويل كانط من المؤسسين الأوائل لفكرة الأثر السلمي للتعاون الدولي، ففي كتابه " السلم الأبدي" يحدد كانط الأسباب الرئيسية لقيام الحرب ويحدد بناء على ذلك الشروط التي تسمح للدول بالتعايش السلمي

¹ معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 89.

² محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في التنظيم الدولي، منشأة المعارف، مصر، 1974، ص 131.

³ محمد اسماعيل علي، فكرة الإقليمية في جامعة الدول العربية وعلاقتها بالوحدة العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1972.

⁴ مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 411.

وتداعياتها على الجزائر

إلى غاية بلوغ حالة من السلم والأمن المستمر والشامل، وبالطبع عكس ذلك هو الخلاف الذي ينشأ حسب كانط بتزامن عوامل مختلفة مرتبطة أساسا بانعدام آليات الضبط الدولية، كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، تغيير الحدود والأقاليم والمديونية الخارجية من أجل تغطية النفقات العسكرية.

إن العودة للأمن بالنسبة لكانط ليس بالأمر الهين، فعقد اتفاق سلام يمكن أن يكون من جهة أرضا خصبة لنشأة صراع جديد، ومن جهة أخرى، يمكن أن تكون بعض الممارسات الحربية سببا في تدهور العلاقات الثنائية بشكل يعيق كل تطبيع للعلاقات الثنائية وإقامة السلام، وعليه إرساء السلام والأمن الدائمين يقتضي اعتماد كمرجعية القانون وضبط العلاقات الدولية، من خلال إقامة وحدة فيدرالية من الدول تحافظ فيه على استقلاليتها وسيادتها مع ذوبان الشخصيات القانونية لكل من الوحدات الدولية في إطار الكيان الجديد، بما من شأنه تجاوز حالة الفوضى التي تميز العلاقات الدولية.

إن تفكير كانط الذي نشره سنة 1795 يندرج في سياق المساهمات الفكرية التي جاء بها مفكرون سبقوه كلابيه سان بيار و دسيدريوس إراسموس (*Desiderius Erasmus*) الذي اعتبر أن "تدعيم السلام يمكن أن يتكسر حقيقة إذا ما قبلت الدول عوض العلاقات الثنائية القائمة على منطق القوة والتعارض إقامة علاقات مبنية على الصداقة والتفاهم".

إن هذه المقاربة الليبرالية المبنية على منطق التعاون والأمن عوض منطق القوة والحرب كانت محرّكا لمسار البناء الإقليمي الأوروبي الذي دعا له المفكرون الأوروبيون كالكونت النمساوي ريتشارد كودنهوف والذي تأثر بأفكار كانط ونادى بإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ونشر كتابه بان-أوروبا (*Pan-Europe*) مرّوجا لتصوره الوحدوي لأوروبا كتنظيم فيدرالي يضمن تكريس الحرية والرفاهية والأمن عوض النزاع وعدم الاستقرار. كما اقترح جون موني (*Jean Monnet*) تحقيق اندماج بين الدول الأوروبية لا تكون فيها دول غالبية أو مغلوبة ولكم شركاء متساوون أمام القانون لاسيما في التسيير المشترك للصناعات الثقيلة، التي من شأنها دعم العلاقات السلمية بين دول المجموعة الأوروبية وهي نفس الفكرة التي تم تجسيدها في إطار مخطط شومان (*Schuman*).

أ. الوظيفية:

ويقوم النموذج الوظيفي في التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية على فكرة التكامل الإقليمي الذي يعطي الأولوية للعنصر الاقتصادي والمعاملات الثقافية في تقريب الدول والمكونات المختلفة لشعوب منطقة ما، بعضها من بعض، كطريقة لبناء السلم الوظيفي.

والوظيفية تعد مقاربة بديلة لأطروحة الواقعية والواقعية الجديدة في بناء الأمن الإقليمي تبدأ من الأسباب العميقة لنشوب النزاعات بين الدول المتمثلة أساسا في التنافس الدولي والهيمنة عسكريا، عوض فكرة الانتفاع المشترك والمشاركة الجماعية في العمل الإقليمي.

و يعد دايفيد متراني (David Mitrany) من أهم منظري الوظيفية التي يعود ظهورها إلى فترة لم يكن فيها البناء الأوروبي سوى فكرة ومشروعا لم يتجسد بعد، وهذا ما يميز هذه المقاربة التكاملية عن المقاربات الأخرى التي استرشدت في أعمالها بالنموذج الأوروبي.

تقوم أطروحة متراني الوظيفية على فكرة أن تنامي الموجات الوطنية أدى إلى بروز دول جديدة، إلا أن الدولة باعتبارها هيكل تنظيميا سياسيا ليست النموذج الأنسب لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي، ففي ظل التحول الذي تشهده وسائل الاتصال والنقل والبنى التحتية والتطور في الميدان العسكري بعد اكتشاف السلاح النووي والأسلحة بعيدة المدى، أصبحت الدولة عاجزة لوحدها على امتلاك القدرات الضرورية لحماية ساكنيها ضد الهجومات المعادية.

وعليه فقدت الدولة السبب الوحيد لوجودها وهو ضمان الأمن الوطني وحماية الشعوب، لذلك اقترح متراني عوض تبني علاقات انعزالية أو متعارضة بين الدول، تطوير سبل التعاون والتنسيق بينها¹ ما من شأنه أن يقود إلى تحقيق التكامل والاندماج ضمن أشكال تنظيمية فوقية، تتمثل في إنشاء جمعيات سياسية أو غير سياسية بين دول لها نفس المدركات والتطلّعات، إلا أن التصور المتعلق بالجمعيات كان ضعيفا في توجيه

¹ David MITRANY : “The task of state manship in our time is not to keep the nations peaceefully, but to bring actively to gether”, the rood to security, National Peace Council , London, 1944.

وتداعياتها على الجزائر

وتدعيم التفاعلات بين الدول لذلك دعا متراني إلى خلق أطر تعاون تركز على هياكل مؤسساتية ثابتة ودائمة.

وترى المقاربة الوظيفية أن مواجهة التهديدات يقتضي تجميع القدرات عوض العمل الانفرادي للدولة، وهذه الأخيرة بحكم كونها فاعل عقلائي ستلجأ إلى خيار التعاون لإرساء السلام والأمن والازدهار في إقليمها. كما يأمل الموظفون في أن يؤدي تحقيق التكامل في السياسات الدنيا (الاقتصاد، الثقافة، الشؤون الاجتماعية) والتي نادرا ما تتعارض الدول بشأنها مما يقود إلى إنهاء الارتباط الوظيفي، إلى توسيع نطاقه تدريجيا إلى مجالات أكثر حساسية وجوهرية تتمثل في السياسات العليا (الشؤون الأمنية والسياسية والدبلوماسية)، حيث يطلق متراني على هذه الديناميكية تسمية التعميم أو الانتشار (*Ramification*) والتي تبلغ ذروتها بتنصيب المنظمات المجتمعية (*Institutions Communautaires*) تسهر على التنسيق بين القرارات وتقوم بمتابعة تطور المسار الاندماجي، كما ربط متراني أمن الوحدات المكوّنة للجماعة الدولية بالبنية التنظيمية الجديدة فوق الوطنية.

ب. الوظيفية الجديدة :

على عكس أطروحة دايفيد متراني الوظيفية التي انتقدت بأنها طوباوية ومثالية، استندت أفكار الوظيفية الجديدة والتي يعد من أنصارها كل من كارنست هاس (*Ernest B. Haas*) وليون ليندبيرغ (*Leon Lindberg*) (وجوزيف ناي وفليب شميتز (*Philippe Schmitter*) على شواهد امبريقية مستمدة من النموذج الوظيفي لأوروبا الغربية في خمسينيات القرن العشرين.

وقد بنى أرنست هاس مقارنته الجديدة للوظيفية في سنوات الخمسينيات¹، حيث تتميز الوظيفية الجديدة عن سابقتها بالتعريف الدقيق لأدوار الفواعل المنخرطة في المسار الاندماجي مع إعادتها النظر في الفصل بين القطاع السياسي وغير السياسي الذي اعتمده المقاربة الوظيفية في تحليلها ومراجعة آليات الاندماج ومساره التدريجي.

¹ في كتابه "The Uniting Of Europe" سنة 1958، وكتابه "Beyond The Nations States" سنة 1964.

وتداعياتها على الجزائر

إن التكامل عند هاس هو العملية التي يكون فيها الفاعلون في مراكزهم المختلفة مقتنعين بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم نحو بنية جديدة فوق وطنية، ولا يتم حسبه توجيه الاهتمام من الدولة إلى النظام الإقليمي الجديد بالشكل المثالي كما عرضه الفكر الوظيفي، من خلال طموح لا يقاوم نحو مزيد من الاندماج¹، لكن من خلال إدراك الفواعل أن المؤسسات فوق الوطنية هي الإطار المناسب لتحقيق مصالحهم وأن أهدافهم سيتم تجسيدها بشكل أفضل عن طريق التعاون الدولي أكثر مما قد سيكون عليه الحال على الصعيد الوطني.

كما يرى هاس أن الفواعل غير الدولاتية (الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، المجموعات الاقتصادية....) تمارس ضغوطا على حكوماتها باتجاه توسيع المجال السياسي إلى إطار فوق دولاتي، وبذلك تصبح العملية الوظيفية الإقليمية مصلحة مجتمعية لشعوب المنطقة وليس للدولة فقط كبنية مهيمنة، وهو ما يعكس دور الفواعل الفرعية في عملية صناعة القرار الإقليمي، فهي إرادة إقليمية واهتمام شعبي وجماعي ينسج باستمرار علاقات التفاعل عبر الإقليمي، رغم أن الدولة تبقى هي المعبر الرسمي للقرارات الخاصة بالمسار التكاملي².

بذلك يكون التكامل حسب هاس هو نتاج تفاعلات ومفاوضات بين الفواعل الاجتماعية (النخبة) من جهة، ومن جهة أخرى الدول من أجل إقامة ما يسميه " التوحيد السياسي النهائي " ببروز سلطة سياسية تحل تدريجيا محل الدولة .

إن تحليل هاس كان محل انتقاد من طرف هوفمان الذي اعتبره غير دقيق في تحديد مجالات التكامل ونادى بأهمية الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا التي يختلف مسار التكامل في كل منهما اختلافا جذريا، وقدم بذلك هوفمان تصنيفا للمسائل التي تندرج ضمن السياسة العليا وهي (الأمن العسكري والتأثير الدبلوماسي والمشاركة السياسية والنظام والأمن العموميين والمساعدات الاقتصادية والنظام القانوني والسياسي)، أما السياسة الدنيا فتضم (العلاقات التجارية والتنمية الاقتصادية والترقية وإدارة الأعمال واليد

¹ Daniel Bach, Régionalismes, régionalisation et globalisation " in : Mamoudou Gazibo et Céline Thiriot, dirs., L'Afrique en Science Politique, Paris: Karthala, 2009.

² عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013 .

وتداعياتها على الجزائر

العامة والعلاقات العامة ومراقبة النظام الاقتصادي والجبائي والثقافة والترقية والرفاه الاجتماعي والتربية والبحث)، كما أدرج عاملا مؤثرا في تحقيق التكامل يتمثل في دور البيئة الخارجية .

كما يرى مفكرون آخرون ضمن تيار الوظيفية الجديدة كاتزيوني (*A. Etzioni*) أن للدول المتخلفة حظوظا أقل في تحقيق التكامل، وعليه فإن العصرية هي شرط بنيوي لأية تجربة تكاملية، ويتفق مع هاس في كون أن النخب هي محرك عملية التكامل، أما جوزيف نايفبدأ مشاركته في الوظيفية الجديدة بانتقاد فكرة التسييس التدريجي لمسار التكامل وفكرة الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا الواردة في أفكار كل من هاس وهوفمان وكاتزيوني، ووضع مجموعة من الشروط لأية تجربة تكاملية تتمثل في تجانس وتقارب الاقتصاديات وتمائل قيم النخبة والتعددية السياسية وإدراك المساواة في توزيع مزايا التجربة التكاملية وقدرة الدولة على التكيف وانخفاض تكاليف التكامل مما لا يحفز الدولة في الانخراط في المسار التكامل¹.

بناء ما سبق، يقوم منهج الوظيفيون الجدد على القاعدة الاقتصادية أو ما يعرف بالسياسة الدنيا التي تقوم على تعاون الدول في بعض المجالات التقنية والاقتصادية، ومع مرور الوقت تتحقق عملية الانتشار (*Spillover*) أي الانتقال للتعاون في المجالات الأخرى لارتباطها مع بعضها البعض ما يضيف على الوظيفية مرونة في تصعيد الحاجة للتكامل من مجال إلى آخر، مما يزيد من تشابك مصالح الدول بعضها ببعض و يقود إلى مرحلة الإقلاع (*Take Off*) وفيها تكون الأهداف التكاملية هي الهدف الرئيسي للدول وفيها يزول هاجس الحرب.

3. الطروحات النظرية الجديدة لمفهوم الإقليمية :

إن الإقليمية الجديدة عي عبارة عن تيار تحليلي مجدد ظهر في تسعينيات القرن الماضي وتضم هذه المقاربة مفكرين من تيارات متباينة، وضعوا حدًا فاصلا مع نظريات التكامل الكلاسيكية التي برزت خلال مرحلة الثنائية القطبية. وقد تمت صياغة هذه المقاربة من قبل باحثي قسم السلام وأبحاث التنمية في جامعة جوتبورغ (*Göteborg*) في السويد وعلى رأسهم بيورن هيتن (*Björn Hettne*).

¹ حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، الجزائر.

وتداعياتها على الجزائر

وتتدرج الدراسات التي قاموا بها أنصار الإقليمية الجديدة ضمن مشروع بحثي أشرفت عليه جامعة الأمم المتحدة والمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية، حيث تعد خاصيتي التعددية وغير الرسمية التي ميزوا بها طبيعة التكتلات الإقليمية المعاصرة جوهر تفكيرهم.

يعد مفهوم الإقليمية الجديدة (*New Regionalism*) من أهم تطورات النظام الدولي الذي أعقب الحرب الباردة، وهو يمثل ردة فعل مباشرة للتحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة، وبروز نظام دولي عالمي يتكون من أقاليم مركزية (*Core Regions*) وأخرى محيطية (*Peripheral Regions*) تعاني من التهميش نتيجة الآثار السلبية التي نتجت عن العولمة على الصعيد الثقافي والاجتماعي والأمني، فخلافا للنظريات الكلاسيكية لا ترى الإقليمية الجديدة في التكتلات الجهوية مسارا منعزلا عن المحيط الدولي بل هو وليد البيئة الخارجية التي تجسدها العولمة.

فإذا كانت تعتبر النظريات التقليدية مسار التكامل وسيلة لمد جسور السلام ومنع الحروب بين الدول، فإن الظاهرة الأمنية المعاصرة بالنسبة لرؤاد الإقليمية الجديدة لم تعد تتحصر في التهديد الذي تشكله الدولة بالنسبة لدولة أخرى، وبالتالي فإن التكامل بالمفهوم التقليدي لم يعد الصيغة المناسبة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود والتي تتعدى المجال العسكري إلى مجالات ثقافية واجتماعية واقتصادية .

بذلك حسب منظري الإقليمية الجديدة، أدت العولمة إلى تعميق صيغ التعاون الإقليمية لأن الدول لا تستطيع مواجهتها بمفردها، فحسب هيتين ليست الدولة الفاعل الوحيد في تجسيد مسار التكامل، فإلى جانب الإقليمية الرسمية أو الحكومية تتدخل فواعل أخرى غير دولانية كالمجموعات الاقتصادية والشركات والمجموعات المحلية لبناء مسار تكاملي مستقل أسمته بالإقليمية غير الرسمية، الإقليمية من القاعدة أو العابرة للحدود.

وبنى هيتين مقارنته مستندا على أفكار كارل بولاني (*Karl Polanyi*) التي صاغها في كتابه التحول الكبير (*Great Transformation*)، حيث قام بدراسة تحرير الاقتصاد البريطاني خلال القرن التاسع عشر (19)، وتوصل إلى أن هذه السياسة قابلتها ردود فعل اجتماعية مطالبة بحماية قيم ورفاهية وأمن المجتمع من الآثار السلبية لحرية وانفتاح السوق وحركة التجارة، وأطلق على ذلك بالحركة أو الموجة الأولى.

وتداعياتها على الجزائر

انطلاقاً من ذلك، اعتبر هيتن أن الإقليمية الجديدة على صعيد أكبر هي رد فعل وقائي يستهدف حماية القيم المعرضة للخطر نتيجة التحرر الاقتصادي وتزايد الاعتمادات المتبادلة، وهو ما أطلق عليه بالحركة أو الموجة الثانية. وعليه فهو يعرّف الإقليمية الجديدة في كونها طريقة لتجاوز التناقضات المتأتمية من فشل منهج الدولة الوطنية من جهة وعدم نضوج ظاهرة العولمة المفترسة من جهة أخرى.

كما تعتبر الإقليمية الجديدة أن المسألة الأمنية على الصعيد العالمي، لا تتميز بالموضوعية فهي بناء اجتماعي قائم على مدركات ذاتية، لذلك فالتجمعات الإقليمية هي وحدات تنشأ لمواجهة التحديات التي تعترض مجموعات بشرية معينة بناء على تصور مشترك للفاعلين يكون سبباً في إنكفاء الوعي الإقليمي.

ويقوم هذا التصور على عناصر داخلية ينبغي حمايتها كاللغة المشتركة، الديانة الواحدة، التاريخ والماضي المشترك وعناصر خارجية كوجود تهديد مشترك، كما أن أهمية الحفاظ على المقومات الحضارية والثقافية، من شأنه تعزيز الشعور الهوياتي والشعور بالانتماء إلى التجمع الإقليمي.

وعليه وحسب هذا التوجه، يعد التجمع الإقليمي مسارا مرنا ومطاطا يتميز بديناميكية خاصة قابلة للتكيف مع طبيعة التهديدات التي تواجه مجموعة بشرية معينة، وهو ليس مسار يتم تخطيطه بصورة مسبقة ولا خيار عقلائي منطقي يوازن بين المزايا والأعباء المترتبة عن عملية التكامل كما هو الحال بالنسبة للنظريات التقليدية. وعليه تقوم الإقليمية الجديدة على فكرة المفهوم الموسع للأمن الذي تعتمده كركيزة أساسية في تفسير منهجها والمشاكل الأمنية.

المطلب الثاني : التهديدات الأمنية وواقع الحدود

لقد ركزت الدراسات الأمنية التقليدية على مفهوم التهديدات الأمنية في شقها العسكري واعتبرته وجه التهديد الأساسي لحالة الأمن، غير أنه وبيروز الدراسات الأمنية الحديثة توسع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى غير التهديد العسكري وتوجهت لدراسة مصادر أخرى للتهديدات الأمنية ذات أبعاد اجتماعية، سياسية، بيئية واقتصادية. وتعرف التهديدات الأمنية لغة أنها: "من الفعل هدد، يهدد تهديدا وهو ناتج عن إلحاق الأذى والضرر" وحسب هذا التعريف يتعلق التهديد بكل ما من شأنه أن يعرقل عملية بناء الأمن أو يؤدي إلى إنقاص الشعور به. في حين يشير المعنى اللغوي للتهديد في اللغة الإنجليزية إلى "Threat"، أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر "Menace"، وفي اللغة اللاتينية "Trudere" يرادف

وتداعياتها على الجزائر

معنى الدفع، ووفقا لقاموس ويستر فالتهديد هو (تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء، أو تدمير، أو معاقبة في الانتقام أو الترهيب)، وهو كذلك (دليل على الخطر وشيك أو الأذى أو الشر، كالتهديد بالحرب)، في السياسة أو الدراسات الأمنية "التهديد" يستخدم كمصطلح سياسي، وبوصفه كمفهوم علمي، لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية.

أما اصطلاحا فلقد تعرض الكثير من الدارسين إلى تعريف التهديدات الأمنية وقد تعددت التعاريف وتتنوعت، حيث يعرفها ريتشارد أولمن: "تهديد الأمن القومي هو عمل/ فعل أو سلسلة من الأحداث التي تؤدي بشكل كبير، وعلى فترة زمنية قصيرة نسبيا، إلى التقليل من نوعية حياة مواطني الدولة أو تساهم بشكل كبير في تطبيق نطاق الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة دولة أو الهيئات الخاصة والمنظمات غير الحكومية (الأشخاص، المجموعات والشركات) داخل الدولة"¹. كما أن هناك العديد من المفاهيم المشابهة للتهديدات الأمنية والمتمثل في:

أ- **الخطر**: يرى "أريش بيك" في كتابه "مجتمع الأخطار"، أن الخطر: عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلا ويمكن احتواؤه إن لم يتفاهم، كما يعتبر أريش بيك أن الأخطار استفحلت وتتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي وتزايدت تأثيرات العولمة وأصبحت تتميز بسرعة الانتشار من منطقة إلى أخرى². كما أنه هناك علاقة بين مفهوم التهديد ومفهوم الخطر، وتكمن أوجه التشابه بين المفهومين في اعتبار كل منهما يشكل انعدام الأمن بينهما فيمكن في اعتبار أم الخطر معلوم المصدر ويمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه (وإن كان ذلك بدرجة نسبية)، بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له.

ب- **التحدي**: ويقابل لفظ التحدي في اللغة الإنجليزية كلمة "Challenge"، ويعرف على أنه: "المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الدولة وتحدي أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجرة عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها، وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي، دون الوصول إلى مستوى التهديد"، كما يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال نطاق كل منهما، فالصورة التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق الأمن الناعم، أما التهديد يدخل في نطاق الأمن الصلب، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها،

¹ Ullman, Richard 1983: "Redefining Security," *International Security* 8, 129–153.

² Ulrich Beck, *La société du risque. Sur la voie d'une autre modernité*, trad. de l'allemand par L. Bernardi. Paris, Aubier, 2001, 521 p.

وتداعياتها على الجزائر

ويكون تأثيره مباشرا في الأمن ، أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.

وفيما يتعلق بمسألة الحدود ، فلقد كانت ولا تزال موضوع اهتمام العديد من المفكرين، انطلاقا من منظورات عديدة (تصنيف الحدود، النزاعات الحدودية، مشاكل الجغرافيا السياسية)، وأيضا موضوع اهتمام العديد من العلوم التي أدرجت المعطى الحدودي ضمن تحليلاتها ودراساتها بدرجات متفاوتة، وقد حصر راييمونو ستراسولدو (*Raimondo Strassoldo*) هذه الحقول العلمية في علم الأنثروبولوجيا والاثولوجيا وعلم المستوطنات البشرية (*Échistique*)، الجغرافيا السياسية والبشرية والاقتصادية والحضرية و في التاريخ و القانون¹.

بناء على ذلك، يعدّ "علم الحدود *Limologie*" حقلا معرفيا متعدد الأبعاد في خدمة الدولة وبقائها واستمرارها، ف نموذج الدول الحديثة يقوم على تحديد الإقليم الذي تمارس فيه الدولة سيادتها بما يتضمنه من أرض وسكان و موارد، عبر شريط حدودي يُجسد نقاط البداية ونقاط النهاية لحدود كل دولة. فالحدود هي خطوط ونقاط تتشابه فيها الدول وتحتك ببعضها البعض وتتقابل وتفترق فيها مصالحها وتتباين حولها إمكانياتها وقدراتها وتنتهي عندها قوانين الدولة، ويجسد مبدئيا هذا الانقطاع نهاية اختصاص الدولة في ممارسة سيادتها.

كما يعتبر ميشال فوشيه (*Michel Foucher*)² أن للحدود وظيفة ثنائية فهي من جهة غلاف حقيقي ورمزي للدولة يضمن التماسك الداخلي بإلغاء كل الحدود الداخلية التي تعرقل انسجام الدولة داخل إقليمها، ومن جهة أخرى هي خط الدفاع الأول عن الدولة على نحو ما تشير إليه تعبيرات الحدود المصونة

¹ Jean Paul LACASSE, « Les nouvelles perspectives de l'étude des frontières politiques: Revue de quelques contributions récentes », Cahiers de géographie du Québec, vol 18, N° 43, 1974, pp. 187-200.

² جغرافي ودبلوماسي وكاتب فرنسي ولد سنة 1946 وله عدة مؤلفات حول موضوع الحدود نذكر منها :

- *L'Invention des Frontières*, FEDN, 1986.
- *Fronts et Frontières : Un tour du monde géopolitique*, Fayard, 1988, 1991.
- *L'Obsession des frontières*, Librairie Académique Perrin, 2007.

وتداعياتها على الجزائر

أو الحدود الآمنة أو الحدود الحمراء التي تتّردّد بنبرة حاسمة في التصريحات الرسمية وبالتالي فالحدود تفصل وتفرّق وتسمح بتعيين الآخر كخصم أو كعدو¹.

بهذا المفهوم، تصبح الحدود مسألة أمنية مرتبطة بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة وبالنزاعات حول خطوط الحدود ما بين الدول، وأيضا بنوعية أخرى من التهديدات لا تقل حدّة في مناطق الحدود ذاتها، وعليه فالمعطى الحدودي عامل أساسي لتحليل العلاقات ما بين الدول ولبلورة الدولة لسياساتها الأمنية.

انطلاقا من هذا التقديم، فإن فهم مسألة الحدود يقتضي بداية توضيح موقعها من المقاربات النظرية في العلاقات الدولية ثم إبراز دورها في تعزيز المدركات الأمنية بين الدول، باعتبارها عامل لربط الأمن الوطني بأمن فضاءات أخرى، قد تكون قريبة منها أو بعيدة تبعا لمصالح الدولة، ثم تبيان ارتباطاتها بالتهديدات الأمنية التقليدية والمستجدّة، التي تشكل رهانا أمنيا بالنسبة للدول فرض عليها تأمين حدودها وإعادة النظر في مدركاتها الأمنية.

1. الحدود وفق نظريات العلاقات الدولية :

إذا كان لسقوط جدار برلين دورا مهما في بلورة فكرة نشوء عالم بدون حدود، فإن ردود الفعل الدولية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001، قامت بالتركيز على أهمية الحدود وضرورة تحصينها بشكل أكبر، حيث بعد عشرين سنة من انهيار جدار برلين، يذكر فوشيه أن مجموع الحدود المحصّنة والمرتقب تحصينها تمثل على الصعيد العالمي أكثر من 18.000 كلم² ، لتصبح بذلك المسألة الحدودية إحدى الحقائق الأساسية في العلاقات ما بين الدول، بالرغم من ضعف التأسيسات النظرية في مجال الدراسات الأمنية لمسألة عودة المعطى الحدودي إلى الواجهة الدولية والأدوات التحليلية حول أسباب تتخيم (Délimitation) وتحديد (Démarcation) الحدود³ و كيفية تأمينها.

¹ Jean Paul LACASSE, op. cit.

² Michel FOUCHER, l'Obsession des Frontières, Perrin, Paris, 2007, P 7.

³ للإشارة فإن تتخيم الحدود يتم بتعيينها عن طريق التشريع، وتحديدتها عن طريق رسمها ميدانيا.

وتداعياتها على الجزائر

حسب المنظور الواقعي، تسمح الحدود بحماية سيادة الدولة وأمنها الوطني ضد التهديدات الخارجية، فالحدود لها مهمة ردعية ضمن مهام الدولة السيادية، وعليه بالنسبة لرواد الواقعية كهانس مورغنتو (Hans Morgenthau) تعتبر عملية تحصين الحدود تسوية جيّدة لتجنب الحرب¹.

إلا أنه في ظل نظام أحادية القطبية، الذي لا يمكنه بأي حال من الأحوال بلوغ درجة الهيمنة القصوى والمثلى، يشهد العالم نتيجة لذلك حالة من عدم الاستقرار والفرغ في القوة حسب بول كينيدي (Paul Kennedy)²، أنتجت طبيعة هذا النظام الدولي، ببروز نماذج الدول الفاشلة التي عجزت عن تكريس سيادتها على إقليمها، مما أدى إلى تنامي مجموعات دون دولاتية مستقلة تمارس أعمالاً هدامة داخل الدولة وخارجها، من شأنها زعزعة الأمن الوطني للدولة ولدول الحزام الأمني.

كما يعتبر الواقعيون، أنه في ظلّ محيط دولي تسوده الفوضى وتطبعه العلاقات العدائية بين الدول، فإن هذه الأخيرة عوض لجوئها إلى اختراق سيادة الدولة المجاورة لها باستعمال القوة ضدها، ملزمة إلى اتخاذ تدابير وقائية في اتجاه تأمين الحدود وتحسينها وحماية مصالحها من أعدائها.

كما يبرّر كل من ستيفان كرازر (Stephen Krasner)³ وسامي كوهين (Samy Cohen)⁴ أنه في ظل غياب سلطة عليا ملزمة للوحدات الدولية، فإن قيم نموذج وستقالي التي تم وضعها سنة 1648 لم يتم تنفيذها بحذافيرها⁵، فالدول عادة ما تمارس صورا من التحايل في سياق التنافس على القوة باستغلالها لفكرة السيادة على إقليمها وحدودها، حيث تمنع دخول التدفّقات الخارجية التي لا تتناسب وتدعيم قدراتها المادية من جهة، وتسمح من جهة أخرى بعبور ما من شأنه أن يرفع من قدراتها التنافسية وبذلك تعد الحدود حسب الواقعيين، شأنا وطنيا ومظهرا من مظاهر سيادة الدولة والاستقلال الوطني وهي سبب للنزاع لطبيعة النظام الدولي الفوضوية وتساعد المشكلات الأمنية التي تقتضي التركيز على فكرة أمن الحدود.

¹ أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية، فقد كانت له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، فضلاً عن دراسة القانون الدولي إلى جانب تأليفه كتاب السياسة بين الأمم (Politics Among Nations).

² مؤرخ بريطاني متخصص في العلاقات الدولية والجيواستراتيجيا، نشر العديد من الأعمال حول تاريخ البحرية الملكية والمنافسة بين القوى العظمى والحرب في المحيط الهادئ.

³ أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ستانفورد، وكان مديرا لتخطيط السياسات في وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية، وهو مهتم بمجال الممارسات التاريخية لمبدأ السيادة وخصوصا موضوعي الحكم الذاتي وعدم التدخل.

⁴ مدير الأبحاث ومدّرّس في معهد العلوم السياسية بباريس ومتخصص في قضايا السياسات الخارجية والسياسات الدولية خصوصا المتعلقة منها بإسرائيل.

⁵ Stephen KRASNER, Sovereignty, Princeton University Press, UK, 1999, p45

وتداعياتها على الجزائر

وترى المدرسة الليبرالية، أن الأثر المتنامي للحركات عبر الوطنية في النظام الدولي وتزايد علاقات الإ اعتماد المتبادل بين الدول، أدى إلى تراجع مفهوم الحدود، وسعي بعض الدول إلى تحصين حدودها لم يكن ناجعا في احتواء هذه الحركات، مما حدا بالبعض إلى الإعلان عن نهاية الجغرافيا والدعوة إلى ما يسمى بـ "الدولة الافتراضية".

كما أن مسار التكامل الذي تبنته بعض الدول أدى إلى إلغاء الحدود بينها، ويمثل النموذج الأوروبي مثالا لزوال الحدود القائمة بين الدول الأعضاء في الإتحاد، لأن العلاقات عبر الوطنية والاتصالات شكلت عوامل مهمة في تحقيق الأمن وعدم التوجس من الآخر، وبالتالي تكريس الاندماج وإغفال الواقع الحدود، بل أكثر من ذلك، أضحت الحدود جسر تواصل وتقريب بين الدول وأساسا للتعاون وليس سببا للنزاع والاحتكاكات المسلحة.

كما يعتبر الليبراليون أن التركيز على المعطى الحدودي هو وليد السياسة الداخلية للدولة، حيث أن هناك جماعات بالدولة قادرة على التأثير على قرارات السلطة السياسية بفرض توجهاتها وتفضيلاتها بهذا الخصوص، فالجدار الذي تمّ بناؤه للفصل بين مقاطع من الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك لم يكن قرارا صادرا عن الحكومة الأمريكية، فربئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك جورج بوش الابن (*George Walker Bush*) كان معارضا له، ولكن تمّ تنفيذ القرار بسبب التأثير الذي مارسه جماعات الضغط الأمريكية والمتمثلة في ((مجموعة مينوتمان¹ *Minutemen*) ومقاولين اقتصاديين هما كريس سامكوكس (*Chris Simcox*) و جيم جيلكرست (*Jim Gilchrist*) وأعضاء من الكونغرس الأمريكي ومراكز تفكير أمريكية²).

إن مقولة "بلا حدود" الذي يمثله التيار العولمي الذي يناهض الحدود من منظور اقتصادي والذي كان وراء نشأة ما يسمى بـ "حق التدخل الإنساني" - الذي ساهم بلا شك في مساعدة الكثير من الأرواح في وضعيات إنسانية حرجة، وفي الوقت ذاته كان مبررا لانزلاقات غير أخلاقية، كتلك التي كانت خلف سنّ حروب

¹ منظمة مكونة من مجموعة من الأفراد الأمريكيين الناشطين في مجال مراقبة والحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين المكسيكيين، واستمدت التسمية من رجال الميليشيات الذين قاتلوا خلال الثورة الأمريكية.

² Beaulieu BROSSARD PHILIPPE, Charles-Philippe DAVID, « Le blindage des frontières selon les théories des Relations Internationales : contribution et dialogue », L'espace Politique, N° 20, 2013, disponible sur le site : <https://espacepolitique.revues.org/2637>

وتداعياتها على الجزائر

ونفتيت دول- يتميز بنوع من الطوباوية، كون الحدود لا يمكن أن تلغى بصورة نهائية، فرغم التيارات المناهضة للحدود التي قادها أنصار الليبرالية، إلا أنّ الحدود لم تفقد أهميتها وراهنيتها حيث تشير الدراسات إلى كون الآلاف من الكيلومترات تم رسمها منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وأن هنالك حوالي عشرة آلاف كيلومتر مبرمجة للسنوات القادمة¹.

وقد أخذت معضلة الحدود منحى جديدا مع المدرسة البنائية تجلت في هيمنة البعد الأمني عليها لربطها بحالة الفوضى وهوية الدول حيث أكد ألكسندر ويندت (Alexander Wendt)² أنه في حالة فوضى هوبيزية، من الجلي أن حدود الدولة ستتحول إلى قلاع ومعازل حصينة يتم الدفاع عنها بأي ثمن كان³. كما تشكل هوية الدولة عاملا مهما في التأكيد على تحصين الحدود، فإذا كانت الدولة على سبيل المثال ذات توجه رأسمالي، سيفرض عليها ذلك السعي وراء تحقيق سريع لتراكم رأسمال، وعليه من الطبيعي أن تقوم هذه الدول بانتقاء من بين تدفقات المهاجرين، الأشخاص المؤهلين لتحقيق أهدافها بما يسمح بتعزيز النمو والإنتاجية والتقليص من الأعباء الاقتصادية⁴.

بالنسبة لهذه المقاربة، فإنه يمكن تطبيق أمننة رهان اجتماعي مباشرة على مسألة الحدود، فتعريف التهديد الذي تشكله ظاهرة ما على بقاء مجموعة بشرية كقضية أمنية، يمنح حقّ معالجته معالجة غير عادية مقارنة بالرهانات المجتمعية الأخرى. فيترتب على ذلك، اتخاذ تدابير قسرية أو غير قسرية كتبني خطاب مغالٍ بضرورة تحصين الحدود كحلّ ضمن الحلول المقترحة لمواجهة التهديد. فمنذ أن أصبحت ظاهرة الهجرة موضوعاً لعملية أمننة بتعيين المهاجرين كتهديد للهوية الوطنية بمعناها الثقافي واقتران الهجرة بصورة الدولة العاجزة عن التصدي لها، فإن ذلك منح مشروعية في اتخاذ إجراءات مشددة في تحصين وحراسة الحدود كالتي قادت جماعات مكافحة الهجرة الأمريكية ضد المهاجرين المكسيك، أو الوكالة الأوروبية لإدارة وحماية الحدود الخارجية (فرونتكس) ضد المهاجرين في البحر المتوسط.

¹ سمير بودينا، "الحدود التاريخية والطبيعية والمصالح الحيوية والجيوسياسية"، ملتقى دولي حول الحدود ومفاراتها: مقاربات متعددة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، 24 و25 أكتوبر 2014، المملكة المغربية.

² ولد سنة 1958 بألمانيا ويعد من الشخصيات الرائدة في تطبيق النظرية البنائية الاجتماعية في مجال العلاقات الدولية.

³ Alexander WENDT, Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, USA, 1999, p212.

⁴ Reiner MARCOWITZ , Andreas WILKENS , «Une Europe des citoyens : Société civile et identité européenne de 1945 à nos jours », Convergences, vol 80 , Berne , 2014 .

وتداعياتها على الجزائر

بل حدا بمجموعة من الدول إلى تشييد جدران عازلة كما كان الحال سابقا مع جدار برلين وأخيرا مع الجدار العازل الذي قامت "إسرائيل" بتشبيده لعزل الساكنة العربية عن اليهودية في الضفة الغربية والجدار الرملي في الصحراء الغربية وغيرهما، وبناء الأسوار ظاهرة عرفها الإنسان منذ القديم بغرض الحماية من هجمات الأعداء كما هو حال سور الصين العظيم، لكن جديد أسوار هذا الزمان هو طابعها العازل والمانع للهجرات وليس للحروب¹.

وكما ذكرنا سابقا في الجزء المتعلق بمدرسة كوينهاجن، فإن المنهج التحليلي لباري بوزان، وويفر وويلد يركز أساسا على الدولة كفاعل رئيسي في عملية الأمانة التي يمكن تجسيدها على ثلاثة مستويات: مستوى جزئي (*Micro*) يخص ممارسة فرد أو بعض الأفراد لفعل الأمانة مع جمهور ضيق، ومستوى متوسط (*Meso*) يتعلق بممارسة الدولة للأمانة تجاه مجتمع محدود، ومستوى كلي (*Macro*) يخص الدولة بالنسبة لجمهور يتجاوز نطاق الحدود الوطنية .

ويقوم هذا المستوى الثالث من الأمانة على مصطلحين رئيسيين هما مصطلح المجموعة الأمنية (*Constellation Sécuritaire*) الذي يهدف إلى تقديم صورة أكثر دقة حول مفهوم الأمانة بالأخذ في الحسبان جميع المستويات المذكورة ومصطلح الأمانة الكلية (*Macrosecuritisation*) الذي يتعدى الأمانة العادية بحيث تشمل مجالا أكثر اتساعا، معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والفواعل المرجعية، مع ترتيب مجموع الرهانات الأمانة الموجودة ضمن المجموعة الأمنية وفق تسلسل هرمي حول موضوع محوري.

فقد قاد سقوط جدار برلين في عام 1989 إلى نزع الطابع الأمني الكلي (*Démacrosecuritisation*) للحرب الباردة، بما سمح بانفراج العلاقات الدولية آنذاك، وعكس ذلك فإن أحداث 11 سبتمبر وتبعاتها أعادت إضفاء الطابع الأمني على العلاقات بين الدول (*Resécritisation*) والمغالاة في تحصين الحدود التي أصبحت تندرج ضمن السياسات الأمنية للدول لكن في سياق أمانة كلية مختلفة عن السابق وهي الحرب الشاملة على الإرهاب.

¹ Jean Christoph VICTOR, Les Dessous des cartes : Les Nouveaux Murs, [enregistrement vidéo] [en ligne], Diffusée en Février 2017, Arte, Disponible sur : <https://www.youtube.com/watch?v=TFhFNQLkPFg>, consulté le (15 Février 2017).

فعمليات الأمنة التي كانت تخصّ بصورة منفصلة التهديدات المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو حركات المهاجرين تمّ ربطها بعملية الأمنة الكلية التي أعقبت أحداث 09/11، وعليه حسب مقاربة مدرسة كوبنهاجن فإنّ تحصين الحدود ليس محصّلة خيار عقلائي، وإنما هو نتاج البناء الاجتماعي للمنطق الفوضوي للنظام الدولي أو وليد عمليات الأمنة التي يفرضها هذا النظام العالمي. وبغض النظر عن منطلقات المقاربات النظرية لمسألة الحدود ومركزاتها، إلا أن الدول لازالت تعطي أسبقية قصوى في اهتماماتها لقضايا الحدود لأسباب جوهرية أهمها ارتباط الأمر بحق السيادة للدولة، وكذلك لكون مشكلات الحدود من العوامل التي تؤثر مباشرة في أمن الدول وتعرض سلامتها وبقائها للصدع أمام جملة التهديدات التقليدية والجديدة التي برزت أمامها.

2. الحدود بين التهديدات التقليدية والمستجدة

إن المشاكل التي تمسّ الحدود يمكن أن تقود إلى احتكاكات تؤدي إلى توتر بين الدول ومن ثمّ إلى نزاع فحرب مدمرة، لأن الحدود مرتبطة بالإقليم الجغرافي الذي توجد فيه الدولة والذي يعدّ أحد أركان التعريف بها كما اتفق عليه فقهاء القانون الدولي، لذلك نجد أن مسألة تتخيم وتحديد الحدود تعد من أولويات سياسة الدولة، وهذا لمعرفة مدى أو نطاق سيادة الدولة ونفاذ قوانينها، وتحديد العلاقة مع أطراف الجوار.

وعليه فوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة بين دولتين يعدّ تهديدا للأمن الوطني بما من شأنه خلق توترات سياسية وعداءات متجددة وإثارة أسوأ الهواجس بين الدول المتجاورة، فعدم الاعتراف بالمبادئ الدولية بهذا الشأن كمثلا مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار أو احترام الاتفاقات القانونية أو المبادرة بتقاهمات سياسية بين الدول المتنازعة لتعيين الحدود بينها، سيكون سببا في نشوب نزاع عسكري تلجأ فيه الدول إلى الإخلال بميزان القوى والدخول في دوامة من التوجس من الآخر، واحتمال استعمال العنف ضد بعضها البعض، فحالة الحرب كما يعرفها مؤسس الواقعية الجديدة توماس هوبز¹ "لا تكمن في القتال الفعلي، وإنما في النزعة المعروفة لذلك خلال الوقت الذي لا يوجد فيه ضمان لعكس ذلك، وكل وقت آخر هو سلام²."

¹ Dario BATISTELLA, op cit., pp. 543-544.

² "Ne consiste pas dans un combat effectif mais dans une disposition avérée allant dans ce sens , aussi longtemps qu'il n'y a pas d'assurance du contraire tout autre temps se nomme la paix ».

وتداعياتها على الجزائر

لذلك فإن حالة عدم الثقة والريبة بسبب احتمال استخدام القوة العسكرية بين الدول بغية إعادة تكوين الحدود بما يتماشى والمدرجات الأمنية للدولة وتطلعاتها في توسيع نفوذها، يشكل تهديدا مباشرا لكيان الدولة المجاورة ويقائها، كما قد يشجع آخرين على الحدو حذوه أو أنه يشجع الدولة المعتدية على تكرار العدوان نفسه، فتصبح الدولة المعتدية بذلك مصدرا لتهديد وجودي يقود إلى زعزعة السلام والاستقرار الإقليمي.

وعلاوة على التهديدات التقليدية التي من شأن المسألة الحدودية أن تكون سببا في قيامها، اتسعت حديثا الظاهرة الأمنية لتشمل تهديدات مستجدة تلتقي مع التهديدات التقليدية في كونها انتهاك محتمل للأمن وتسبب أضرارا وخسائر كبيرة.

إن التهديدات المستجدة معروفة منذ القدم، إلا أن ما ترتب عن ظاهرة العولمة من فتح الحدود بين الدول وكثرة الاعتمادات المتبادلة فيما بينها، وما ترتب عن ثورة المعلومات والاتصالات من مشكلات كونية، وتأثير على المدرجات الأمنية للأفراد والجماعات، أضفى خصوصية على التهديدات الناشئة (*Menaces Émergentes*) مقارنة بالتهديدات التقليدية، في كونها باتت متعدية لحدود الدولة الوطنية، فهي بذلك لا قطرية وعابرة للحدود أو عابرة للأوطان، ربطت أمون الدول بعضها ببعض بحيث أن ما يحدث داخل دولة ما قد يكون له انعكاس مباشر أو غير مباشر على دول أخرى.

إنّ طابع اللاقطرية الذي ميّز التهديدات المستجدة جعل الحدود عرضة لاختراقات من قبل فواعل غير دولانية (غير حكومية) يصعب تحديد مصدرها، فبعدها كان التهديد واضح المعالم مرتبطا بنطاق الحدود الإقليمية للدولة ومجسدا في الدولة الخصم، أصبح في الوقت الراهن من طبيعة غير عسكرية يؤثر على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد) مع تداخل بين لمصادره الداخلية والخارجية لدرجة أنه لم يعد من الضروري أن يتم تهديد الدولة عبر الاعتداء على حدودها عسكريا، وإنما يمكن فقط باللجوء إلى أعمال هدامة، من خلال تشويه صورة الدولة أو التشكيك في شرعية نظامها السياسي أو بإثارة القلاقل والتخريب، عبر استغلال النعرات القبلية والانقسامات الداخلية ومواطن الهشاشة في الدولة.

وتداعياتها على الجزائر

إن تصاعد التهديدات غير التقليدية لأمن الحدود¹ أدت إلى الضغط بشدة على حالة الأمن الوطني، نظرا لتعقدها واتساع نطاقها وتغيرها وعدم وضوحها²، كما دفعت الدولة الوطنية إلى النظر لأمنها من منظور موسّع ومتّصل، فاهتمامات الدولة لم تعد تقتصر على مراقبة حدودها مع الدول المجاورة لها، وإنما أيضا مراقبة حدود الدول الأخرى، ذلك أن الأمن الوطني جزء لا يتجزأ من الأمن الإقليمي.

المبحث الرابع : ديناميكية الأمن الإقليمي في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول : المقاربات النظرية في بناء الأمن الإقليمي

إن الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن الوطني يقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها وتأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك بصياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ومن مصالح مشتركة بين الدول في الإقليم³. ولتفعيل ذلك أوجد كارل دوتش سنة 1950 مفهوم الجماعة الأمنية (*Communauté de Sécurité*) التي اعتبرت الأمن وليد علاقات فوق وطنية وليس علاقات الدول مع بعضها البعض، حيث الدولة الوطنية هي الفاعل المرجعي والمستفيد الحصري من الأمن الوطني، ويعد دوتش أول من اعتمد في حقل العلاقات الدولية مقاربة نظرية في بناء الأمن الإقليمي.

خلص كارل دوتش من احتمال تحوّل خطر الحرب الباردة إلى حرب حقيقية، إلى ضرورة القيام بدراسات من أجل التخلي عن الحرب كمؤسسة اجتماعية⁴، وانطلق في تحليله من مسلمة وجود كياناتٍ سياسيةٍ في

¹ وهي ظواهر ذات طبيعة سوسيو-اقتصادية وتضمّ النمو الديمغرافي، الهجرة، التهديدات المضرّة بالبيئة.
² أساليب عملياتية مخلّة بالاستقرار (عوامل لا إستقرار) ويمكن أن نصنف في هذه الخانة أربع "تهديدات جديدة": الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل... لأنها ترتبط بالتصورات الذاتية للدول، فمن الصعب جدا تقييم التهديد وهذا لعدم ثبات مداركته لدى الدول، حيث لا يمكن الجزم بصورة مطلقة إذا ما شكلت وحدة معينة مصدر تهديد أم لا، كما أن تدخل الفواعل السياسية في تقييم التهديدات يزيد من صعوبة المسألة، فهذه الفواعل بإمكانها استغلال موضوع التهديد بنحجيمه أو التقليل من مداه حسب ما تمليه عليه الرهانات السياسية القائمة في تلك الفترة، كما أنه من الصعوبة التمييز بين ما هو رهان عادي ناتج عن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وما هو تهديد يمس جوهر الدولة وكيانها الوجداني.
³ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص9.

⁴ Karl Wolfgang DEUTSCH, Political Community and the North Atlantic Area, Princeton University Press, USA, 1957, p 3.

وتداعياتها على الجزائر

بعض الأقاليم من العالم سماها بـ"الجماعة الأمنية" أزاحت هاجس الحرب عن فضاءها، حيث يعرفها على أنها "كيانات سياسية مندمجة¹ اقتنع أعضاؤها بأن مشكلاتهم الاجتماعية المشتركة يمكن ويجب أن تحلّ سلميا عن طريق إجراءات مأسسة دون اللجوء إلى استخدام القوة"². وميدانيا، يفرق كارل دوتش بين نموذجين من الجماعة الأمنية وهما الجماعة الموحدة (*Amalgamated*) التي تتصهر فيها رسميا مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا وتحكمها حكومة مشتركة (كنموذج الولايات المتحدة الأمريكية)، بينما تحتفظ الوحدات الأعضاء في الجماعات التعددية (*Pluralist*) بسيادتها شبه كاملة وباستقلالها القانوني (نموذج الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد والنرويج). ويرى دوتش أن الوصول إلى نموذج المجتمع الأمني التعددي والمحافظة عليه أسهل مما هو الحال بالنسبة لنموذج المجتمع الأمني الموحد، ويضع لذلك ثلاث (03) شروط من شأنها منع اللجوء إلى استخدام القوة بين دولتين مستقلتين أو أكثر في النموذج التعددي كوسيلة لفض النزاعات بينها وهي:

1. تناسب القيم المركزية لدى النخب السياسية في الجماعة الأمنية،
2. قدرة الوحدات السياسية في الجماعة الأمنية على التنبؤ بسلوك بعضهم البعض،
3. التجاوب الإقليمي الإيجابي والشعور الجماعي والثقة المتبادلة بين الشعوب المعنية.

وبالنسبة لدوتش فإن تنامي نمط مكثف وحثيث للاتصالات والمبادلات في المجالات المختلفة كالتجارية والثقافية وفي حركة الأشخاص والممتلكات وغيرها سيؤدي إلى زيادة التفاعلات فوق المجتمعية بين الكيانات الوطنية مما يسمح بنشأة هوية جماعية وبروز الشعور بالثقة و الولاء إلى جماعة مشتركة، مما يقوّض فكرة المعضلة الأمنية التي تغذيها حالة عدم اليقين الذاتي من نوايا الطرف الآخر.

إن تأكيد كارل دوتش على وجود جماعات أمنية تعددية في إقليم جغرافي محدود داخل النسق الدولي، جعل منه سبّاقا في إدخال البعد الإقليمي للأمن في حقل الدراسات الأمنية، وهو نفس النهج الذي سار عليه باري بوزان في تصوره الموسّع للأمن بما أسماه بمركب الأمن الإقليمي (*Regional Security Complex*).

¹ استخدام كارل دوتش لمصطلح الإدماج يجعل منه من المنظرين الرئيسيين لنظريات التكامل والاندماج التي خصص لها مبحث من هذا الفصل النظري، غير أنه يتفحص مضمون مقاربة دوتش فإنها تقترب من إشكالية الأمن أكثر منها إشكالية الاندماج والتكامل التي تعتبرها النظريات التي سبق وتم التطرق إليها كمسار خلافا لدوتش الذي يعتبر اندماج الجماعة الأمنية كوضعية أو كحالة أو كشرط.

² Dario Batisstella, op. Cit., p519.

وتداعياتها على الجزائر

يعتبر بوزان أن التحليل النسقي للمدرسة الواقعية الذي يركز على ديناميكية الوحدات (الدول) والنسق الدولي غير مجد لعدم تمييزه بين المستويين الإقليمي والدولي وإيلائه أهمية فقط للقوى الكبرى باعتبارها فواعلا عالمية مع إغفال الدول الصغرى، وهو ما لا يكفي للحصول على قراءة صحيحة للاهتمامات الأمنية ذات الأولوية بالنسبة للدول، فالواقع يبرز أن معظم المشاكل الأمنية الأساسية تصدر عن الجوار المباشر أكثر منه عن الدول الكبرى المتواجدة عن مسافة بعيدة عن هذا الجوار.

بذلك يفصل مركّب الأمن الإقليمي لبوزان ما بين المستوى النظمي العالمي أين تتفاعل القوى العالمية، والتي استنادا إلى قدراتها يمكنها تعديّ المسافات وعبور القارات فأمنها الوطني لا ينته عند حدودها البرية والجوية والبحرية بل يتعداه إلى إقليم يدخل ضمن إستراتيجيتها العالمية للحفاظ على مكانتها، وما بين المستوى الفرعي الإقليمي أين القوى الصغرى الإقليمية تركز في تحقيقها لأمنها على محيطها المجاور¹.

وعليه تكتسب الظاهرة الأمنية حسب مقاربة مركب الأمن الإقليمي كلّ دلالتها في المناطق المتقاربة جغرافيا وهو ما يطلق عليه بمبدأ التخمومية (*Adjacency*)²، في حين أنها تفقد من واجهتها كلما زادت المسافة بين المناطق³ لأن الدول دوما ما تهتم بقدرات الدول المجاورة لها ونواياها، كما أن معدّل الترابط الأمني بين الدول سيكون أكثر كثافة بين الوحدات داخل الإقليم ذاته منه بين الأقاليم المنفصلة مما يزيد من احتمالات تضائل المعضلة الأمنية.

وعليه، أدرج بوزان ديناميكية الأمن الإقليمي عبر مركبات الأمن الإقليمية التي عرفها بأنها " مجموعة من الوحدات التي ترتبط مشاكلها الأمنية بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، بحيث أن أمن أي دولة لا يمكن فصله عن أمن الدول الأخرى"، كما قدّم تعريفا أكثر حداثة بأنه " مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة أو اللأمننة أو كلاهما مترابطة جدا لدرجة أن المشكلات الأمنية لا يمكن حلّها بصورة

¹ Barry BUZAN, Ole WÆVER, Jaap DE WILDE, Security: A new Framework for Analysis, Lynne Rienner Publishers, UK, 1998, p40.

² عامر مصباح، (مرجع سابق ذكره)، ص299.

³ Sihem DJEBBI, « Les complexes régionaux de sécurité », Éditions IRSEM, N° 5, Mai 2010, disponible sur : <http://www.irsem.defense.gouv.fr/spip.php?article74> Irsem (consulté le 06 Décembre 2015).

وتداعياتها على الجزائر

منفصلة بعضها عن بعض"، فالمركب الأمني لبوزان هو وحدة إقليمية منسجمة مركبة من مجموعة من الدول تتقاسم حدودا مشتركة وليس بالضرورة أن تربطها ثقافة أو اثنيات مشتركة، لأن ما يهم هو وجود مستوى عالٍ من الترابط (الاعتماد المتبادل) الأمني¹ بين الوحدات المشكّلة للمركب الأمني ووجود إدراكات أو سوء إدراكات (توجّسات) تتقاسمها دول المجموعة حيال تهديد معين.

ويعتبر وجود تصوّر شعور جماعي تجاه تهديدٍ معرّف بطريقة واضحة نسبيا العامل الأساسي الذي يحدّد وجود مركبٍ أمنيّ،² كما يبقى متغير العداوة والصداقة عاملا متحكّما في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية، فالعلاقات الأمنية الإقليمية غالبا ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية وكذا المنافسة الأمنية أو التعاون بين الأطراف الإقليمية³. ويحتل المتغير الأمني مكانة مركزية في المركبات الأمنية، كونه يُعنى بالجوانب السلبية والإيجابية للإقليمية، فهو يعمد إلى تحليل نقاط الضعف وطبيعة التهديدات المشتركة المتواجدة في فضاء معين وكذا التفاعلات داخل المركب الأمني.

وقد طبّق بوزان هذا المفهوم بصفة خاصّة على أمريكا الجنوبيّة، إفريقيا الجنوبيّة، الشرق الأوسط، شبه القارة الهندية وإفريقيا البحيرات الكبرى. ومن هذا المنظور فإن المركبات الإقليمية هي بمثابة أنظمة فرعية (*Mini-Systemes*) تنطبق عليها، شأنها شأن النظام الدولي العالمي نظريات العلاقات الدولية كميزان القوى والقطبية والاعتماد المتبادل، وأنظمة التحالفات... الخ⁴، كما تربطها تفاعلات أمنية قد تكون تعاونية أو صراعية، ما جعل بوزان يعكس مقاربة دوتش القائلة بنشوء جزر سلام إقليمية في إطار محيط دولي غير مندمج، عندما أكد استمرار بقايا من الفوضى غير الناضجة في مناطق إقليمية، رغم أن النظام الدولي ينحو منحى تدريجي نحو الفوضى الناضجة.

مما سبق، طرحت نظرية مركب الأمن الإقليمي مقاربة جديدة في تحليل المسائل الأمنية تتناسب وفترة ما بعد الحرب الباردة، باعتبارها المستوى الإقليمي كوحدة تحليل بديلة للقضايا الأمنية عوض المستوى

¹ لا يمكن إطلاق مفهوم مركب الأمن الإقليمي على أي تجمع من الدول ما لم تكن بينها علاقات أمنية مكثفة، فخلافا للاعتماد المتبادل عند أنصار النظرية الوظيفية الجديدة الذي يقوم على إقامة علاقات وظيفية بين الوحدات المكونة للمجموعة، بحيث أن ما يحدث من خلل في البيئة المحلية لوحدة من الوحدات له انعكاس على بيئة البقية، فإن الاعتماد الأمني المتبادل لدى نظرية مركب الأمن الإقليمي أوسع حيث يضم علاقات التأثير الإيجابية (التنسيق الأمني) والسلبية (الأعداد للحرب، زيادة النفوذ على حساب الآخرين، توسيع النفقات العسكرية، ويولي اهتماما بالديناميكيات السياسية دون مراعاة مستوى الاندماج بين الوحدات المشكّلة له).

² Matt MC DONALD, Introduction: Constructivism and security, Paul Williams, UK, 2008, p 68.

³ عامر مصباح، (مرجع سابق ذكره)، ص297.

⁴ Sihem DJEBBI, op. cit.,.

وتداعياتها على الجزائر

العالمي، حيث يبقى الأمن العالمي بالنسبة لأنصار هذه النظرية، واقعا مأمولا وليس واقعا قائما في العلاقات الدولية، وبالنسبة لبوزان عندما يرتقي مركب الأمن الإقليمي إلى مستويات عالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الإقليمية، ويحظى فيها المتغير الأمني بمركز أساسي في سلوكيات الدول، فإنه يجسد النموذج الذي نظر له كارل دوتش بمفهوم الجماعة الأمنية، حيث اعتبرها بوزان "مركبات أمنية ناضجة"¹، لا تقوم الحرب بين وحداتها وكل الخلافات يتم فضها بطرق أخرى عدا استخدام القوة.

من أجل تفسير التوجه الذي قاد بعض الدول عقب الحرب الباردة، في مناطق إقليمية مختلفة إلى تبني ترتيبات أمنية لتسيير شؤونهم الخاصة في المجال الأمني، طرح دايفيد لايك (David A. Lake) وباتريك مورغان (Patrick M. Morgan) سنة 1997 في كتابهما "Regional Orders Building Security In A New World" فكرة النظام الإقليمي (Ordre Régional) الذي يعتمد كوحدة تحليل على مركبات الأمن الإقليمية لبوزان .

وعرّف النظام الإقليمي بأنه "مجموعة من الدول التي تتأثر باستمرار من الآثار الخارجية (Externalités)² الأمنية النابعة من منطقة جغرافية معينة " أي أن وحدات خارجية مستقلة عن وحدات المركب الأمني الإقليمي ستنسقط نفوذها وقوتها عليها بشكل يغيّر من ديناميكيات التفاعل الإقليمي"، لذلك يرى المنظرين أن الانتماء إلى المركب الأمني الإقليمي ليس حكرًا على الدول المتواجدة ضمن الإقليم، وإنما يتسع إلى القوى الكبرى التي يمتد نفوذها إلى هذه المركبات لما تُدرّج سلوكياتها من آثار خارجية تتدفق نحو المناطق المتاخمة أو العكس أن تكون هي الأخرى موضع تأثير للمخرجات الأمنية للمركب الإقليمي.

ويعتبر أنصار النظرية، أنه يمكن الحديث عن نظام أمني عندما يتم وضع ميكانيزمات (معاهدات الأمن الرسمية، منظمات الأمن الإقليمية، اتفاقيات العمل المشترك، مسارات الحوار متعدّد الأطراف، معاهدات السلم والاستقرار التي تتضمن إجراءات بناء الثقة وإجراءات الدبلوماسية الوقائية) تتميز بالديمومة لحل

¹Thomas MESZAROS, « Système contre société : Deux concepts antithétiques ? Quand la « nouvelle vague » de l'École anglaise défie l'idée de société internationale », revue Études internationales, Vol 39, Numéro 3, Septembre 2008, p. 411-431, disponible sur [https:// www. erudit. org /fr/revues/ei/2008-v39-n3-ei2478/019307ar/](https://www.erudit.org/fr/revues/ei/2008-v39-n3-ei2478/019307ar/), (consulté le 17 Mars 2015).

² تشير إلى الفوائد إذا كانت آثارا خارجية إيجابية وإلى التكاليف إذا كانت آثارا خارجية سلبية.

وتداعياتها على الجزائر

النزاعات بالطرق السلمية داخل مركب الأمن الإقليمي من أجل حفظ الأمن في هذا الإقليم¹، فضلا عن تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، وسيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول واتخاذ إجراءات حاسمة للحد من التسلح واعتبار وحداته أن الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي².

وبالرغم من أن الأنظمة الإقليمية تتباين من إقليم لآخر ومن ترتيب أمني إلى آخر ووفقا لشروط قيام النظام وفعاليته ونمط التفاعلات بين أطرافه وتأثير القوى الإقليمية والدولية فيه، إلا أنه توجد شروط لقيام النظام الأمني الإقليمي تتمثل في³:

- 1) هيكلية النظام الإقليمي سواء كان أحادي القطبية، قطب مهيمن، ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب.
- 2) السياسات الداخلية والائتلافات السياسية تحديدا داخل البلد.
- 3) تغيرات النظام الدولي، بما في ذلك كيفية تأثر الإقليم بالحرب الباردة والدافعية وراء تدخل القوى الكبرى في الشؤون الإقليمية.

بناء على ذلك، فإن النظم الإقليمية لا تعمل من فراغ، ولا تتأثر فقط بمفعول الجوار (*Effet de Voisinage*) بل كذلك بما يجري في البيئة الأشمل ألا وهي النظام الدولي، وما يسود هذا النظام من اتجاهات وتوازنات قوى بين وحداته، وما يطرح فيه من قضايا تؤثر بدورها على حركة التفاعلات في النظم الإقليمية المتعددة من جهة، وما بين هذه النظم والنظام الدولي نفسه من جهة أخرى.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن المقاربات النظرية في بناء الأمن الإقليمي سمحت ببلورة مفهوم الأمن الإقليمي بتوسيعه إلى مجموعة مترابطة من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقيامه على كثافة

¹ Gordon MACE, « Vers le développement d'une communauté de sécurité », Institut québécois des hautes études internationales, université Laval, Canada, Avril 2011, disponible sur http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload/cei/fichiers/essai_melanie_lepage_unasur.pdf, (consulté le 15 Mars 2015).

² عبد الله الحربي، (مرجع سابق ذكره)، ص 85.

³ Thierry BALSACQ, La politique européenne de voisinage: Complexe de Sécurité à géométrie variable, L'harmattan, France, 2007, p.150.

وتداعياتها على الجزائر

التفاعلات الخارجية، مما يجعل من فكرة الاعتماد المتبادل بشقيه الايجابي هو حجر الأساس للأمن الإقليمي.

كما سمحت بوضع إطار مفاهيمي وتحليلي رافض للنموذج الشامل للسياسة العالمية، بالنظر إلى الأمن الدولي بوصفه شبكة من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة على بعضها البعض، بما من شأنه أن يختزل التعقيد والعمومية ويقر بأن العلاقات الدولية تعمل على مستويات متعددة، وأن التفاعلات بين المستويات تخضع إلى محدّدات البيئة الداخلية للوحدات داخل المركب الأمني وإلى ما ينتج عن دخول أطراف خارجية كقواعل أساسية تؤثر في هيكله المركب الأمني¹.

المطلب الثاني : رسم الأقاليم وتحديد المركبات الأمنية:

إن الأدبيات المكتوبة عن الإقليمية لا تعطي تعريفاً موحّداً للإقليم، وإن كانت فكرة الأرض المستمرة جغرافياً تعتبر على نطاق بمثابة نقطة انطلاق، وتعريف الإقليم يتباين حسب منهاج الدراسة الذي يتبناه الاختصاصيون في نظرية الإقليم حيث يعرف بعضهم الإقليم من حيث انعزاله أو انفصاله كالساحل، أو من حيث الانسجام النسبي في الولاء والوطنية كالوطن العربي، أو من حيث مشكلة تخص المنطقة كجنوب شرق آسيا، أو من حيث الوسيلة لتفعيل السيطرة كالشرق الأوسط².

كما أنه لا يوجد إجماع كذلك بشأن رسم حدود الأقاليم أو المركبات الأمنية أو عضويتها، فالعالم لا ينقسم بسهولة في واقع الأمر وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق، كما أنه من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعية على نحو عقلائي، والحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى.

وبموجب ذلك، لا يمكن أن يتماشى التحديد الصارم لإقليم معين مع ديناميكية الظاهرة الأمنية ونمط التفاعلات القائمة التي تجعل الأقاليم تتداخل بعضها ببعض، كما لا يمكن أن يتم وضع خطوط فاصلة للمركبات الإقليمية، نظراً للأدوار التي يمكن أن تلعبها وحداته بدرجات متفاوتة الشدة مع المركبات الإقليمية

¹ Ibid.

² فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى (دراسة في العلاقات العربية العربية والعربية الدولية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 25.

وتداعياتها على الجزائر

الأخرى أو تفرعاتها، لذا ليس من السهل تثبيت حدود نهائية للمركبات الإقليمية لا تكون متفقة مع التصرفات الظاهرة للدول المعنية. ويذهب ميشيل بانكس (Michael Banks)¹ إلى أبعد من ذلك، بقوله أن تحديد العضوية في منظومة فرعية هو قرار تقييمي فهو يقول " إن الأقاليم هي ما يريدتها الساسة والشعوب أن تكون"².

إن صعوبة رسم حدود مركبات الأمن الإقليمية لا يعني تبني الذاتية في تعيينها، لوجود شروط ضرورية وكافية لتحديد وجود المركبات الإقليمية ساهم في بلورتها كثير من المنظرين³، وهي تتمثل في أربعة معايير مشتركة⁴:

- وجود وحدات فاعلة مكونة للمركبات الإقليمية (على الأقل اثنين فما أكثر) ،
- وجود نمط منتظم ومكثف من التفاعلات والروابط بين الوحدات،
- يعترف بالمركب الإقليمي داخليا وخارجيا بصفته مسرح عمليات متميز،
- تكون الوحدات متجاوزة بشكل عام .

بموجب ذلك، لا يمكن الجزم بصورة نهائية عن حدود الامتداد الإقليمي لمنطقة المغرب العربي فهو من جهة بتركيبته الحديثة وحدوده المرسومة بناء مستحدث يعود إلى القرن العشرين، ويضم مجموعة دول كانت واقعة تحت الاستعمار الأجنبي رغم أن الجذور التاريخية للفضاء المغربي تضرب بأعماقها في التاريخ القديم مما أكسب المنطقة هوية مشتركة وتناسقا إقليميا بين وحداته، من جهة أخرى وبحكم موقعها الجغرافي المتميز، تعرف المنطقة المغربية واقعا جيوسياسيا متعددًا، فهي الحزام الأمني لدوائر جيوسياسة متراكبة ومتداخلة، وهي وعاء جغرافي لمقاربات أمنية وإستراتيجية متنوعة تتجاذبها الأطراف الفاعلة في المنطقة.

المطلب الثالث : المركب الأمني المغربي على ضوء المنظورات الإستراتيجية للأمن الإقليمي

لم تشهد منطقة المغرب العربي منذ بداية القرن التاسع عشر اهتماما واسعا لدى منظري العلاقات الدولية، كما لم تكن المنطقة محل أنظار القوى الكبرى آنذاك حيث كان الاهتمام منصبًا على منطقة الشرق الأوسط،

¹ أخصائي في نظرية الإقليم. ومفهوم الإقليمية، وله مؤلف بعنوان *Regions System Analysis And The Study Of Regions*.

² جرجس، (مرجع سابق ذكره) ، ص 32.

³ تتم الإشارة إلى المنظرين الذين تمّ التطرق إليهم في المطلب الأول من المبحث الرابع والمختصين الآخرين في نظرية الإقليم.

وتداعياتها على الجزائر

واعتبر المغرب العربي لما له من تواصل إقليمي مع المشرق العربي إقليميا فرعيا ضمن المركب الإقليمي الأكبر للمشرق الأوسط، كما أدى الموقع الجغرافي للمغرب العربي الذي يطل شمالا على الساحل الجنوبي لغرب المتوسط والذي لا يبتعد عن القارة الأوروبية إلا بمسافة ضئيلة (قرابة 14 كلم² فقط تفصل المغرب العربي عن أوروبا عبر مضيق جبل طارق، كما أن الحدود بين المملكتين الإسبانية والمغربية هي واحدة من أقصر الحدود الدولية في العالم¹) إلى اعتبار المنطقة المغربية بمثابة الساحة الخلفية لأوروبا وإقليميا فرعيا ضمن الإقليم المتوسطي الذي يجهد لإيجاد مشروع سياسي يكرس الانسجام والتوافق بين دوله.

إلا أنه بعد عودة المتغير الأمني للواجهة، بسبب تنامي دور الفواعل غير الدولاتية المهددة للأمن والاستقرار المغربي وما أفرزته التحولات التي شهدتها المنطقة، إثر الانتفاضات والثورات الشعبية التي قامت في العديد من الدول العربية سنة 2011، والتي غيرت من طبيعة العلاقات القائمة بين الشمال والجنوب وكشفت عن أهداف الأطراف الأجنبية في تعاطيها مع المتغيرات الجديدة، أصبح المغرب العربي في قلب التوازنات الدولية والإقليمية، لاسيما لما له من أهمية جيوسياسية من حيث كونه مجالا حيويا لأوروبا وبوابة رئيسية للقارة الإفريقية، حيث تمتد الحدود البرية للمغرب العربي في جزئه الإفريقي إلى منطقة الساحل الإفريقي وفي جزئه الشرقي إلى منطقة الشرق الأوسط وغربا إلى المحيط الأطلسي.

إنّ هذا المركز الجغرافي المتميز للمنطقة جعل منه وعاء لمجموعة من التفاعلات والتهديدات الإقليمية النابعة من المناطق المتاخمة له، ومفترق طرق لمركبات أمنية متفاعلة (الاتحاد الأوروبي والساحل الإفريقي والشرق الأوسط).

إن هذه الدراسة ستعنى بتوظيف مقاربة الأمن الإقليمي على المنطقة المغربية كمجموعة إقليمية واحدة تتوسط تكتلات أمنية محيطة بها، والتي قد لا تصل الى خاصية المركب الأمني، غير أنها قد تحمل نمونجا أمنيا وديناميكية متميزة تؤثر في أمون بعضها البعض، وتتعكس على التجمع المغربي.

¹ حيث أن الشريط الحدودي الضيق الفاصل بين المغرب وإسبانيا يتمثل في المكتنفات الإسبانية ذات الجغرافية المغربية والسيادة الإسبانية وهي سبتة ومليلية والجزر المتوسطية كالجزر الجعفرية والحسيمية وجزيرة قميرة (جزيرة باديس بالإسبانية).

1. المغرب العربي ضمن مركب الشرق الأوسط

يعرف مصطلح الشرق الأوسط، على الرغم من غموضه في طبيعته وفي حدوده، شيوعاً في استخداماته بين الدارسين والإعلاميين حيث يساوي بعض المحللين الشرق الأوسط بالوطن العربي مستبعدين إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان والكيان الإسرائيلي، ويحدّد محلّون آخرون الشرق الأوسط بشكل أوسع ليضم تركيا وباكستان وأفغانستان والكيان الإسرائيلي والمغرب العربي والدول العربية الأخرى، كما يراه آخرون أنه يشمل العالم الإسلامي الممتد من المغرب غرباً إلى باكستان والهند وتركمانستان في الشرق¹.

إن هذه التوصيفات الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط وإن كانت متباينة في وضع رسم دقيق للحدود الجغرافية للشرق الأوسط، إلا أنها تجتمع في إيراد المنطقة المغاربية كوحدة تحليل ضمن الفضاء الشرق الأوسطي بمفهومه الموسع.

إن العلاقة التي تربط المنطقة المغاربية بمركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط تبرز في الانسجام الثقافي بوجود لغة مشتركة وديانة مشتركة، فضلاً عن الصّلات المؤسسية التي تربط العرب عبر حدود دولهم. إن هذه الروابط عزّزت من تدقّق الاتصالات والمعلومات والأفكار في المنطقة وجعلت شعوبها مدركة للقضايا السياسية، وتولّد عن ذلك شعور بالانتماء رسّخه مبدأ القومية العربية.

علاوة على ذلك، فإن قوة التجربة التاريخية مع الاستعمار الأجنبي وفي نيل الاستقلال والدفاع عن فكرة الأمة العربية وحلّ المعضلة الفلسطينية، ربط الدول العربية التي تكوّن صلب النّظام العربي بعضها ببعض ورفع من مستوى التفاعل إلى مراتب عالية وعلى أساس متعدد الأطراف في الحقول الدبلوماسية والاجتماعية والأمنية، فما يسري في دولة عربية إلا ويمتد أثره إلى باقي الدول العربية الأخرى، بما في ذلك المنطقة المغاربية التي تبعد عن قلب منطقة الشرق الأوسط.

إلا أن هذا التفاعل لم يكن إيجابياً وتعاونياً دائماً، بل كان كذلك سلبياً وخلافياً في أحيان كثيرة، فنتيجة لضعف جامعة الدول العربية وبروز الانقسامات العميقة بين الأطراف العربية، إثر توقيع مصر اتفاقية كامب دايفيد مع الكيان الإسرائيلي عام 1978، و ما تلاه من تشكّل لمحور من الدول العربية الموالية

¹ Roderic H.DAVISON, Where is the Middle East?, Richard H Nolte, Atherton, USA, 1963, p 27 .

وتداعياتها على الجزائر

للغرب، كالأردن و السودان والمملكة العربية السعودية والمملكة المغربية من خلال رعايتها للتقارب العربي الإسرائيلي عبر الوساطة من جهة ومن خلال تبني سياسة الاعتدال في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من جهة أخرى¹ ، يُضاف إلى ذلك غلبة المنافسات والمنازعات العربية و بروز عوامل تهديد مختلفة أدت كلها إلى جعل المنطقة العربية متشردمة سياسيا وممزقة أمنيا، مما حفز بعض الدول إلى التجمع في ظل مركبات أمنية فرعية على حساب النظام العربي العام.

فظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981 الذي لا يضم جميع دول المنطقة، ثم لاحقا اتحاد المغرب العربي عام 1981 الذي لا يضم هو الآخر الصحراء الغربية بسبب نزاعها مع المغرب الأقصى. وليست فقط النزاعات هي ما يميز المركب الفرعي للمغرب العربي، وإنما أيضا الديناميكيات الأمنية الأخرى كالمنافسة الأمنية والسباق نحو التسليح، فضلا عن الانزلاقات نحو العنف والتدخل الأجنبي في المنطقة وانتشار حالة التوتر بين وحدات المركب المتجاورة جغرافيا.

إنّ غياب إطار منظوماتي فعال قادر على تكريس التفاعلات الأمنية بين وحدات مركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، وغياب تفعيل حقيقي لمعاهدة الدفاع العربي المشترك التي تمّ تبنيها من أجل تنسيق دفاع مشترك للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية² أثر في تركيبة مركب الأمن الشرق أوسطي. كما أعطى هذا الأخير الصدارة للمحددات الاجتماعية والثقافية، عوض تكثيف التفاعلات السياسية والأمنية وتوحيد سلوكيات الدول العربية على المستويين السياسي والأمني، مما أدى إلى تشخيص التهديدات الأمنية طبقا

² فيعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لسنة 1979، انضمام المغرب إلى الدول العربية التي رفضت السلام المنفرد، رغم ذلك امتنع الحسن الثاني عن إدانة خيانة السادات خلال السنوات العشر التي عزلت فيها مصر عن الأمة العربية وانضم المغرب إلى معسكر الدول العربية التي رفضت مقاطعة كاملة لمصر، وكذا الإطاحة بنظام السادات والتي طالبت بها كل من العراق وسوريا وليبيا والجزائر. وفي 1984 كان المغرب أول بلد يوافق على مبدأ إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر مساهما بذلك في عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، كما استمرت المملكة المغربية في عهد الملك محمد السادس في تسوية العلاقات مع إسرائيل رغم إغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي بالمغرب والمكتب المغربي في تل أبيب يوم 11 أكتوبر 2003 بضغط من الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات بالمغرب، على إثر مسيرة المليونين في 8 أكتوبر 2000 بشعار "كلنا فلسطينيون"، حيث تبادل الطرفان الزيارات الرسمية والسرية ومن بينها زيارة وزير الشؤون الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم (SILVAN SHALOM) في سبتمبر 2003 بتطوان، ثم زيارة سرية لشخصيات مغربية إلى إسرائيل في سنة 2003 ، فضلا عن زيارة قام بها المدير العام لوزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلي هارون أبراموفيتز (AHARON ABRAMOVITZ) إلى الرباط في سنة 2008.

² دخلت معاهدة الدفاع المشترك حيز التنفيذ سنة (1952) وتتضمن أحكاما تتعلق بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في الجامعة بالطرق السلمية، كما تتضمن أحكاما أخرى تتعلق بمواجهة العدوان المسلح، واعتبرت المعاهدة أي اعتداء على دولة هو اعتداء على بقية الدول الأعضاء، وأقرت عملا بمبدأ الدفاع عن النفس اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما فيها استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام.

وتداعياتها على الجزائر

للرؤية الوطنية الضيقة، وأوجد اصطفاقات وتحالفات عبر إقليمية متباينة، ذلك أن العداوات والصداقات في المركب الأكبر ليست ثابتة وتتحو في اتجاهات متغيرة، شأنها شأن العوامل الدينية والاجتماعية والثقافية.

وهو الوضع الذي جعل المركب الفرعي المغربي يدرك طابعه المتميز الذي يتعدى فكرة التفرع عن المركب الشرق أوسطي ودفعه للعمل وفق ذلك، بقراءة مشاكله الأمنية في إطار أوسع، واعتبار أمنه الإقليمي مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن دول أخرى تقع ضمن محيطه الاستراتيجي المباشر.

2. المغرب العربي والمركبات الأمنية المتفاعلة :

إن الهندسة الأمنية لمنطقة المغرب العربي متعددة ومعقدة، فهو نقطة اتصال لمركبات أمنية مختلفة، تتميز بديناميكيات أمنية خاصة بها، تتمثل شرقا في منطقة المشرق العربي غير المندمج إقليميا والذي يعرف حالة عدم استقرار مستمرة لاحتضانه لأغلب بؤر التوتر والمشاكل الأمنية، وشمالا الإقليم الأورو-أطلسي الذي يُعدّ عكس الآخر فضاء مندمجا استراتيجيا ومتكامل اقتصاديا .

وعلاوة على كون المنطقة المغربية مجال تقاطع بين هذين المركبين الأمنيين، فهي جزء من مركب فرعي يجسده إقليم غرب حوض المتوسط الذي يجمع دول شمال وجنوب ضفتي غرب البحر المتوسط، الذي تسعى وحداته إلى زيادة ارتباطاتها مع بعضها البعض عبر تفاعلاتها الإيجابية (التبادلات وحركات الأشخاص)، وكذا تقليص حدة التوترات القائمة بين الجبهتين من أجل بناء بنية أمنية مشتركة، الأمر الذي جعل منه مركبا فرعيا للأمن الناعم (*Sous Complexe de Sécurité Soft*)، حيث أن النزاعات شبة منعقدة بين الضفتين عدا النزاع المغربي الاسباني بخصوص مدينتي سبتة ومليلة، كما أن التهديدات الفعلية أو المحتملة بين الشمال والجنوب لا يمكن أن تؤول إلى توظيف القوة العسكرية، بسبب اختلال ميزان القوى بين الضفتين لصالح دول الجنوب الأوروبي ذات العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي¹.

إلا أنه رغم الترابط الأمني بين الضفتين وعمليات تأمين الجوار المغربي من قبل الإقليم الأوروبي وأمنته للرهانات التي يعتبرها تهديدا وجوديا له، وعلى الرغم من أن المدركات الأمنية بين دول غرب المتوسط

¹ Abdennour BENANTAR, « Complexe de Sécurité Ouest-méditerranéen : Externalisation et sécurisation de la migration », L'Année du Maghreb, N° 9, 2013, disponible sur <https://anneemaghreb.revues.org/1843>, (consulté le 18 mars 2015).

وتداعياتها على الجزائر

تعرف درجة تفاعل مكثفة، إلا أن هناك اختلاف بين الوحدات المشكلة لهذا المركب في تقديرها لمكان التهديد نظراً لتباين التصورات الذاتية لديها، وهو ما لا يسمح لهذا الفضاء الجهوي أن يرتقي إلى مركب أممي قائم بذاته¹.

من جهة أخرى تعرف دول المغرب العربي تماساً مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي ذو الامتداد الإفريقي، الذي يؤدي بالضرورة إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغربي؛ وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغربية، وعلى رأسها المشاكل الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء.

إن استمرار التحديات الأمنية في المغرب العربي نتج عنها تجمّعات وكيانات سياسية لمواجهة القضايا الأمنية؛ حيث عرف عام 2014 متغيراً مهماً يمسّ منطقة المغرب العربي وحزامها الجغرافي، ببروز وافد جديد يضم دول الساحل الإفريقي، حيث قرر رؤساء خمس دول (موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد) المجتمعمة في موريتانيا يوم 16 من فبراير 2014 إنشاء تجمع الساحل الخماسي، الذي سمي "مجموعة الدول الخمس في الساحل" بأجندة تتضمن بعداً أمنياً في منطقة صارت تعرف تحديات أمنية متنوعة وخطيرة ومنتجة لتهديدات عابرة للحدود.

بناء على ما سبق، تبقى منطقة المغرب العربي في قلب التفاعلات الأمنية لفضاءات جهوية تحيط بها، وتشاركها في الشواغل الأمنية التي تعرف حالة من الاعتماد المتبادل التي طرحتها نظرية مركّب الأمن الإقليمي، بحيث أن مبدأ التخومية يجعل عوامل الاستقرار تعمل بشكل متلاحم، كما يجعلها قادرة على الانتقال من دولة لأخرى بصورة حثيثة، خاصة مع شساعة الحدود بين الأطراف، مما يخلق فجوات تسمح باختراقات أمنية وتدفق الأشكال المختلفة لمصادر التهديد، كما هو الشأن في الساحل الإفريقي، ضف إلى ذلك، أن التحولات التي حدثت بالمنطقة المغربية - والتي ما زالت تفاعلاتها مستمرة منذ عام 2011- أسهمت إلى الرفع من سرعة تغير الديناميكيات في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية والأوروبية والشرق أوسطية.

¹ Ibid.

وتداعياتها على الجزائر

وعليه، تشكل المنطقة المغربية فضاء مشتركا لتفاعل مركبات أمنية مختلفة، فهي بمثابة الحيز الذي يحيط به ثالوث على رأس كل زاوية منه مركب إقليمي (أوروبا والساحل الإفريقي و منطقة الشرق الأوسط بمفهومه الضيق) يحمل نمودجا أمنيا خاصا به وديناميكية متميزة تتغذى من الوضع الاستراتيجي المتطور الذي يطبع المحيط الجهوي والدولي، اللذان من شأنهما المساس أو الإخلال بالأمن الوطني لكل دولة من دول المنطقة .

3. التحديد الجيوسياسي للمنطقة المغربية وخطوة البناء المغربي

المغرب العربي ويعرف كذلك باسم المنطقة المغربية، المغرب الكبير، المغرب الصغير، شمال أفريقيا وكلها توصيفات تطلق للتعريف بكل أو بعض المناطق التي تشكل الجناح الغربي للوطن العربي الموافق للفضاء الثقافي العربي-الأمازيغي، أي الجزء الغربي من العالم العربي الممتد من نهر السنغال غرباً إلى الحدود الليبية مع مصر شرقاً.

وقد أطلق أول الفاتحين المسلمين على المنطقة المغربية تسمية "جزيرة المغرب" أي المنطقة المعزولة عن بقية العالم العربي والممتدة إلى ما وراء غرب خليج سرت¹، واسم بلاد المغرب هو اسم الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس عكس البلاد الواقعة في اتجاه شروق الشمس والتي تسمى بالمشرق². وحسب الأمم المتحدة تشمل دول شمال إفريقيا كل من المغرب الأقصى، وموريتانيا، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، وأحياناً السودان، والصحراء الغربية، حيث أنّ مصر تشكل إحدى دول شمال إفريقيا ماعدا صحراء سيناء فيها، والسودان يشكل جزءاً صغيراً منها، وباقي الدولة يصنّف ضمن جنوب الصحراء الكبرى.

وبالنسبة لأوروبا وبالخصوص فرنسا، فإن المغرب العربي ينحصر في المغرب المركزي الذي يضم كل من الجزائر والمغرب الأقصى وتونس³، ولتفادي اللبس يستخدم مصطلح "المغرب الصغير" للإشارة إلى هذه

¹ هو جزء من الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ويمتد بطول 800 كيلومتر من مدينة بنغازي شرقاً حتى مدينة مصراتة غرباً وتقع على شاطئه معظم موانئ تصدير النفط الليبي والتي من أقدمها ميناء السدرة الذي يسمّى به الخليج أحياناً الاسم الحقيقي للخليج هو خليج السدرة تاريخياً .

² عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، دار طليطلة - دار بن طفيل، الجزائر، 2010.

³ بالنسبة للكاتب الفرنسي المختص في الشؤون المغربية بول بالطا (Paul Balta) في كتابه (Le Grand Maghreb) كان يُعرف المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من 1910 إلى 1964 بثلاثة أقطار وهي تونس والجزائر والمغرب.

وتداعياتها على الجزائر

الدول الثلاثة فقط ومصطلح "المغرب الكبير" بضم كل من موريتانيا وليبيا وأراضي الصحراء الغربية المتنازع حولها¹.

لكن وإن تعددت التكييفات الجغرافية للفضاء المغاربي، فإنه من المنفوق عليه أنه يشير إلى منطقة شمال أفريقيا المتواجدة بين البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة الساحل ومن المحيط الأطلسي إلى مصر وأنه يشمل الدول التالية: الجزائر، موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب الأقصى، تونس وليبيا.

وعلى هذا الأساس تنحصر المنطقة المغاربية في دراستنا على المنطقة الواقعة شمال أفريقيا والتي تحدها شرقا جمهورية مصر العربية وغربا المحيط الأطلسي وشمالا البحر المتوسط وجنوبا كل من السنغال والنيجر ومالي وتشاد والسودان وتشمل كل من الجزائر وموريتانيا والمغرب الأقصى، تونس وليبيا، بالإضافة إلى الصحراء الغربية.

وتتربع دول المغرب العربي مجتمعة على مساحة أكثر من ستة ملايين كيلومتر مربع (6 040 706 كلم²)، مع وجود فوارق كبيرة في المساحة بينها، لكنها تمثل أوجه التشابه عديدة في الخصائص الجغرافية و لها نفس التناقضات الطبوغرافية، حيث يمتد ساحل المغرب العربي على طول 7200 كلم، حوالي 5000 كلم منها على الحافة الجنوبية للبحر المتوسط (من أغادير بالمغرب الأقصى إلى طبرق بليبيا)، و 2200 كلم طول الضفة المغاربية على المحيط الأطلسي (من طنجة إلى نهر السنغال)، يأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على عدة سلاسل جبلية تسمى بجبال الأطلس²، وتتبعها المنطقة الصحراوية الشاسعة التي تغطي خمسة أسداس (6/5) مساحة المغرب العربي وتغطي الكتلان الرملية، الجبال الصخرية-البركانية ومسطحات الحصى والحجارة كإقليم الصحراء الغربية، أغلبية أقاليم موريتانيا، الجزائر وليبيا؛ بالإضافة

¹ Benjamin STORA, Le Maghreb espace et frontières : le Maghreb dans les relations internationales, CNRS Editions, France, 2011.

² تمتد على حوالي 2.500 كلم عبر كل من المغرب و الجزائر و تونس وأعلى قمة بها هي قمة طوبقال في جنوب غرب المغرب الأقصى ويمكن تقسيم جبال الأطلس من الغرب إلى الشرق على النحو التالي:

- الأطلس المتوسط والأطلس الكبير والأطلس الصغير (وتوجد هذه الفئة في المغرب).
- الأطلس الصحراوي (توجد في الجزائر).
- الأطلس التلي (توجد في الجزائر و تونس).
- جبال الأوراس (توجد في الجزائر و تونس).

وتداعياتها على الجزائر

إلى جزءٍ من إقليمي تونس والمغرب الأقصى. والصحراء المغربية متّصلة شرقاً بالصحراء المصرية والسودانية، وجنوباً وغرباً بالمناطق شبه الجافة في الساحل (التشاد، النيجر، مالي والسنغال).

وإذا كان المغرب العربي يشكل وحدة جغرافية منسجمة، فهو كذلك يحظى بقواسم سوسيو-ثقافية متشابهة كالمرجعية الدينية المتمثلة في المذهب المالكي والبعد الحضاري الذي جسّده قبل الفتح الإسلامي تعاقب حضارات مختلفة في المنطقة كالفينيقيين والرومانيين والبيزنطيين وغيرهم، كما تعدّ اللغة العربية أداة توحيد بين شعوب المغرب العربي إلى جانب اللغة الأمازيغية التي تتحدّث بها أقليات بربرية معتبرة.

و في هذا الصدد يعدّ المكون العرقي الأمازيغي عاملاً آخر تشترك فيه الدول المغربية، إلى جانب الحرب ضد الاستعمار التي كانت دافعا لتقارب دول المغرب العربي واعتبارها لفكرة الوحدة المغربية تطورا طبيعيا في مسيرة دول شقيقة، واجهت جنبا إلى جنب ويلات الاحتلال الأجنبي وتضامنت بعضها مع بعض لتحرير بلدانها، كالدمع الجزائري للمقاومة الريفية بالمغرب سنة 1920 ضد الاستعمارين الإسباني و الفرنسي والدمع المغربي والتونسي للثورة الجزائرية .

وقد تأسست منظمات عديدة تنادي بفكرة الوحدة المغربية منها : نجم شمال إفريقيا الذي تأسس في عام 1926م، على يد الزعيم الجزائري مصالي الحاج والذي طالب باستقلال الدول الثلاث لشمال أفريقيا، وهناك أيضاً جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، والتي تأسست في فرنسا عام 1927م ولجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948 بالقاهرة برئاسة عبد الكريم الخطابي ومؤتمر طنجة لسنة 1958 الذي جمع الهيئات الشعبية المتمثلة في حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور الجديد في تونس، وجبهة التحرير الجزائرية والذي دعا الى تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي لدراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك في بلاد المغرب العربي.

إن الدرجة العالية من التجانس بين شعوب المنطقة المغربية والتضامن التاريخي بينها، جعل هدف الوحدة السياسية المغربية هو السبيل لتكريس فكرة المصير المشترك والخيار الاستراتيجي لزيادة فرص السلم والرخاء والازدهار في المنطقة.

وتداعياتها على الجزائر

وقد مرت محاولات الوحدة بين دول المغرب العربي بمراحل عديدة، كانت فيها آنذاك للبيئة الداخلية والدولية دورا في التوجه نحو إطار سياسي وحدوي يجمع خمس دول مغربية (الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا) أطلق عليه "إتحاد المغرب العربي". وقد تجسدت أولى محاولات الوحدة بين دول المغرب العربي في سياسة المحاور والتي قادت إلى تقاربات ثنائية جمعت بعض الدول المغربية كاتفاق جربة بين ليبيا وتونس سنة 1974 الرامي إلى إنشاء الجمهورية العربية الإسلامية، واتفاقية الأخوة والوفاق سنة 1982 بين الجزائر وتونس والتي انضمت إليها لاحقا موريتانيا¹، واتفاقية وجدة عام 1984 بين ليبيا والمغرب الأقصى².

وفي سنة 1988 دخلت الجزائر في مشروع وحدوي مع دولة ليبيا وهي معاهدة مستغانم التي وصفت بأنها حجر الزاوية في بناء المغرب الكبير. حيث أعلن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد أن ما اتفق عليه يتعلق باتحاد وليس بوحدة، وأن العمل الاتحادي مع الجماهيرية الليبية لا يتعارض بأي وجه من الوجوه مع إنشاء المغرب الكبير بل إنه يكمله، كما أردف قائلا "أن لكل قطر مغربي معطيته الخاصة به، ولكل قطر نظامه الخاص، فما من عائق يحول دون أن تأخذ خطواتنا مداها الأوسع، فيوما ما سيكون لدينا ممثل واحد يتكلم باسم المغرب جميعا، وسيكون لنا وزن كبير في المحافل الدولية".

في هذا السياق، واطبقت الجزائر على إبراز تمسكها بتقارب دول المغرب العربي للتجاوب مع حجم التحديات والرهانات الإقليمية، فكان اجتماع قادة المغرب العربي³ بمدينة زرالدة في الجزائر سنة 1988 والذي صدر إثره بيان أوضح رغبة القادة في إنشاء اتحاد المغرب العربي، ووقعت سنة 1989 في مراكش المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي التي كان فيها للبعد الأمني مكانة أساسية وصریحة، حيث تلزم دول الاتحاد بالحياد فيما يخص بالشؤون الداخلية للدول الأعضاء وأن كل اعتداء تتعرض له أي دولة عضو في المنظمة هو اعتداء على الدول الأخرى.

¹ أبدت ليبيا رغبتها في الانضمام لكن اشترط منها تسوية وضعيتها حدودها وهو ما رفضته السلطات الليبية، ما أدى الى عدم السماح لها بالانخراط ضمن هذا الاتحاد، فتوجه الرئيس الليبي معمر القذافي الى المبادرة بمشروع وحدوي مع ملك المغرب الحسن الثاني.
² ألغيت الاتفاقية بعد زيارة الرئيس الاسرائيلي شيمون بيريز المغرب سنة 1986.
³ تمثلوا في كل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس التونسي زين الدين بن علي والرئيس الموريتاني سيد أحمد الطابع، وهم أنفسهم من وقعوا على المعاهدة التأسيسية للمنظمة.

وتداعياتها على الجزائر

من جهة أخرى ، تعتمد الدراسة على طروحات مدرسة باريس التي استلهمت أفكارها من اجتهادات بورديو Pierre Bourdieu وعلماء اجتماع آخرين وأفكار فوكو Michel Foucault، ويعتبر بيغو Didier Bigo أبرز باحثيها، حيث تعارض المدرسة ربط الأمن بخطر غياب الأمن، وترى بأن المشكلة في كيفية فهم وتعريف الأمن، حيث يوصف اللا أمن بالمخاطر والتهديدات، وتدعو إلى معالجة الأمن كتقنية حكومية عبر الإهتمام بعلاقات القوة (ألعاب القوة power games) وفعل الخطاب acts speech. كما تشارك مدرسة باريس في مسعى توسيع مفهوم الأمن إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكنها تميّزت عن غيرها بكونها مهنية تبحث في الحلول العملية، حيث تتكون أساسا من عسكريين وإطارات أمنية يسعون لتقديم تصورات حول مختلف القضايا الأمنية المرتبطة بعلاقة العقلانية الأمنية بالسلوك الأمني والقرار الأمني والحالة الأمنية؛ وينتقد روادها بشدة التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والخارجي، وترى أن الدمج بينهما يعيد الاعتبار لبعض الفواعل الأمنية وبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظ باهتمام في الماضي كالدرك والجمارك وحرس الحدود وموظفي الهجرة، بحيث يصبحوا في قلب الحقل الأمني لأن قدراتهم الإنتاجية تبدو مناسبة لتحقيق التحديات المعاصرة .

خلاصة الفصل الأول

رغم التطور الذي شهده حقل الدراسات الأمنية، لم يحظ تعريف الأمن والأمن الوطني بإجماع لدى الباحثين والمنظرين، لكن عرف الأمن توسيعاً وتعميقاً وشمولية في مفهومه نتيجة تنامي دور الفواعل غير الدولائية في حركات الأمن وازدياد حدة الصراع والتطور العلمي والتقني وبرز مظاهر جديدة لطبيعة الأمن، وهو ما أدى إلى توسيع الوحدات المرجعية للأمن لتشمل فواعلاً غير الدولة وقطاعات ومستويات متعددة.

ورغم محاولة العديد من المنظرين تطبيق مقولاتهم في مجال الأمن وعمليات حفظ السلام كالانجليزي توماس هوبز الذي وضع الأساس الفلسفي لفكرة حرب الكلّ ضد الكلّ التي بني عليها الفكر الواقعي، والانجليزي جون لوك الذي وضع الأساس الفلسفي للتنافس الدولي والألماني إيمانويل كانط الذي تبنى مفهوم التعاون الدولي في إطار ما يعرف بمجتمعات الأمن، وجدت في سياق الحرب الباردة وبداية البناء الأوروبي، مجموعة من المقاربات النظرية لتفسير ظاهرة الإقليمية باعتبارها الصورة البديلة للمقاربة الواقعية لكونها تنطلق من فكرة الانتفاع المشترك والمشاركة الجماعية في العمل الإقليمي، لتصبح الإقليمية مقارنة جديدة في تحليل المسائل الأمنية كوحدة تحليل بديلة للقضايا الأمنية عوض المستوى العالمي.

بذلك لم يعد مفهوم الأمن الوطني ظاهرة سلبية في العلاقات الدولية وإنما هو ظاهرة إيجابية تتجلى في مظاهر التنمية المختلفة، والعمل على إقامة تحولات إيجابية من أجل بناء نظام أمن إقليمي، حيث قاد اعتراف الدول بوجود اعتمادٍ أمنيّ متبادل بينها وتهديدات مشتركة لأموغها إلى ظهور مجتمعات أمن، كما اصطلح عليها دوتش، أو مركبات أمن إقليمية كما اصطلح عليها بوزان وويفر، وهذا ما قاد بدوره الدول إلى الاتفاق حول قيم ومعايير ومؤسّسات لتنظيم علاقاتها البيئية والحيلولة دون اللجوء إلى العنف في إيجاد الحلول للمشكلات الأمنيّة، والوصول إلى تكوين هوية أمنيّة إقليمية مشتركة توحد مدركات الدول للعداات والتهديدات والأخطار.

إن سيرورة تشكل الأقاليم تحمل في طياتها المعطى الحدودي، حيث تعد الحدود أحد المتغيرات السياسية لعدم الاستقرار الداخلي والخارجي في منطقة المغرب العربي، التي تعرف واقعا أمنيا ديناميكيا ومعقدا، كونها مركز لدوائر جيوسياسية متراكبة ومتداخلة، ووعاء جغرافيا لمقاربات أمنية وإستراتيجية متنوعة وأيضاً متصادمة، نتيجة تباين مدركات التهديد بين الأطراف الفاعلة وقصورها على الرؤية القطرية الضيقة، ولوجود ارتباطات عضوية مع الخارج وتحالفات متنافسة، وهو ما جعل المركب المغاربي يفكّ وثاقه عن مركب الأمن الشرق أوسطي ويركز إهتمامه على محيطه الإستراتيجي المباشر والمتمثل في الفضاء الأورو-متوسطي والساحلي-الأفريقي والفضاء المغاربي، الذي يمكن أن تكون لمساحته وموقعه وموارده وعقيدته وقيمه وروابطه التاريخية ومشاعره الإنسانية الموحدة، دورا حاسما في تكامل وانسجام المبادئ والمصالح والأهداف بشكل يختلف عن أي تكامل قائم اليوم في العالم.

الفصل الثاني: مهدّات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

المبحث الأول : طبيعة العلاقات البينية لدول المغرب العربي:

رغم خطابات الوحدة والاندماج التي تتبناها دول المغرب العربي، تسعى كلّ منها إلى تعزيز هيمنتها في المنطقة ورفع قدراتها في مواجهة الدول المجاورة لها، مما خلق جوا من الريبة والتنافس أدى إلى التعامل مع القضايا بصفة قطرية، وهو ما يظهره عجز اتحاد المغرب العربي في مقاومة الهزات السياسية بين دوله، لأنه قام على أساس سياسي دون هاجس أممي مشترك، مما جعل التمسك به من قبل أعضائه ضعيفا حتى في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية، وترتب ذلك افتقاره إلى أفق استراتيجي بعيد المدى، وهذا ما يظهر مدى ثقل الهاجس الأمني المحلي (هاجس الأثشاء) على الهواجس والشواغل الأمنية والإقليمية¹.

المطلب الأول : مظاهر الاستقطاب المغاربي وانعكاساته على الجزائر

إن العلاقة التي تتبناها دول المغرب العربي فيما بينها لها بعد تاريخي يحركه طابع التنافس والاستقطاب المتواصل نتيجة لتعارض مصالحهم وسعي كل منهم إلى البحث عن الحليف المناسب ولو لظرف قصير، وهو ما أدخل دول المنطقة في دوامة من التحالفات والتحالفات المضادة ، أدت إلى قيام بعضها بلعب دور مزدوج بشكل أضعف مسار الثقة وبث الشك والريبة لدى البقية، وقد راهن هذا الوضع على تعريض أمن الجزائر للخطر لعدم انكشاف النوايا الحقيقية للدول المغاربية وعدم استقرار مواقفها، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال التطرق إلى طبيعة العلاقات الثنائية بين بعض دول المغرب العربي التي عرفت علاقات غير ثابتة أو أزموية، مع دراسة تأثيراتها على الأمن الجزائري.

1. العلاقات الجزائرية - الليبية

لم تكن للجزائر على غرار العديد من الدول، علاقات مستقرة وثابتة مع الزعيم الليبي السابق معمر القذافي إلا أنه من جهة أخرى، حظي دعم الجزائر للثورة الليبية سنة 1969 التي أطاحت بالمملكة السنوسية بتقدير من الطرف الليبي، وإن كان الدافع لذلك هو انحياز الدولتين للمعسكر الشيوعي الذي تزعمه الاتحاد السوفيتي سابقا. في المقابل، دعمت ليبيا قرار الجزائر الخاص بتأميم المحروقات سنة 1971 وعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما وتوحيد جهودهما في الدفاع عن مصالحهما بصفة مشتركة داخل منظمة الاوبك، كما كانت

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي) ، المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، 2005.

الفصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

ليبيا من قلائل الدول التي قدمت للحكومة الجزائرية في سنوات التسعينيات (العشرية السوداء) دعماً مالياً لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة في البلاد.

إن العلاقات الجزائرية الليبية وإن عرفت حالات من الاستقرار والتوافق، فإنها شهدت أيضاً توترات وخلافات بسبب التأثيرات الأمنية والرهانات الجيوبوليتيكية في المنطقة وبسبب مواقف الزعيم الليبي غير الثابتة والمحسومة، وهو ما يبينه موقف نظام القذافي وسياسته الخارجية من نزاع الصحراء الغربية والذي اكتتفه غموض وتناقض صعب معهما تصنيفه بصورة محسومة ضمن المساند لأطروحة البوليساريو أو نقيض ذلك¹.

إن التهديد الذي شكله القذافي بالنسبة للجزائر ظل مستمراً، وهو ما جعل الجزائر تتبنى موقف الحذر والريبة إزاء الجانب الليبي، وتحاول صدّ محاولاته في المساس بالأمن الوطني الجزائري، فقد سعى القذافي مراراً إلى إثارة المشاكل مع الجزائر حين أعلن أنه لا يعترف بالحدود المرسومة بين البلدين عام 1955² بحجة أنه تمّ بين "النظام الملكي الرجعي" وفرنسا المستعمرة للجزائر³، كما أن إغراءات خلق كيانات سياسية واسعة قوّت رغبة القذافي في توحيد جميع القبائل الصحراوية من التشاد إلى موريتانيا تحت إمرته. لذلك، كانت الحكومة الجزائرية تنتظر بارتياب إلى نظام القذافي، فكثيراً ما انزعجت من سياساته التوسعية واحتمال زعزعة للاستقرار، ولهذا السبب حذّر الشاذلي بن جديد القذافي مراراً خلال عام 1981 بأن الجزائر لن تتسامح مع أية محاولة لزعزعة الاستقرار في تونس ومالي والنيجر وفولتا العليا⁴.

¹ إلى حدود نهاية السبعينيات اتسم الموقف الليبي من البوليساريو بالغموض، فمن جهة كان القذافي مرتاحاً لتقديم مساعداته للثوار ضد الاستعمار الإسباني والاستعمار الفرنسي، لكنه تصدى للاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي اعتقد أنها ستكون غير ذات جدوى اقتصادياً وأنها ستعمل على "بلقنة" الأمة العربية سياسياً. وبعد الاعتراف الليبي بالجمهورية الصحراوية بتاريخ 15 إبريل 1980 أعلن المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع الدولة الليبية، ليتم عام 1981 استئناف العلاقات الدبلوماسية مع المغرب حيث أبانت بموجب ذلك ليبيا عن إرادة أكيدة في تليين موقفها من نزاع الصحراء الغربية، فتبادل كل من معمر القذافي والحسن الثاني سريعاً مبعوثين على مستوى عالٍ وأعلنا عن رغبتهما في إعادة العلاقات الدبلوماسية، فكان التحفظ الليبي بخصوص الصحراء في قمة نيروبي عام 1982 وعدم إدانة المغرب للتدخل الليبي في تشاد من بين أهم النتائج الجلية لهذه القمة. كما جدد القذافي موقفه الداعم لمقترح الحكم الذاتي الذي أعلنت عنه المملكة المغربية سنة 2007 وهو ما حظي بترحيب وتقدير من الطرف المغربي لكن تراجع الزعيم الليبي مرة أخرى عن موقفه الأخير لصالح مبدأ حق تقرير المصير للصحراويين، مما أوجع من جديد الخلاف بين الدولتين برفض الملك المغربي محمد السادس سنة 2010 أية اتصالات مباشرة مع القذافي.

² اتفقت الدولتان نهاية الستينيات على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود وتمسك حينها الطرف الجزائري بأن يكون أساس التحديد هو اتفاقية تعود لسنة 1956 بين ليبيا والحكومة الفرنسية والتي صادقت عليها ليبيا في 10 أوت 1957، الأمر الذي رفضه العاهل الليبي الملك محمد إدريس السنوسي حينها، مُجدداً المطالب الليبية في الأراضي التي اقتطعتها فرنسا وضممتها إلى الجزائر.

³ وأكثر من ذلك أرسل قواته لتحتل أجزاء حدودية من التراب الجزائري قرب جانت وإيزي و كان ذلك في بداية 1984، و كان الرد الجزائري حازماً إذ تمكنت فرق القوات الخاصة الجزائرية من استرجاع المناطق الحدودية الجزائرية، بل وتوغلت إلى داخل التراب الليبي وأسقط سلاح الجو الجزائري مقاتلة سوخوي ليبية.

⁴ بوركينافاسو حالياً.

التمرد الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

لقد حرص القذافي في أواسط الثمانينيات على قيام تجمع لطوارق الصحراء وأنشأ "الفيلق الإسلامي" الذي ضمّ طوارق النيجر ومالي والجزائر، وفي 1990 تسبّب العقيد الليبي في تمرد مسلّح للطوارق في شمال مالي قرب حدود الجزائر حيث أمدهم بأسلحة سوفيتية وصينية وتدخلت الجزائر وأوقفت التمرد بتوقيع اتفاق تمناست في يناير 1991.

كما عاد القذافي لزعة الوضع في منطقة الساحل الإفريقي بتأسيس تجمع دول الساحل والصحراء في 4 فبراير 1998 في طرابلس ضمّ كل دول الصحراء الكبرى، ما عدا الجزائر التي عارضته، كما جمع في جويلية 2006 زعماء طوارق الصحراء (عدا طوارق الجزائر الذين رفضوا تدخلات القذافي) ودعاهم إلى إقامة كيان فيدرالي للطوارق في الصحراء الكبرى¹ بما في ذلك طوارق الجزائر، وهو ما أدى إلى توتر شديد في العلاقات الجزائرية الليبية، بافتتاح قنصلية ليبية في شمال مالي التي لا حدود لها مع ليبيا، وهو ما ضايق الجزائر وشكل خطر لانقسام محتمل في الجناح الجنوبي الحدودي للبلاد.

كما اتهمت الجزائر ليبيا في بداية سنوات 1990، بدعم المجموعات الإرهابية بالأسلحة ضد القوات الأمنية الجزائرية² حيث سمح بمرور الأسلحة إليهم عبر التراب الليبي وتوترت العلاقات إلى أن عقدت قمة بين القذافي والرئيس الجزائري اليمين زروال في تمناست في أبريل 1995 حيث تضمن البيان الختامي للقاء تنديدا بالتطرف والإرهاب وهو ما يعني وقف الدعم الليبي للإسلاميين الجزائريين.

إن عدم الثبات كان هو السمة الغالبة في علاقة ليبيا مع الجزائر وأيضا في علاقتها مع الطرف المغربي ويرجع ذلك في جزء منه إلى طبيعة الاستقطاب داخل الحيز المغربي، حيث من الصعب بناء علاقات متساوية من حيث القوة والعمق بين كل الأطراف بشكل مستمر، نظرا لما تلعبه المحددات التاريخية من دور في توجيه مسار العلاقة وكذا الإشكالات السياسية القائمة وتأثيراتها على المصالح الذاتية لكل دولة.

¹ وهوما يتوافق وفكرة تحقيق الولايات المتحدة للصحراء الافريقية التي لم تفارق مخيلة العقيد معمر القذافي التي تصورها من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، بل وكان يسميها أحيانا حسب مزاجه " اتحاد الصحراء الاسلامية" حينما كان يدرج ضمنها صحراء العربية السعودية.

² كان للجزائر اعتقاد راسخ أن الدعم الليبي للجماعات الإرهابية في الجزائر هو رد فعل ليبي لموقف الجزائر الراض للسياسة الليبية في التشاد والذي نتج عنه إلحاق ليبيا لاقليم "أوزو" الواقع أقصى شمال التشاد سنة 1976.

2. العلاقات المغربية - الليبية

شكلت العلاقة الثنائية بين البلدين مثالا آخر لظاهرة التنافس والتوجس الأمني بين دول المنطقة، نتيجة عوامل الشك والريبة وتباين الانتماء الايديولوجي والعلاقات مع القوى الغربية، فبعد تولي الزعيم القذافي الحكم في ليبيا اتهمه الطرف المغربي بممارسة أعمال هدامة ضدّه وضلوعه في محاولة الانقلاب العسكري التي أحيكت ضدّ الحسن الثاني سنة 1971.

كما كان الموقف المغربي مناوئا لليبيا بسبب نزاع الصحراء الغربية، وكذلك لكون القادة الليبيون يعتبرون النظام المغربي إقطاعياً وملكياً موالياً للغرب في زمن الثورة العربية الاشتراكية، وبسبب دعم الحسن الثاني لمبادرة السلام مع إسرائيل التي أقدم عليها الرئيس المصري أنور السادات والتي أثارت سخط القذافي وغيظه¹.

وإن كان عامل التوتر وعدم اليقين يحكم في معظمه علاقة ليبيا بالمغرب، فإن الحسابات السياسية والتوافقات المصلحية لدى كل منهما دفعت بليبيا إلى الشروع سنة 1981 في تعزيز علاقاتها مع المغرب، وتلبيين موقفها من نزاع الصحراء الغربية واختيار الانحياز للمغرب عوض الجزائر التي تعمقت الاختلافات معها عندما قرر الطرف الليبي بناء تحالف مع المغرب الأقصى بإبرام اتفاقية وجدة بتاريخ 13 أوت 1984.

إن هذه الاتفاقية لم تأت من فراغ ولم يكن مرغوبا فيها لذاتها، بل كانت ردة فعل لمعاهدة الأخوة والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا ومحاولة للمغرب كسر العزلة التي أحاطت به من جرائها، لاسيما بعد الاعتراف الموريتاني بالجمهورية العربية الصحراوية سنة 1984. وقد اعتبرت الجزائر هذه الاتفاقية تكريسا لسياسة المحاور في منطقة المغرب العربي وهو ما أوضحه الرئيس الشاذلي بن جديد في تصريح أكد فيه " أن الاتفاق المغربي الليبي هو محور يبعثر الجهود ولا يجمع الصفوف، وبيتعد عن تطلع بلداننا إلى وحدة أصلية.. نحن لا نؤمن بسياسة المحاور لأنها تتناقض مع المصالح الحقيقية لبلادنا...".

¹ مونية رحيمي، "أفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي 2011"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 ديسمبر 2011، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/20111218113954537826.htm> ، (17 جوان 2015).

التمهل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغربية وتداعياتها الأمنية

إن اتفاقية وجدة وإن كانت قد ألغيت بسبب الاحتجاجات الأميركية على سرية ومضمون الاتفاقية، والضغط الممارسة من طرفها للتدخل منها إلى جانب الزبوعة السياسية التي أثارها زيارة الوزير الأول الإسرائيلي شيمون بيريز للمملكة المغربية بتاريخ 21 جوان 1986 في إطار ما يُعرف بقاء إيفران، فإنها أظهرت للعيان سياسة التحالفات والتحالفات المضادة في منطقة المغرب العربي، وأثبتت هشاشة العلاقات بين دوله، فالدخول في هذه التحالفات الظرفية عمق الفجوة بين دول المغرب العربي وأضعف من مصداقية بناء كتلة مغربية منسجمة وبدون عداوات وهو ما اعتبرته الجزائر بحكم تماسها الحدودي مع كل دول المغرب العربي، تهديدا لأمنها القائم على مبدأ التعايش السلمي والتضامن مع دول الجوار.

3. العلاقات الجزائرية - التونسية :

لا توجد تاريخيا علاقات تنافسية بين الجزائر وتونس، حيث تم البث في مسألة النزاع الحدودي للمنطقة الممتدة بين النقطة الفاصلة 220 (برج الخضراء) و 233 (Garet El Hamel) جنوب غدامس، على مرحلتين سنة 1968 وسنة 1970 بإبرام اتفاقية ثنائية سمحت للجزائر بدفع واحد بليون فرنك فرنسي لحيازة القطعة الأرضية المتنازع عليها¹. كما تم طي ملف الحدود بين البلدين بصورة نهائية عندما وقعت تونس والجزائر بالأحرف الأولى على اتفاقية لترسيم حدودهما البحرية في ديسمبر 2009²، وتم بموجب هذه الاتفاقية وضع خريطة الحدود البحرية الأولى من نوعها في المنطقة والممتدة بين مدينتي طبرقة التونسية والطارف الجزائرية. وتعد تونس أول دولة توقع على اتفاق الأخوة والوفاق مع الجزائر، كما غيرت في فترة السبعينيات من موقفها بشأن الصحراء الغربية الذي كان منحازا للطرف المغربي وتبنت موقف الحياد تجنبا لمعاداة الطرف الجزائري.

لهذه الاعتبارات فإن الجزائر لم تعتبر تونس كمصدر تهديد لها، بل بالعكس جمعت الدولتين علاقات ودية وتعاونية، إلا أن الجزائر أقحمت في بعض الخلافات التي احتدمت بين تونس وليبيا³ كأحداث قفصة سنة 1988، عندما سعى القذافي إلى زعزعة أوضاع تونس الداخلية حين أرسل تونسيين معارضين لنظام بورقيبة

¹ Yahia H.ZOUBIR, Louisa Dris AIT HAMADOUCHE, Global Security Watch-Maghreb: Algeria, Libya, Morocco and Tunisa, ABC CLIO, USA, 2013.

² تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر سنة 2013.

³ تراوحت العلاقة التي جمعت تونس وليبيا بين الايجابية والسلبية، فبشأن النزاع الحدودي بين ليبيا - تونس حول الرصيف القاري بينها، لجأ الطرفان إلى محكمة العدل الدولية لحسم الخلاف بينهما وأصدرت المحكمة حكما في أحقية ليبيا عليها سنة 1982 وتم تأكيد الحكم مرة أخرى سنة 1985، وحسم النزاع بحل توافقي بين الجانبين، كما لم تستقر العلاقات بين تونس وليبيا إلا عند تولي الرئيس السابق بن علي منصب الرئاسة في عام 1987، بينما تأرجحت العلاقة الثنائية في عهد بورقيبة بين استنفار عسكري على الحدود وطرده العمالة التونسية من ليبيا إلى إعلان وحدة لم تدم أكثر من 48 ساعة بين البلدين.

الرئيل الثاني: مهّدات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتدايعاتها الأمنية

إلى جنوب البلاد وأدخلهم بتعمد من حدوده مع الجزائر ليتسللوا ليلًا وعلى حين غفلة عبر الحدود الجزائرية التونسية، وترتب عن الحادثة مقتل 22 من قوات الجيش التونسي و15 مدنيا و04 متمردين¹، وكذا ضلوعه فيما عرف بـ"انتفاضة الخبز" التي انطلقت في يناير 1984، وهي مواجهات تمت جنوب تونس بين متظاهرين وقوات النظام العام التونسية²، كما اضطرت الجزائر إلى مساندة تونس بحماية مجالها الجوي، عندما هدد القذافي بغزوها لاتهمها بأنها "رأس حربة للإمبريالية في شمال إفريقيا" وتوعدت آنذاك الجزائر القذافي بالرد القاسي إن حاول الهجوم على تونس.

4. العلاقات الجزائرية - الموريتانية

تميز النظام السياسي الموريتاني منذ استقلال البلاد بسيطرة العسكر على الحكم، ما جعل عدم الاستقرار هو الطابع السائد حيث بدأت الانقلابات العسكرية في موريتانيا عام 1978، عندما أنهى العسكر حكم ولد داداه، ثم توالى الانقلابات سنة 1979 و1980 و1984، ثم 2003 و2005، وكان آخرها عام 2008 بتقلد الرئيس ولد عبد العزيز السلطة في البلاد.

إن هذه الانقلابات التي اعتبرتها الجزائر إخلالا بالقواعد الدستورية لتغيير السلطة خلقت جوا من حالة اللااستقرار السياسي في البلاد، حيث أن الجزائر وإن كانت قد تجاوزت موقفها المناوئ لانقلاب عام 2008، وتعاملت بواقعية سياسية مع مخرجاته ونتائجه السياسية إلا أنها بقيت متخوفة من التدايعات المترتبة عن تكرّر الانقلابات وذهاب أنظمة عسكرية ومجيء أخرى، وما يتبع ذلك من تغييرات سياسية متتالية قد تقود إلى زعزعة الوضع القائم كمسألة الوقوف على الحياد من الإشكالات السياسية في المنطقة³ في ظل معادلة الاستقطاب مع الطرف المغربي، كما أن المتغيرات الداخلية في موريتانيا وما يتبعها من مواقف في سياساتها الخارجية من شأنها إعادة النظر في التحالفات والتقاربات التي كانت معهودة مع النظام المنقلب عليه، خصوصا وأن موريتانيا تمثل عنصر ارتكاز لسياسات الجزائر تجاه المغرب، وفي منطقة الصحراء والساحل.

¹ Jean-François DAGUZAN, Le dernier rempart ? : Forces armées et politiques de défense au Maghreb, Publisud, 1998.

² عبد اللطيف الحناشي، "العلاقات التونسية الليبية: مركزاتها معطياتها - مساراتها المحتملة"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 مارس 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/> (10 اوت 2016).

³ رفضت الجزائر سنة 2009 منح اعتماد أوراق السفير الموريتاني السيد بلاهي ولد مكيبه بالجزائر لحمله الجنسية المغربية وشغل والده منصبا في الجيش الملكي المغربي، واعتبرت ذلك رسالة غير ودية من موريتانيا من شأنها الإخلال بموقف الحياد والمساواة في علاقاتها الدبلوماسية وهو ما دفع الدبلوماسية الجزائرية إلى تبني موقف الحذر من موقف النظام الجديد في موريتانيا، لكن عقب تقديم الدولة الموريتانية لتوضيحاتها بشأن تعيين سفيرها قبلت الجزائر به كمثل للبلد بالجزائر.

المطلب الثاني: خصوصية السياسات المغربية نحو الجزائر

1. البعد التاريخي ومسألة الحدود

يكثف كثير من المختصين العلاقة بين الدولتين بـ"الصعبة والمعقدة"¹، حيث أن طموح المصالحة بينهما صعب المنال، رغم ماضي المقاومة المشترك الذي قدّم تضحيات جسام من أجل التحرر من الاستعمار الأجنبي.

ويعود الخلاف الجزائري المغربي إلى تاريخ قديم، وبالضبط إلى سنة 1844 زمن توقيع معاهدة طنجة بين فرنسا والسلطان المغربي مولاي عبد الرحمان عقب معركة ايسلي التي خاضها المغرب ضد فرنسا في 14 أوت 1844، بسبب التحركات العسكرية الفرنسية المتكررة لملاحقة الأمير عبد القادر في الإقليم المغربي والتي انتهت بمهاجمة المغرب في منطقة ايسلي (شمال شرق وجدة) والانتصار عليه في المعركة وأجبر المغرب إثر ذلك، على توقيع معاهدة طنجة التي وافق فيها على اعتقال وتجريم الأمير عبد القادر، ثم توقيع معاهدة لآ مغنية بتاريخ 18 مارس 1945²، والتي كان من أهم بنودها رسم الحدود بين الدولة المغربية والجزائر المستعمرة، وهي في جوهرها الحدود المتعارف عليها إلى الآن بين الدولتين.

أثار المغرب مشكلة الحدود الجوارية مع الجزائر قبل الاستقلال الجزائري سنة 1962³، وخلصت المحادثات التي تمت بهذا الشأن بين رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس والملك المغربي حسن الثاني إلى توقيع معاهدة جويلية 1961 التي نصت على ثلاث نقاط رئيسية :

1. تتعهد المملكة المغربية على احترام الوحدة الترابية للجزائر،
2. يعترف الطرفان أن الحدود التي رسمتها فرنسا مجحفة ومفروضة من قبل المستعمر،
3. كل نقاش حول مسألة الحدود يربط إلى ما بعد استقلال الجزائر.

¹ Benjamin STORA, Maroc-Algérie : Réflexion sur les relations complexes et difficiles, Les Cahiers de l'Orient, N°58, 2000, pp. 11-24.

² تم الاتفاق على أن تمتد الحدود من قلعة عجرود (السعيدية حاليا) الى ثنية الساسي (تبعد 120 كلم عن الساحل المتوسطي) وإلى مدينة فقيق التي تم إلحاقها بالمغرب، في حين بقيت المناطق الجنوبية دون تحديد بدعوى أنها أراضي صحراوية خالية لا تحتاج لرسم وتوضيح الحدود، وبدأ احتلال المغرب سنة 1912، وقررت الإدارة الفرنسية تثبيت الحدود بين البلدين ليتم تدقيقها في سنة 1950 بإدخال كل من تندوف وكولومب بشار ضمن المقاطعات الفرنسية للجزائر.

³ 132 سنة من الاحتلال الفرنسي.

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغربية وتداعياتها الأمنية

وبعد حصول الجزائر على استقلالها، عرفت هذه المعاهدة تفسيراً مختلفاً من الدولتين، فمن وجهة النظر المغربية فإن الحكومة المؤقتة الجزائرية تعهدت بفتح مفاوضات بشأن إعادة النظر في مسألة الحدود مباشرة بعد نيل الجزائر لاستقلالها، في حين تبنت الجزائر موقف الاتحاد الإفريقي القائم على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار¹، كما أن ضريبة الدم التي دفعها شهداء الجزائر إبان ثورتها يفرض عليها عدم تقديم أية تنازلات على أيّ شبر منه ومقاومته يعنّد خيانة لمكتسبات الثورة المجيدة، كما اعتبرت الجزائر المطالب المغربية تدخلاً في الشؤون الداخلية وضغطاً على دولة خرجت مرهقة من حرب طويلة.

ونجم عن هذا الخلاف مواجهة عسكرية تمثلت في حرب الرمال (01 أكتوبر إلى 05 نوفمبر 1963)، التي اندلعت في ضواحي منطقة تندوف وحاسي بيضة، ثم انتشرت إلى مدينة فكّيك المغربية وانتهت بوساطة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية² بإرساء اتفاقية لوقف نهائي لإطلاق النار في 20 فبراير 1964 في مدينة بامako (دولة مالي)، وتكبّدت الجزائر جراء الحرب التي بادر بها المغرب خسائر بشرية كبيرة تمثلت في 60 قتيلًا و25 جريح، كما تواجهت الدولتين سنة 1976 في حرب أمقالا الأولى والثانية³، بعد توغل الجيش الملكي المغربي لاحتلال مناطق من الصحراء الغربية بعد الانسحاب الإسباني، وكانت نتيجة الحرب ثقيلة من الجانبين. إن هذه المواجهات العسكرية المسلحة أثبتت مطامع المغرب في التوسع خارج حدوده الشرعية، وسرعة انزلاقه إلى استخدام القوة لتحقيق مساعيه الترابية.

وتأكدت النوايا التوسعية للمغرب في تأخره على المصادقة على اتفاقية الرباط⁴ للتزسيم النهائي للحدود بين البلدين إلى سنة 1989 ومواصلته المطالبة بالأراضي الجزائرية في إطار خارطة المغرب الكبير التي نشرها رئيس حزب الاستقلال المغربي علال الفاسي في 1956، والتي أصبحت لاحقاً المذهب الرسمي للحدود المغربية ومكوناً رئيساً للسياسة الإقليمية للمغرب الأقصى⁵ كمشروع جبهة تحرير الجزائر المغربية الذي

¹ تحفظ المغرب وصوماليا على مبدأ (*uti possidit*) خلال دورة القاهرة يوم 21 جويلية 1964 .

² الاتحاد الإفريقي حالياً .

³ وقعت في 29 يناير و15 فبراير 1976.

⁴ لتزسيم الحدود النهائية بين الجزائر والمغرب تم تنصيب لجنة حدودية مشتركة في جويلية 1970، وتم بتاريخ 15 جويلية 1972 توقيع اتفاقية الرباط التي صادقت عليها الجزائر بتاريخ 17 ماي 1973.

⁵ أعلن علال الفاسي في 27 ماي 1956 أنه مادامت طنجة خاضعة للوصاية الدولية ومادامت الصحاري الإسبانية جنوباً وصحراء تندوف إلى الأراضي الموريتانية والحدود الجزائرية المغربية خاضعة للوصاية، فإن مسألة استقلالنا تبقى عرجاء ويظل واجبنا الأول هو مواصلة العمل لتحرير وتوحيد وطننا. وفي 19 جوان أوضح فعلياً الطموحات الوطنية للمغرب بقوله " أن المغريين سيستمرون في الكفاح الى أن يتم تحرير كل من صنجة وصحراء تندوف إلى بشار، التوات، قنادسة وموريتانيا.....إن حدود المغرب تنتهي جنوباً الى سانت لويس السينيغالية".

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

أعلن عنه سنة 2003 المهندس الفيزيائي المغربي محمد علواح، والرامي إلى تنظيم مسيرة بيضاء نحو تندوف لاسترجاع 900.000 كلم²، أي ما يعادل نسبة 30% من الأراضي الجزائرية¹.

وفي ظلّ هذه السلوكات غير الودّية التي تبجّل مشروع المغرب التاريخي أو الصحراء الشرقية وعلى خلفية الصراعات المسلحة بين الدولتين، استيقنت الجزائر من أن طموحات الجار المغربي التوسعية لم يتم تجاوزها بالكامل، كما أن الاستقرازمات الدبلوماسية والإعلامية للمغرب جعل الجزائر تعتبر سلوك الجار المغربي تهديدا وجوديا لأمنها الوطني، خصوصا وأن الحدود الفاصلة بين الدولتين معتبرة (1601 كلم) و المساس بحرمتها يمثل تهديدا غير مسبق النظير لسيادة الدولة.

في نفس المضمار، تعتبر السلطات المغربية أن الجزائر عدوّ سلبها أراضيها التاريخية وأن الوضع الاستعماري هو من أكسبها ريعا استراتيجيا على حساب المغرب، كما أنها منافس يسعى لبسط نفوذه وهيمنته في المنطقة² ويرمي إلى تطويق المغرب الأقصى وإجهاض مساعيه الوحودية و زعزعة استقراره. وفي هذا السياق جاء الاتهام المغربي للمخابرات الجزائرية بضلوعها في حادثة الهجوم على فندق الأطلس بمراكش سنة 1994، والتي أدت إلى تصعيد بين الجانبين بغلق المغرب لحدوده مع الجزائر ورد فعل الأخيرة بإجراء مماثل بتاريخ 29 أوت 1994.

إن حالة التوجس التي تعترى الطرفين، ساهمت في استمرارية توتر العلاقات بين الدولتين بسبب وجود عداء كامن يظهر إلى السطح عند كل تناقض بين الدولتين، وهو ما دفع بهما إلى البحث في امتلاك القوة الكفيلة للدفاع عن مصالحهما من بعضهما، مما أدى إلى مآزق أمني بلغ ذروته مع النزاع الصحراوي .

2. مسألة الصحراء الغربية

يكتسي إقليم الصحراء الغربية أهمية جيو-استراتيجية كبيرة جعلته موضع تنافس الدول الغربية الاستعمارية، ولكن إثر موجات التحرر المغربية تحوّل الصراع على المستعمرة الاسبانية إلى صراع إقليمي بين دول المنطقة، فبعد الجلاء الاسباني عن الإقليم بموجب الاتفاق الثلاثي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا بتاريخ

¹ قامت الجزائر باستدعاء السفير المغربي للاستفسار حول الموضوع وقامت السلطات المغربية بتجريم رئيس الحزب وفرض عقوبة سجن لـ 10 سنوات.

² Centre d'Études Internationales, Maroc - Algerie : Analyse Croisées d'un Voisinage Hostile, Karthala, France, 2011.

الفضل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغربية وتداعياتها الأمنية

14 نوفمبر 1975 والذي تم بناء على ما سمّي بالمسيرة الخضراء¹ التي أطلقها الحسن الثاني باتجاه الأراضي الصحراوية، قسّمت الصحراء بين المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية، حيث احتلت القوات المغربية مدينة سمارة والعيون شمالاً، أما القوات الموريتانية فقد احتلت مدينتي الداخلة وفيلاديسينروس جنوباً

إن اتفاقية مدريد الثلاثية سمحت للطرفين المغربي والموريتاني بتفادي الدخول في مواجهة عسكرية ضد إسبانيا، وإجراء استفتاء في الإقليم الصحراوي كما تقتضيه إجراءات التحرر الأومية ونص عليه قرار محكمة العدل الدولية². ونتجت عن الاتفاقية ردود فعل معارضة من كل من الجزائر وليبيا اللتان أكدتا مساندتهما للطرف الأصيل في النزاع وهو جبهة البوليساريو، التي أعلنت قيام الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية بدعم من الجزائر بتاريخ 27 فبراير 1976.

بعد إلغاء موريتانيا اتفاقية الصحراء التي وقعت مع المغرب ضد البوليساريو وإبرامها مع هذا الأخير اتفاقية سلام في أوت 1979 اعترفت بموجبها بأحقية الشعب الصحراوي على أرضه، سعى المغرب إلى توسيع مجال نفوذه إلى المناطق التي انسحبت منها موريتانيا، مما قاد إلى مواجهات عسكرية مع جبهة البوليساريو انتهت بتاريخ 06 سبتمبر 1991 بوقف إطلاق النار بين الطرفين³ وسيطرة المملكة المغربية على ما يقرب من 85% من الأراضي الصحراوية وبناء جدار عازل لتطويق الصحراويين.

إن التّوايا التوسعية للمغرب وسلبه للحقوق الترابية لسكان إقليم الصحراء المحرومين من التعبير عن إرادتهم ونيل استقلالهم، حرّكت الجزائر كطرف عليه واجب أخلاقي وذو مصلحة في النزاع الصحراوي إلى المطالبة بضرورة الاحتكام إلى الشرعية الدولية التي تقوم على حق تقرير المصير طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وهو ما يتعارض مع الموقف المغربي الذي ينادي بإدماج الإقليم وعدم التخلي عن أي جزء منه في إطار وحدة المغرب وسلامته الترابية.

¹ هي مسيرة جماهيرية ليست بالسلمية المروج لها تمت في 6 نوفمبر 1975 بتعبئة حوالي 350 ألف مواطن مغربي لدخول الأراضي الصحراوية، بالانطلاق من مدينة "طرفاية" في أقصى جنوب المغرب باتجاه مدينة "العيون" الصحراوية من أجل "إعادة" الأراضي إلى "الوطن الأم". وترتّب عن هذا الغزو المغربي خروج إسبانيا من مستعمراتها الصحراوية ولم يكن نجاح التجربة التي يراها المغرب معجزة السلام للقرن العشرين محض الصدفة، بل إن اختيار المغرب هذا التوقيت و الظرف كان بعد تأكد من الوفاة الوشيكة للجنرال "فرانكو" الذي على فراش الموت، وكانت ضرورة نجاحها بمثابة تزكية شخصية لترسيخ الملك على العرش في ظل الظروف والانقلابات التي طالت نظام الحسن الثاني آنذاك، حتى أنه بنفسه قال عام 1975 "كنت سأتنازل عن العرش لو أن المسيرة الخضراء فشلت".

² قرار محكمة العدل الدولية، صادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975 بناء على طلب مغربي اعترف بحق الصحراويين في تقرير مصيرهم طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514، المصادق عليه في ديسمبر 1960.

³ بموجب مخطط السلام الأممي وتحت إشراف المينورسو والمنظمة الإفريقية.

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغربية وتداعياتها الأمنية

خلق هذا التناقض حالة احتقان مغربية إزاء الجزائر ومؤسساتها وشخصياتها، متبينة أطروحات متعددة تزعّم وجود أطماع جزائرية على الصحراء الغربية وأخرى تستند إلى مبررات تاريخية كارتكاز الدبلوماسية الجزائرية على تقليد حربي هجومي مستوحى فكرياً من حرب التحرير الوطنية والنجسية الوطنية وميزان القوى والامبريالية¹، وصولاً إلى مبررات سيكولوجية مردّها التجارب الشخصية لزعماء المؤسسة العسكرية الجزائرية بسعيهم إلى افتعال المشكل للمساس بالوحدة الترابية المغربية امتداداً لحرب الرمال، وغيرها من التحجّجات المغربية لإفحام الجزائر كطرف مباشر في النزاع عوض اعتبار الأزمة مسألة تصفية استعمار.

إن تباعد الرؤى بالشأن الصحراوي وصعوبة التقريب بينها خلق حالة توتر بين دول المنطقة ووضعيتها استنزاف متبادلة، جعلت من الصحراء الغربية عقدة مستعصية على الحل تكمن أهميتها في استمراريتها، أي كعقدة تلتقي عند أعتابها استحالة الغلبة واستمرارية التوازن².

فهذا الإقليم الذي لا يزال على قائمة "الأقاليم التابعة للأمم المتحدة" كان محل جهود أممية كبيرة لإيجاد حل توافقي بين أطراف النزاع، باقتراح سنة 1988 مخطط سلام بناء على القرار الأممي 1514 الذي يعلن وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء لتقرير المصير، أتبع ذلك بمصادقة مجلس الأمن سنة 1990 في لائحة رقم 690 على مشروع إقامة الاستفتاء بالصحراء الغربية في (فيفري / 1992)، تم بموجبها تكليف بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء بالصحراء الغربية "المينورسو" (MINURSO) لمتابعة هذا القرار، وقد سبق هذه المصادقة قيام أمين عام المنظمة "خ. ب. ديكيولار" بجولة لدول المنطقة مطلع العام نفسه (1990) في محاولة لإقناع الأطراف بالإسراع في تنظيم هذا الاستفتاء.

إن الاستفتاء الذي تقرر إجراؤه في 25 يناير 1992 كحل لحسم المشكلة، واجه عدة صعوبات وعراقيل متعلقة بمعايير تحديد الهوية وإعداد القوائم الانتخابية، حيث تبادل كل من المغرب والبوليساريو الاتهامات في محاولة إدراج قبائل غير صحراوية للتأثير في نتيجة التصويت، مما أدى إلى تأجيل الاستفتاء ودخول ملف الصحراء مرحلة الجمود.

¹ Rachid EL HOUDAIGHI, « L'Algérie et le Sahara Occidental : Esquisse d'un jeu politique à somme nulle », in Centre d'Études Internationales, Maroc- Algérie : Analyse croisée d'un voisinage hostile, Khartala, 2011, pp. 110-130.

² على الشامي، "الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي"، الحوار المتمدن، 29 أوت 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233374>، (14 أكتوبر 2017).

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

إن المغرب الذي قبل بمسألة وتخيير الشعب الصحراوي بين البقاء تحت الاستعمار الإسباني أو العودة إلى الوطن المغربي¹، تحجج بصعوبة تنفيذ خيار الاستفتاء الشعبي، حيث فشلت جميع المفاوضات المباشرة بين المغرب والبوليساريو التي تمت تحت إشراف رئيس لجنة المينورسو "جامس بيكر (James Becker)"، بما في ذلك اتفاقية هيوستن التي تمت الموافقة عليها بالإجماع سنة 1997 والتي أعلنت إجراء الاستفتاء في 08 ديسمبر 1998، لكن تعذر ذلك لتماطل المغرب ورفضه الوفاء بالتزاماته ما قاد إلى انسداد مخطط السلام بين الطرفين واقترح بما يعرف بالحل الثالث، كحل يتوسط مطلبي الاندماج والاستقلال.

بغرض البحث عن حل تفاوضي يستبعد خطة الاستفتاء، اقترحت المملكة المغربية سنة 2001 بدعم من الدول الغربية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مشروع الاتفاق الإطار المسمى بالحل الثالث الذي ينص على تعليق حق تقرير المصير واستبداله بمقترح الحكم الذاتي الموسع في إطار السيادة المغربية²، إلا أن هذا المقترح تم رفضه من قبل كل من الجزائر والبوليساريو³، لذلك تم سنة 2003 اقتراح تعديل للحل الثالث بما أطلق عليه "خطة بيكر الثانية" والتي قضت إجراء الاستفتاء خلال خمس سنوات من ممارسة الصحراويين حكما ذاتيا، فجرى بذلك إسقاط السيادة كمرجعية للحل السياسي وعدم اعتبار الحكم الذاتي حلاً نهائياً وإنما انتقاليا. ورغم قبول هذه المقترحات من الجزائر والبوليساريو وموريتانيا، أبدى المغرب العديد من التحفظات عليها واعتبر مسألة الاستفتاء خياراً مَرَّ عليه الزمن وأن المغرب لا يناقش مع أي كان وحدته الترابية⁴، وأمام هذا الوضع عاد النزاع إلى ثلاثية اللأحرب واللأسلم واللأحل ووصل الأمر إلى رغبة الأمم المتحدة في التنصّل من تسوية الأزمة لما كلفتها من أعباء مالية معتبرة .

إن أزمة دول المغرب العربي الحديثة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمشكل الصحراوي، لما لهذا الأخير من تأثير على الأوضاع الداخلية في داخل كل دولة وفيما بين هذه الدول، لاسيما بين الجزائر والمغرب، حيث أدى النزاع إلى استفحال وضعية الانقسام والتناقض بينهما لتتحول المنطقة المغاربية من أرض حاضنة لمشاريع

¹ في عام 1973 طالبت الأمم المتحدة من إسبانيا تنفيذ مخطط الاستفتاء حول مصير "الصحراء الغربية" وهو ما وافق عليه المغرب حينها.

² سمي المقترح المغربي بخطة بيكر الأولى حيث تبناها في بادئ الأمر المبعوث الخاص للأمم المتحدة بعد تكليفه بالملف الصحراوي.

³ اعتبرت البوليساريو المشروع غربيا وشديد الخطورة، أما الجزائر فأوضحت في رسالة بعثتها لمجلس الأمن بأنها مبادرة منحازة.

⁴ رسالة مؤرخة يوم 9 أبريل 2004م إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغربية وتداعياتها الأمنية

الوحدة في المغرب العربي إلى بؤرة للتجزئة، وصلت إلى حدّ بناء المغرب جدار ملغم خارج أرضه، على طول الحدود مع الجزائر وموريتانيا، وهو ما أدى إلى دفع علاقة الدول إلى مزيد من الشك والتعقيد والتأزم. ولم يكتف النظام المغربي بهتك مصالح الآخرين من أجل ضمان حماية أكبر له، بل سعى إلى شن حملات استفزازية ضد الجزائر وصلت إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر بتكراره بأنه سيسعى إلى تحرير الصحراويين الذين يعيشون أشكال الاستعباد في مخيمات تندوف ودعوتهم للعودة إلى بلادهم، موظفا لذلك بعض الانفصاليين الصحراويين المعلنين موالاتهم لمغربية الصحراء. كما أفضت تطورات المواقف بين البلدين إلى تبرير تدخلات الأطراف الأجنبية في المشكل الصحراوي، مما عمق الارتهان للنزاع والتبعية لهذه الأطراف التي دعمت سياسة الأحسم خدمة لمصالحها الأمنية والإستراتيجية، ولسياسة المحاور القائمة على توازنات دقيقة بين الجزائر والبوليساريو من جهة والمغرب من جهة ثانية، مارسته بالدرجة الأولى كل من فرنسا واسبانيا والولايات الأمريكية المتحدة.

أمام هذا الوضع، يمكن القول أن نزاع الصحراء الغربية يطرح مشكلا أمنيا على المستوى المغربي، لأن مستقبل المنطقة يبقى رهين الوصول إلى تسوية للنزاع من عدمه، لاسيما أنه في حال عدم استمرار الوضع القائم، لما ترتب عنه من تكاليف بشرية واقتصادية وسياسية على الشعب الصحراوي والمغرب والجزائر والمجموعة الدولية¹، فإنه يمكن افتراض تطوّرين، أولهما استيلاء المغرب على الأراضي الصحراوية وضمّها له ليتم مباشرة المطالبة باسترجاع باقي المناطق التي يعتبرها ضمن ترابه الوطني وهي "الصحراء الشرقية" بالجزائر ومدينتي سبتة ومليلة والجزر التابعة لاسبانيا. وثانيهما أنه إذا ما فقد المغرب سيادته على الصحراء الغربية فإنه لن يتوان عن زعزعة المنطقة وجرها في حرب إقليمية بإسناد من حلفائه المقربين.

إن التوجس المغربي من أن تؤول الأوضاع إلى فقدانه السيطرة على الصحراء الغربية، جعله يسعى إلى تعزيز قدراته التسليحية والدخول في سباق نحو التسلح مع الطرف الذي يعتبره خصما ومنافسا له.

¹ Crisis GROUP, « Sahara Occidental : le coût du conflit », Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, N°65, 11 juin 2007, disponible sur : http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/65_western_sahara_the_cost_of_the_conflict_french, (consulté le 28 Mars 2015).

3. مظاهر التسلح والزعامة وإشكالية الأمن

استنادا إلى نظرية جون ميرشايمر (*John J. Mearsheimer*) فإن "جوهر الأمن والسلام بالنسبة لدولة ما يتولد فقط بعد أن تصبح هذه الدولة الأقوى في النظام المحيط بها ... إن الدول تسعى لتضخيم ثرواتها وقدراتها العسكرية ومن أجل تحصيل الثروات تلجأ الدول إلى الحرب".¹

إن سلوكيات المغرب العدوانية مع الجزائر عام 1963 ومع الصحراء الغربية عام 1975، والمطالب الترابية المغربية تجسد كلها تراكمات تاريخية لا يمكن عزلها ببساطة عن إشكالية التسلح في منطقة المغرب العربي، والسعي إلى تقلد الزعامة ولعب دور الفاعل المهيمن في المنطقة.

إن عاملي الشك والريبة والشعور المتبادل بالتهديد بين كل من الجزائر والمغرب، وضعهما أمام مأزق أمني، ترجم اتجاه متزايد في الإنفاق العسكري لكل منهما، لاعتبار أن تكلفة تأمين الأمن تقتضي مسايرة وتيرة سباق التسلح من أجل التفوق العسكري أو على الأقل الحفاظ على التكافؤ بين الدولتين.

لقد سعت الجزائر منذ نهاية التسعينيات إلى الحصول على الأسلحة بإبرامها لاتفاق شراكة إستراتيجية مع روسيا في أبريل 2001 بلغت قيمته مبلغ 5,2 مليار دولار²، فضلا عن عقود أخرى مع كل من الصين وجنوب إفريقيا وبعض الدول الأوروبية بعد رفعها الحظر عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 كبريطانيا، ألمانيا وإيطاليا³.

إن ارتفاع واردات الجزائر من الأسلحة خلال الفترة (2010-2014)، بنسبة 3% مقارنة بالفترة (2005 إلى 2009) جعلها تحتل المرتبة الأولى أفريقيا من حيث المستوردين للأسلحة حسب تقرير معهد ستوكهولم لسنة 2015، إلا أن سياسة التسلح والإنفاق العسكري المرتفع للجزائر تزامن مع الطفرة النفطية التي أتاحت لها فرصة تحديث ترسنتها العسكرية المهلكة منذ عهد الاتحاد السوفياتي والتزود بأنظمة تكنولوجية متطورة تضمن لها قوة ردعية لحماية أمنها الوطني الذي تمت زعزعته خلال العشرية السوداء، ورفع أهبة الدفاع ضد التهديدات التي تمس حدودها الواسعة وعمقها الاستراتيجي، حيث أصبحت حماية

¹ Paul D Williams, Security Studies, Routledge, UK, 2008, p 23.

² تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة للدول المستوردة للأسلحة الروسية بعد الهند والصين خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 حسب تقرير معهد ستوكهولم لدراسات الأمن.

³ حسب تقرير ستوكهولم لسنة 2015 استوردت الجزائر (926 مركبة لنقل الجنود من ألمانيا، غواصات بحرية و42 طائرة عمودية حربية مع روسيا ومجموعة من أنظمة الدفاع المضادة للطائرات من روسيا وحاملة طائرات هليكوبتر من إيطاليا، فضلا عن مجموعة من البنادق ذاتية الدفع تم شراؤها من الصين).

النتيجة الثانية: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغربية وتداعياتها الأمنية

الحدود الهاجس الأمني الرئيسي للجزائر، لذلك فإن الأسلحة التي تضمنتها الصفقات العسكرية للجزائر هي من طبيعة دفاعية موجهة لحماية الحدود ورفع مستوى القدرات الدفاعية (ناقلات عسكرية، شاحنات، سيارات رباعية الدفع ونظام معدات الكترونية لحراس الحدود والشواطئ) لحماية الحدود البرية والبحرية¹.

علاوة على ما سبق، فإن برنامج التسلح الجزائري يمتد عبر آجال طويلة حيث يرجح عدم إبرام صفقات جديدة بعد سنة 2017 لبلوغ عملية تحديث القوات المسلحة أشواطاً متقدمة. وعليه، فإن وتيرة التسلح سيتم خفضها لأن متطلبات العصرية والتجديد في ظل عائدات النفط المرتفعة آنذاك كانت الهدف وراء الإنفاق العسكري وليس الإخلال بالتوازن الإقليمي وإحداث التفوق الاستراتيجي على المغرب، بما من شأنه جر المنطقة نحو سباق نحو التسلح والدخول في دوامة المأزق الأمني والصدام المسلح مع الجار المغربي.

إن سعي المغرب في إحداث ضجة حول التسلح الجزائري لا ينفى عنه مجاراتها بالرفع باستمرار من قدراته العسكرية المكونة من أسلحة غربية مزودة بتكنولوجية عالية، حيث أن واردات المغرب تضاعفت إحدى عشر (11) مرة خلال السنوات الخمس (2010 - 2014) مقارنة بالفترة (2005 - 2009)، وهو ما جعل المغرب يحتل المرتبة الثانية كأكثر الدول الإفريقية استيراداً للأسلحة في الفترة الممتدة ما بين (2010 - 2014) بعد الجزائر²، كما يستورد المغرب ما يساوي 26% من إجمالي السلاح المصدر للقارة الإفريقية³، وهي لا تبعد عن حصة الجزائر التي تصل إلى نسبة 30%⁴. إن هذا الفارق يفقد قيمته إذا ما تم إدراج المساعدات الأمريكية لصالح المملكة المغربية⁵ خصوصاً بعد منحها صفة الحليف الأساسي من خارج حلف الناتو، فبموجب هذه الصفة تم رفع القيود على مبيعات بعض الأسلحة إلى المغرب والاستفادة من صفقات عسكرية بأسعار منخفضة ومن صادرات فائض الأسلحة، حيث يعد المغرب من بين خمس الدول

¹ عبد النور بن عنتر، "إشكالية التسلح في المغرب العربي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 3، ديسمبر 2014.

² تعد كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا هي المصدر الأول للسلاح المغربي.
³ ليس المغرب انتقانياً في خياراته للدول المصدرة للسلاح حيث نجده يقتني أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، روسيا، النمسا، بيلوروسيا، أفريقيا الجنوبية وحتى من جمهورية الصين الشعبية، كما يستفيد من هبات قدمتها كل السعودية وسويسرا وحتى إسرائيل (دبابات).

⁴ Pieter D Wezeman, Siemon T. WEZEMAN, «Trends In International Arms Transfers 2014», Sipri Fact Sheet, Mars 2015, disponible sur <http://books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1503.pdf>, (consulté le 29 mars 2015).

⁵ معايير حساب الإنفاق العسكري المعتمد دولياً لا تدرج ضمنها المساعدات العسكرية التي يتلقاها الطرف المستفيد الذي يتم حسابه ضمن نفقات الطرف المانح لها.

الأوائل التي تستفيد من فوائض وسائل الدفاع العسكرية والمعدات الحربية الأمريكية الصنع¹، فضلا عن توفير دعم مالي أمريكي.

لقد بدأ التمويل المالي المباشر لفائدة المغرب منذ الستينيات كرد فعل لعروض المساعدة العسكرية التي تقدمت بها السلطات السوفيتية آنذاك لحلفائها في المنطقة، حيث بلغ سنة 1965 حجم المساعدات المالية العسكرية للمغرب الذي تدرجه الإدارة الأمريكية ضمن ما يسمى بمعسكر الاعتدال العربي (*The Moderate Arab Camp*) مبلغ 10.9 مليون دولار أمريكي من أصل 24.9 مليون موجهة للدول الإفريقية، وهو ما يعادل نسبة 40% وهي نسبة معتبرة من الدعم الأمريكي ساهمت في مرحلة أولى في تلبية احتياجات الأمن الداخلي للمغرب. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا تم تحجيم التمويل العسكري المباشر ليتم إعادة رفعه سنة 1994 بتخصيص غلاف مالي قدر بـ 4 مليون درهم سنويا أي 0.1% من حجم المساعدات الكلية الموجهة للخارج والمقدرة بـ 3.4 مليار دولار آنذاك².

ولقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفا بارزا في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة المغربية لاسيما بعد أحداث الدار البيضاء³، حصل بموجبها المغرب في سنة 2002 على ما يمثل 72% من الدعم الأمريكي المخصص لدول المغرب العربي الثلاث لترتفع النسبة إلى 81,8% في سنة 2005⁴. كما استفادت المملكة المغربية بمضاعفة للدعم المالي العسكري في سنة 2011 برفع قيمة المساعدات المالية إلى ثلاثة أضعاف مقارنة مع سنة 2010⁵، ومنح بذلك المغرب أكبر تخصيص مالي مقارنة بباقي دول المغرب العربي قدر بمبلغ 27 مليون دولار مقابل مبلغ 2.7 مليون دولار لصالح الجزائر و7.2 دولار لتونس⁶، كما تحصل على مساعدة مالية مباشرة في إطار برامج التكوين والتدريب العسكري سنة 2013

¹ وفق تقرير مركز البحث للكونغرس الأمريكي حول المغرب، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عام 2007 عن بيعها إلى المملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 أربع وعشرون (24) طائرة أف16 مع معدات وتجهيزات متصلة بهذا النوع من الطائرات بمبلغ 2,4 مليون دولار أمريكي، كما بلغت المبيعات العسكرية باتجاه المغرب في عام 2010 مبلغ 91,8 دولار وشملت اقتناء معدات حربية حديثة الصنع ومتطورة.

² Berramdane ABDELKHALEK, *Le Maroc et l'Occident*, Karthala, France, 1987, p 382.

³ تفجيرات الدار البيضاء الإرهابية كانت سلسلة من الهجمات الانتحارية وقعت في 16 ماي 2003 في مدينة الدار البيضاء، كبرى مدن المغرب والعاصمة الاقتصادية للبلاد وكانت الهجمات أسوأ هجوم إرهابي وأكثره دموية في تاريخ البلد.

⁴ Yahia Zoubir, « La Politique Etrangère Américaine Au Maghreb: Constances et Adaptations », *MERIA Journal*, Juillet 2006, disponible sur <http://www.academia.edu> (consulté 02 avril 2015).

⁵ الصحيفة المغربية مغرس.

⁶ Journal d'information marocain : Attajdid.info.

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

بقيمة 7 مليار دولار (مقابل 20 مليون دولار لتونس و 1,3 مليون دولار للجزائر) ناهيك عن المساعدات الفرنسية والأوروبية.

وفي سنة 2017 شغل المغرب المرتبة الحادية عشر (11) ضمن قائمة عشرين (20) دولة عربية معنية بالمساعدات المالية الأمريكية باستفادته بما يعادل 82 مليوناً، خصّص 16% منها للمجال العسكري وقدّر نصيب الدعم الأمني بـ15 مليوناً، وحصلت تونس على 117.4 مليون دولار، 79 مليون وجهت للدعم العسكري وحصل الدعم الأمني على 69 مليوناً، ولم ترد الجزائر ضمن قائمة الدول المستفيدة¹.

بناء على ذلك فإنّ التصور المغربي الاستفزازي للجزائر وربطه مسألة التسلح بمشكل الصحراء الغربية ومطالبه الترابية يدفعه إلى تضخيم التسلح الجزائري² بما من شأنه الضغط على الجزائر وتمير مشروع الحل الثالث مستفيداً من التفضيلات الإستراتيجية للفواعل الخارجية .

إلا أن واقع الأمر، يؤكد أن سياسة التسلح، مردّها أيضاً التنافس على الزعامة الإقليمية بتحصيل عدم التكافؤ الاستراتيجي بين الطرفين من حيث القوة والقدرة العسكرية وإظهار الآخر بمظهر سلبي، خصوصاً من الجانب المغربي الذي لا يفتأ يروجّ تخوفه من كلّ صفقة عسكرية تبرمها الجزائر، في حين لا أحد يشير إلى مساعيه في مجال التسلح. إنّ التثديد بالإخلال بالتوازن العسكري أمر، لكن المساهمة فيه شأن آخر، ففي الوقت الذي لم يجد فيه المغرب عناء من القيام باستعراض عسكري لترسانته الحربية تزامناً مع الذكرى الخمسينية لتأسيس القوات المسلحة الملكية في 14 ماي 2006، نجد أن الجزائر ألغت الاستعراض بمناسبة الفاتح نوفمبر لتفادي إرسال إشارة سلبية للنوايا الجزائرية للجار المغربي.

بناء على ما سبق، تبقى مدركات التهديد حقيقية ومستمرة³، كما أن احتمالات المواجهة بين البلدين تبقى ضعيفة على المدى المتوسط لعوامل خارجية تتمثل في سعي القوى الكبرى إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه بمراعاة التوازن الإقليمي وعدم إمدادهما بأسلحة هجومية متطورة لكبح أي توجه احتزابي بينهما وكذا

¹ الجريدة الإلكترونية المغربية هيسبريس.

² يعتبر المغرب أن الجزائر تتجه نحو ديناميكية الإفراط في التسلح (*Surarmement*) لغرض الانتشار العسكري والإخلال بموازين القوى الإقليمية وهي السبب وراء تعطيل مسار التنمية والإقلاع الاقتصادي بالمنطقة.

³ في أكتوبر 2003 شُنّ هجوم مسلح على الحدود المشتركة الجزائرية المغربية تسبب في وفاة شخص وجرح اثنين في صفوف الجيش الوطني الجزائري، ونسبته لها منظمة مغربية "جبهة تحرير الجزائر المغربية بقيادة محمد علواح"، كما تم الاعتداء على قنصلية الجزائر بالدار البيضاء وتدنيس العلم الوطني، وتم تسوية الخلاف بين البلدين دبلوماسياً ودون تصعيد عسكري.

النتيجة الثانية: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

لسعي البلدين إلى التعاون البيئي لاسيما في المجال الأمني والتعقل في إدارة القضايا الخلافية¹، حيث لم يعرفا منذ ثلاث عقود من الزمن أية مواجهة عسكرية.

المبحث الثاني : مسارات الوضع الإقليمي وتداعياتها على الجزائر

المطلب الأول : أزمة الساحل والصحراء

علاوة على مشكل الصحراء الغربية في المنطقة المغاربية، تشهد هذه الأخيرة في شقها الجنوبي الصحراوي نزاعات أخرى لها أبعاد أمنية خطيرة على الأمن الوطني الجزائري - بحكم شساعة مساحة الصحراء وطول الحدود الجنوبية (الجغرافية والسياسية والاجتماعية) - وتتعلق بمشكل التوارق الذي عرف حدّته في دولة مالي الفقيرة، حيث وجدت تاريخها منحصرًا بين مطرقة الانفصال وسندان الانقلابات العسكرية، ومشكل الانتشار الخطير للجماعات الإرهابية المتطرفة والتنظيمات المسلحة كالجماعة السلفية للدعوة والقتال المعروفة حاليا بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في المنطقة.

إن هذه العناصر الهدامة التي نسجت علاقات مع بعضها البعض، جعل أزمة الساحل والصحراء معقدة جدا وأخطر من أن تكون قضية محلية نظراً لتداخل مصالح عدد من الدول المجاورة، خصوصا دول المنطقة المغاربية التي أصبح أمنها مرتبطا بأمن واستقرار الأوضاع في الساحل والصحراء.

1. مشكل التوارق وفشل الدولة في مالي

تنقسم دولة مالي التي تبلغ مساحتها 1.24 مليون كلم²، بين جزء شمالي المعروف بالأزواد وهو إقليم صحراوي ساحلي غير متطور يسكنه قلة من السكان من أبناء قبائل التوارق (شعب مهجن يجمع بين الأعراق التارقية والعربية والأفريقية بحكم مجاورته للعرب في الشمال وللافارقة الزنوج في الجنوب)²، وجزء جنوبي يسمى بـ "مالي الأخضر أو النافع" يتركز فيه 90% من السكان وتتوفر فيه الخدمات ووسائل التنمية وهو ما أدى إلى توجهات انفصالية بين الإقليمين، خاصة من قبائل التوارق الشمالية، المهمّة.

² إضافة إلى طوارق مالي بإقليمي أزواد وأدغاغ الذي يبلغ عددهم نصف مليون نسمة، تتواجد المجموعات الطارقية على مساحة 2 مليون كلم² في المناطق الصحراوية من الجنوب الليبي حتى شمال مالي، ففي ليبيا يوجدون بمنطقة فزان أما في الجزائر فيوجدون بمنطقة الهقار، أما في النيجر فوجودهم أساسا بمنطقة آيبر... إضافة إلى طوارق موريتانيا وبوركينا فاسو.

التمثل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

ويعد مشكل التوارق في مالي من أقدم التحديات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، حيث أنه يعتبر موروثاً استعمارياً ملغماً يرجع تاريخه منذ عام 1958 حينما أرسل 300 من شيوخ التوارق رسالة إلى الجنرال شارل ديغول الزعيم الفرنسي، مطالبين بعدم ضمهم إلى دولة مالي، ولم تستجب فرنسا لهذا الطلب ووجدت القبائل التوارقية نفسها مشتتة بين العديد من الدول المستحدثة من القوى الاستعمارية التي لم تراع في تقسيمها الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية، مما دفع بالتوارق إلى الامتناع عن الاعتراف بهذه الحدود الاعتبارية التي تم تثبيتها من قبل الدول المستقلة عن طريق مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار¹.

إن هذا الوضع أدى إلى بروز عدة تمردات على السلطات المركزية منذ عام 1963 إلى يومنا هذا² بكل من بياماكو ونيامي وإنشاء حركات تحررية مثل "حركة تحرير الأيير وأزواك" التي قامت بالنيجر سنة 1991 وتأسيس الحركة الشعبية لتحرير الأزواد التي تعدّ أول تنظيم سياسي للتوارق الماليين والتي مهدت لظهور حركات أخرى أكثر تنظيماً وصولاً إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ظهرت نهاية 2011².

لقد توالى حالات العصيان التي شهدتها شمال مالي وصولاً إلى تمرد عام 2006 وتم التوصل إلى إبرام اتفاق صلح تحت رعاية الجزائر بين التوارق³ والحكومة المالية، والتزمت الحكومة إثره بتنفيذ برامج تنموية لفائدة المناطق النائية المهملة وإنشاء فرق خاصة تضم عناصر من الحركات المسلحة المتمردة وأخرى من المناطق البدوية توظف للحفاظ على الأمن في مواقع التوترات⁴، إلا أن أعمال العنف تجددت بشكل مفاجئ سنة 2012 بقيادة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي اعتبرت اتفاق الجزائر لاغياً كونه دون سقف مطالبها، وهو ما أدخل مالي في دوامة صراع داخلي أكد من جديد هشاشة الوضع السياسي الأمني في الدولة وضعف سيادتها وعجز مؤسساتها الوطنية في منع الانزلاق إلى حالة الفوضى والفشل الدولاتي.

وأمام عجز الحكومة آنذاك من مواجهة التمرد التوارقي واحتواء العنف في الشمال، نفذ الرائد "أمادو ساناغو" انقلاباً عسكرياً أطاح بالرئيس "أمادو توماني" في 22 مارس 2012، واستغلت الحركات المتمردة في

¹ Aymeric CHAUPRADE, Les Interets Géopolitiques des acteurs de la crise du Mali : menace en Afrique du Nord et au Sahel et Sécurité Globale de l'Europe, Ellipses, France. 2013, p75.

² امتدت على طول الفترات 1962-1963 و1996-1999 وفي سنة 2006 و2007-2009 وسنة 2012.

³ وقع على اتفاق الجزائر من جهة التوارق الحلف الديمقراطي من أجل التغيير بتاريخ 4 جويلية 2006.

⁴ André BOURGEOT, « La crise malienne : vers une recombposition géopolitique des espaces sahariens », in Mansouria Mokhefi et Alain Antil (éd.), Le Maghreb et son sud : vers des liens renouvelés, CNRS Éditions-IFRI, p. 91-109.

الرئيل الثاني: مهّدات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتدايعاتها الأمنية

الشمال الوضع المتقلب وغير المستقر في عاصمة مالي من أجل توسيع مناطق نفوذها إلى كبريات المدن في الشمال ما بين مارس وبداية أبريل 2012 (كيدال ، غاو و تومبكتو) ، واندلعت مواجهات مسلّحة قادها مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وحلفائهم الإسلاميين (جماعة أنصار الدين المكونة أساسا من التوارق الماليين بقيادة " إباد آغ غالي" والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) أدت إلى تراجع الجيش المالي والاستيلاء على أغلب مناطق الشمال والإعلان بتاريخ 6 أبريل 2012 عن استقلال دولة أزواد في شمال مالي، حيث تعهدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بصياغة دستور لإنشاء دولة ديمقراطية واعترفت في بيانها بميثاق الأمم المتحدة وأن الدولة الجديدة ستنمك بمبادئها. إلا أن إعلان الدولة الأزوادية قوبل بالرفض من المجتمع الدولي، فجااء قرار مجلس الأمن رقم 2071 الذي يحدد طبيعة التدخل في الأزمة المالية، كما أعلن الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الإيكواس) إمكانية اللجوء إلى القوة ضد التقسيم المنتهج من المتمردين وطالب الرئيس المالي بالنيابة ديونكوندا تراوري رسميا بتاريخ 10 يناير 2012 من فرنسا التدخل لدحض المعارضة، ليأتي التدخل الفرنسي مرفوقا بالدعم الدولي.

إن التحالف الذي أقامته الحركة الوطنية لتحرير أزواد مع شريكها جماعة أنصار الدين والتنظيمات الإرهابية المتطرفة التي تتقاسم معها السيطرة على المنطقة تفكّك بعدما رفض أطراف التحالف فكرة انفصال أزواد ومشروع الدولة القومية التوارقية التي أتت به الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، مما حدا بهما للمواجهة واحتدام القتال بينهما¹، وفي 27 جوان 2012 تم طرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد منها، وأصبحت المنطقة وكرا لجماعات إرهابية متطرفة وبؤرة توتر قائمة ومسرحا للتدخلات الأجنبية، التي استغلت فراغ السلطة في البلاد وحالة الفشل والانهيار التي تعاني منها دولة مالي²، بعدما تم بسط المتمردين سيطرتهم في ظرف قياسي على ثلاث أرباع 3/4 الإقليم، مهددين بالاستيلاء على المطار والقاعدة العسكرية المتقدمة سفاري (Sévaré) جنوب البلاد، وتقسيم البلاد بين الشمال والجنوب، وكذا تهجير ما يربو عن 400000 نازح داخل الدولة³ ، إن هذا الوضع جعل من مال مصدر تهديد أمني لباقي دول الجوار.

¹ أكنانة ولد النقرة، الطوارق من الهوية إلى القضية، المركز المورثاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، موريتانيا، 2014.
² الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أبريل 2014، ص ص 58-73.

³ Tiébilé DRAMÉ, « Une conférence inter-malienne pour sortir de la crise et restaurer une paix juste et durable au Mali », in Jacques Frémeaux, Philippe Evanno, Aymeric Chauprade, Menaces en Afrique du Nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe, Paris, Ellipses, 2013, 181.

الفرع الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

بالرغم من أنّ التوارق الجزائريين لم يقطعوا ولاءهم للجزائر ولم يرفضوا أبداً انتماءهم لها، إلا أن خطر الانقسام في مالي وتكوين دولة لهم بالشمال، يشكل تهديداً كامناً للأمن الجزائري بانتقال عدوى الانفصال لدى بعض الحركات التوارقية المتطرفة بالجزائر أسوة بإخوانهم بمالي وأي امتياز سيحصل عليه توارق مالي سيغذي أطماع توارق الجزائر، فانطلاقاً من تجربة الجزائر خلال ثورتها التحريرية في محاولة فرنسا فصل صحرائها ضمن مشروع "الدولة الصحراوية الكبرى" لاسيما عقب اكتشاف منابع البترول بحاسي مسعود سنة 1956، جعل هاجس تبني مطالب استقلالية في الجنوب الصحراوي مصدراً لتخوف شديد من الجزائر بإعادة بعث المشروع التقسيمي القديم، وهو ما دفعها بالمطالبة دوماً بوحدة الأراضي المالية، كما أن خطر التدخل الأجنبي في مالي تحت أيّ غطاء (عسكري أو دبلوماسي أو إنساني) جعل الجزائر تجنح إلى الوساطة بين الفرقاء الماليين وتقود مسار المفاوضات¹ لتفادي أي توظيف خارجي للنزاع من قبل الفواعل المعنية به².

فضلاً عن التبعات الإنسانية الناتجة عن تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر والمشكلات الأمنية المرتبطة بحركات الهجرة من تهريب واتجار بالمخدرات ومساس بالسلامة الجسدية للمواطنين الجزائريين وكذا تحويل الجناح الجنوبي للجزائر كمنطقة انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية، وجبهة قتالية لتوجيه ضربات انطلاقاً من الأراضي الجزائرية نحو بلدانهم، بما من شأنه أن يؤدي إلى توتر إقليمي بين موطن الوجهة (الجزائر) وموطن المنشأ (مالي والنيجر).

إن حرص الجزائر على وجود دول مركزية قوية على حدودها لتكون حصناً منيعاً ضدّ التهديدات العابرة للحدود ولتكون المحاور الوحيد الذي تتعامل معه الدولة، جعلها تتوجّس من حالة الفشل الدولاتي لدولة مالي وتنامي مشكل التوارق وتأزمه لحدّ بلوغ حالة فراغ أمني في المنطقة جعل الحدود بين دول المنطقة عرضة لاختراقات من قبل عناصر إرهابية وإجرامية يصعب تحديد مصدرها ومن طرف منظمات ضالعة في الإجرام المنظم العابر للأوطان وبرزت أشكال خطيرة للتطرف والراديكالية المؤدية للإرهاب.

¹ لعبت الجزائر دوراً مركزياً في إبرام اتفاق تمناست بجانفي 1991 والميثاق الوطني بأبريل 1992 واتفاق الجزائر سنة 2006 واتفاق السلام والمصالحة سنة 2015.

² تتدخل عدة فواعل في النزاع المالي: الحكومة المركزية المالية (بمباكو)، التوارق الانفصاليين بالأزواد، الجماعات الإرهابية المتطرفة، الحكومة الفرنسية وشريكاتها البترولية، الولايات المتحدة الأمريكية، قطر ومصالحها البترولية والغازية، ودول الطوق المتمثلة في موريتانيا وليبيا والنيجر، كما نجد دور المملكة المغربية خدمة لمصالحها في المنطقة.

2. علاقة التطرف العنيف بالجماعات الإرهابية

إن تطور مشكل التوارق وارتباطاته بالأزمة في الشمال المالي، أدخل الجزائر في تحدٍّ لم يسبق له مثيل منذ اندلاع الحرب في الصحراء الغربية في السبعينيات ثم الحرب الأهلية في التسعينيات، خصوصا بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا وعودة المقاتلين التوارق إلى كل من مالي والنيجر في أوت 2011، بعدما اكتسبوا داخل معسكرات التدريب الليبية خبرات قتالية وتجهيزات حربية كبيرة سمحت لهم بالضلوع في أعمال إرهابية تقودها حركات متطرفة على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) والمجموعات الأصولية المتشددة كالمجموعة المقاتلة المغربية والمجموعة المقاتلة الليبية والجماعة الموريتانية للدعوة والجهاد والجماعة الإسلامية التونسية¹.

إن التحالف بين المنظمات الإرهابية والتوارق كتحالف جماعة أنصار الدين مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وتجنيد أفراد من التوارق في كتائب مسلحة تمارس أعمال العنف و الترويع² زاد من مخاوف الجزائر في تزايد ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى العمل الإرهابي الذي عانت منه الجزائر خصوصا خلال العشرية السوداء.

فبروز الإيديولوجيات المتطرفة والمنضوية تحت الأفكار والمذاهب التكفيرية بكل أطرافها الفكرية والمسلحة في منطقة الساحل، مردّه تهاوي نظام دولة مالي، وعجزه عن تحصين سكان منطقة الشمال - الذين عانوا الفقر والتهميش والظلم العرقي والعزل الاجتماعي- من الأفكار الوهابية والسلفية المتطرفة³، مما دفعهم إلى الارتباط وظيفيا بالجماعات الإرهابية من خلال نشاطات إجرامية كالاتجار بالسلح والمخدرات واختطاف الرهائن، وعرقيا واجتماعيا بفعل المصاهرة، كزواج قائد جماعة المرابطين الإرهابية⁴ (المعروف بمختار بلمختار والملقب بـ "الأعور"⁵ من نساء من قبائل التوارق في شمال مالي، وكاعتماد حركة "أنصار

¹ محمد الأمين ولد الكتاب، "التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، ندوة حول المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2013، قطر.

² ككتيبة يوسف بن تاشفين التي أنشأت سنة 2012 من سكان منطقة الأزواد بإمارة عبد الحكيم القيرواني وهو أحد أبناء المنطقة المنضوين تحت لواء كتيبة الأنصار التي يقودها عبد الكريم التاركي من عائلة آياد آغ غالي.

³ Bakary SAMBE, « Radicalisation Islamique et enjeux sécuritaires au Sahel: de l'influence wahhabite au terrorisme », European foundation for democracy, octobre 2013, disponible sur http://europeandemocracy.eu/wpcontent/uploads/2014/03/radicalisation_in_africa.pdf, (consulté le 05 Avril 2015).

⁴ وليدة الدمج بين فصيلين إرهابيين هما جماعة "المثمنون" بقيادة المختار بلمختار المكنى "خالد أبو العباس" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" بقيادة أحمد ولد العامر المكنى "أحمد التلمسي".

⁵ إرهابي جزائري انضم إلى الجماعة الإسلامية المسلحة خلال سنوات "العشرية السوداء" في الجزائر واستقر إثرها في الجنوب الجزائري على الحدود مع شمال مالي، وكان ضمن من ساهم في تشكيل "الجماعة السلفية من أجل الدعوة والقتال" التي أصبحت سنة 2007 تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

الرئيل الثاني: مهّدات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتدايعاتها الأمنية

الشريعة¹ المتطرفة على قياديين من قبيلة البرابيش المنتشرة في منطقة تمبكتو، وهم أبناء عمومة الناطق الرسمي لحركة أنصار الدين التوارقية المسمّى (سنده ولد بوعمامة)² .

لقد جعل التهديد الذي تشكله التنظيمات الإرهابية وتفاعلاتها مع الجماعات التوارقية لاستقطابهم نحو الراديكالية، من الساحل ممرا لكل الأخطار خصوصا بالنسبة للجزائر التي رغم انحسار الظاهرة الإرهابية على إقليمها، بقيت تخومها الجنوبية على وجه الخصوص مهّددة، خصوصا بعد تحويل الجماعة السلفية للدعوة والقتال بقيادة (عبد المالك درودكال) الملقب بـ " أبو مصعب عبد الودود" نشاطها نحو الجنوب ودول الجوار بسبب تضيق الخناق ضده في الشمال الجزائري وتكثيف الحصار الغربي في الشرق الأوسط وتخلي عدد كبير من العناصر الإرهابية التابعة له عن النشاط المسلح للاستفادة من تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وكذا نظرا لما يتيح عمق الصحراء لهذه الجماعات من خفة في الحركة والتنفيذ وسرعة في الاختباء والتخفي عن أجهزة الأمن³ وسهولة الاتصال بالشبكات المالية لها في الدول الأخرى وتسلل المقاتلين من دول الجوار للالتحاق بمعاقل الإرهاب.

فضلا عن ذلك، تعدّ الصحراء الجزائرية هدفا جديرا لإثبات الوجود باستهداف مصالح غربية بالبلاد وضرب مواقع إستراتيجية تشكّل نواة الاقتصاد الجزائري⁴، كمهاجمة منشأة الغاز في عين أميناس بتقنورين جنوب شرق الجزائر سنة 2013⁵، والتي أعقبها بعد عشرة (10) أيام هجوم في منطقة البويرة على خط أنابيب ناقل للغاز من حاسي الرمل، وكذا الهجوم على قاعدة نفطية بمنطقة الخريشبة الواقعة بين ولاية المنية وعين صالح في مارس 2016، فضلا عن الاعتداء الإرهابي ببلدية تين زاواتين بتمنراست سنة 2010، وعلى مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة سنة 2012، ومثل هذه الأعمال الهدامة مسّت بأمن الدولة

¹ حركة إرهابية أنشأت سنة 2012 بمدينة غاو (شمال مالي) أسسها عمار ولد حماها الذي سبق وطاف على كل الجماعات الإسلامية في مالي قبل أن يشكل كتيبته بعد خروجه مباشرة من جماعة (التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) ويعرف بـ"الرجل ذي اللحية الحمراء" و"رجل الكاريزما القوية" نتيجة لحضوره اللافت ولغته الفرنسية "الحادة".

² Laurence AÏDA AMMOUR, « L'Algerie et les crises régionales: entre velleites hégémoniques et repli sur soi », JFC Conseil, disponible sur : <http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crisis-regionales.pdf>, (consulté le 05 Avril 2015).

³ خلافا للخلايا الإرهابية الناشطة في الشمال الجزائري وبالضبط فيما يعرف بـ"مثلث الموت" والذي يشمل كل من ولاية تيزي وزو و بومرداس والبويرة، فقد تم استأصلت فرق مكافحة الإرهاب بعض الجماعات الإرهابية كجماعة جند الخلافة في فبراير 2015، إلى جانب مجموعات أخرى كانت ناشطة بجبال سكيكدة.

⁴ يبعد بـ 120 كلم عن ولاية الأغواط ويعد من أكبر حقول الغاز الطبيعي للجزائر حيث تقوم الجزائر بتصديره إلى أوروبا عبر خط إنريكو ماتي (عبر المتوسط) الممتد من حاسي الرمل مرورا بتونس ومنها إلى إيطاليا و عبر خط الغاز المغاربي - الأوروبي ويمتد هذا الخط من حاسي الرمل في الجزائر إلى إسبانيا.

⁵ ومن بين المسؤولين عن الاعتداء إرهابيين اثنين مقربين إلى زعيم كتيبة الموقعين بالدم (مختار بلمختار) وجزائريين اثنين من بينهما أمير حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة الإسلامية "المين بوشنب" المدعو "الطاهر".

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

داخليا وبصورتها خارجيا، حيث تصنّف الجزائر حسب درجة التهديد ضمن قائمة البلدان التي تشكل خطرا¹، رغم أنها تسجل أدنى مستوى للإرهاب منذ سنة 2013²، حيث تعتبر بعض الدول الغربية الوضع في الجزائر غير آمن بما من شأنه تعريض حياة مواطنيها للخطر.

ومن الآثار الناتجة عن الأزمة المستشرية في إقليم مالي والتي تأثرت بها الجزائر كثيرا، انتشار ظاهرة اختطاف الرهائن الغربيين بغية تحصيل فدى مالية كبيرة لشراء الأسلحة والعتاد، وكانت أولاها سنة 2003 باختطاف (32) سائحا أوروبيا في منطقة طاسيلي الناجر، تلتها على مدار الحقب الموالية أزمات رهائن أخرى، ففي 22 جانفي 2009 اختطف تنظيم القاعدة أربعة أجانب (سويسري وألماني وبريطاني) على الحدود بين مالي والنيجر، كما قتل التنظيم ذاته في السنة نفسها رعية بريطانيًا بعد خطفه على الحدود بين النيجر ومالي، كما اختطف في نوفمبر من سنة 2009 خمسة أوروبيين في ثلاث عمليات منفصلة: الأولى بموريتانيا إختطف فيها ثلاثة مواطنين إسبان، الثانية بمالي اختطف فيها رعية فرنسي يدعى

بيار كامات (*Pierre Camatte*) (أفرج عنه في 23 فيفري 2010)، والثالثة في 26 نوفمبر إختطف على إثرها فرنسي آخر يدعى ميشيل جيرمانو (*Michel Germaneau*) أعدم بعد العملية العسكرية الفرنسية-الموريتانية الفاشلة ضدّ معاقل التنظيم في صحراء كيدال شمال مالي في جويلية 2010، وتواصلت عمليات الاختطافات حيث تمّ في أبريل 2012 اختطاف سبعة (07) دبلوماسيين جزائريين بمن فيهم القنصل العام الجزائري في مدينة غاو في الشمال المالي ومقتل نائب القنصل العام على يد عناصر من جماعة التوحيد والجهاد الإرهابية، كما تمّ في ديسمبر 2015 الهجوم على فندق بالعاصمة باماكو واحتجاز 170

¹ وضع مؤشر الإرهاب الدولي لعام 2015 الذي يقيس التهديدات الإرهابية وتأثيراتها بـ (162) دولة، الجزائر في المركز (34) عالميا بعد أن احتلت المرتبة (21) لتصنف في خانة الدرجة الثالثة من حيث الخطر بمؤشر نقاط (4.2) من عشرة في هذا المؤشر الذي يعده معهد الاقتصاد والسلام الدولي متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/11/2015-Global-Terrorism-Index-Report.pdf>، (14 نوفمبر 2016). كما صنفت الجزائر سنة 2010 من قبل كل من أمريكا وفرنسا ضمن قائمة الدول 14 الخطيرة المصدرة للإرهاب وبناء على ذلك تقرر إخضاع الجزائريين الوافدين إليهما للتفتيش الاستثنائي بحكم أنهم رعايا خطيرون على الأمن الأمريكي والفرنسي لكن تم شطب الجزائر من القائمة بعدما أبدت استنكارها ورفضها لهذا القرار. إلا أنه رغم ذلك تبقى الجزائر في منظور هذه الدول ضمن المناطق الخطيرة حيث تعتبر فرنسا الجزائر ضمن الدول غير الآمنة التي ينبغي لمواطنيها تبني الحيطة والحذر عند التنقل في ترابها، وقسمت الإقليم الوطني حسب حدة ودرجة التهديد إلى مناطق جد خطيرة وأخرى أقل خطورة متوفرة على: <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/conseils-aux-voyageurs/conseils-par-pays/algerie> (14 نوفمبر 2016). أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي تعتبر الجزائر من الدول التي تشهد وضعاً أمنياً غير مستقر لاسيما في منطقة القبائل وفي شرق وجنوب البلاد، متوفر على الموقع الإلكتروني لكتابة الدولة الأمريكية:

<http://travel.state.gov/content/passports/en/alertswarnings/algeria-travel-warning.html>

<http://travel.state.gov/content/passports/en/alertswarnings/worldwide-caution.html#Africa>

² حسب مؤشر السلام الدولي لعام 2015، تصنف الجزائر في الرتبة 104 عالميا والرتبة 9 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث حققت أكبر تراجع في عدد الضحايا بسبب الإرهاب ما بين سنتي 2013 و2014، بنسبة انخفاض بلغت 92%، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf، (14 نوفمبر 2016).

رهينة من بينهم وفد رسمي جزائري مكون من ستة (06) إطارات وطنية كانت مقيمة بالفندق وخلف الاعتداء 30 قتيلاً¹.

إن تعقد الأزمة المالية جعل التهديدات المترتبة عنها متلاحقة الخطى تجعل من الصعب على الجزائر معرفة مآل الأمور كالعودة المحتملة لأنشطة التمرد أو عدوى انتشار العنف والأعمال الإرهابية سواء داخل البلاد أو خارجها، أو التدخل العسكري للقوى الكبرى في المنطقة لحماية مصالحها، وهو ما ترفضه الجزائر باعتباره سببا في خلق الفوضى وتمكين الجماعات الإرهابية من استغلال الوضع لنشر الراديكالية الإرهابية وتثبيت وجودها من خلال التمويلات الأجنبية مقابل إطلاق سراح الرهائن وهو ما يعرقل من السعي الجزائري في تخفيف منابع تمويل وتمويل التنظيمات الإرهابية محلياً وإقليمياً.

المطلب الثاني : التهديدات المتأتية عن الانتفاضات العربية

يتميز المشهد السياسي في عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة بحالة من الاحتقان السياسي والصراع العسكري مما أثر بشكل على الوضع الأمني في تلك الدول وفي المنطقة المغاربية بصفة عامة، حيث كان للانتفاضات التي شهدتها المنطقة المغاربية انطلاقا من تونس ثم ليبيا بعدا جيواستراتيجيا مهماً يتمثل في تأثيرها على الخريطة الجيوسياسية على المنطقة برمّتها وعلى محيطها الأفريقي والمتوسطي²، وجاءت الانتفاضة في تونس وليبيا على حين غرة وشكّلتا منعطفا سياسيا وأمنيا في منطقة عرفت عموما وضعاً مستقراً بسبب ثبات الحدود المتعارف عليها بين الدول واستمرارية الأنظمة الحاكمة فيها، وكانت الأزمة الليبية الحالة الأكثر خطورة في المنطقة المغاربية ومصدر التهديد على دول الجوار وما جاورتها من دول.

1. الحراك التونسي وتداعياته الأمنية

اندلع الحراك التونسي في 17 ديسمبر 2010 تضامنا مع الشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده تعبيراً عن غضبه على بطالته وامتد إلى سائر أرجاء تونس، وانطلقت وتيرتها في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بالربيع العربي الذي جاء محصّلة للسياسات التي اتبعتها الحكومات

¹ وكان وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السابق رمطان لعمامرة قد أكد أنه تم تحرير وفد رسمي جزائري كان مقيماً بفندق راديسون، موضحاً أن إطارات الدولة الستة أعضاء الوفد سالمون معافون.

² Frédéric ENCEL , Géopolitique du printemps arabe, Presse Universitaire de France, France, 2014.

النتيجة الثانية: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

العربية على مدى عقود والتي طبعها الإقصاء السياسي والاجتماعي والتضييق على المجال العام وعلى الحريات المدنية والسياسية والتنمية الاقتصادية واستمرار التدهور في جميع المجالات¹.

وننتج عن هذه المظاهرات في تونس سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، كما نتج عنها تنحي الرئيس بن علي عن السلطة ومغادرته البلاد بشكل مفاجئ وحلّ جهاز الشرطة السياسي التونسي والحزب الحاكم (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي) في فترة الرئيس المخلوع، واستحداث دستور جديد وانتخاب الباجي قائد السبسي رئيسا لتونس.

ورغم أن التجربة التونسية اعتدّت مثالا رائدا للديمقراطية في المنطقة العربية وتوّجت بجائزة نوبل للسلام سنة 2005، إلا أنه رافقت مرحلة الانتقال الديمقراطي عقب الحراك تصاعد موجات من العنف السياسي نتيجة تفاعلات المشهد الحزبي الذي تميز باحتداد التوتر بين اليساريين والإسلاميين وأحزاب الوسط ورموز النظام القديم، وكذا الحراك الذي شهدته أوساط السلفية الجهادية، مما أثر على استقرار الوضع السياسي في تونس ورجّح أولوية الأمن على حساب الديمقراطية².

ففي ظل عمليات الاغتيال والكمائن ضد قوات الأمن³، التي قادها مسلحون ينتمون إلى جماعة أنصار الشريعة⁴ التابعة لتنظيم القاعدة بزعامة المكنى بأبي عياض التونسي، دخلت تونس في دوامة عنف كانت على وشك خلق حالة من الانفلات الأمني الداخلي⁵، وتعد هذه المجموعة الإرهابية المسؤولة بالدرجة الأولى عن الجرائم المرتكبة منذ 2013 في تونس، وقد انشقت عنها عدة مجموعات⁶ بعدما حدث خلاف مع التنظيم الأمّ بالأساس (تنظيم القاعدة) حول مدى إمكانية اعتبار تونس أرض دعوة أو أرض جهاد⁷.

¹ لطفى خرشونة ، عائشة التايب وآخرون ، ثورة تونس (الأسباب والسياقات والتحديات) ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2012 .

² International Crisis Group, « Tunisie : violences et défis salafiste », Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, N°137. 13 février 2013.

³ تم اغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد في (6 فبراير 2014) و محمد البراهمي في (26 جويلية 2013) في يوم الاحتفال بذكرى إعلان الجمهورية في تونس وتلاه مقتل ثمانية جنود في جبل الشعانبي غرب البلاد قرب مدينة تبسة الجزائرية في 29 جويلية 2013.

⁴ الذي تمّ حظر أنشطته بعدما صنفته وزارة الداخلية التونسية والولايات المتحدة الأمريكية تنظيما إرهابيا سنة 2013.
⁵ تحت الضغوطات الأمنية والسياسية في تونس قامت الدولة بتمديد حالة الطوارئ مرارا وتكرارا بين يناير 2011 وجوان 2014 (قرار جمهوري عدد 300 لسنة 2013 مؤرخ في 2 نوفمبر 2013 يتعلق بتمديد حالة الطوارئ في كامل تراب الجمهورية).
⁶ فرفضت بعض المجموعات العنف في التراب التونسي في حين نادى الأخرى باستعماله كردّ فعل دفاعي محاولة تعبئة الحشود من الساكنة المحلية للانضمام تحت رايتها وانضمت مجموعة أخرى إلى تنظيم داعش وعمدت إلى انتداب مقاتلين تونسيين، خصوصا الشباب العاطل عن العمل بالمناطق الحدودية.

⁷ International Crisis Group, « La Tunisie des frontières: jihad et contrebande », Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, N°148, 28 novembre 2013.

التمهيد الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

ولا يزال التهديد متواصلا في تونس من قبل الجماعات الإرهابية التي تتحصن بجبال الشعانبي وبعض المناطق الجبلية الأخرى¹، من خلال تنفيذ اعتداءات إرهابية كالهجوم بتاريخ 7 مارس 2016 على منشآت عسكرية وأمنية بمدينة بنقردان² بالجنوب التونسي والذي أدى إلى قتل عناصر من أجهزة الأمن والجيش ومدنيين، وتميز الهجوم بخصوصية مقارنة بالاعتداءات الإرهابية التي تمت سنة 2015 على متحف باردو (مارس) والمنطقة السياحية في سوسة (جوان) وحافلة الأمن الرئاسي في العاصمة التونسية (نوفمبر)، حيث كان الهدف من عملية بنقردان اختراق التراب التونسي وخلق موطن قدم للتنظيم المسمى "داعش" بجنوب تونس.

وقد انتقل التهديد الإرهابي إلى الدول المغاربية كالجزائر وموريتانيا والمغرب، التي ما فتأت أن صرحت بإحباط هجمات إرهابية أو تفكيك خلايا نائمة لهم، حيث أصبحت الحدود المشتركة مسرحا لأعمال العنف خصوصا في ظل الفوضى التي تشهدها ليبيا ومنطقة الشرق الأوسط³. وتاريخيا تعدّ المناطق الواقعة على الحزام الأمني الغربي لتونس من المناطق التي شهدت حركات احتجاجية كانتفاضة الحوض المنجمي بقفصة سنة 2008 وبنقردان للاعتراض على غلق الممر الحدودي لرأس الجدير في أوت 2010 واحتجاجات سيدي بوزيد والقصرين التي انطلقت منها شرارة الثورة التونسية الأخيرة، كما يعدّ الشريط الحدودي مع ليبيا والجزائر مسرحا للقطاعات القائم بين الإرهاب والتهريب⁴ حيث يتغذى الإرهاب من مجموع الأنشطة التي ينتفع بها المهربون ومن بينها الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة، خصوصا بعد إطاحة حكم القذافي في ليبيا التي تعرف وضعاً سياسياً و أمنياً وعسكرياً خطيراً.

¹ كتيبة عقبة بن نافع مجموعة إرهابية تتحصن بجبال الشعانبي من ولاية القصرين بين الحدود الجزائرية التونسية، وهي مرتبطة بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وخطت بتنظيم أول إمارة إسلامية بشمال أفريقيا بعد الثورة في تونس وأعلنت في سبتمبر 2014 مبايعتها لتنظيم داعش. وقد قادو الهجوم الأسوأ في تاريخ المؤسسة العسكرية التونسية منذ استقلال تونس عن فرنسا سنة 1956 بقتل 15 عسكري تونسي بجبال الشعانبي.

² هجوم بنقردان 2016، بلغ فيه عدد القتلى 66 قتيلاً، منهم 46 مسلحاً، و7 مدنيين و7 من الحرس الوطني و3 من الشرطة و2 من الجيش و1 من الديوانة (الجمارك)، فيما جرح 18 شخصا من القوات الأمنية والعسكرية والمدنيين.

³ الدورة السادسة لمجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2016 بتونس.

⁴ قامت تونس بإحداث منطقة حدودية عازلة على طول الشريط الحدودي الجنوبي لتونس مع ليبيا والجزائر وبالتالي لا يمكن الدخول إليها إلا بترخيص عسكري (قرار جمهوري عدد 230 لسنة 2013 مؤرخ في 29 أوت 2013 يتعلّق بإعلان منطقة حدودية عازلة)، كما تم تعيين عدد من المناطق المتاخمة للحدود الجزائرية "مناطق عسكرية مغلقة" ويتعلق الأمر حسب ما ورد بـ"الرائد الرسمي التونسي" (الجريدة الرسمية) القرار الجمهوري عدد 298 لسنة 2013 مؤرخ في 25 أكتوبر 2013 بإعلان منطقة عمليات عسكرية بكل من: جبال الشعانبي، السمامة، السلوم والمغيلة والمناطق المتاخمة لها بولاية القصرين، بالإضافة إلى جبال خشم الكلب، الدولاب، عبد العظيم، طم صميده، درناية، تيوشة، بيرينو ولجرد بولاية القصرين وجبلي ورغة وكسار القلال بولاية الكاف والمناطق المتاخمة. ويخضع الدخول إلى هذه المناطق إلى ترخيص مسبق من السلطة العسكرية المتواجدة بها، مزيد من المعلومات في مقال الخبير هيك بن محفوظ في إصلاح المنظومة الأمنية التونسي بعنوان "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وخلال سنة 2013"، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia_in_2013_1.pdf

2. الأزمة الليبية وتداعياتها على الوضع الأمني في المنطقة المغاربية

في خضم الحراك الشعبي الذي انطلق في بعض الدول العربية خرج الليبيون بثاني أكبر المدن الليبية (بنغازي) في 17 فبراير 2011 ، أي بعد 22 يوما من اندلاع الحراك التونسي للمطالبة بسقوط نظام القذافي وتحولت الاحتجاجات بعد أن شملت سائر أنحاء الشرق و بعض أجزاء الغرب إلى نزاع مسلح بين النظام الحاكم والمعارضين له، وهو ما قاد ليبيا إلى حرب أهلية أدت إلى تدخل عسكري بقرار من مجلس الأمن الدولي رقم 1973 يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ كافة التدابير الضرورية الأخرى لحماية المدنيين من قصف القوات الموالية للعقيد معمر القذافي¹، كما تم الإعلان عن قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، باعتباره حكومة تصريف أعمال في انتظار تنصيب دستور يحظى بإجماع جميع الطوائف الليبية. ولقد كانت المبادرة والجرأة الفرنسية بالتدخل العسكري في ليبيا ودعم المجلس الوطني الانتقالي، الذي تكوّن بعد الحراك الليبي، نقطة فارقة في الأزمة الليبية، حيث تعد فرنسا من أهم الفواعل الدولية في المشهد الليبي منذ الانقلاب على نظام حكم القذافي سنة 2011، بقيادتها لعمليات التدخل التي شنّها حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإسقاط القذافي في مارس 2011.

إن الحراك الليبي عرف فشلا ذريعا بسبب سرعة انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا ونفاذية الحدود وخروج المعارضة من صلب النظام وظهور التشكيلات المسلحة بإيديولوجياتها المتفرقة بدعوى حفظ الأمن الداخلي أدّى إلى انفلات أمني كامل بليبيا، نتج عنه الاغتيالات المتعددة والنقتيل والتّعذيب وأعمال الإبادة واستيلاء العامّة على مخازن السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل (بندقية كلاشينكوف، وصواريخ وألغام وقذائف وأسلحة كيميائية، صواريخ أرض-جو من طراز SAM-7 ، والصواريخ الروسية من طراز SA 24 التي تعد من أحدث الأسلحة القادرة على إسقاط طائرات مقاتلة)²، الذي يتم تهريبه بعد ذلك إلى دول الجوار في إطار المتاجرة غير المشروعة بالسلاح³.

¹ ولتنفيذ القرار الأممي تداعت عدة دول عربية وعربية وحلف الناتو وأطلقت الدول المشاركة على العمليات العسكرية التي بدأت بتاريخ 19 مارس 2011 إسم "فجر أوديسا".

² Laurence AIDA AMMOUR, « Security issues emerging in the maghreb and the sahel after arab spring printemps », Panorama, 2012, pp 128-131, disponible sur http://www.iemed.org/observatori-en/arees-danalisi/arxius-junts/anuari/med.2012/ammour_en.pdf, (consulté le 15 mai 2015).

³ إلقاء القبض على عناصر من التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس ومصر وهم يحملون الأسلحة المهربة من العيار الثقيل .

كما اتخذت المجموعات المتشددة في دول الجوار من الأراضي الليبية منطقة دعم وتدريب لها بالتحاق أعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسأل آخرون من وإلى ليبيا للقيام بأعمال تخريبية وتوسيع حيز نشاطهم وتكثيف هجماتهم الإرهابية لولوجهم لمرحلة التسليح السريع جزاء الأزمة الليبية¹، كما أن اصطفا هذه العناصر في الحرب الأهلية إلى جانب المنتفضون أكسب بعضهم مشروعية ضمن القوى السياسية الليبية ما يضمن تجدرهم كفواعل ضمن المشهد الليبي وصعوبة التخلص منهم.

كم شكلت الأزمة الليبية فرصة للمملكة المغربية لاستقطاب الحكومة الانتقالية لصفها (للاعترا بمغربية الصحراء الغربية) حيث قامت بتحريك اللوبي المغربي بالولايات المتحدة الأمريكية² لتلقيق تهم حول دعم الجزائر للقذافي بالأسلحة والمعدات والمرتزة، وهو ما أكده الوزير الأول الأسبق أحمد أويحي بقوله " إن اللوبي المغربي في واشنطن يقف وراء حملة لتشويه الجزائر والترويج لمزاعم حول تورطها في قضية مرتزة ليبيا"³.

وعلى عكس الأحداث في تونس ومصر المجاورتين، فإن منطق الحرب الأهلية التي انتهجها الليبيون بقي مستمرا بسبب الطبيعة الفريدة للنظام السياسي الذي فكك داخله العقيد القذافي كل عناصر ومقومات الدولة ونبذ كل الوسائط المهيكلة أو غير المهيكلة بين الدولة والمجتمع⁴ ووظف سياسيا الطابع القبلي والعشائري للمجتمع الليبي⁵ بتعميق الهوة بين الشرق والغرب والجنوب الليبي⁶.

إن المشاكل القبلية التي عززها نظام القذافي في إطار سياساته التمييزية بتهميش منطقة الشرق (برقة) على حساب الغرب في إطار البرامج التنموية للدولة باعتبارها منطقة متمردة على السلطة⁷، واضطهاد

¹ أحمد دريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011 .
² إن الطرف المغربي في إطار مساعيه الرامية لتشويه سمعة الجزائر وتحسين صورته على المستويين الجهوي والدولي وتمجيد مشروع الحكم الذاتي والترويج للأطروحات المغربية بشأن الصحراء الغربية لا يتوان في استغلال كل فرصة وكل طرف يعده داعما لأهدافه.
³ Jornal Elkhbar online.

⁴ أسس القذافي الجماهيرية الليبية على أساس عشائري رافضا فكرة التمثيل السياسي عن طريق الأحزاب أو أية تشكيلات أخرى رسمية أو غير رسمية وهو ما ينص عليه الكتاب الأخضر بأن التمثيل تدجيل ومخالفة ذلك خيانة.

⁵ وتعتبر قبائل الورفلة والمقارحة والكادافة أهم القبائل الليبية التي حددت طبيعة العلاقات السياسية بين النظام المركزي والولايات والمحافظات على المستوى المحلي ورجح القذافي قبيلته (الكادافة) على باقي القبائل الليبية بمنحها امتيازات مادية ورمزية واسعة في إطار سياسة " فرق تسد" التي انتهجها وقام بتهميش باقي القبائل مما أحدث شرخا بينها وأوجد تناحرا وضغينة كامنة أدت إلى تفجير الوضع خلال الانتفاضة الليبية.

⁶ إن جغرافية التقسيم الجهوي في ليبيا يعود الى زمن الاحتلال الابطالي، فقبل استقلالها عام 1952 كانت ليبيا مقسمة إلى عدة أقاليم هي برقة ("سيرينكا") في الجزء الشرقي من ليبيا وطرابلس (تريبوليتانا) في الشمال الغربي وإقليم فزان في الجنوب الغربي، وكان لكل منها تاريخه مع الاحتلال وبقيت الأقاليم موحدة مع استبدال نظام الإقليم بنظام المحافظات والبلديات.

⁷ تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 107 بعنوان الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا، الصادر في 6 جوان 2011، متوفر على الموقع الإلكتروني :

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

قبائل التوبو¹ في الجنوب واستغلالهم في عدّة حروب في إفريقيا (ضد الرئيس التشاردي حسين حبري وفي حرب أوغندا وفي حرب لبنان وفي الحرب الأهلية بليبيا) وتغذية التناحر القبلي بين التوبو والقبائل العربية وقبائل التوارق في الصحراء، أدى إلى مواجهات مسلحة واشتباكات خطيرة عكست حالة الفراغ الأمني والسياسي في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وعجز المجلس الوطني الانتقالي والحكومة آنذاك على تقديم رؤية مستقبلية لليبيا.

ولا تزال في ليبيا حالة الاستقطاب السياسي والأزمة المؤسساتية والنزاع المسلح مستمرة بين الفصائل الليبية المسيطرة على المشهد السياسي والأمني خلال الفترة الأخيرة، ما جعلها تلج سنة 2014 حرباً أهلية ثانية بين حكومة طبرق المعروفة رسمياً باسم "الحكومة الليبية المؤقتة" والمعترف بها دولياً، حيث انبثقت عن مجلس النواب الذي انتخب ديمقراطياً في عام 2014 وحكومة طرابلس التي تسمى أيضاً "حكومة الإنقاذ" المعلنة من قبل "المؤتمر الوطني العام" المنتهية ولايته وتقودها جماعة الإخوان المسلمين، حيث تحظى الحكومة الأولى بولاء الجيش الليبي تحت قيادة الفريق خليفة حفتر، أما الحكومة الثانية فتدعمها جهات إسلامية تعرف باسم "فجر ليبيا".

وبالإضافة إلى تورط العديد من الكتائب والمجموعات المسلحة في الصراع على مراكز السلطة والنفوذ كمجلس شورى ثوار بنغازي الإسلامي شرقاً، وميليشيات التوارق في جنوب غرب البلاد وميليشيات القوات القبلية المحلية في منطقة مصراتة، وقد قادت هذه التشكيلات الرسمية وغير الرسمية عمليات عسكرية زادت من حدة الانقسام السياسي وحجم التصدّع في النسيج الاجتماعي للمدن الليبية.

وقد فاقم من خطورة المشهد السياسي والأمني إعلان ما يسمى بداعش وجوده بليبيا وسيطرته على مدينة سرت الليبية واتخاذها مركزاً لتنفيذ هجماتها الإرهابية داخل ليبيا وخارجها، وخصوصاً بعد انحسار نفوذه بالعراق وسوريا، وكذا تدخل أطراف إقليمية وأخرى دولية بشكل مباشر أو خفي وبأجندات متباينة في النزاع الدائر بليبيا مما جعل هذه الأخيرة بمثابة حرب أهلية بالوكالة²، وهو ما زاد من تدهور الوضع الأمني وتعدّد

<https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/107-popular-protest-in-north-africa-and-the-middle-east-v-making-sense-of-libya-arabic.pdf> ، (1 أكتوبر 2016).

¹ وهي قبائل أمازيغية لها لغة خاصة غير العربية يقيم معظم أفرادها في منطقتي قدر وحرارة التوبو في مدينة الكفرة ويبلغ عددها حوالي مليون نسمة، متواجدين في جنوب شرق ليبيا وشمال النيجر وشمال تشاد.

² زرواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية، متوفر على موقع الجزيرة الإلكتروني : <http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fopinions> ، (23 ماي 2016).

التمهل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

الحرب الأهلية في ليبيا، مما جعل من الصعب السير قدما في تنفيذ برنامج إعادة الهيئة لمؤسسات الدولة وعودة البلاد للمسار الصحيح.

وفي هذا السياق ورغم الجو الأمني والسياسي المتسم بالخطورة والغموض، إلا أن الأمل بإيجاد توافق سياسي ينهي الأزمة في ليبيا لاح من جديد، من خلال الجهود الدولية والإقليمية بهدف الوصول لاتفاق والتي تمثلت في تعيين مبعوث جديد للأمم المتحدة السيد مارتن كوبلر (Martin Kobler)¹ خلفا للاسباني برناندينو ليون (Bernardino Leon) الذي كانت تتحفظ عليه بعض الأطراف المتحاروة والذي تم استخلافه في 20 جوان 2017 بالأستاذ الجامعي ووزير الثقافة اللبناني الأسبق غسان سلامة من أجل أن يشرف على المفاوضات الرامية إلى تشكيل حكومة مركزية توافقية تبسط سيطرتها على عموم ليبيا.

وفي السياق نفسه، تم قطع أشواط مهمة لإنهاء الأزمة الليبية من خلال توقيع الأطراف المتنازعة في ليبيا بمدينة الصخيرات المغربية يوم 17 ديسمبر 2015 على اتفاق سياسي برعاية الأمم المتحدة لحسم الوضع الليبي وتشكيل حكومة وفاق وطني. وهو الاتفاق الذي شكل خطوة رئيسية في مسار إحلال السلام في ليبيا، ووقر إطارا هاما للمفاوضات بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني يرأسها فايز السراج التي لم تحض منذ شهر مارس 2016 بثقة برلمان طبرق بشرق البلاد وتواجه إصرار الجهة الشرقية على فرض اللواء المتقاعد خليفة حفتر قائدا عسكريا، الأمر الذي جعل الدولة الليبية تعاني حالة من الانسداد السياسي ودخلت في مرحلة من الغموض والتأزم بعدما اتهام حكومة الوفاق المدعومة أمميا بأنها أضحت جزء من الأزمة بدلا من أن تكون جزء من الحل².

وما يزيد المشهد الأمني المغاربي قتامة وتعقيدا الأحداث التي تعرفها الحدود الجنوبية لدول اتحاد المغرب العربي من خلال النشاط المتزايد لعصابات التهريب المخدرات والبشر والسلاح في الصحراء، حيث أدى الوضع الليبي إلى تمكين الجماعات الإرهابية من تعزيز وجودها في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الأفريقي، ولعل الاعتداء الذي شنته الجماعات الإرهابية في مالي سنة 2012 هو النتيجة المباشرة للأزمة

¹ لم يستطع كوبر تلبين موقف البرلمان ولا موقف خليفة حفتر تجاه الإقرار النهائي لاتفاق الصخيرات ومنح الثقة لحكومة الوفاق وبقي الاتفاق بذلك في حالة احتباس ولم يفض إلى أية نتيجة ملموسة باتجاه إنهاء الصراع.

² طرح المبعوث الأممي غسان سلامة خريطة طريق أممية لحل الأزمة في ليبيا تقوم على ثلاث مراحل : تبدأ بتعديل اتفاق الصخيرات، ثم عقد مؤتمر وطني تحت رعاية أممية لفتح الباب أمام الأطراف المهتمشة أو التي تحجم عن الانضمام إلى العملية السياسية، وكذا إجراء حوار مع الجماعات المسلحة لدمجها في العملية السياسية ليتم القيام باستفتاء على الدستور، تتلوه انتخابات رئاسية وبرلمانية. وقد حظيت الخطة بأراء متباينة بين مؤيد ومشكك في نجاحها، كما تسعى دول الجوار والمجتمع الدولي إلى إحياء الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين وكسر الجمود حتى تتفادى ليبيا مزيدا من الفوضى والاختلال، وتتركز اللقاءات والمبادرات حول حث الفرقاء الليبيين للحوار وتبديد الخلافات حول تنفيذ "اتفاق الصخيرات" والتأكيد على دور الأمم المتحدة باعتباره مظلة أساسية لأي حل سياسي في ليبيا.

النهج الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

الليبية بنفاذ الأسلحة الليبية بشتى أصنافها وأنواعها لتقع في أيدي المنظمات الإرهابية وشن الهجوم على شمال مالي وهو ما عبّر عنه الإرهابي مختار بلمختار الأمير السابق لتنظيم القاعدة والمدير الرئيسي للاعتداء " تعد الثورة الليبية نعمة حقيقية للقاعدة".¹

كما وجد النيجر صعوبة في تأمين حدوده لاسيما في إقليم أغاديس شمال البلاد أمام الترسانة الثقيلة التي تحوزها عناصر جماعة القاعدة مقارنة بالجيش النيجيري، مما أدى إلى تخوفه من عدوى انتقال الأزمة المالية إلى ترابه، أمّا بشأن موريتانيا فقد تمّ تعيينها بتاريخ 6 ديسمبر 2012 هدفا مباشرا للكتيبة التابعة لحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المسماة " أسامة بن لادن" التي يتزعمها "أحمد التلمسي"²، فضلا عن الأسلحة فإن اكتساب المنظمات الإرهابية للثروة مقابل النشاطات غير المشروعة التي تمارسها أهلها لأن تطمح في توسيع نفوذها إلى دول الجوار الليبي كالجزائر وتونس والتشاد وإلى أبعد من ذلك بالامتداد إلى جار الجار (*le voisin des voisins*) .

وعلاوة على ذلك أدت الأزمة الليبية إلى تدفق مئات العديد من اللاجئين واليد العاملة المغاربية على الأراضي التونسية والجزائرية إلى جانب النازحين من مالي والنيجر وسوريا والصحراء الغربية، مما يشكل عبئا كبيرا على دول الاستقبال.

وبالنسبة للجزائر فقد كانت هناك محاولات لاختطاف سفيرها في طرابلس وتزامن ذلك مع جملة الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب بغية مبادلتهم بسجناء ولاجئين سياسيين مطلوبين من قبل التنظيمات المسلحة بليبيا، وكان ذلك سبيلا لابتزاز الجزائر بغية حملها على استبعاد أفراد عائلة القذافي المتواجدين بترابها ومبادلتهم بالسفير الجزائري، إلا أنه سارعت الجزائر باستدعاء سفيرها وطاقتها الدبلوماسية وامتنعت عن تلبية مطلب تسليم عائلة القذافي إلى الميليشيات الليبية وأغلقت الحدود البرية مع ليبيا على مستوى المنافذ الرئيسية الثلاث (تين الكوم، طارات، ومنفذ الدبداب بولاية إليزي)، كما أعلنت حالة الطوارئ في

¹ Samulel LAURENT, Sahelistan de la Libye au Mali au cœur du nouveau jihad, Éditions du Seuil, France, 2013, p 5.

² إرهابي جزائري المدعو "عبد الرحمان ولد العامر" و قيادي في جماعة "المرابطون" ويعد أيضا أحد مؤسسي حركة "التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا التي اختطفت الدبلوماسيين الجزائريين من قنصلية الجزائر بغاو(مالي).

ثلاث ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي كإجراء احترازي لأي انتقال للتهديدات من ليبيا ومن أجل احتواء واستقبال اللاجئين الوافدين منها¹.

المطلب الثالث : التهديدات ذات الأولوية في إطار إتحاد المغرب العربي وتداعياتها على الجزائر

إن الاهتمام بالمسائل الأمنية بين الدول المغاربية جاء على خلفية التطورات الأمنية التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية، خاصة وأن المنطقة المغاربية أضحت فضاءً لتدفق الأشكال المختلفة لمصادر التهديد، لاسيما عقب الانتفاضات العربية لسنة 2011.

وتماشيا مع ذلك، اجتمع وزراء الخارجية لدول الإتحاد بالجزائر يوم 09 جويلية 2012 من أجل مناقشة سبل بعث الإتحاد وتفعيله على ضوء المعطيات الأمنية الراهنة وتوج اللقاء بإصدار "بيان الجزائر" الذي أوصى بعقد اجتماعات للمجالس الوزارية للداخلية والشباب والرياضة والشؤون القانونية والقضائية وكذا الشؤون الدينية في دورات استثنائية تخصص لإشكالية الأمن في المغرب العربي.

وفي ظل هذا المنحى الجديد للإتحاد، تمحورت أول دورة لمجلس وزراء الداخلية المنعقدة بالرباط يوم 21 أبريل 2013 حول موضوع الأمن في المغرب العربي وكان من ضمن ما أقره المجلس تشكيل لجنة متابعة تبتثق عنها فرق عمل مغاربية للتنسيق بين المصالح الوطنية المختصة في مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، والمخدرات والمؤثرات العقلية ومحاربة الجرائم الالكترونية وغيرها، بالإضافة إلى مجال الحماية المدنية.

وقد عقدت لجنة المتابعة أول اجتماع لها بالرباط يومي 24 و 25 أكتوبر 2013، حيث قامت بتشكيل أربعة (04) فرق عمل يتولى كل فريق منها تنظيم اجتماع مغاربي حول إشكالية أمنية محددة وذلك وفق التصميم التالي:

فريق عمل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الالكترونية أسند إلى تونس والمغرب معاً. وفريق عمل مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية أسند إلى الجزائر. وفريق عمل مكافحة الهجرة غير الشرعية تم إسناده إلى دولة ليبيا، ونظراً لتفاقم الأوضاع الأمنية في ليبيا عقدت جميع اجتماعات فريق العمل في

¹ محمد غربي، ابراهيم قلاوا، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الجزائري والأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جويلية 2014.

التمهيد الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالرباط، وتم إسناد الملف الأخير الخاص بالحماية المدنية إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وبناء على ذلك، يمكن القول أنّ الدول المغاربية أولت اهتمامها بإشكاليات أمنية محدّدة في المنطقة المغاربية، وهي تهديدات خطيرة جعلت من الوضعية الأمنية السائدة على طول الحدود الوطنية حرجة وغير مستقرة بما من شأنه التأثير على الوضع الأمني الداخلي للبلاد بسبب نشاط حركات المجموعات الإرهابية وتحالفاتها مع المتاجرين بالمخدرات والمهربين والجماعات المسلحة وغيرها من مجموعات الإجرام المنظم العابر للأوطان.

1. الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الالكترونية (السيبرانية)

إن تقاطع المصالح بين المجموعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة أصبح واقعا، فنشاط الجماعات الإرهابية يعتمد في تمويلاته على عائدات الجريمة المنظمة التي تستفيد هي الأخرى مما توفره لها المجموعات الإرهابية من حماية وهو ما يشكل خطرا داهما على أمن وسيادة الدول المغاربية وعلى وجه الخصوص الأمن الجزائري، خصوصا في ظل التقدم التكنولوجي والعلمي الذي أدى إلى ظهور الجرائم الالكترونية وانتقال عمل المنظمات الإرهابية من أرض الواقع إلى الفضاء الافتراضي باستعمال الحاسوب والانترنت للمساس بمصالح الدولة والإضرار بها.

- النشاط الإرهابي في الجزائر:

إذا كانت كلّ الدول تعتبر الإرهاب فعلا إجراميا لا مبرر له ولا يمت بصلة بالدين أو العرق أو جنسية بلد أو ثقافة مجتمع، فإنه إلى الآن لم تجتمع المجموعة الدولية على إسناد تعريف موحد للإرهاب، حيث أن وصف الظاهرة أسهل من تعريفها لتباين التوجهات والمنطلقات لدى الأطراف الدولية.

رغم ذلك، وجدت بعض التعريفات التي قدمتها بعض الهيئات والمنظمات الدولية كتعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة " هو عمل من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم "، وتعرفه الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 "يعد الإرهاب أحد أخطر مهددات الأمن والسلم " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا

الصلة الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذ مشروع إجرامي، فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"، ويتميز الإرهاب المحلي الذي تقوده جماعات سياسية تمارس العنف السياسي داخل الدولة، عن الإرهاب النسقي العابر للحدود والمقترن بأشكال الإجرام المنظم وغير المنظم، علما بوجود اشتباكات كثيرة بين النوعين¹.

وقد اتخذ الإرهاب أبعادا مُطردة في المنطقة المغاربية وما حولها، حيث انتشر من شمال المغرب العربي وشرقه إلى جنوبه بمنطقة الساحل وغرب القارة الإفريقية، وعلاوة على المجموعات الإرهابية المذكورة سالفا، كـ" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"حركة التوحيد والجهاد"، نجد "جماعة بوكو حرام" في نيجيريا والكامرون و"أنصار المسلمين" المتفرعة عن بوكو حرام في بلاد السودان، و"الشباب" في شرق إفريقيا (الصومال)، و"جيش الرب" للمقاومة في وسط إفريقيا، وكل هذه الكيانات الإرهابية لها صلة وثيقة بجماعة القاعدة، مما جعل التهديد الإرهابي معقداً وزاد من حدة التعقيد، وارتباطاته بالاتجار بالسلاح والمتاجرة بالبشر والخطف من أجل الفدية وتبييض الأموال وهي كلها أنواع من الإجرام المنظم العابر للحدود وهو ما يفرز تداعيات سلبية على الأمن الوطني.

ويمكن تصنيف التهديدات الإرهابية المحدقة على الجزائر كالتالي :

- الهجمات الإرهابية التي تستهدف المصالح الحيوية والإستراتيجية للدولة (تهدف ضرب رموز الدولة أو قطع المواصلات وتخريب المنشآت العمومية المادة 1/القسم الرابع مكرر من قانون العقوبات)،
- الهجمات الإرهابية التي تستهدف مصالح الرعايا الغربيين،
- اتخاذ الأراضي الإقليمية كملاذات آمنة،
- اتخاذ بعض المواقع كمرتع للإرهاب ومصدر تجنيد وتمويل لنشاطاتهم،
- اعتبار الجزائر والمنطقة المغاربية والإفريقية معبرا للإرهابيين وفضاء لتحصيل التمويل من شتى النشاطات غير المشروعة.

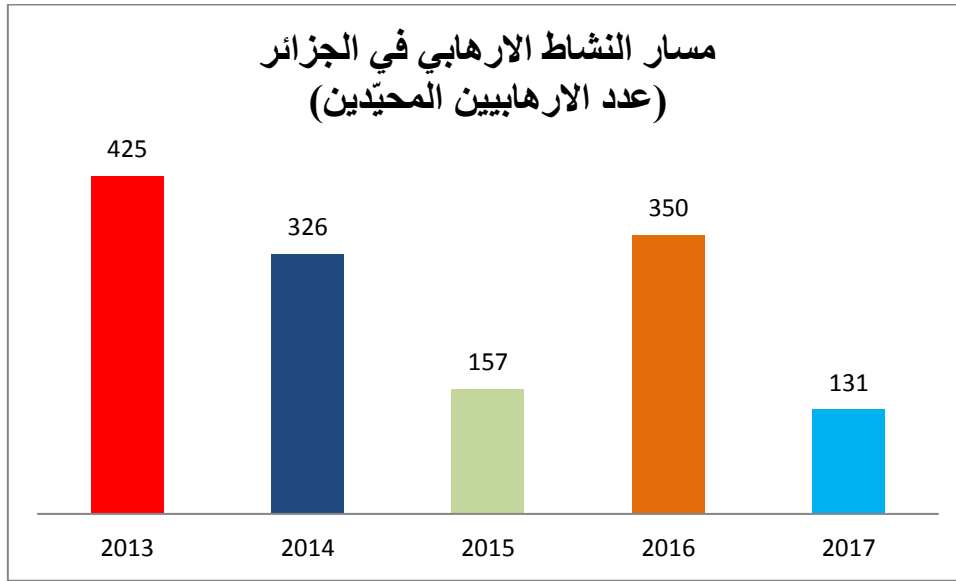
¹ إدريس عطية، "تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال إفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4، ديسمبر 2015 .

التمهل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

إن الجزائر التي عانت من صراع داخلي لأكثر من عقد من الزمن أودى بحياة الكثير من مواطنيها، تعدّ من الدول التي شهدت مبكرا نشوء الظاهرة الإرهابية، فبدءً من سنة 1992 مع حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ دخلت الجزائر مرحلة حرجة في تاريخها، اجتمعت عدة عوامل في تسريعها من بينها عودة المقاتلون من أفغانستان والانقسامات في صفوف الجبهة الإسلامية (FIS) التي أدت إلى انتشار جماعات مسلحة، كالجماعة السلفية للدعوة والقتال المذكورة سابقا، تربطها بعضها ببعض أهدافا موحدة وبرامج تخريبية مشتركة، وقامت هذه الكيانات الإرهابية بتدويل نشاطاتها بعد اندماجها في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي¹.

لكنها واصلت ارتكاب أعمال إرهابية على الصعيد الوطني (أعمال انتحارية، استخدام متفجرات، كمائن ضد أجهزة الأمن، هجمات ضد مصالح أمنية، اختطافات، نقاط تفتيش وهمية) لكن ليس بالحدة التي شهدتها سنوات التسعينيات، مما يثبت تراجع الظاهرة الإرهابية في الجزائر نتيجة العمليات التي شنتها ضدهم قوات الأمن الوطني، حيث تم سنة 2015 تحييد 157 إرهابي و تدمير 548 مخبأ لهم مقارنة بسنة 2014 التي تم القضاء فيها على 326 إرهابي و 425 في سنة 2013، كما تم تحييد 131 إرهابي سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 التي تم فيها القضاء على 125 إرهابي وتوقيف 225 آخر، وهو ما يدلّ على أفول ظاهرة الإرهاب بالجزائر إذا ما قورنت بالعشرية السوداء، وهذا بسبب الجهود المبذولة من طرف الأجهزة الأمنية في القضاء تدريجيا على بقايا الناشطين ضمن صفوفهم، كما أن ذلك يعدّ محصلة التكوين والجاهزية القتالية للجيش الذي اكتسب خبرة في مكافحة الإرهاب طوال السنوات السابقة وفعالية الإستراتيجية التي باشرها الجيش في إحكام تطويق الحدود لمنع تسلل العناصر الإرهابية، فضلا عن تسليم بعضهم لأنفسهم، خصوصا في المناطق الشمالية بعد حالة العزلة التي عاشها الإرهابيون نتيجة انقطاع الإمداد اللوجستي.

¹ إدريس عطية، (مرجع سابق ذكره)، ص 19.



شكل 1: مسار النشاط الارهابي في الجزائر
الوحدة: عدد الإرهابيين المحيدين
المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة الدفاع الوطني

ولقد كانت الانتفاضات العربية فرصة سانحة للجماعات الإرهابية وحلفائها لإعادة هيكلة تنظيمها وتجمعها من خلال زيادة تعبئة مقاتلين جدد في صفوفها وإعلان العديد من الحركات المتطرفة دعمها لتنظيم (داعش) كجماعة شورى شباب الإسلام في درنة بليبيا وأنصار بيت المقدس بسيناء وجماعة جند الخلافة في بلاد المغرب بالجزائر، لتصبح بذلك ظاهرة المقاتلين الأجانب صورة جديدة للإرهاب الدولي.

ولقد تعددت التعريفات الخاصة بالمقاتلين الأجانب، فهم يختلفون عن المرتزقة الذين يقاتلون في الخارج نيابة عن هيئات أو حكومات تمولهم مقابل تجنيدهم الحربي، حيث يعرفهم الخبير دايفيد ماليت (*David Malet*) بأنهم "أفراد لا يتمتعون بصفة المواطنة لدى الدول التي تعاني من صراع، وينخرطون في التمردات التي تحدث خلال الحروب الأهلية". وتعرفهم ساندرا كراهنمانين (*Sandra Krähenmann*) "المقاتل الأجنبي هو الشخص الذي يترك بلده الأصلي أو مكان إقامته المعتاد للانضمام إلى جماعة مسلحة غير دبلوماسية، تكون طرفا في نزاعات المسلحة في الخارج، وتكون العوامل الدافعة له نابعة أساسا من الأيديولوجيا، الدين و/ أو القرابة".

وتشير منظمة الأمم المتحدة في نصوصها أساسا إلى مصطلح المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهو ما يعني أن هذه الظاهرة ينظر لها من وجهة نظر مكافحة الإرهاب، وتمّ تعريفهم في القرار رقم 2178 لمجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة 24 سبتمبر 2014، "هم الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم بغرض ارتكاب أو تدبير أو إعداد أو المشاركة في أعمال إرهابية أو تقديم أو تلقي تدريب إرهابي بما في ذلك ما يكون له علاقة بنزاع مسلح".

إن تعداد المقاتلين الأجانب ليس متفقا عليه إلى حد الآن، فتجنيد المقاتلين يعد مسارا ديناميكياً فحده يمكن أن تزيد أو تتخفف وفي بعض الأحيان تسكن لوهلة، ضف إلى ذلك أن هؤلاء المقاتلون الأجانب ينتقلون على نحو متزايد برفقة آخرين ممن يقومون بتأدية أدوار مدنية بمن فيهم نساء وأطفال، مما يجعل إحصاء ورصد انتقالهم عبر الدول أمرا مستعسرا، وهذا بسبب الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها وعدم كفاية ضوابط الهجرة والتأشيرات ونظرا للمسالك الملتوية التي يتخذونها سبيلا للوصول إلى مسرح العمليات معتمدين على شبكات احترافية للتهريب والتنقل إلى معسكرات التدريب.

لكن تراوحت عموما التقديرات ما بين 20.000 كأدنى تقدير إلى 200.000 كأعلى تقدير، وقد كتب بيتر نيومان مدير المركز الدولي للدراسات حول التطرف والعنف السياسي (ICSR) في 26 يناير 2015 أنه وفقا لأحدث التقديرات التي أعدها المركز، فإن عدد الأجانب الذين انضموا إلى الصراع الدائر في سوريا والعراق يتجاوز 20.000 مقاتل، وقد فاق عدد المقاتلين خلال الصراع في أفغانستان سنوات 1980¹.

في حين أن العدد الذي قدمته الأطراف العراقية والسورية (المنظمة السورية لحقوق الإنسان) يقدر بـ 50.000 و 100.000 على التوالي، وقدرت الأمم المتحدة في فبراير 2015 عدد المقاتلين ما بين 65.000 و 80.000، كما قدر باحثين في المركز الدولي لمكافحة الإرهاب عدد المقاتلين بـ 22,000 مقاتل في أوائل عام 2015²، فضلا عن ذلك، وضعت الجريدة البريطانية دي إيكونومست³ تصنيفا الأول

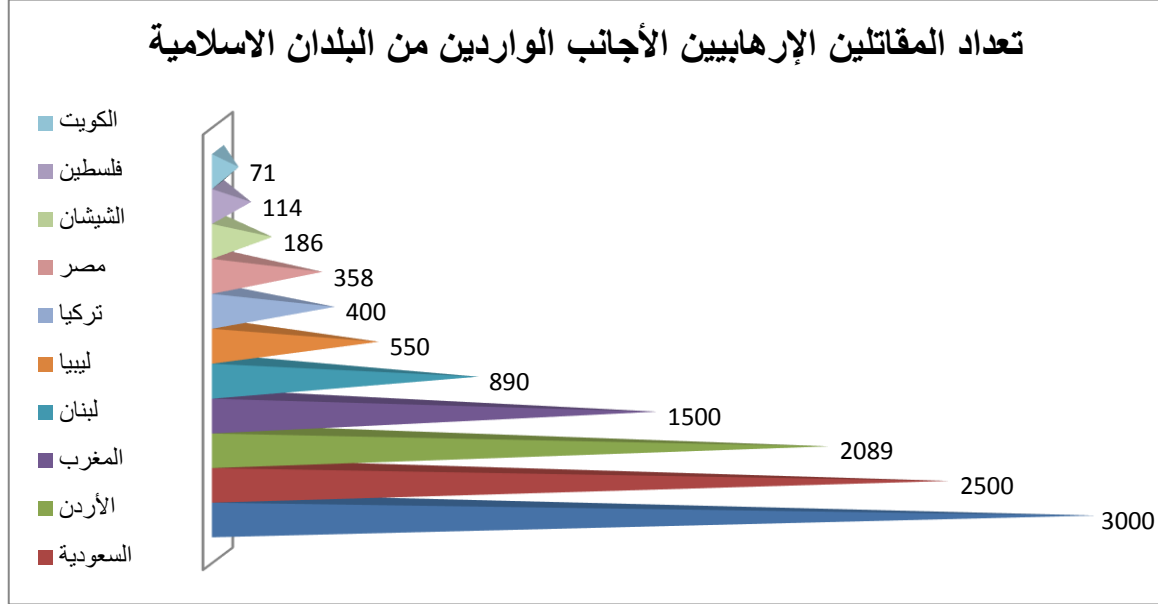
¹ Peter.R NEUMANN, «Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000 ; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s», ICSR, 26 janvier 2015, disponible sur <http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syriairaq-now-exceeds-20000-surpasses-afghanistan-conflict-980s/>, (consulté le 15 Avril 2015).

² Edwin BAKKER, Christophe PAULUSSEN et Eva ENTENMANN, « Dealing with European Foreign Fighters in Syria: Governance Challenges & Legal Implications», ICCT Research Paper, décembre 2013.

³ The Economist, «European jihadists: It ain't half hot here mum», 30 Aout 2014, disponible sur : <http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21614226-why-and-how-westerners-go-fight-syria-and-iraq-it-aint-half-hot-here-mum>, (consulté le 24 Mai 2015).

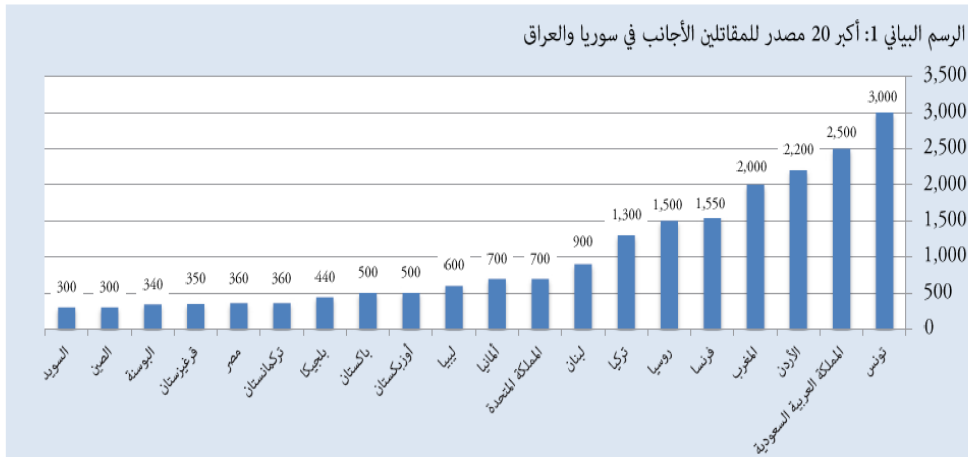
الصلة الثاني: مهدّات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

من نوعه لـ (15000) مقاتل إرهابي حسب جنسياتهم دون الأخذ بالاعتبار الحاملين للجنسيتين السورية والعراقية كما هو مبين في الرسم البياني التالي :



شكل 2 : تعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الواردين من البلدان الإسلامية
الوحدة: الشخص.

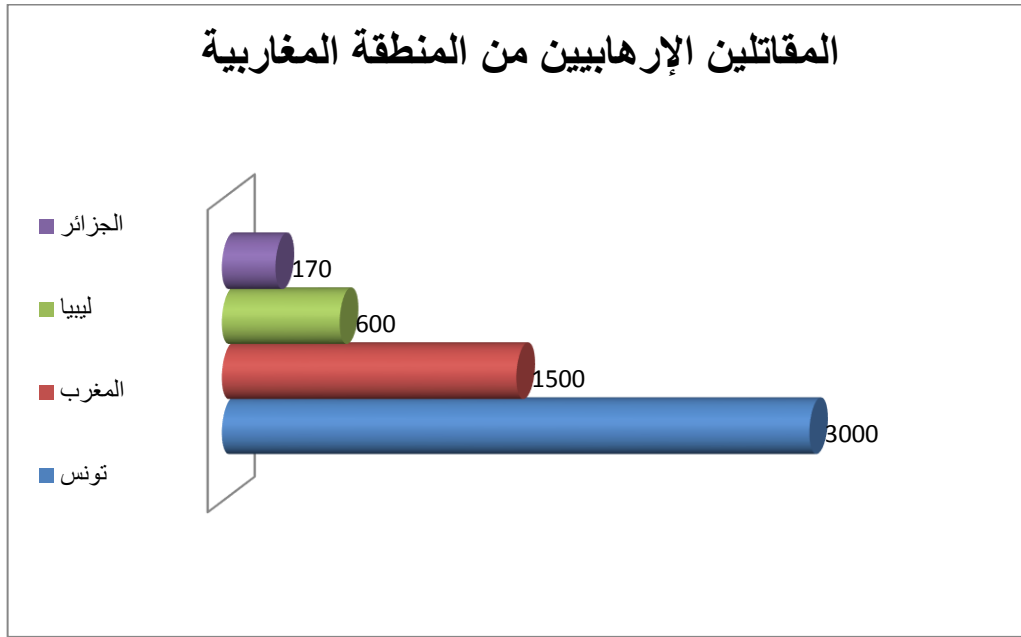
المصدر: جريدة دي إيكونوميست (THE ECONOMIST) ماي 2014



البيانات مأخوذة من أرقام حكومية رسمية ومن مصادر حكومية غير معلن عنها ذكرت في: المركز الدولي لدراسة التطرف، الأمم المتحدة، مجموعة صوفان، دي فيلت، بي بي سي، ذا صندي تايمز، رويترز، لو موند، فرنسا 24، RFE-RL، لوفير، حريات.

شكل 3: أكبر 20 مصدر للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق

المصدر: معهد بروكينغز الأمريكي، 2016
<https://www.brookings.edu>



شكل 4: المقاتلين الارهابيين من المنطقة المغاربية
الوحدة: الشخص.
المصدر : المركز الدولي للدراسات حول التطرف والعنف السياسي(ICSR)، 2015.



شكل 5: أعداد المقاتلين حسب الدول حتى 1 فبراير 2016

المصدر: مركز الدراسات الألماني "فيريل"

وانطلاقا من الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، نجد أن البلدان الواقعة في شبه الجزيرة العربية وآسيا الوسطى هي الأكثر تصديرا للمقاتلين الأجانب، وتبقى منطقة الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للمجندين مقارنة بدول المغرب العربي كما هو ممثل في الرسم البياني رقم 04 التي بلغ منها مجموع المقاتلين الإرهابيين سنة

2015 خمس آلاف وثلاثمئة وثلاث وسبعون (5373)، وتأتي الجزائر في أسفل قائمة هذه الدول المصدرة للمقاتلين الأجانب، حيث أنّ ذاكرة الجزائريين التي لا تزال حية حول عقدٍ من إراقة دماء أبنائهم (منذ عام 1991 إلى 1997) ، مما يبرّر صعوبة جذب اهتمام الشباب الجزائري¹ .

لكن تبقى الجزائر عرضة للانزلاق نحو الراديكالية العنيفة التي تعتمد على ما يتيح العصر الحديث من تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل حفز الأفراد إلى الانخراط في هذه الشبكات. ويشكل عودة المقاتلين إلى بلدانهم (بالنسبة للجزائر بلغ منذ سنة 2012 عدد المقاتلين العائدين 173 جزائريًا، أمّا بالنسبة للتونسيين الذين يشكلون خزانًا للتنظيم الإرهابي في ليبيا والعراق وسوريا فقد بلغ عدد الموجودين ضمن صفوف التنظيمات المسلحة 2962 تونسيًا، عاد منهم 800 إرهابي و1623 مغربيًا و600 مصري، إضافة إلى 3 آلاف سعودي و3244 أردنيًا)² وهو ما يشكل تهديدًا على الأمن الداخلي للدولة حيث أنهم بعد استفادتهم من التدريب في أساليب القتال واستخدام الأدوات الحربية، يمكنهم أن يوظفوا الخبرات المكتسبة في القيام بأعمال تخريبية واختراق الجبهة الداخلية للدولة، وتكوين خلايا للتنظيم تقوم بتنفيذ عمليات واسعة النطاق داخل الدولة.

كما أن التأثير الذي يمارسه المقاتلون الأجانب من خلال الصداقات وشبكات التجنيد التي يقودها أصحاب الكاريزما ممن لديهم القدرة على الإغراء ونشر الأفكار والخطابات المشرّعة للإرهاب والدّاعية إليه من شأنه أن يؤدي إلى بعث خلايا نائمة داخل الدولة والربط بين الشبكات الإرهابية داخل الدولة وخارجها (كالحلّاء الذي أعلنت عليه منظمة بوكو حرام الإرهابية لتنظيم داعش). ضف إلى ذلك أنه يترتب عن ارتفاع تنقل المقاتلين الإرهابيين إلى مناطق الصراع انتشار ظاهرة السلاح غير المشروع في المنطقة المغاربية وبخاصة الخفيف والمتوسط بشكل كبير (والتفيل في نطاق محدود)، ما جعله من أهمّ التحديات في المنطقة لتمكن هؤلاء المقاتلين بعد عودتهم من الحصول على الأدوات اللازمة لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية وتهديدهم للأمن الداخلي لدولهم الأصلية والدول التي يعبرونها وتلك التي يقصدونها، علاوة على دول الجوار لمناطق الصراع وبسبب تغذية العنف وتوفير أسباب التدخل الأجنبي.

¹ أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أن عدد الجزائريين المنخرطين في تنظيم الدولة بسوريا والعراق وليبيا، يعدّ الأقل، مقارنة مع التونسيين والمغربيين، إذ أن عددهم لا يتجاوز 170 عنصرًا.
² حكيم غريب، "عودة المقاتلين الأجانب إلى شمال أفريقيا والساحل.. التداعيات والاستراتيجيات"، 06 سبتمبر 2018، متوفر على الموقع الإلكتروني : <https://www.sasapost.com/opinion/the-return-of-foreign-fighters-to-north-africa/> (18 سبتمبر 2019).

أ. الجريمة المنظمة :

إن الجريمة المنظمة كالإرهاب ليس لها تعريف دقيق أو متفق عليه لعدم وجود مفهوم واضح لها يحظى باتفاق دولي بسبب اختلاف رؤية المشرع في كل دولة من الدول تبعاً لواقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن وجدت محاولات كالتعريف الذي ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو) بايطاليا لسنة 2000، حيث نصت المادة (02) على أنه يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة " جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".

وهو نفس التعريف الذي جاءت به الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية بأنها " كل جريمة ذات طابع عابر للحدود الوطنية وتضطلع بتنفيذها أو الاشتراك فيها أو التخطيط لها أو تمويلها أو الشروع فيها جماعة إجرامية منظمة"¹. وتعرفها منظمة الشرطة الجنائية الدولية/الأنتربول (*Interpol*) بأنها " مصلحة أو مجموعة من الأفراد ينغمسون في عمل غير قانوني بشكل مستمر يهدف إلى تحقيق الربح، دون احترام للحدود الوطنية".

إن اعتبار الجريمة المنظمة ظاهرة عابرة للأوطان يجعلها من أبرز التحديات التي تواجهها الدولة، خصوصاً في ظل العولمة والتبادلات المعلوماتية التي أزلت مفهوم الحدود ومكنت الجماعات الإجرامية من تنفيذ مخططاتها، من جهة أخرى وبالنسبة للمغرب العربي عامّة والجزائر على وجه الخصوص، فإن الامتداد الجغرافي والعمق الاستراتيجي للمنطقة، تعد عوامل مساعدة لعبور وتنقل شبكات الإجرام المنظم كالتهريب وخطف الرهائن وتبييض الأموال وانتشار الأسلحة، فضلاً عن أصناف أخرى للجرائم المعقدة التي من شأنها تدعيم المنظمات الإرهابية لاسيما على مستوى الحدود.

¹ وافق عليها مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعها المشترك بتاريخ 21 ديسمبر 2010 ودخلت حيز التنفيذ في 05 أكتوبر 2013، ووقعت عليها الجزائر في 21 ديسمبر 2010، ولم يتم التصديق عليها إلى الآن.

التمهل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

ويعد التهريب¹ ظاهرة خطيرة تنخر دواليب الاقتصاد الجزائري، حيث أنه يكلف الخزينة العمومية للدولة ما يزيد عن 3 مليار دينار سنويا²، كما أنه يهدد الأمن الوطني للدولة بفسحه المجال لاختراق الحدود الوطنية والمساس بالأمن الداخلي، فهو يأتي إلى جانب الاتجار بالمخدرات في مقدمة الجرائم المنظمة بنسبة 31 % لكل منهما، تليها قضايا الاتجار بالأسلحة والذخيرة بما يعادل 13,54 %³.

وبالنظر لذلك، دعا الوزير الأول السابق عبد المالك سلال دول المغرب العربي خلال زيارة عمل قادته إلى ولاية تندوف الحدودية سنة 2013⁴ إلى التّشاور والتعاون فيما بينها لتأمين حدودها المشتركة ومكافحة التهريب، كما تقرر خلال الاجتماع الوزاري المشترك⁵ الذي خصّص لمكافحة التهريب إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الصارمة للحد من نشاط التهريب الذي عرف تزايدا ملحوظا خصوصا على حدود الجزائر، لاسيما من ناحية التصدير على الحدود الشرقية للدولة.

فالأوضاع السائدة شرق الحدود الجزائرية أدت لتزايد الطلب على بعض المواد الأساسية التي يتم تحويلها بطريقة غير شرعية إلى دول الجوار كالوقود (بنزين مازوت) ، المواشي، الملابس المستعملة، المواد غير الحديدية، المواد الزراعية والمواد الغذائية، أما من ناحية الاستيراد فيتم تهريب البضائع، والمركبات وقطع الغيار والمواد الغذائية.

ويشهد الغرب الجزائري وتيرة أكثر ارتفاعا⁶ في عمليات تهريب الوقود الذي يمثل نسبة 70% من مجموع قضايا التهريب المعالجة⁷، إلى جانب المشروبات الكحولية وتربية الماشية والمنتجات الغذائية، أما الجنوب الجزائري فيعرف خصوصا تهريب السجائر والأسلحة والذخائر بالنظر للوضع في منطقة الساحل وليبيا⁸،

¹ وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين نمطين من عمليات التهريب: الأول قائم في إطار العلاقة الإستراتيجية بين منظمات الإجرام الدولي يتم عن طريق مفاوضة السلع ويكون بالنسبة للمواد المحظورة كالمخدرات والأسلحة والنمط الثاني قائم في إطار التبادل على فترات زمنية معينة من أجل تسويق بضائع ومتحصلات جريمة ما كسرقة التحف الأثرية وتهريبها عبر الحدود أو السجائر دون دفع الرسوم الجمركية.

² Journal Algeria 1 online.

³ الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني.

⁴ بتاريخ جويلية 2013.

⁵ المنعقد ب 4 جويلية 2013.

⁶ حسب حصيلة وزارة الدفاع الوطني لسنة 2015 المعلن عنها في موقعها الإلكتروني ، سجلت معظم القضايا المتعلقة بالتهريب في غرب البلاد بـ800 قضية معالجة، تليها الحدود الشرقية بـ500 قضية أما الحدود الجنوبية وأقصى الجنوب فقد سجلت بها أكثر من 100 قضية.

⁷ اعتبر وزير الداخلية السابق دحو ولد قابلية ظاهرة تهريب الوقود مشكلة أمنية ، حيث أن 25% من إنتاج الوقود الوطني يصدر بشكل غير قانوني عبر الحدود واعتبر وزير الداخلية الحالي نور الدين بدوي أن 1,5 مليار لتر من الوقود تهرب سنويا من الجزائر ومو ما يربو عن المليار دينار جزائري.

⁸ تقرير عن قيادة الدرك الوطني لسنة 2015.

الصلة الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغربية وتداعياتها الأمنية

علما أن الجماعات الاجرامية في هذه المناطق لا تكتفي بالمتاجرة غير المشروعة بمنتوج واحد، حيث تجمع بين تهريب المخدرات والسجائر والأسلحة وغيرها، وهو ما تطلق عليه الأجهزة الشرطة بالنشاطات المتعددة " *La Polyactivité* " التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة بالاعتماد على تحالفات تغذيها عوامل القرابة بين الشبكات الإجرامية.

في هذا الصدد، يعدّ تهريب السجائر في منطقة الساحل ممارسة قديمة، وهي تشهد ارتفاعا ملحوظا بالنظر إلى ما ندرّه من وراء ذلك المجموعات الإجرامية من أرباح طائلة تتجاوز مئات الملايين أورو سنويا، حيث أن السجائر الواردة من مصانع التقليد في آسيا على وجه الخصوص يتم تحويل بعضها إلى المنطقة المغربية والشرق الأوسط وأوروبا، وتعد الجزائر في هذا الإطار وجهة أساسية لتهريب السجائر كلفت الخزينة العمومية سنة 2005 خسائر تراوحت ما بين 25 إلى 30 مليار دينار سنويا.

ونفس الوضعية تواجهها كل من المملكة المغربية وليبيا، إلا أنه بالنسبة للجزائر فإن الرعاية التي يحظى بها الاتجار غير المشروع بالسجائر من قبل الجماعات الإرهابية فرض تبادلا نفعيا بين الإرهابيين والمهربين، فمقابل خدمة الحماية لهؤلاء تستفيد الجماعات الإرهابية دون تدخل مباشر من قبلها في عملية التهريب، حيث تتلقى عوضا ماليا على الحماية التي تقدمها لعصابات الإجرام تقوم بتبييضه لغرض تجنيد عناصر محلية ضمن صفوفهم وتوسيع شبكاتهم الإجرامية (إن مثل هذه العلاقات الوطيدة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع تهريب السجائر منح لقائدها مختار بلمختار لقب "السيد مالبورو").

كما أن الاتجار بالأسلحة والذخيرة من المهددات الخطيرة للأمن الوطني خصوصا في ظل الانفلاتات الأمنية على طول الشريط الحدودي الجزائري، وقد بلغت الإحصائيات المتعلقة بهذه الجريمة المنظمة خلال سنة 2014، 1854 قضية وسُجّلت خلال السداسي الأول من سنة 2015، 890 قضية متعلقة بالاتجار بالأسلحة والذخيرة مكّنت من توقيف 900 شخص وحجز 120 قطعة سلاح، وسجل أكبر عدد من القضايا بشرق البلاد ب 322 قضية متبوع بالوسط ب 310 قضية ثم غرب البلاد ب 200 قضية. وتعد الحيازة غير الشرعية للأسلحة والذخيرة الأكثر انتشارا وتمثل نسبة 70 % متبوعة بقضايا الاستيراد غير الشرعي للأسلحة والذخيرة وسرقة الأسلحة¹.

¹ الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني.

التمثل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

كما أظهرت عمليات التمشيط والمواجهة التي تقوم بها مفارز الجيش الوطني الشعبي أن حصيلة المضبوطات من السلاح الذي تهريبه الجماعات الإرهابية إلى داخل البلاد كبيرة جدا بسبب الوضع السائد شرق و جنوب الجزائر، ففي أقل من أربعة أشهر (من 1 يناير إلى 18 أبريل 2016) ، تم ضبط ما يساوي 308 قطعة سلاح حربية من بينها (140 مسدسات رشاشة من نوع كلاشنيكوف، 13 بندقية آلية. 29 بندقية رشاشة (FMPK)، 10 بنادق نصف آلية من نوع سيمونوف، 21 بندقية هوائية، 247 قذيفة هاون، 550 قاذفات، وكمية معتبرة من الذخيرة من مختلف العيارات تقدر بـ(101471) طلقة ومعدات تفجير، صاروخين مضاد للطائرات، (17) حشوة دافعة للمقذوف *RPG-7* ، قنابل تقليدية¹، أما الذخائر والأسلحة الحربية المسترجعة خلال سنة 2017 فبلغت (258 بندقية كلاشنيكوف و62 بندقية رشاشة و5 هاونات و16 قاذف صواريخ و247 بندقية إلى جانب كشف وتدمير 160 لغما مضادا للأفراد وتقليديا وأكثر من 179 ألف طلقة من مختلف العيارات بالإضافة إلى صواريخ ومقذوفات متنوعة وكمية معتبرة من المواد المتفجرة)².

ويعد إدخال هذا الكمّ والتّوع من الأسلحة عبر الحدود الوطنية الأول من نوعه منذ العشرية السوداء في البلاد، التي لم يستطع خلالها الإرهابيون رغم هجماتهم المتكررة على التكنات العسكرية³ تحصيل كميات كبيرة من السلاح وذلك بهدف شن ضربات ضدّ مواقع إستراتيجية في الجنوب أو من أجل إسناد الخلايا الإرهابية بعد تضيق الخناق عليها شمال البلاد.

إن الفوضى السائدة في ليبيا أساسا، أدّت إلى دخول الجزائر مرحلة دقيقة من الحرب على الإرهاب بعد امتلاكه لترسانة حربية ثقيلة كالمدافع المضادة للطائرات التي تم استرجاعها شرق وجنوب البلاد⁴، وهي تشكل تهديدا شديدا لخطورة على النقل والملاحة الجوية بالبلاد وعلى المواقع والمنشآت الحيوية والإستراتيجية، مما يقتضي رفع درجة التأهب لتفادي محاولات إلحاق خسائر كبيرة بالأمن الوطني.

¹ Journal Al Watan.

² Journal électronique :ALGERIE 24

³ كالهجوم الإرهابي على تكتة بوغزول (الجلفة) وسيدي بلعباس وتيارت والمدينة سنة 1993.

⁴ تمكن الجيش الوطني الجزائري بين شهري فبراير وأبريل 2016 من ضبط إحدى عشر (11) مدفعا مضادا للطائرات بولاية الوادي وأدرار وتمنراست من بينهم ستة (06) منظومات صواريخ "ستينغر" مضادة للطيران بوادي سوف على الحدود الجزائرية الليبية. ومن أهم العمليات المنجزة ضد المجموعات الارهابية أيضا كشف مخبأ بولايتي أدرار والوادي يوم 10 أبريل 2016 يحتوي على كمية ضخمة من الأسلحة تميزت بكونها عتيقة ومهتلكة حيث يعود بعضها إلى الحرب العالمية الثانية وهي من النوع الذي اعتادت مفارز الجيش الوطني ضبطها، كبنقدية المنكظمة التي وجدت جنوب أدرار والتي يرجع تاريخها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية العالم، أما الأسلحة المضبوطة في ولاية الوادي يوم 15 أبريل 2016 فهي خلافا لسابقتها ذات نوعية جيدة تعود للجيش الليبي السابق.

الفصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

بالإضافة إلى ما سبق، تعرف ظاهرة التهريب، لاسيما في شقها المتعلق بالأنشطة التي تمس ممتلكات الدولة مثل عمليات الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والمساس بالتراث الثقافي للبلاد، انتشارا سواء بواسطة الإنترنت أو من خلال شبكات التهريب التي تقوم بنهب الممتلكات الثقافية واستيرادها وتصديرها بطرق غير مشروعة مقابل قبض عوض مالي يمكنها من توسيع حيز نشاطها.

وفي هذا المجال، شهدت الجزائر عمليات كثيرة لتهريب التحف الأثرية الفنية، خصوصا في الجزء الشمالي الشرقي حيث أنه في 1994 تمّ سرقة 50 ألف قطعة برونزية من الموقع الأثري لمداورش بسوق أهراس، وفي 1996 تمّ سرقة "قناع قرقون" (400 كغ) من متحف عنابة وكذا 9 رؤوس رخامية من المتحف البلدي لسكيدة من بينها تمثال "ماركوس أوريليوس" الذي تمّ استرجاعه مؤخرا من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الفترة تمت سرقة 9 رؤوس رخامية من متحف قالمة، إضافة إلى سرقة التمثال الرخامي للإمبراطور أدريان من متحف تيمقاد عام 2001¹، وتم خلال الثلاثي الأول من سنة 2016 تسجيل 29 قضية متعلقة بالاعتداء على التراث الثقافي و تهريب الآثار بقسنطينة واسترجع على إثرها 3100 قطعة نقدية إضافة إلى قطع فنية وأثرية تعود إلى مختلف الحقب. وبذلك فإن استفحال نشاط تهريب الآثار وتطور آلياته اللوجيستكية أضحت إجراما منظما في الجزائر بظلال عناصر وطنية وأجنبية كبدت الجزائر سنويا ما يربو عن 6 مليار دولار كخسائر مادية ناجمة عن تهريب الآثار والتحف.

علاوة على ما سبق، أدى تنامي الجريمة المنظمة إلى تزايد ظاهرة الاقتصاد الموازي² في البلاد ونقشي جريمة غسل الأموال، وهذه الأخيرة تخفي في طياتها آثار الجريمة المنظمة³ والتي تكون نتائجها مادية ومالية وأخرى على الاقتصاد الوطني برمته وكذلك المجتمع الإنساني، وتسمح جريمة تبييض الأموال لمقتربها بإخفاء غير مشروع لمصدر المداخل التي تحصلوا عليها نتيجة أنشطتهم غير الشرعية، وتعد هذه

¹ نوال جاوت، "استفحال سرقة التراث في الجهة الشرقية"، 18 أبريل 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني : <https://www.djazairiess.com/elmassa/20218>، (29 سبتمبر 2019).

² اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو يشمل أشكال الدخل غير المصرح بها والمستحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة وكذلك الأنشطة غير المشروعة، ويطلق عليه حسب مجال العمل الذي يمارسه بتسميات مختلفة فإذا كان يتعامل مع سلعة محرمة الاستخدام والتعامل فيدعى بالاقتصاد الأسود، والاقتصاد غير الشرعي، والاقتصاد الباطني أو اقتصاد الجريمة، أما عندما ينتج سلعة من خلال معامل غير مرخصة (ورش و دكاكين غير مرخصة... إلخ) فيسمى حينئذ بالاقتصاد غير الرسمي.

³ في الدراسة التي قام بها كل من بول بافر ورودا اولمان بعنوان " فهم دورة غسل الأموال " حدد مصادر الأموال القذرة كمايلي:
1- المخدرات والمؤثرات العقلية، 2- التجارة غير المشروعة في الأسلحة النارية والذخائر، 3- الجرائم المرتبطة بمخالفة أحكام قانون البيئة، 4- الخطف والقرصنة والإرهاب، 5- جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بهما من تجسس وتزوير للنقود، 6- جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالأموال العمومية، 7- تجارة الأعراض والدعارة وما يرتبط بهما، 8- أية جرائم أخرى ذات الصلة بما سبق ذكره والتي تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها.

الفصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

الظاهرة من الجرائم الأصلية المرتكبة بكثرة في الجزائر والتي لها صلة وثيقة بتمويل الإرهاب وترسيخ وجوده¹، وقد تنامت مع زيادة تقدم وسائل تقنيات المعلومات بفضل ما توفره من طرق حسابية متطورة وأخذت دائرة غسل الأموال تتسع باستغلال نتائج الثورة التكنولوجية².

ب. الجرائم الالكترونية (السببرانية) :

وهي الجرائم التي ترتكب ضد أفراد أو مجموعات مع وجود دافع إجرامي لإلحاق الضرر عمدا بسمعة الضحية أو التسبب بالأذى الجسدي أو النفسي للضحية بشكل مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصال الحديثة مثل الإنترنت (غرف الدردشة، البريد الإلكتروني..)، والهواتف الجواله (الرسائل النصية القصيرة ورسائل الوسائط المتعددة)³، ومصطلح الجرائم السببرانية جديد الى حد ما، ارتبط بالطفرة الالكترونية في العالم وتطور البرامج الحاسوبية بشكل متسارع وظهور متخصصين ومحترفين في هذا المجال.

وقد استحدثت في ظلّ للتشريع الجزائري قسم في قانون العقوبات في القسم السابع مكرّر، من الفصل الثالث الخاص بجرائم الجنايات والجنح ضد الأموال، تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات (القانون رقم 04-05 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات) ولم يقدم تعريفا للجرائم الالكترونية وإنما اكتفى بتجريم الأفعال التي كيفها بجرائم المعلوماتية⁴.

والجريمة الإلكترونية هي فعل إجرامي يتم من خلال الحواسيب أو الشبكات كعمليات الاختراق والقرصنة، كما تضم أيضا أشكال الجرائم التقليدية التي يتم تنفيذها عبر الإنترنت، وهي كثيرة حيث لم يوضع لها معايير

¹ مجموعة العمل المالي للشرق الاوسط وشمال افريقيا (مينافاتف)، التقييم المشترك: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، الجزائر، 1 ديسمبر 2010، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.mf-ctrf.gov.dz/presse/Algeria_Mutual_Evaluation_Report_AR.pdf (08 مارس 2017).

² الأخضر عزي، "دراسة ظاهرة تبيض الأموال عبر البنوك: تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية". ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الشلف، 2013.

³ رماح الدلقموني، " الجرائم الالكترونية... عندما تصبح التقنية وسيلة للإجرام"، الجزيرة نت. اونلين، 6 أبريل 2015، متوفر على الموقع الالكتروني : <http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2015/4/6> ، (08 مارس 2017).

⁴ تتمثل أفعال الجرائم الالكترونية :

- الدخول أو البقاء عن طريق الغش في نظام المعالجة الآلية للمعطيات .
- تخريب نظام المعالجة الآلية للمعطيات.
- المساس بسلامة المعطيات .
- الوضع في متناول الغير لوسائل تقنية قد تؤدي إلى ارتكاب الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.
- التصرف في المعطيات المتحصل عليها من الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.
- تجريم المشاركة في مجموعة أو اتفاق مسبق لارتكاب الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.
- تجريم محاولة ارتكاب الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.
- تشديد العقوبات في حالة استهداف الدفاع الوطني أو الهيئات أو المؤسسات الخاضعة للقانون العام.

النتيجة الثانية: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

محددة من أجل تصنيفها، وهذا راجع إلى التطور المستمر للشبكة والخدمات التي تقدمها وعمومها فمن أشكالها (الاحتيال والجرائم المالية، الإرهاب الإلكتروني، الابتزاز الإلكتروني، والحرب الإلكترونية)¹.

إن الخسائر المترتبة عن الجرائم السيبرانية أوجبت ضرورة تطوير سياسة وطنية لتقليص مخاطر وآثار التهديدات السيبرانية ورفع الوعي حولها، والاستجابة والتعافي من الحوادث الناجمة عنها، كما أدت إلى تطور ما يعرف بالأمن السيبراني، الذي عرفته وزارة الدفاع الأمريكية بأنه "جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة لضمان حماية المعلومات بجميع أشكالها (الإلكترونية والمادية)، من مختلف الجرائم، الهجمات، التخريب، والتجسس، والحوادث"². في حين عرفه المجلس الأوروبي بأنه "قدرة النظام المعلوماتي على مقاومة محاولات الاختراق أو الحوادث غير المتوقعة، التي تستهدف البيانات"³. كما عرفه الكاتبان (Martti Lehto), (Pekka Neittaanmäk)⁴ أنه "مجموعة من الإجراءات التي اتخذت في الدفاع ضد هجمات قرصنة الكمبيوتر وعواقبها ويتضمن تنفيذ التدابير المضادة المطلوبة"⁵. كما يعرف الأمن السيبراني أنه "مجموع القوانين السياسية، الأدوات، النصوص، المفاهيم وميكانيزمات الأمن وطرق تسيير الأخطار والممارسات التكنولوجية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المستخدمة لحماية الدول والمنظمات والأشخاص". كما يعتبر أنه الحالة المرغوب فيها لعمل أنظمة المعلومات والاتصالات والتي تمنحها القدرة على المقاومة والتصدي لكل ما ينجم عن الفضاء السيبراني، والذي من شأنه أن يعرض المعلومات المخزنة أو المعالجة أو المنقولة للتلف أو التغيير أو التجسس⁶.

وانطلاقاً من ذلك فإن هدف الأمن السبراني هو القدرة على مقاومة التهديدات المتعمدة وغير المتعمدة والاستجابة والتعافي، وبالتالي التحرر من الخطر أو الأضرار الناجمة عن تعطيل أو إتلاف تكنولوجيا

¹ الدلقموني، (مرجع سابق ذكره).

Daniel VENTRE, Cyberattaque et cyberdéfens, La Voisier, Paris, 2011, P103.²

³ منى الأشقر جيور، "الأمن في الفضاء السيبراني: الأمن المعلوماتي والأمن القانوني"، نقلاً عن: xa.yimg.com/kq/groups/.../ÇáÃã+Ýí+ÇáÝÖÇÁ+ÇáÖíÈíÑí.doc

⁴ تم تعريفه في كتابهما بعنوان "Cyber Security: Analytics, Technology and Automation".

⁵ Martti LEHTO, Pekka NEITTAANMÄKI, Cyber Security: Analytics, Technology and Automation", Springer International Publishing, Switzerland, 2015, P25.

⁶ جمال رضوان، "الأمن السيبراني: أولوية في استراتيجيات الدفاع"، مجلة الجيش، العدد 603، 2015، ص14.

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

المعلومات والاتصالات أو بسبب إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا يتطلب حماية الشبكات وأجهزة الكمبيوتر، والبرامج والبيانات من الهجوم أو الضرر أو الوصول غير المصرح به¹.

والجزائر ليست بمنأى عن هذا التهديد المستجد الذي تستخدم فيه الوسائط الإلكترونية كأسلحة فتاكة لتنفيذ جميع أنواع الجرائم، حيث ليس من السهل ضبطها وكشفها فهي عابرة للحدود وتتم بسرعة فائقة ودون رقابة من أي دولة، كما من السهل إخفاء معالمها مما يصعب إثباتها ويجعل آثارها مدمرة على أمن الدول. بل أكثر من ذلك، فإن الحروب الرقمية² هي أشد وطأة وشراسة من الحروب الواقعية، حيث توظف لتحقيق نوايا إرهابية كتدمير البرامج المعلوماتية أو التحكم في الشبكات الحكومية وشبكات الأمن وإغلاقها لإحكام السيطرة عليها و تهديد أمنها الوطني أو سرقة البيانات حتى السرية منها واستخدامها في التجسس لصالح أطراف معادية، وتعطيل أنظمة الطيران والدفاع الجوي أو بث الأفكار المتطرفة لتجنيد وانتداب الأفراد لغرض ارتكاب أعمال إرهابية على أرض الواقع لمهاجمة القواعد الإستراتيجية للدولة³.

بناء على ذلك، أصبحت البنية الإلكترونية أداة في يد المنظمات الإرهابية لنقل وتحديث الإرهاب التقليدي إلى إرهاب إلكتروني بداياته كانت جرائم معلوماتية هدفها السرقة والكسب المالي، ثم تطورت إلى جرائم إرهابية إلكترونية هدفها المساس بالسلامة البشرية للأفراد وتدمير البنية التحتية للدول المستهدفة وتجنيد وتمويل الإرهابيين ونشر الفيروسات وتقديم محاضرات مجانية مباشرة في كيفية صنع المتفجرات والقنابل والغازات السامة⁴.

والنشاط الإرهابي على الشبكة الإلكترونية متفوّع فإذا ما ظهر موقع إرهابي فسرعان ما يغير نمطه الإلكتروني ليختفي ويظهر من جديد، ومثال ذلك أن الجهود المبذولة في منع منظمة القاعدة من توظيف الإنترنت فشلت، فبمجرد اختراق مواقعهم إلا وتظهر مواقع جديدة مكانها.

¹ Joanna F. DeFranco, What Every Engineer Should Know About Cyber Security and Digital Forensics, Boca Raton : CRC press, 2014, P40.

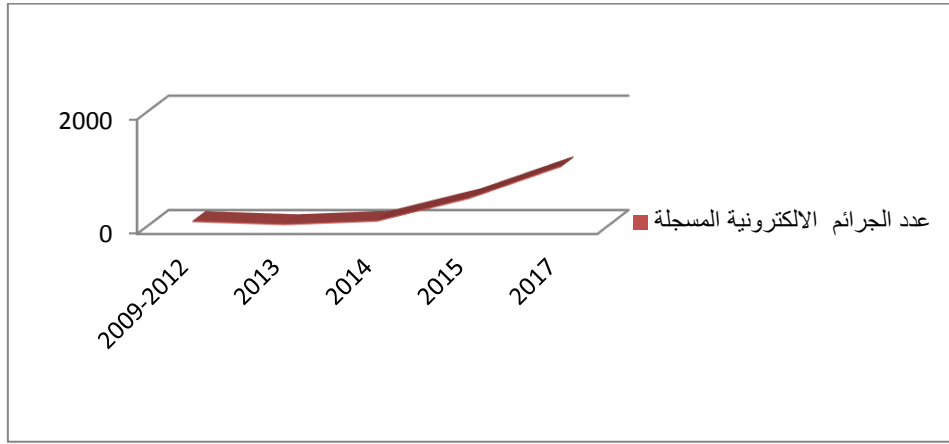
² عرفت الحروب التي تشن بواسطة الانترنت تسميات مختلفة ولكنها كلها محصلة الإرهاب الإلكتروني : حروب الشبكات (Network War) الحروب الاقتصادية (Economic War) ، الحروب السياسية (Political War)، حرب الفضاء (Cyber War).

³ أصدر مركز تقييم التهديدات المترابطة بكندا (Integrated Threats Assessment Center) دراسة بعنوان إطار لفهم استخدام الإرهابيين للانترنت (A Framework For Understanding Terrorist Use Of Internet) حيث وضعت الخطوط العريضة لبيان طريقة توظيف الانترنت من الإرهابيين وصنفت بذلك النشاطات الإرهابية على الانترنت إلى ثلاث أصناف: الأعمال النشيطة (Activism)، القرصنة (Hactivism) والإرهاب الإلكتروني (Cyber Terrorism) .

⁴ حسن بن أحمد الشهري، "الإرهاب الإلكتروني حرب الشبكات"، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد 4، العدد 8، 2015.

الصلة الثاني: مهدّات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

وبالنسبة للجزائر، عالج مركز جرائم الإعلام الآلي وجرائم المعلوماتية ومكافحتها أكثر من 500 جريمة رقمية، خلال سنة 2015 منها 300 جريمة تتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" و20 جريمة رقمية تعلقت باختراق مواقع رسمية لمؤسسات خاصة وعامة، استهدف مجرموها أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وفي سنة 2017 تمت معالجة أكثر من 1055 جريمة إلكترونية تورّط فيها أكثر من 946 شخصاً تتعلق أساساً بالقرصنة والاحتيال والابتزاز والتحرش والتشهير¹، حيث تعرف الجريمة الإلكترونية تطورا ملحوظا في الجزائر بتورط أفراد من جنسيات مختلفة في قضايا تتعلق بالمساس بالأشخاص وانتحال هوية الغير والتهديد والقذف والنصب والاحتيال وأخرى متعلقة بالمساس بالآداب العامة و التحريض للإرهاب.



شكل 6: تطور الجرائم الإلكترونية في الجزائر

المصدر: مركز جرائم الإعلام الآلي وجرائم المعلوماتية ومكافحتها

2. المخدرات والمؤثرات العقلية

فيما يتعلق بالمخدرات فقد عرّفها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1971 وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببريتوكول 1982 في مادته (1.1 و 1.ش)، كما عرّفها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (اتفاقية فيينا) والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994.

وبعد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية مصطلحا دوليا يشمل العديد من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية مثل الإنتاج والزراعة والجلب والتهرب والترويج، ويمتد معنى المصطلح ليشمل الجرائم

¹ الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني.

النتيجة الثانية: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

المتعلقة بالأدوات ووسائل النقل المستخدمة في ارتكاب الجرائم وتهريب السلائف والكيماويات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وكذا الجرائم المتعلقة بالأموال المستخدمة أو الناتجة عن الاتجار غير المشروع، وذلك وفقا للمادة الثالثة (03) والمادة الثانية (02) من اتفاقية الأمم المتحدة والاتفاقية العربية المذكورتين¹.

وتعد جريمة المخدرات من أقدم الجرائم المنظمة العابرة للحدود، فهي إلى جانب الإرهاب من أعتى التحديات الراهنة التي تواجه الدول لما تلعبه من دور بالغ الخطورة في تعويق برامج التنمية وتهديد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يمثل الاتجار غير المشروع بها 8% من مجموع التجارة العالمية، وتشكل الكميات المضبوطة من أنواع المخدرات مقارنة بالتهريبات العالمية الأخرى نسبة 10% في مخدر الهيرويين و30% في مخدر الكوكايين وتكثف الإجراءات الدولية لمكافحة انتشارها وعلاج المدمنين 120 مليار دولار سنويا².

و ترتبط هذه الجريمة في كثير من الأحيان بعلاقات وثيقة ومصالح مشتركة مع شبكات الإجرام المنظم، ومؤسسات غسيل الأموال وعصابات الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات وجماعات الإرهاب، حيث أن بعض من عناصر حركة التوحيد والجهاد في أفريقيا الغربية ضالعون في تجارة المخدرات، كما أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحصل على ربع أو ثلث تمويلاتها من المخدرات³.

ولم يعرف المجتمع الجزائري ظاهرة المخدرات إلا بعد سنة 1975، بعد حجز ثلاثة أطنان من القنب دفعة واحدة وصدور أول قانون لقمع جريمة تهريب المخدرات التي بدأت تتفاقم بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وسنوات الانفتاح الديمقراطي في 1990 وما أعقبها من دوامة عنف غير مسبوقه تفاقمت إثرها كل الآفات الاجتماعية ومنها آفة المخدرات.

¹ مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف)، تقرير: الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، 2011، متوفر على الموقع الإلكتروني :

http://www.menafatf.org/sites/default/files/Illicit_Trafficking_and_ML_Ar.pdf (07 أوت 2015).

² منظمة الأمم المتحدة، تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة عن عام 2006، نيويورك، 2007، ص 10.
³ صرح مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنطونيو مارييا كوستا سنة 2009 "لا تغدي المخدرات الجريمة المنظمة فقط، ذلك أن الإرهابيين والحركات الانقلابية يعتمدون في منطقة الساحل على تجارة المخدرات لتمويل نشاطاتهم وشراء تجهيزاتهم وتمويل مجنديهم"، مزيد من التفاصيل متوفرة في الموقع الإلكتروني : <http://www.un.org/press/fr/2009/CS9807.doc.htm> (07 أوت 2015).

ولقد فرضت على الجزائر في السنوات الأخيرة مزيدا من التحديات الأمنية بسبب موقعها الجغرافي، فهي مُحاطة من الجهة الغربية بأكبر بلد منتج للقنب الهندي (المملكة المغربية)، مثلما أوضحه تقرير المخدرات العالمي الذي أعدّه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سنة 2015¹، بتصنيفه المغرب كأول منتج ومصدر للقنب الهندي (الحشيش) في العالم² حيث تبلغ المساحة المخصصة لزراعة القنب الهندي 47 ألف هكتار سنة 2013، مقابل 52 ألف هكتار سنة 2012 بعد تخريب (5.000.00) هكتار من قبل السلطات المغربية، وفي تقرير المكتب الأممي لسنة 2017³ تمت الإشارة إلى أن المغرب يبقى في صدارة الدول المنتجة والمصدرة للقنب الهندي حيث أن المساحات المزروعة في الهواء الطلق بلغ سنويا 38 ألف طن، فيما يبلغ حجم الإنتاج في المناطق المغطاة 760 طنا، كما أفاد التقرير أن المغرب أنتج 700 طن من الحشيش خلال الفترة 2015-2016 وهو ما يدل على امتداد زراعة القنب الهندي على مساحات واسعة شمال منطقة الريف الجبلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط من مدينة طنجة غربا إلى نهر ملوية شرقا⁴. ورغم أن الوضع المغربي لإنتاج المخدرات يختلف كثيرا عن دول منتجة للأفيون كأفغانستان أو للكوكا ككولومبيا، فخلافا لها لا يعرف المغرب توترات داخلية من شأنها أن تعيق رقابة المخزن للتراب المغربي بغية الحد من انتشار المخدرات ومنع تخصيص مساحات واسعة لإنتاجها، إلا أن حجم المخدرات الواردة من المملكة المغربية يظل كبيرا جدا.

كما أن الوضع الأمني الذي تشهده دول جنوب⁵ وشرق الجزائر سمح بتزايد ظاهرة الاتجار بالمخدرات، وأصبحت الجزائر منطقة عبور بين دول الإنتاج ودول الاستهلاك، ويمكن لها أن تصبح بلد استهلاك على نطاق واسع، حيث أنه ما يقارب نسبة 27% من الكميات التي تمرّ عبر التراب الوطني هي موجهة

¹ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug Report, May 2015, disponible sur : https://www.unodc.org/documents/wdr2015/World_Drug_Report_2015.pdf , (consulté le 02 Janvier 2017).

² 60% من الإنتاج العالمي للحشيش من المملكة المغربية، حيث يقوم تجار المخدرات بنقل بضاعتهم عبر الجزائر إلى أوروبا مرورا باليونان أو البلقان أو من خلال اتخاذ المسالك الصحراوية التي تعبر المغرب فالجزائر لتتفرع نحو الشرق مرورا من بلدان شمال الساحل لتكون الوجهة النهائية سواء أوروبا (عبر مصر) أو الشرق الأوسط (عبر مصر والسودان).

³ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug Report, 2017, disponible sur : https://www.unodc.org/wdr2017/field/Booklet_3_Plantbased.pdf , (consulté le 01 Octobre 2018).

⁴ Pierre-Arnaud CHOUVY, « Production de cannabis et de hashich au Maroc : contexte et enjeux », L'espace politique, Janvier 2008, disponible sur : <https://espacepolitique.revues.org/59> , (consulté le 35 Janvier 2017).

كما يؤكد كذلك المرصد الأوروبي للإدمان والمخدرات في تقريره لسنة 2015 بحفاظ المغرب على موقعه الأول في تصدير راتنج القنب الهندي (الحشيش *Résine De Cannabis*) إلى أوروبا، مزيد من التفاصيل متوفرة في الموقع الإلكتروني : <http://www.ofdt.fr/BDD/publications/docs/Worbook2015MarcheCriminalite.pdf> (17 يناير 2016).

⁵ قرب الجزائر من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا (خليج غينيا بالدرجة الأولى والسنگال و ساحل العاج و غانا و التوغو والبنين و نيجيريا والكامرون).

النتيجة الثانية: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

للاستهلاك الداخلي¹، وأنه ما يقارب من 1.5 مليون جزائري يستهلكون المخدرات والمؤثرات العقلية. كما صنّف تقرير أعدته الوكالة الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة التابعة للأمم المتحدة، أن الجزائر تصنف في المرتبة الثانية عربياً من حيث تعاطي حشيش الكيف بعد أن تبين أنّ ما نسبته 5.7 % من سكان الجزائر يتعاطون المخدرات².

إن الكميات المضبوطة من الأجهزة الأمنية للمخدرات تأتي من دول الجوار، حيث صرح المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان أن الحصيلة الكبرى المضبوطة من القنب الهندي (الحشيش) أو ما يطلق عليه بـ (الحجر المغربي) كانت في الجهة الغربية للبلاد، وهو ما يكشف عن حرب للمخدرات (*Narcoguerre*) التي يشنها المغرب ضدّ الجزائر، حيث تم ضبط 103729,390 كغ من الحشيش خلال عشرة أشهر الأولى من سنة 2015، و 93052,109 كغ خلال عشرة أشهر الأولى من سنة 2016، منها 31181,440 كغ على الحدود الغربية في سنة 2016، وفي سنة 2017، تم حجز 52.609.907 كغ من راتنج القنب و 1.201.792 قرص من مختلف المؤثرات العقلية³.

وتتمثل كميات المحجوزات من القنب والمؤثرات حسب الجهات الأربعة للوطن خلال سنة 2017 بـ 78.87 % تم ضبطها غرب البلاد و 17.50 % في المناطق الجنوبية و 1.69 % في الوسط و فقط 1.94 % في المناطق الشرقية، وبذلك فإن محجوزات القنب كانت أغلبها في الجهة الغربية من البلاد، كما أن أغلب المؤثرات العقلية تم حجزها في نفس الجهة من البلد (الجهة الغربية) بنسبة 28.92 %⁴.

إن التهديد المترتب عن ترويج القنب الهندي بالجزائر زاد من حدة انتشاره نوع آخر من المخدرات الصلبة في الدولة والمتمثلة في الكوكايين⁵، وهو ما تؤكد الزيادة السريعة لمحجوزاتها على مستوى القارة الإفريقية والمطارات الأوروبية الدولية عبر الرحلات الجوية القادمة من إفريقيا، حيث جعلت من منطقة المغرب العربي مركز عبور دولي للتهريب. وتشير الإحصائيات التي نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والإجرام،

¹ لامية بوبيدي، "واقع ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري"، 05 سبتمبر 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني : <https://platform.almanhal.com/Files/2/41189> (17 يناير 2017).

² المرجع نفسه.

³ إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي يعدها بناء على المعلومات الواردة من مصالح مكافحة الثلاث (الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك).

⁴ الحصيلة الإحصائية لسنة 2017 للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها موضحة في الملحق رقم 1.

⁵ خلال القرن الحادي والعشرين أصبحت أفريقيا الغربية والساحل معبرا للكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا وأضحت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي المتوسط بين المركزين دولة معبر وتخزين واستهلاك داخلي للكوكايين.

النتيجة الثانية: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

ما بين سنوات 1998 و2003، إلى أن محجوزات الكوكايين السنوية في إفريقيا بلغت 600 كلغ لكي تفوق سنة 2004 كمية 02 طن و500 كلغ أي ما يعادل 5 مرات أكثر بالنسبة للقارة. وكذلك الشأن بالنسبة لسنة 2007 أين تشير الأرقام إلى كمية من المحجوزات تعادل 5 طن و700 كلغ وهو ما يفوق 50% مقارنة بسنة 2006¹.

ولقد شجعت هذه الوضعية على استحداث سوق استهلاك محلية، فوفقاً للإحصائيات التي نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والإجرام يوجد بالعالم 14 مليون مستهلك للكوكايين من بينهم 8% متواجدين بإفريقيا أي ما يعادل 1.100.000 مستهلك. ووفق الإحصائيات التي نشرها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها سنة 2016، فإن محجوزات الكوكايين قدرت بـ 54732,57 غ خلال عشرة أشهر الأولى سنة 2016، منها 9026,48 غ على مستوى الحدود الوطنية، وفي سنة 2017 تم ضبط 6.279.407 غ، منها 335,800 غ على الحدود الوطنية².

إن رهان الاتجار بالمخدرات وتهريبها بالنسبة للمجرمين دفعهم إلى استحداث طرق لتزوير بضائعهم كتشبيدهم لمهابط للطائرات الصغيرة لتوفير رحلات مباشرة تربطهم ببعض دول أمريكا اللاتينية ليتم بعدها نقل الكميات المحصل عليها من المخدرات باتجاه أوروبا مروراً بمنطقة المغرب العربي، كما يستغل المجرمون التكنولوجيات الجديدة بما يسمح لهم بتغيير طابع تجارة المخدرات غير المشروعة وأنواع الجهات الفاعلة المعنية بحيث تزداد أهمية ومرونة المجموعات الصغيرة وإشراك قطاعات أخرى مثل الخدمات البريدية في ظاهرة الاتجار بالمخدرات.

وتتوثق العلاقة بين تجار المخدرات مع ظاهرة الإرهاب، حيث يجمع الخبراء الأمنيون في شتى بقاع العالم أن هناك علاقة مصلحة بين التهريب والإرهاب أو كما يطلق عليه بالناركو-إرهاب (*Narco_Terrorisme*)، خصوصاً في المنطقة المغاربية-الساحلي، وترسمت هذه العلاقة الترابطية عند قيام مهربي المخدرات بضمان التمويل للإرهاب مقابل تأمين الإرهابيين للمعابر التي يسلكها مهربي

¹ الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للأمن الوطني.

الحصيلة الإحصائية لسنة 2017 للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها².

المخدرات¹، كما أن كثافة الاتصالات بينهم وبين الإرهابيين جعلت من ثنائية الإرهاب والمخدرات وجهاً لعملة واحدة.

أما فيما يتعلق بالاتجار بالمؤثرات العقلية التخليقية (*Substances Psychotropes Synthétiques*)²، فإن المنظمات الإجرامية أصبحت تقوم بصناعة مواد تعاطي جديدة غير مدرجة على قوائم المنع حيث تفيد التقديرات الأخيرة لعدد هذه المواد باكتشاف حوالي (541) مادة مخدرة لغاية ديسمبر من عام 2014، أبلغت عنها 95 دولة من بينها الجزائر أي بزيادة مقدارها (20%) مقارنة بالسنة التي قبلها³.

وتتصدر قائمة المؤثرات العقلية المروجة في الجزائر دواء الريفوتريل (*Rivotril*)⁴، الإسم العلمي (*Clonazepam*)، الذي تم حظر استيراده منذ سنة 2007 بالجزائر وهو ما حفز المتعاطين لهذا المؤثر العقلي إلى اللجوء لتعريبه من المملكة المغربية وفرنسا وإدخاله للاستهلاك الداخلي بالجزائر، حيث اكتشفت مصالح الدرك الوطني في سنة 2008، مخزناً غير قانوني للمؤثر العقلي بصيدلية في الجزائر، يتضمن 12.000 علبة، وتعد أهم عملية ضبط للمادة المحظورة بالبلاد، وتعد نسبة 51.87% من كمية المؤثرات العقلية المحصل عليها خلال عشرة أشهر الأولى من سنة 2016 المقدرة بـ (946047 قرص)، وفي سنة 2017 تم ضبط ما يعادل (244113 قرص) من هذا الدواء⁵ الذي يعتبر من المواد الصيدلانية غير المكلفة التي تلقى رواجاً كبيراً في السوق السوداء وتحظى باستخدام واسع لدى الجماعات الإرهابية، بما تسمح لهم عند استهلاك جرعات كبيرة منها بممارسة نشاطاتهم الإجرامية، وارتكاب أفعال شنيعة دون إدراك للنتائج المترتبة عليها بسبب فقدان الذاكرة وتشتت الانتباه.

وتقدر السوق الموازية للمؤثرات العقلية بالجزائر بـ 300 مليون أورو وهو ما يشكل تهديداً خطيراً يمس جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والفرد) عبر الحدود الحقيقية وحتى الافتراضية

¹ خريطة تبين الطرق والمعايير المتخذة من طرف مهربي المخدرات بشتى أنواعها (الكيف المعالج والكوكايين والهيرويين) ، انظر الملحق رقم 2.

² وهي المخدرات الناتجة من تفاعلات كيميائية، لا يدخل فيها أي نوع من أنواع المخدرات الطبيعية وان كانت تحدث آثار مشابهة للمخدرات الطبيعية ومنها المهلوسات الأمفيتامينات، الباربيتورات، والبنزوديازيبينات، وتعرفها اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1981 في المادة الأولى والثانية.

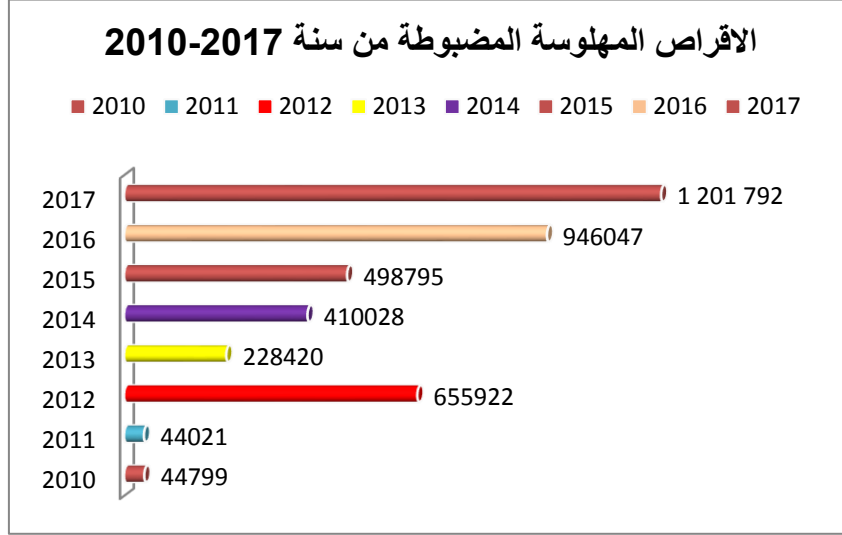
³ مجلس وزراء الداخلية العرب ، مكتب المخدرات والمؤثرات العقلية، 2016، تونس.

⁴ دواء لعلاج بعض الاضطرابات العصبية الخطيرة كالصرع، لا يصرف إلا بوصفة طبيب مختص ولا ينصح باستخدامه لفترات طويلة وتأثيراته مشابهة لتأثير الهيرويين.

⁵ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، ولمزيد من التفاصيل يوضح الملحق رقم 3 كميات المؤثرات العقلية المحجوزة حسب أنواعها لسنة 2017.

الصلة الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

من خلال ترويج المخدرات عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بما من شأنه أن يلحق ضررا فادحا بالسلامة الجسدية والمعنوية للمواطن الجزائري وللمجتمع وتماسك الدولة ككل.



شكل 7: الاقراص المهلوسة المضبوطة من سنة 2010-2017

الوحدة: عدد الاقراص المهلوسة

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

3. الهجرة غير الشرعية

تتعدد دلالات الهجرة بين هجرة سرية، هجرة غير شرعية، هجرة غير قانونية وهي تعني الهجرة من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعبة في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول، وتعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211\66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل". ويشار إلى الهجرة لدى الشباب الجزائري والمغربي عموما بمصطلح "الحرقة" بتضخيم القاف بمعنى إحراق وثائقه التي تربطه ببلده الأصلي و ماضيه وانتمائه للهروب إلى بلد آخر هروبا من واقعه و بحثا عن حياة أفضل.

ولم تعد ظاهرة الهجرة السرية مقتصرة على محاولات معزولة في التنقل من الجنوب إلى الشمال، بل أضحت مسارا منظما تتحكم فيه شبكات مهيكلة ومتداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه. حيث أن المنطقة المغاربية كانت دوما معبرا للعديد من النازحين من الدول الأفريقية وتحولت منذ منتصف التسعينيات

إلى وجهة نهائية لهم¹. حيث يمثل المهاجرون السريون من البلدان الإفريقية - جنوب الصحراء المكون الرئيسي لهذه الظاهرة التي لا تخفى امتداداتها الدولية، بالاعتماد على الناقلين بواسطة القوارب أو شاحنات النقل الدولي سواء عبر مضيق جبل طارق أو جزر الكناري أو عبر جزيرة لامبيدوزة الإيطالية.

فبالنسبة لموريتانيا تعد حالة الهجرة غير الشرعية الأقدم في المنطقة المغربية ويعود تاريخها إلى حركات الرُّحّل في الصحراء، وقد عرفت جزيرة نواذيبو بموريتانيا منذ سنة 2000² موجات بشرية هائلة من المهاجرين السريين القادمين من إفريقيا باتجاه جزر الكناري الإسبانية، ومن الصحراء الغربية انطلاقاً من السواحل الصحراوية ما بين الداخلة وطرفاية، كما تعد تونس وأساساً ليبيا، ما بين زوارة ومصراتة نقطة عبور وانطلاق لمراكب المهاجرين في البحر المتوسط إلى جزيرة لامبيدوزة وسردينيا الإيطاليتين³، أما المملكة المغربية فتعدّ نقطة عبور رئيسية عبر إسبانيا، حيث سنويا هناك حوالي مائة (100) شاحنة تعبر مضيق جبل طارق بين العرائش والحسيمة ومن خلال مدينتي سبتة ومليلة التابعتين لإسبانيا.

و لقد عرفت الجزائر ظاهرة الهجرة غير الشرعية على ثلاث مراحل، بدأت نهاية عقد الستينيات بحركة المهاجرين من دول الساحل الأفريقي لقساوة الظروف الاقتصادية والمعيشية ولولهم وتلتها الموجة الثانية في مطلع الثمانينيات خلال أزمة الأزواد بالنيجر ومالي، وفي بداية التسعينيات تفاقمت الظاهرة بتدفق أكثر من 34 جنسية أفريقية وآسيوية في سنوات تدهور المستوى الأمني وانشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب، غير أنه بداية من سنة 2000 تحوّلت الجزائر من بلد عبور إلى بلد إقامة طويلة المدى أو دائمة للآلاف من المهاجرين في حالة إقامة غير شرعية في المدن ولاسيما الأرياف، فمن بلد هجرة غير شرعية (عابرة) أضحت الجزائر بلد هجرة غير شرعية (باقية)⁴.

إن تدفقات المهاجرين إلى الجزائر راجعة إلى موقعها الجغرافي القريب من الضفة الشمالية لحوض المتوسط وشساعة الحدود الوطنية التي يجعل مراقبتها بصورة مستمرة أمراً مستعصياً، فضلاً إلى الإجراءات التشديدية

¹ Yahia ZOUBIR, Haizam Amirah FERNANDEZ, North Africa: Politics, Regions and the limits of transformation, Routledge, UK, 2008, p 160.

² نتيجة الانقلابات السياسية والعسكرية التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا لاسيما ساحل العاج ونيجيريا و تحول مسار الهجرات التاريخية التي كانت تتم نحو هذه المنطقة التي كانت تعرف ازدهارا الى الشمال نحو المنطقة المغربية.

³ Michel PERALDI, « Le Maghreb, laboratoire de nouvelles migrations », in Antil A, Mokhefi (ed), Le Maghreb et son Sud : vers des liens renouvelés, Paris, CNRS, 2012.

⁴ لخضر عمر الدهيمي، "الهجرة السرية في الجزائر"، الندوة العلمية: مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010، الرياض، متوفر على الموقع الإلكتروني : <https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56277> (20 يناير 2017).

النتيجة الثانية: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

التي انتهجتها الدول الغربية في مجال قوانينها المتعلقة بالهجرة خصوصا بعد قمة سيفيل 2002 وتتصيب الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أو جهاز فرونتكس (Frontex) بموجب التنظيم المؤرخ في 26 أكتوبر 2004 لتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين، فضلا عن إجراءات الإبعاد وتقييد منح التأشيرات للطلابين أدت إلى ردع المهاجرين عن النزوح إلى أوروبا وتفضيلهم الاستقرار في الجزائر. ضف إلى ذلك أن حرية التنقل التي اعتمدها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والمبادرة بخلق طريق البلقان ومنافذ جنوب ليبيا فتحت ممرات عبور للعديد من المهاجرين نحو الجزائر.

كما أن برامج التنمية الاقتصادية التي بادرت بها الجزائر ابتداء من سنة 2000 سمحت لهؤلاء النازحين من توفير يد عاملة بسيطة لأصحاب المشاريع مقابل مداخيل منتظمة حفزتهم على الاستقرار في البلد وجلب عائلاتهم، لاسيما وأن العودة الى بلدانهم أضحت مرفوضا بسبب الظروف الأمنية والمناخية الصعبة وظروف المعيشة القاسية.

وعلاوة على كون الجزائر نقطة عبور ووجهة نهائية للعديد من المهاجرين السريين فهي أيضا بلد مُصدّر لراعاها من "الحرافة" إلى أوروبا وأدى ذلك إلى تشكيل شبكات مختلطة لتهرب المهاجرين الجزائريين والأفارقة تقوم على تنظيم متخصص في إيواء ونقل المهاجرين إلى مقصدهم، ويمكن بذلك التمييز بين ثلاثة أنواع من الهجرة غير الشرعية بالنسبة للجزائر¹ :

- أ. هجرة غير شرعية للإقامة في الجزائر.
- ب. هجرة غير شرعية لعبور الأجانب إلى أوروبا.
- ت. هجرة غير شرعية عن طريق البحر للجزائريين باتجاه أوروبا.

وعليه يعبر المهاجرون غير الشرعيين المسالك التالية:

❖ **المسالك البرية:** بنزوح مهاجرين سريين من إفريقيا (التشاد، مالي، بوركينا فاسو، غانا، السنغال، ليبيريا، ساحل العاج) اتخذوا من الجزائر وجهة نهائية لهم أو منطقة عبور حيوية نحو أوروبا عبر المسالك البرية

¹ عمر الدهيمي، (مرجع سابق ذكره).

الوصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

الشرقية (انطلاقاً من عنابة وبجاية والطارف) إلى إيطاليا وفرنسا والغربية (انطلاقاً من مدينة مغنية، باب الحسة، مرسى بن مهدي والرمشي) إلى المغرب ومن ثمّ لإسبانيا¹.

وفي هذا السياق، أصبحت كلّ من إيليزي وتينزاواتين و تمنراست² جنوباً ممرات عبور للمهاجرين غير الشرعيين من مختلف البلدان الإفريقية، كما شهدت الجزائر انتشاراً مهماً للمهاجرين (اللاجئين) من دول الجوار الشرقي (تونس وليبيا) عبر مراكز المراقبة بولاية إيليزي المتمثلة في الدبداب وطارات وتين الكوم، وبتونس عبر مراكز المراقبة بكل من ولاية الطارف وسوق أهراس وتبسة والوادي، فضلاً عن اللاجئين الصحراويين المقدر عددهم 165,000 لاجئ في مخيمات تندوف غرب البلاد³.

❖ **المسالك البحرية:** وبعد المسلك الذي ينتهجه المهاجرون بصورة كبيرة بامتطاء قوارب صغيرة والاعتماد على الناقلين أو التسلل إلى مراكب السفن الراسية في الموانئ الساحلية، لاسيما المتواجدة في غرب وشرق البلاد للإبحار باتجاه السواحل الإسبانية (ألميريا) والإيطالية (جزيرة سردينيا). وبالنظر إلى عدد الغرقى من المهاجرين في المتوسط، فقد أصبح هذا الأخير أخطر ممر بحري على الإطلاق، ففي سنة 2014 لقي أكثر من 75% من موتى المهاجرين في العالم حتفهم في بحر المتوسط⁴، كما أعلنت منظمة الهجرة الدولية في حصيلتها السنوية لعام 2015 أنه تم تسجيل 3771 حالة غرق للمهاجرين السريين في حوض المتوسط مقارنة بـ 3279 حالة وفاة في عام 2014، أما سنة 2017 فقد تم تسجيل 3119 حالة وفاة في حوض المتوسط مقارنة بسنة 2016 التي ارتفعت فيها حصيلة القتلى بين المهاجرين بشكل حاد إلى أكثر من 5000 ضحية⁵.

❖ **المعايير الجوية:** وتعد هدفاً صعب التجسيد لتشديد المراقبة في المطارات وتوظيف التكنولوجيات الحديثة. إن مشكلة الهجرة غير الشرعية تشكل خطراً على الأمن الوطني على مختلف مستوياته لارتباط شبكات تهريب البشر بالجرائم المنظمة المختلفة كالتروير⁶ وإدخال العملات التي تروج في السوق الموازية وتهريب

¹ خريطة توضح المسالك البرية للمهاجرين غير الشرعيين انطلاقاً من الجنوب الجزائري في الملحق رقم 4.

² تلقب ولاية تمنراست بالعاصمة الإفريقية لكثرة المهاجرين غير الشرعيين النازحين إليها من دول الشريط الحدودي الجزائري.

³ UNHCR, « Le cout humain de la guerre », HCR tendances mondiales 2013, 2014, disponible sur : www.unhcr.fr/53edc9a39.html, (consulté le 20 Avril 2015).

⁴ Journal le Monde.

⁵ Site électronique de l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM).

⁶ إن دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى البلد يتم في مرحلة أولى عبر شبكات مختصة في تسهيل حركتهم عبر ممرات ملتوية وفي مرحلة ثانية يتم التكفل بهم من قبل شبكات التزوير لتمكينهم من حيازة وثائق سفر غير قانونية في حين يتورط آخرون في الإجرام.

المخدرات والمتاجرة بها، كما ينشط بعض المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية والتاريخية والمساحات بالثقافة الثقافية، من جهة أخرى يتأثر الجانب الإقتصادي و الإجتماعي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية، وكذلك إقامتهم في مجمعات سكنية فقيرة، تدفعهم إلى العمل الموازي وبأجور زهيدة تقود بعضهم إلى التورط في شتى أنواع الإجرام مما يؤثر سلبا على استقرار الأمن في المناطق الآهلة بهم، كما أن تدفق المهاجرين غير الشرعيين قد يكون سببا في تسلل عصابات هدامة إلى داخل الدولة تخلق صراعات عصبية كالنزاع الديني الذي نشب بين المسلمين والمسيحيين الأفارقة في واد "واردفو" بمغنية بالغرب الجزائري سنة 1999 خلف وفاة شخص والعشرات من الجرحى¹، ضف الى ذلك وجود العديد من الإرهابيين الذين يستغلون مخيمات اللاجئين للإفلات من أشكال المراقبة والبحث عن الغطاء القانوني الذي توفره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالبلاد.

كما أدت الظاهرة إلى المساس بالمنظومة الاجتماعية والأخلاقية لبعض المناطق في ولايات الجنوب الجزائري بالانتشار الواسع للممارسات المضادة للأداب العامة وبالتالي نقل الأوبئة الخطيرة كالسيدا والملاريا والانفلونزا... الخ كولاية تمنراست بأقصى الجنوب الجزائري التي تعرف أعلى نسبة للمصابين بداء الأيدز على المستوى الوطني إلى جانب المظاهر الأخرى كالتسول والتشرد والبناءات الفوضوية التصديرية².

المطلب الرابع : التهديدات البيئية

لم يحض موضوع البيئة بالاهتمام الكافي في الأجندة السياسية والدولية، كما لم يهتم المنظرّون بهذا الجانب بصفة هامشية حيث تم التعرّيج على البيئة في كتاب " السياسة بين الأمم " لهانس مورغنتو " *Hans Morgenthau*" بتصنيفها كأحد مكونات القوة الوطنية، ويعد باري بوزان المنظرّ الذي تطرّق لموضوع البيئة بإسهاب ليحذو حذوه بعد ذلك العديد من الأكاديميين في إدراج قضية البيئة ضمن الدراسات الأمنية كنورمان ميارز *Norman Myers* وروبيرت كابلان " *Robert Kaplan*" الذي حيث نشر سنة 1994 في مجلة "الأطلسي" مقالته " الفوضى القادمة *The Coming Anarchy* " بتصوره نشوء نوع جديد من العنف الناجم عن التدهور البيئي خصوصا في دول الجنوب، كما أصدر سنة 2002 ميكاييل

¹ بخوش صبيحة، "الهجرة غير اشرقية وتداعياتها على شمال أفريقيا - الجزائر نموذجا-" ، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، مجلد 1، العدد الأول، المركز الديمقراطي العربي- برلين، مارس 2018، ص 299.
² عمر الدهيمي، (مرجع سابق ذكره).

الصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

كلير "Michael Klare" كتابه "حروب الموارد"، كما تطورت دراسات الأمن البيئي من طرف باحثي مدرسة توريننتو الكندية ومن أبرزهم توماس هومر ديكسون "Thomas Homer-Dixon" باستحداثه لحقل النزاعات البيئية.

وأصبح الأمن البيئي مفهوما رئيسيا في الدراسات الأمنية بعد بزوغ الحركات البيئية وانتشار موجة الوعي الأخضر خلال فترة الستينيات وتغير المحيط الاستراتيجي بنهاية الحرب الباردة وتوسيع مفهوم العدو دون إغفال الدور الذي قام به الخبراء والعلميون في التحسيس بقضايا البيئة كمدخل أساسي لإدراك المخاطر المحدقة على الأمن الإنساني.

ولا يزال مفهوم الأمن البيئي قضية خلافية و لم يتطور بعد ليصبح مفهوما متفقا عليه، حيث يتغير معنى الأمن البيئي بتغير المرجعية المعتمدة بمقارنته من منظور الأمن الوطني وأمن الدولة ومن منظور الأمن الإنساني باعتبار التغير البيئي تهديدا لبقاء الإنسان ورفاهه، أما التيار الثالث فيتمثل في أنصار الأمن الإيكولوجي والذين سعوا إلى حماية البيئة من تهديد الأنشطة الإنسانية، وهذا ما يعكس مساهمة كل من الدراسات الأمنية، دراسات البيئة ودراسات التنمية في ظهور مفهوم الأمن البيئي وتطوره.

ولكن رغم الجدل القائم حول موضوع أمنة البيئة، إلا أن الاهتمام العالمي بالاستغلال السليم والمستدام لكوكب الأرض وموارده أصبح أمرا واقعا، وأصبحت فكرة الأمن البيئي متضمنة في أهم التقارير العالمية والخطابات الرسمية كقول ميخائيل غورباتشوف في مؤتمر للأمم المتحدة أن " التهديد الآتي من السماء ليس الصواريخ وإنما الاحتباس الحراري". ولقد أسهمت المؤتمرات الدولية من خلال المبادئ والتوصيات الصادرة عنها في حماية البيئة الإنسانية بمختلف قطاعاتها ووضع العديد من القواعد القانونية التي شكلت اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي البيئي¹.

¹ سجل موضوع حماية البيئة ظهورا لافتا منذ مؤتمر استوكهولم للتنمية البشرية في عام 1972 ليكون بداية لعولمة التفكير البيئي والوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة، ليتسع نطاق الأنشطة التي يتولاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى حد كبير بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام 1992 ومؤتمرات القمة العالمية التي انعقدت منذ اعتماد بروتوكول كيوتو في عام 1997، وكان آخرها مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ 2015 ومؤتمر مراكش بشأن الاحتباس الحراري المختصرة بـ (كوب 22).

التمثل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

وفي هذا السياق، تُولي الجزائر عناية خاصة لمكافحة التغيرات المناخية سيما وأن مناخها القاحل وشبه القاحل يعرضها للعديد من التبعات السلبية من مثل التدهور السريع للسهوب وتفاقم التصحر وشح المياه وتنامي الحرائق وتدهور التنوع البيئي¹.

فبالرغم من كونها أكبر بلدان القارة الإفريقية، غير أن مواردها الطبيعية لا تتناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء توزيعها على الإقليم، مما يعرض أثنى مواردها لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء الحكم فيه، فانتشار ظاهرة التوسع العمراني غير المدروس وتزايد النمو الديموغرافي وتغير نمط الاستهلاك فيه من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للإطار المعيشي، لاسيما بانتشار التلوث البيئي والارتفاع الهائل للنفايات التي تعد مصدرا هاما للوضع البيئي في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر².

أما مسألة التصحر في الجزائر فتعد مشكلة بيئية خطيرة نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد، حيث أن المساحات المهددة بظاهرة التصحر 13.821.179 هكتار أي 69 % من مساحة السهوب، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف، الأنشطة البشرية والرعي الفوضوي، من جهة أخرى تعاني الجزائر من موجات جفاف نظرا لكون 95 % من الإقليم خاضعة لمناخ جاف، مما أنتج ندرة مورد المياه، وهذا الوضع يصنف الجزائر في مرتبة البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة المياه المحددة دوليا بـ 1000 م³ سنويا لكل ساكن³.

ولقد شهدت الجزائر عبر تاريخها العديد من الكوارث الطبيعية المفاجئة والخطيرة التي خلفت خسائر بشرية ومادية على حد سواء، وقد صُنفت المادة 10 من القانون رقم 20 / 04 الصادر في 25 ديسمبر 2004 إلى أهم الأخطار الكبرى التي يمكن أن تتعرض لها الجزائر وهي الزلازل، الأخطار الجيولوجية، الأخطار المتعلقة بالعوامل المناخية (رياح قوية، عواصف، حرائق)، الأخطار الإشعاعية والنووية، الأخطار المتصلة

¹ شكراني الحسين، "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 : مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 63-64، 2013، ص ص 148-168.

² لبيض رضو، "البيئة والتغيرات المناخية في الجزائر وأفاق التنمية"، 05 أوت 2014، متوفر على الموقع الإلكتروني : <https://www.makalcloud.com/post/pvn3ou11v>، (06 نوفمبر 2016).

³ حساني حسين، "إدارة خطر الكوارث الطبيعية في الجزائر: الواقع والأفاق"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جانفي 2014، ص ص 32-42.

التمثل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية

بصحة الإنسان، الأخطار المتصلة بصحة الحيوانات والنباتات، أشكال التلوث الجوي، أشكال التلوث البحري، أشكال التلوث الأرضي و الكوارث المترتبة عن التجمعات البشرية الكبيرة.

ولعل أغلب التهديدات البيئية التي تعاني منها الجزائر تتشاطرها بقية الدول المغاربية لاسيما في ظل تفاقم التأثيرات الناتجة عن تغيرات المناخ والتي تجعل من المنطقة المغاربية بحكم موقعها الجغرافي وهشاشتها الطبيعية معرضة للتأثيرات الخطيرة الناجمة عن الكوارث البيئية، مما اقتضى ضرورة التنسيق بين الجهود المغاربية لمعالجة التحديات الرئيسية والتعامل مع المخاطر والكوارث بشكل فعال، وعليه تم تنصيب فريق العمل المغاربي المكلف بالحماية المدنية بهدف وضع إستراتيجية موحدة للحماية المدنية وتقييم التعاون المغاربي في هذا المجال وتبادل الخبرات والخطط الوطنية التعامل مع المخاطر والكوارث المختلفة.

ويعقد الفريق المغاربي اجتماعاته سنويا بحضور ممثلين عن دول اتحاد المغرب العربي، وقد تم خلال الاجتماع الثالث المنعقد بأبريل 2016 في نواكشوط (موريتانيا) تباحث سبل تطوير التعاون المغاربي ومراجعة مشروع اتفاق التعاون المغاربي في مجال الحماية المدنية، واستعراض الأنشطة المنجزة لتخليد اليوم المغاربي للحماية المدنية. كما تشارك الدول المغاربية في التشاورات العربية بخصوص الإستراتيجية العربية المحدثة للحدّ من مخاطر الكوارث، والاتفاق على برنامجها ومخططها التنفيذي للأعوام (2018-2020)، وذلك بما يتفق وتوجهات إطار عمل "سنداي" وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف المنتدى العالمي الخامس للحدّ من مخاطر الكوارث الذي احتضنته مدينة كانكون المكسيكية سنة 2017.

خلاصة الفصل الثاني

رغم ماضي المقاومة المشترك من أجل التحرر من الاستعمار الأجنبي، ورغم أواصر الأخوة والقربى، لم تكن علاقات دول المغرب العربي ثابتة، حيث غلب عليها منطق الخلاف عوض التعاون نتيجة الاختلافات السياسية والتوجهات الإيديولوجية ما بعد الاستقلال التي لعبت دورا في إجهاض الحماس الوحدوي والتفريق بين دوله. واتسم المشهد المغربي بطغيان سياسة المحاور التي فرضت توجهاتها على العلاقات البينية، ما جعل الجزائر كفاعل محوري في المنطقة أمام تحديات صعبة مرتبطة بحالة الشك والتوجس من الأولويات المتغيرة لدول المنطقة وعدم وضوح النوايا الحقيقية للدول المغربية بسبب سلوكياتها الممؤهة والمستترة عن الأهداف الحقيقية.

وقد بلغ التفاوت في حالة ومسيرة العلاقات المغربية ومدى القارب بينها أوجه في الصراع الجزائري المغربي والذي يرجع في سببه الجوهرى إلى المنافسة الحادة على الزعامة الإقليمية مع أنه ينتقل دوما إلى نزعة الحدود ومشكل الصحراء الغربية. ويعد هذا الوضع مصدر تهديد حقيقي ومستمر بالنسبة للجزائر، فبالرغم من أن المواجهة بين الطرفين غير متوقعة وأن حدة التوتر منخفضة الشدة، إلا أن سلوكيات الجانب المغربي المناوئة للجزائر والمرتهنة لإرادتها للقوى الخارجية سيقود إلى إدامة حالة اللايقين المتبادلة، كما أن عدم الحسم في الصراع الصحراوي من شأنه أن يفضي إلى تكريس الفوضى واللامن في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود .

وإذا كان التهديد النابع من الجار المغربي من أقدم التحديات الأمنية للجزائر بعد استقلالها إثر تبنيه تجاه الجزائر لسلوكيات عدوانية (حرب الرمال وحرب أمقالا الأولى والثانية) وأخرى غير ودية (حادثة فندق الأطلس بمراكش والحملات الإعلامية التشويهية)، فقد وجدت الجزائر نفسها بعد انطلاق مشكل التوارق في الساحل، وتداعي دولة مالي والارتدادات الأمنية للإنتفاضات العربية لاسيما في ليبيا، مطوقة في عمقها الإستراتيجي بجملة من التهديدات الحقيقية ذات التداعيات الخطيرة، ما جعلها تحرص على حفز الدول المغربية على العمل الأمني المشترك، الذي قد يكون إرهاصا لحالة جديدة من العلاقات البينية، تقوم على استبدال العداءات والمخاطر بالتعاون والتبادل الأمني بين دول اتحاد المغرب العربي.

ورغم أن دول المغرب العربي لم تصل إلى بناء وحدة مغربية تماشيا مع طموحات شعوبها ، إلا أنها مؤخرا وعلى خلفية التهديدات الخطيرة التي انتشرت في المنطقة المغربية، والتي تميزت بتعددية (*plurality*) المصادر والفواعل، وبالهشاشة (*precarity*) لغياب مظاهر الاستقرار، شهدت صحة جديدة تتناسب مع الوضع الجيوسياسي بالمنطقة المغربية، قادتها الجزائر بإيجادها لصيغة جماعية للعمل المغربي المشترك في مواجهة التهديدات البينية، بالإعلان عن "بيان الجزائر" الذي أتبع بـ "بيان الرباط" اللذان أرسيا أرضيات للتعاون الأمني والمعلوماتي وتبادل الخبرات والممارسات السلمية بين الدول المغربية، فكانت بذلك تصاعد التهديدات من إرهاب، وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية وتجار في البشر، ومخدرات وجرائم إلكترونية بواعث لتفعيل مسار العلاقات المغربية كخيار استراتيجي فرضته أولويات أمنها بالمنطقة.

الفصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في
المنطقة المغاربية وآلياتها

المصطلح الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

المبحث الأول: تصور الجزائر الأمني ومقاربتها الشاملة في مواجهة التهديدات الأمنية

المطلب الأول: المذهب الاستراتيجي ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

1. تعريف المذهب الاستراتيجي ومرتكزاته

يقصد بالمذهب الاستراتيجي بأنه مجموعة الأفكار الإستراتيجية التي ترمي من خلالها الدولة إلى قراءة المسألة الأمنية وكذا الخيارات الأساسية التي توجه تعاملها وتفاعلها مع محيطها الاستراتيجي، من هذا المنظور يمكن تعريف المذهب الاستراتيجي للدولة أنه تصوّر أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها والأداة التي تقوم من خلالها بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات وتفسير الأحداث ذات الطابع الأمني وبلورة أفضل السبل التي تمكنها من تجاوزها. وعليه يمكن القول، أن المذهب الاستراتيجي يمدّ الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها الوطني .

ومن الناحية الوظيفية: يشكل المذهب الاستراتيجي مبدأ أو مجموعة من المبادئ المركزية المنظمة التي تجند من خلالها الدولة كل مكونات طاقاتها الداخلية قصد تحقيق أهدافها الأمنية وإن اقتضت الظروف التي تواجهها الدولة يتم استعمال كل مكونات القوة الداخلية طبقاً للمبادئ المسطرة. **ومن الناحية الهيكلية:** يقوم المذهب الاستراتيجي أساساً على تصورات نظرية تتبناها الدولة ويمكن أن تأخذ منحى أيديولوجي وخيارات سياسية التي يمكن أن تكون نتيجة قناعات أو الظروف التاريخية التي يخضعون لها.

وعليه يستخلص، أن بناء المذهب الاستراتيجي يقوم على قدر كبير من الذاتية في صنعه وتركيبه لاستناده إلى ميولات صانعه والمنطلقات السياسية والأيدولوجية، مما يجعل الاختلاف في المذاهب الإستراتيجية بين الدول وتفسيرها للتهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجهها أمراً طبيعياً وشائعاً، رغم أن عقلانية الدولة تضع ضوابطاً وحدوداً صارمة في وجه الذاتية وتمنعها من إضعاف عقلانيتها، كما أن الاتكال على الذات كخاصية للدولة يفرض على بنية المذهب الاستراتيجي مراعاة قدرات الدولة وعدم الإفراط في تجاوزها.

المصطلح الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

بناء على ما سبق، يمكن القول أن المذهب الاستراتيجي يرتكز على ستة ركائز أساسية :

(1) **التصور الذاتي للدولة في محيطها الاستراتيجي**، حيث تقوم العقيدة الأمنية على قدر كبير من الإرادية، فالدولة هي التي تقرر ما تريده وما لا تريده في محيطها الإستراتيجي، وهي التي تحدد طبيعة الدور الذي تريد أن تضطلع به .

(2) **القراءة الخاصة للدولة لمحيطها الإستراتيجي**، والذي يتأثر بخلفياتها الإيديولوجية والتاريخية والثقافية.

(3) **نمط التصرف في المحيط الإستراتيجي**، الذي هو نتاج قراءة الدولة لمحيطها الإستراتيجي والدور الذي تحدده فيه لنفسها، ويأخذ الأشكال التالية : الانعزال (*Isolationisme*) أو الحياد (*Neutralisme*)، أو الوساطة (*Médiation*).

(4) **تشخيص الأعداء وتحديد مصادر التهديدات والمخاطر**، وهو اللبنة الأساسية في العقيدة الأمنية وقوامها الأساسي، حيث تبقى الدولة وحدها المسؤولة عن أمنها والدفاع عن مصالحها، وبالتالي يعود لها وحدها مهمة تعريف أعدائها وتحديد مصادر التهديد لأمنها ، ويعد هذا الأمر حقا غير قابل للتصرف (*Droit Inaliénable*) .

(5) **تحديد مصالح الدولة الوطنية التي يجب الدفاع عنها وحمايتها**، فعلى ضوء قراءتها للمحيط الإستراتيجي وتحديد أعدائها وتشخيص مصادر الخطر والتهديد تصنف الدولة مصالحها إلى:

- **المصالح الحيوية** : المتعلقة ببقاء وأمن الدولة وتشمل كل ما يتعلق بالاستقلال والسيادة وحرمة الحدود ونظام الحكم القائم وقد تفترض لحمايتها اللجوء إلى القوة العسكرية.
- **المصالح الإستراتيجية** : متعلقة بدور ومكانة الدولة الوطنية في الفضاء الخارجي، وقد تكون مصلحة سياسية أو معنوية (بناء اتحاد المغرب العربي بالنسبة للجزائر مثلا تبرئة الإسلام من العلاقة المزعومة بالإرهاب بالنسبة للدول الإسلامية) .
- **المصالح الهامة**: متعلقة بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي للدولة، دون أن يمس أمنها وبقائها الحيوي ولا يتطلب الدفاع عنها اللجوء للقوة بالضرورة.
- **المصالح الثانوية أو الهامشية** .

(6) **القدرات اللازمة لتجسيد العقيدة الأمنية** : فإن توفرت قامت الدولة بجمعها وتعبئتها وإن لم تتوفر تقوم الدولة بحشد إمكاناتها لإنتاج القدرات المطلوبة.

2. علاقة المذهب الإستراتيجي بمبادئ الدبلوماسية الجزائرية

إن لكلّ الدول مذهب أمنية واستراتيجيات لكن في مجال العلاقات الدولية هناك بعض الدول من تعلن عنها في وثائق ومنشورات رسمية توضّح فيها دورها مذهبها الأمنية واستراتيجياتها التي تتبناها وهي في غالبها الدول العظمى والكبرى والدول التي تمتلك السلاح النووي من أجل إظهار النوايا والمواقف والترتيبات الأمنية حتى لا يساء فهمها أو تقديرها من قبل الخصم، ما قد يتسبب في اندلاع حرب غير مقصودة وغير مرغوبة. إن هذا السلوك الأمني يتمّ عن خاصية من خاصيات العلاقات بين الدول وهو ميزان القوى، بإعلان الدولة عن كيفية وظروف استعمالها السلاح النووي وردع الخصم عن الإخلال بالتوازن القائم.

وباستثناء دول حلف الناتو (27 دولة عضو)، ودول أخرى متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا العظمى وتركيا وباكستان والبرازيل والهند والكيان الإسرائيلي والتي تعلن عن مذهبها الإستراتيجية - علما أن المصالح الدقيقة والأهداف الرئيسية لا يتم الإفصاح عنها من قبل هذه الدول - فلا يعرف لباقي الدول عقيدة أو مذهب، لكن هذا لا يعني انعدامه وإنما هي دول لا تعلن عن مذهبها ولا استراتيجياتها لتحديد أهدافها ومهام قواتها ومجال نشاطهم وخياراتها الأمنية في ظل الظروف والتحديات التي تواجه الدولة والتجارب المستخلصة من النزاعات والحروب¹.

إن امتلاك الدولة لقدرات دفاعية وجيوش نظامية موضوعة تحت تصرفها تجسد خاصيتها الأساسية في احتكار حق اللجوء إلى العنف الشرعي وتسخير مكونات القدرة الوطنية لأهبة الدفاع، وكلّ ذلك يتطلب تأطيره بتصور أمني ينظّم مسألة الدفاع عن الأمن الوطني والمصالح الوطنية وتحضير وتسيير وتنظيم القوات المسلحة وبالتالي فإن عدم توثيق المذهب والاستراتيجيات في إطار منشورات رسمية لدى بعض الدول كالجائر لا ينفي وجودهما، حيث يبقين يدرسان في المدارس ومراكز التكوين العسكرية ويبقى الوضع الراهن يفرضهما أكثر من أي وقت مضى، فجيوش اليوم بأعدادها غير المسبوقة وبتطور قدراتها التكنولوجية وبتفرع اختصاصاتها تتطلب صنع مذهب واستراتيجيات قادرة على تحضيرها على الوجه الأمثل وعلى ضبط شروط وظروف وكيفية استعمالها ويبقى التفاوت بين مذهب واستراتيجيات ما ومذهب واستراتيجيات أخرى يكمن سوى في القدرات المتوفرة لدى دولة أو أخرى².

¹ أحمد عطاق، (مرجع سابق ذكره).

² لا يوجد تصنيف أو تعريف موحد يحظى بإجماع حول مفاهيم المذهب الإستراتيجية والاستراتيجيات العسكرية، ففي صنف الباحثين لا يوجد تعريف وتصنيف مقبولان لدى الجميع حتى أضحي التصنيف أن يكون محل آراء شخصية لدى الباحثين، كما لم يتمكن الممارسون

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

بناء على ما سبق، يمكن القول أنه تبقى أحكام المذهب الإستراتيجي للجزائر غير معلنة صراحة، لكنها تبقى معروفة بشكل أو بآخر من خلال النصوص الدستورية والقانونية التي تعالج مسائل الحرب والسلم ومهام القوات المسلحة ومبادئ السياسة الخارجية للدولة باعتبارها الإطار الأعلى المحدد والمنظم لتفاعل الدولة مع محيطها الاستراتيجي، بالإضافة إلى التوجيهات والتصريحات التي تصدر عن السلطة السياسية التي تعود لها كيفية التعاطي مع المحيط الاستراتيجي من خلال خيارات تقوم هي وحدها بإقرارها دون سواها من خلال أداتي الدبلوماسية (في حالة السلم) والقوات المسلحة (في حالة الحرب)، بالإضافة إلى ما يرد في مقررات المؤسسة العسكرية والبرلمان وغيرها من جهات نظر تتعلق بالمسائل الدفاعية وتحضير البلاد والمواطنين لمواجهة العدوان المحتمل وتعيين مصادر العدوان على البلاد والمساس بالكرامة الوطنية والمقدّسات.

ونظرا لتباين السياسات الخارجية للدول فإن المذاهب والاستراتيجيات المنبثقة عنها ستكون لها خصوصيات تميزها عن البقية وبذلك ستكون منطلقات وركائز المذهب الإستراتيجي الجزائري منتج العامل التاريخي والجغرافي والإيديولوجي الخاص بها.

أ. سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية: المحدد التاريخي والجغرافي

إن سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية طبعت التصور الأمني للدولة ومقارنتها تجاه العديد من القضايا والمسائل الأمنية، وكان للمرجعيات التاريخية والإيديولوجية والجغرافية دور في توجيه السلوك السياسي الخارجي لها، فبالنسبة للنقل التاريخي، أثرت الثورة التحريرية في طريقة التصور الأمني لمكانة الجزائر ضمن محيطها الإستراتيجي واعتبرت أحد أهم روافد مذهبها الاستراتيجي في فترة الاستقلال.

فالاحتلال الفرنسي للجزائر سعى إلى طمس هويتها وميزها تمييزا سلبيا بين الدول وعمل على استلاب سيادتها المطلقة بمنعها عن التصرف في شؤونها الداخلية وحريتها، وهو ما أثر على سلوك الدولة الخارجي وأوجد لها قراءة خاصة للمسألة الأمنية قائمة على مبادئ ثابتة تحدد سلوكها لحماية الأمن الوطني والدفاع عن مصالحها كالتصور المطلق للسيادة الوطنية وحرمة الإقليم وأنها فاعل متساو مع باقي الدول، وهي

أيضا من فرض اتفاق أو إجماع حول ذلك، فالدول التي تفصح عن مذاهبها واستراتيجياتها العسكرية تتعامل مع موضوع التصنيف والتعريف من خلال معالجته تحت باب شامل ومتكامل يسمى " استراتيجيات الأمن الوطني " بالجمع بين المذاهب والاستراتيجيات تحت غطاء واحد وأكثر من ذلك ذهب بعض الممارسين إلى التشكيك في جدوى المذاهب والاستراتيجيات العسكرية كقائد الأركان الألماني " Won Woltka " بقوله : لا وجود للمذاهب ولا للاستراتيجيات في الحرب وكل ما في الأمر حلول مناسبة يفرضها ميدان القتال " و قول المارشال " Ferdinand Foch " : مهما كان القدر من العبقرية والإبداع الموضوع في صنعها لا يوجد مذهب ولا إستراتيجية قادرة على الصمود ولو لو هلة في وجه أول اصطدام بين جيشين".

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

بذلك تتصرف وفق مرجع الندية والمسؤولية المنفردة في تحديد مصيرها الأمني وتوجهاتها الإستراتيجية، وقد أكد بيان أول نوفمبر 1954 على مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل باعتبارها ثوابت مرجعية في علاقة الجزائر مع الخارج.

كما كان للعامل التاريخي دورا مهما في تحديد فضاءات الاندماج للجزائر على الصعيد المغاربي والعربي الإسلامي والأفريقي. بهذا الصدد اعتبرت الجزائر الانتماء للمغرب العربي مطمحا سياسيا غدى المرجعيات الفكرية للأحزاب والحركات التي قادت معركة التحرير الوطني في المنطقة المغاربية، حيث حمل أول حزب سياسي تحرري تسمية " نجم شمال أفريقيا" وهو ما يؤكد البعد المغاربي للثورة التحريرية واعتبار الوحدة المغاربية خيارا استراتيجيا للتقارب بين الشعوب المغاربية ومنطلقا لبحث آفاق إقامة المشروع المغاربي.

كما أملت الثورة التحريرية للجزائر تصنيفها للدول إلى دول شقيقة وصديقة وأخرى عدوة بناء على موقفهم من الثورة التحريرية، كما بقيت متمسكة بمبدأ الرفض التام لإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو الدخول في تحالفات عسكرية، أو اللجوء لاستخدام القوة، متخذة السبل السلمية كالوساطة والتفاوض واللجوء إلى التحكيم والقضاء من أجل حل النزاعات (المادة 29 من الدستور). وعلى هذا الأساس تعتبر الجزائر التدخل الأجنبي سببا مباشرا لبث الفوضى داخل الدول خصوصا عقب إنهاء العمليات العسكرية التي تتولد عنها نزاعات قومية وسياسية بسبب تأليب الشعب ضد بعضه البعض، مما يؤدي لخلق الفراغ الأمني والصراع على السلطة.

كما يستند المذهب الإستراتيجي للجزائر على مبدأ ثابت في سياستها الخارجية يتمثل في رفض تدخل قوات الجيش خارج الحدود، وعدم إقحامها في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يضمن الحفاظ على تماسك المؤسسة العسكرية ونجاحها في الدفاع عن الوحدة الوطنية وحماية الحدود على كافة الجهات.

إن العامل التاريخي يتداخل مع العامل الجغرافي في بناء السلوك الأمني الجزائري، حيث تنطلق في إطار علاقاتها مع الأطراف الخارجية من تصوّر ذاتي يوضعها ضمن فضاء جغرافي مرسوم ضمن حدود نهائية غير قابلة للنظر فيها، وعليه قامت الجزائر بترسيم حدودها الكاملة انطلاقا من مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار باعتباره امتدادا لثورتها ودعامة أساسية لحسن الجوار، وعليه فإن مذهبها الإستراتيجي يرفض أي تغيير لهذا المبدأ ويعتبر كل محاولة للمساس به تهديدا للمصالح الحيوية للدولة وتوسعا غير مشروع يؤدي إلى تهديد الأمن الإقليمي.

الفصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وفي السياق ذاته، اعتمدت الجزائر على مبدأ حسن الجوار بتنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من مسببات سوء التفاهم والخلاف من خلال توقيع اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع جميع دول الحزام الأمني ما عدا المغرب وتبنيها مختلف أشكال التعاون والتنسيق الأمني ورصد الإمكانيات المطلوبة لتنمية العلاقات السلمية الثنائية والمتعددة الأطراف، وهو ما سيتم التعرض له لاحقا في هذا الفصل .

ب. سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية: المحدد الإيديولوجي والإستراتيجي

كما شكل البعد الإيديولوجي مرتكزا مهما للمذهب الإستراتيجي للجزائر إذ مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدرا ذا قيمة بالنسبة للمذهب الأمني وهو ما أكدت عليه الدساتير الوطنية لسنوات 1964 و1976 و1989¹، وبناء على ذلك تبنت الجزائر مناصرة حركات التحرر في العالم كدعم حق تيمور الشرقية المسيحية في تقرير مصيرها ضد اندونيسيا المسلمة وبنفس الشكل تنادي الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ضد المغرب²، كما جعلت من دور القوات المسلحة لا يقتصر على الواجبات الدستورية بل يمتد إلى دعم المسارات التنموية للدولة بصفته شريك اجتماعي-اقتصادي.

إن مرحلة الانتقال السياسي التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات تزامنت خارجيا مع تصدع المعسكر الشيوعي وتفكك الكتلة الشرقية وسقوط جدار برلين، وداخليا مع احتداد الأزمة الاقتصادية سنة 1986 والسياسية في أكتوبر 1988 وانطلاق دوامة العنف غير المسبوقة بعد وقف المسار الانتخابي سنة 1989 وبروز ظاهرة الإرهاب في الجزائر³ كلّها شكلت مهددات حقيقية للأمن الجزائري، علما أن تصاعد الظاهرة الإرهابية لم يحظ باهتمام المجتمع الدولي آنذاك⁴.

وعليه، فرض نشوء العمل الإرهابي والإجرامي على الجزائر إعادة صياغة مقاربتها الأمنية وفق مدركات التهديد الجديدة التي تطورت من مرحلة العنف المنظم (1992 و1995) بتصاعد العنف وتخريب الاقتصاد وارتكاب جرائم القتل خصوصا بعد عودة المقاتلين العائدين من أفغانستان وكسوفو إلى الجزائر، إلى مرحلة الأعمال الإرهابية العشوائية (1996 و1997) التي لم يتم فيها التمييز بين الرجل والمرأة والطفل والشيخ،

¹ صالح زباني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 5، ص ص 286-298.
² واعند ذلك مبدأ دستوريا تنص عليه المادة 30 "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير".
³ بروز الحركات الارهابية المسلحة وهي الجيش الاسلامي للإنقاذ، الجماعة الإسلامية المسلحة "الجيا" التي ظهرت سنة 1992 وتم القضاء عليها سنة 1998 والجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي أصبحت تحمل تسمية القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.
⁴ لقد كانت بعض بلدان العالم القريبة والبعيدة تشهد دون حراك عما سيسفر عنه مخبر الجزائر فيما تتساءل آخرون عن من يقتل من؟

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وترتب عنها 100 ألف قتيل من المواطنين¹. وقد تمت مواجهة الجماعات الإرهابية التي اعتمدت طرقا غير تقليدية في توجيه هجماتها من طرف الجيش الجزائري الذي لم يكن في بداياته مؤهلا عسكريا وسياسيا ولكنه التزم بفاعلية في تطوير قدراته وتكليفها وتكثيف العمليات العسكرية، مما أدى إلى تراجع الاعتداءات الإرهابية داخل البلاد منذ سنة 2005 لكّنه اتخذ أبعادا عابرة للحدود ليرتبط بأشكال أخرى من الإجرام، ما دفع بالجزائر إلى تكييف مذهبها الإستراتيجي مع التهديدات المستجدة التي فرضها الإرهاب على العديد من الدول معتمدة على ميكانيزمات التعاون والتنمية والتشاور لصعوبة محاصرتها والقضاء عليها منفردة .

إن الوضع المتوتر على طول الحدود الجزائرية يشكل هو الآخر محددًا أساسيا في بلورة دفاعاتها الوطنية وتطوير قواتها المسلحة لتضمن حصولها على معادلة الوقاية والدفاع وامتلاك التصميم على استخدام القوة العسكرية الفعلية في حال وجود تهديد خارجي مائل يمس سلامة الإقليم والدولة.

بذلك كان للنزاع الحدودي مع المملكة المغربية الأثر الكبير في بناءها لتصور أمني دفاعي على الجناح الغربي للبلاد، فالمطامع التوسعية للمغرب المعلنة في مذهبه الرسمي " خارطة المغرب الكبير" تعدّت المطالبة الترابية عن طريق التصريحات إلى الاعتداء المباشر في حرب الرمال 1963، وهو ما طبع توجه الجزائر الدفاعي ضد التوسع المغربي من خلال العناية بالقوات البرية عدّة وعتادا، وإعطاءها الأولوية في تطوير القوات المسلحة وسلاح الجو بهذا الشق الحدودي² وتقريرها غلق الحدود لمنع الاختراقات الأمنية غير المشروعة وعمليات التسلل والتهريب للممنوعات إلى داخل الجزائر .

كما تعتبر الجزائر المنطقة المغاربية فضاء استراتيجيا ومنطقة أمن حيوية بالنسبة لها، وهذا ما صرّح به الرئيس الجزائري هواري بومدين " إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر". بناء على ذلك، ترفض الجزائر حصول أي تغيير إقليمي في فضاءها دون اتفاق معها، لاسيما إذا كان على حساب الحقوق المشروعة للشعوب (المحدد الأيديولوجي) ما أدّى لاعتراضها على تقسيم الصحراء الغربية أو ضمّها للمغرب³.

¹ قايدي صالح، "هكذا نشأ الارهاب وهكذا تم القضاء عليه"، اليوم البرلماني حول مكافحة الإرهاب الدولي الجديد القواعد والآليات، المجلس الشعبي الوطني، 9 جوان 2015، الجزائر.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر أوروبا والطف الأطلسي)، المكتبة العربية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

³ المرجع نفسه.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وعلاوة على ثقل الخلافات الحدودية والهيمنة التوسعية للمغرب في نظر الجزائر، نجد أن تطور الأحداث على الحدود الجنوبية والشرقية وتفاقم حدة المخاطر بمنطقة أمن الجزائر، تشكل بالنسبة لها هاجسا أمنيا بالغ الأهمية، فرض عليها توسيع وتعميق مدركات التهديد لديها بالانتقال من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع للأمن، خصوصا في ظل فتيل الأزمات الداخلية التي شهدتها الدولة كأزمة غرداية والقبائل.

وعليه استوجب مسعى التغلب على مواطن التوتر والهشاشة على الجزائر تبنيها السبق في معالجة الأزمات، حيث اعتبرت من جهة الشأن الأمني الداخلي من صميم سيادتها، لكنها من جهة أخرى كانت في طليعة الدول المهتمة بالشأن الأمني الإقليمي باتخاذها مكانة قيادية مكنتها من لعب دور يتناسب وثقلها الجيوسياسي وقدرتها على تشجيع دول المنطقة على خلق جبهة موحدة ضد التهديدات، كما حرصت على مطابقة جهودها مع معايير الدول الكبرى والمنظمات الأمنية للاستفادة من دعمهم وإسنادهم.

كما تعتبر الجزائر تجديد الفكر الأمني مطلبا رئيسيا للاستجابة للتحديات الأمنية المثارة حاليا ومستقبلا، ليكون الأمن مسؤولية مشتركة ذات ارتباط وثيق بمجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹، كما أوضحت لها تجربتها في مكافحة التطرف العنيف واستئصال الإرهاب أن الأمن ظاهرة مجتمعية شاملة تقتضي تبني مقاربة قائمة على ثالوث مترابط من مبدأ الحوار والأمن والتنمية والجمع بين المقاربة الأمنية التقليدية والمقاربة السوسيو-اقتصادية والتربوية والدينية في التصدي لهذه الآفة.

المطلب الثاني: أبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية

1. التنمية والحوار والأمن

تعرف التنمية بأنها التحرر من الحاجة وتوفير كافة الإحتياجات الأساسية اللازمة لبناء الدولة، و تعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن"²، وتعرف أيضا بأنها "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات

¹ معتز محي عبد الحميد، الإرهاب وتجديد الفكر الأمني، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

² محمد شفيق، التنمية الإجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1994، ص 13.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب"¹.

وهناك ارتباط شديد بين قدرة الدولة على توفير هذه المتطلبات الأساسية وبين حجم الأمن الذي تتمتع به، ما يجعل علاقة الأمن بالتنمية مسألة جوهرية، فلا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية. إذ لا يمكن أبداً أن تتجح مشاريع تنموية في ظل الصراعات والنزاعات والحروب، كما لا يعقل أن يُعمَّ الأمن في ظل تدهور مستويات التنمية.

وأبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي (Robert Mcnamara) إذ يرى في كتابه جوهر الأمن (*The Essence of Security*) الصادر عام 1968 أن الأمن لا يكمن فقط في القوة العسكرية بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الدول النامية و في العالم أجمع، ويخلص إلى أن الأمن يعني التنمية حيث كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن لأن الفقر يؤدي إلى المساس بالإمكانات البشرية اللازمة للتنمية مما يقود للعنف والتطرف. وهو الأمر الذي تنبه إليه علماء مدرسة الحاجة في حقل الصراع الدولي والتنمية الدولية التي ظهرت في نهاية السبعينات من القرن الماضي. حيث ربط علماء مثل عازار (Azar)، بيرتون (Burton) وغيرهما بين درجة نجاح الدولة في كفاية وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين (من طعام ورعاية واستقرار ومشاركة سياسية... الخ) وبين انخفاض أو ارتفاع وتيرة انفجار الصراعات الاجتماعية. وربط عالم الاقتصاد آمارتيا سين (Amartya Sen) بنويماً بين التنمية وحرية الإنسان وأمنه، عندما اعتبر أن الأمن يعني "التحرر من الخوف" وبأن التنمية تعني "التحرر من الحاجة"².

إن ثنائية الأمن والتنمية أكدها أيضاً تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الصادر سنة 2005، الذي أفاد أنه يتعين على الدول ومؤسساتها الجماعية إتاحة جو من الحرية لتحقيق التحرر من الفاقة والخوف وللتمتع بحرية العيش الكريم ومواكبة التقدم في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فلا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية. وأكد الأمين العام ذلك بقوله "الأمن والتنمية مترابطان بشكل كبير وهما شرطان لتحقيق سلام دائم"³، كما تضمن إعلان جنيف لسنة 2006 بشأن العنف المسلح والتنمية أن العنف المسلح يدمر

¹ ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة أحمد حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

² أحمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن ارتباطات نظرية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مارس 2012.

³ مجلس الأمن، تقرير يتضمن مناقشة أسباب اشتعال النزاعات في العالم، 11 فبراير 2011

الصلة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

حياة ضحاياه ويؤدي إلى انعدام الأمن... في الوقت الذي يعد فيه العيش دون التعرض لخطر العنف المسلح من الاحتياجات الأساسية للبشر وشرط ضروري لتحقيق نماء الإنسان ورفاهيته.

وبنفس الخصوص، أوضح قادة العالم في نتائج مؤتمر القمة العالمي سنة 2005 الصلة الوثيقة بين التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان والترابط بينها، وبأن حقوق الإنسان والحكم الراشد وبناء السلام خطوات رئيسية للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين ظروف العيش¹.

وعلى أساس هذه الاعتبارات، تدعو الجزائر إلى تبني مفهوم التنمية كتوجه استراتيجي في سياسات الدول الخارجية لأن الأمن والتنمية مترابطان تماما ويتم تحقيقهما سوياً. فالحروب والصراعات التي اندلعت في المنطقة المغاربية وجوارها تسببت في إيجادها أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متهاكة وظروف معيشية صعبة أدت إلى خلق حالات من التوتر والاستقرار كما هو الحال في منطقة الساحل وفي الوطن العربي بعد اندلاع الانتفاضات العربية التي تحولت في بعض الدول كليبيا إلى صراع داخلي عنيف أحال الدولة إلى أسوأ مما كانت عليه.

وفي هذا الإطار، يقول رئيس الجمهورية السابق "من البديهي أن إعادة السلم والأمن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف معيشة الساكنة يستجمع مقومات البقاء ويكتب له الدوام" مضيفاً أن " إشكالية السلم والأمن تطرح نفسها بعد ذلك من حيث تفاقم وتوسع رقعة ظاهرة الإرهاب وصلاتها المطردة مع الإجرام المنظم العابرين للأوطان ومع المتاجرة بالمخدرات والأسلحة واختطاف الرهائن"².

وعليه، وضع حدّ للنزاعات ووقف التهديدات الأمنية وما ينجر عنها من دمار وتقتيل ترفضه القوانين الوطنية والدولية شرط أساسي لخلق التنمية المستدامة التي هي بدورها ركيزة لبناء السلام والأمان، وهو ما أكدّه وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق مراد مدلسي بقوله أن " تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب ضروري ولكن موضوع التنمية يعد عاملاً مهماً في القضاء على الظاهرة "، وهو ما ركز عليه وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الأسبق رمطان لعمامرة بقوله "أنه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار دون تنمية اقتصادية واجتماعية ومقاربة الجزائر الاقتصادية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل تعبر عن الإدراك الحقيقي لمشكلة المنطقة وهي مقاربة عقلانية تسمح بمعالجة الأزمة من جذورها"³.

¹ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/60/1 بخصوص نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة 2005.

² عبد العزيز بوتفليقة (رئيس الجمهورية)، انعقاد مجموعة 8 بمسكوكا (كندا)، 25 جوان 2010.

³ الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية بالجزائر.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

كما تعتبر الجزائر أن موضوع التنمية ينبغي أن يكون في قلب الحوارات الأمنية التي تقيمها مع الدول المجاورة لها وهو ما أكده السفير الجزائري "إننا مقتنعون بأن البحر المتوسط، ملتقى التبادلات والتعاون، لكن أيضاً مسرح التعارضات والنزاعات سيبقى بعيداً عن مثاليات الأمن والاستقرار طالما بقيت دول الضفة الجنوبية تواجه تحدياتٍ شتى تؤدي إليها الفجوة الاقتصادية المتنامية التي تفصلها عن بلدان الضفة الشمالية، إن هذا معطى أساسي ينطلق منه تصورنا للتعاون والشراكة"¹.

وعليه تدعم الجزائر أولوية الحلول التنموية بأبعادها السياسية والاقتصادية والبشرية² التي تمكن من تحييد مصادر التهديد من أصلها والقضاء على مسبباتها الجوهرية، وهو ما يشكل أحد أبعاد الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها مع جوارها الإقليمي القائمة على مبدأ المساعدة الإنسانية والتضامن إلى جانب إيلاء الجزائر اهتماماً كبيراً بضرورة تدعيم الحوار وتبادل شروط التنمية في إطار التعاون شمال - جنوب من جهة، ومن جهة أخرى ترقية العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في إطار التعاون جنوب- جنوب.

وهو ما دعت إليه الجزائر خلال الندوة الرفيعة المستوى من أجل الشراكة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وجهود التنمية التي انعقدت يومي 7 و 8 سبتمبر 2011 بالجزائر والتي شارك فيها إضافة إلى دول الساحل الأفريقي، ثمان وثلاثون (38) وفداً من مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من بينها دول المغرب العربي (تونس والمغرب وليبيا) ومنظمات إقليمية وخبراء أمنيين، حيث تم التباحث فيها حول المواضيع الأمنية وأهمية التنمية المحلية في المناطق المعزولة والارتباطات الفعلية بين الأمن والتنمية والحوار المعمق بين الأطراف لتحقيق شراكة ناجحة داخل وخارج الإقليم.

فبالنسبة للجزائر، نشوء أو تجدد النزاع هو سبب ونتيجة لتردي الأوضاع التنموية، فالصراعات داخل بعض الدول ليست أمراً ظرفياً ولكنها تتسم بالاستمرارية والتكرار مما يؤول الدولة في كثير من الأحيان إلى انهيارها وفشلها وهيمنة عصابات العنف المسلحة على السلطة والموارد. وبما أن مشاكل الدول الهشة (*Fragile States*) سريعة الانتشار والانتقال إلى البلدان المجاورة عبر الحدود، تؤكد الجزائر على أهمية تنمية وترقية المناطق الحدودية بتوفير الظروف الموضوعية لتحسين الإطار المعيشي للسكان على الشريط الحدودي

¹ Dieter OSE , Laure BORGOMANO-LOUP, Security and stability in the Mediterranean region, 2002, p.21.

² أي تنمية في ثلاث اتجاهات متكاملة: سياسياً من خلال تكريس الحوار والحرية والوحدة الوطنية والعمل على ترقية التبادل والشراكة بين الدول واقتصادياً بتحقيق العدالة في التوزيع وبشريا بتوفير الحق في الحياة ضد التهديدات والاستدامة التي تضمن متطلبات الجيل الحاضر دون التأثير على مستقبل الأجيال القادمة.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

ومواجهة التحديات المشتركة عبر هذه الحدود وتحسين ظروف انتقال الأشخاص والبضائع وحركة رؤوس الأموال.

وفي نفس المضمار، يبقى تحقيق التنمية والأمن مقترنان بتبني الحوار الذي يسمح بفهم الآخر وحساسياته ومرجعياته بما يضمن بناء الثقة بين الفرقاء، حيث ترى الجزائر أن البديل الوحيد للصراع هو الحوار، فهو أساس الحفاظ على سيادة وسلامة البلاد وتجاوز الاختلافات وتوحيد الرؤى لإعطاء دفع سياسي نحو التغيير الإيجابي بالدولة. وهو ما أكدّه الوزير مراد مدلسي سنة 2012 " نحن لا نريد حربا في جوارنا، نحن نريد حلا سياسيا فالحرب تزيد من تفاقم وحدة الصراع"¹، وهو نفس الموقف الذي تبناه وزير الشؤون الخارجية الأسبق رمطان لعمامرة بشأن الأزمة في ليبيا بقوله "إن المغامرات العسكرية ليس لديها أية فرصة للنجاح في حل هذه المشكلة سواء على المدى القريب أو البعيد"².

وعليه، يشكل الحوار بذلك بعدا جوهريا ضمن أبعاد الدبلوماسية الجزائرية التي ما انفكت في جميع تدخلاتها تدعو إلى الحل السياسي للأزمات بالرجوع إلى الشرعية الدستورية والثوابت الوطنية من وحدة وسلامة الإقليم والقضاء على الانفلات والتسيب الأمني، وتعزيز الحل التفاوضي والتسوية السلمية عوض الحل العسكري بالحرب والتدخل الأجنبي.

إن مرتكز الحوار الشامل بين الفرقاء شكل محرك السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع الأزمة في مالي وفي ليبيا باستقبالها لشخصيات كثيرة من أطراف الصراع واحتضانها لاجتماعات عديدة لممثلي الأطراف المتصارعة (اجتماع الجزائر في إطار مسار الحوار الليبي الشامل برعاية الأمم المتحدة في مارس 2015، الاجتماع الثلاثي حول ليبيا³، الاجتماعات التشاورية واتفاقات السلام المبرمة بالجزائر لإنهاء الأزمة المالية) وقيامها بالوساطة بينهم لإيجاد حل توافقي يمكنهم من تشكيل حكومة وحدة وطنية وتجنب الصراع المسلح .

¹ حوار في الإذاعة الجزائرية مع وزير الشؤون الخارجية السابق مراد مدلسي، 20 نوفمبر 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني : http://www.lactualite-dz.info/Mourad-Medelci-ministre-des-AE-l-a-declare-a-la-radio-L-Algerie-ne-veut-pas-de-guerre-dans-son-voisinage_a4313.html, (consulté le 15/11/2017).

² Ramdan LAAMAMRA, (ancien Chef de la diplomatie algérienne) a précisé que "L'Algérie ne sera pas entraînée dans une aventure militaire en Libye ou ailleurs", 4 mars 2016, disponible sur : <http://www.impact24.info/lamamra-lalgerie-ne-simpliquera-aventure-militaire-libye/>

³ أطلقت المبادرة بداية عام 2017، وكان يُفترض أن تعقد قمة رئاسية ثلاثية بين رئيس الجزائر بوتفليقة والرئيس التونسي السبسي والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ولكنها لم تعقد، واكتفت الدول بعقد لقاءات دورية على مستوى وزراء الخارجية وهدفها هو تسريع مسار تسوية الأزمة في إطار مرافقة الليبيين عن طريق الحوار والمصالحة الوطنية.

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

بناء على ما سبق، يشكل ثالوث "التنمية والحوار والأمن" محور المقاربة الشاملة التي تعتبرها الجزائر الحل الأمثل في احتواء المشاكل القائمة في محيطها الاستراتيجي، حيث أن المفاهيم الأمنية التقليدية ليست وحدها كافية لتحديد التهديدات المستجدة، وبالتالي فإن سياسات الدول لا ينبغي أن تكون مقتصرة على منع اندلاع الحرب والحد من النزاع بالمبادرات الصلبة، وإنما تتعدى ذلك بتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية واعتماد الحوار والتصالح كبداية تتماشى والمقاربات الأمنية الحديثة. بذلك فإن الجمع بين المبادرات الميدانية والعملياتية العسكرية الصارمة لمواجهة التهديدات من جهة، وبين إيجاد حلول تنموية وبدائل على مستويات مختلفة يشكل جوهر المقاربة الأمنية الشاملة للجزائر.

2. المقاربة الأمنية والمقاربة السوسيو اقتصادية والتربوية والدينية

تعتمد الجزائر بناء على تجربتها في مواجهة التهديدات الأمنية ومكافحة التطرف العنيف إستراتيجية شاملة ومندمجة قائمة على الثالوث المتراكب من مبدأ الحوار والأمن والتنمية، والذي تجمع فيه بين المقاربة الأمنية التقليدية والمقاربة السوسيو اقتصادية والتربوية والدينية. وتستند في ذلك على ركيزتين، تتمثلان في ضرورة الرفع من درجات اليقظة والتعبئة والحذر لدى المصالح الأمنية من أجل الحفاظ على النظام العام وحماية أمن الأشخاص والممتلكات وضمان جاهزية الاستعداد لمواجهة نزعات التطرف المفضية إلى الإرهاب وتبني سياسة متعددة الأبعاد والمستويات مع إشراك جميع الفاعلين (المجتمع الدولي والسلطة والمجتمع المدني والمواطن) في بناء منظومة قانونية وفكرية واجتماعية متماسكة ضد مساعي الانحراف والتضليل.

أ. فيما يتعلق بالمعالجة الأمنية والعملياتية للتهديدات : وتتمثل في الترتيبات الأمنية كالاستعلام

وتبادل المعلومات وتأمين الحدود وغيرها بهدف منع تغذية نزعة التطرف المفضية إلى الإرهاب وقمع التجنيد وتعطيل الدعم المالي المقدم للخلايا الإرهابية؛ ومكافحة الفكر المتطرف العنيف وغيرها من الآليات التي سيتم التعرض لها لاحقا في إطار جهود الجزائر في مكافحة التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية وجوارها الإقليمي.

ب. فيما يتعلق بالتدابير غير الصلبة: تتبنى الجزائر مبدأ المعالجة الشاملة للظروف المؤدية إلى

انتشار الإرهاب وذلك بالمزج بين التدابير القائمة على تعزيز التوافق السياسي وتيسير إعادة إدماج وتأهيل العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي واحتواء الجميع وتسوية النزاعات المسلحة، ونورد منها ما يلي :

1) سياسة السلم والمصالحة الوطنية

لقد جعلت الجزائر من مكافحة الإرهاب واستئصال التطرف العنيف أولوية وطنية، وقد شاطرت رؤيتها وخبرتها المستمدة من إستراتيجية المصالحة الوطنية المزكاة شعبيا في سنة 2005، لدعم الجهود الدولية والإقليمية الهادفة إلى الرّدّ على الإرهاب وتحييد التهديدات الأمنية الخطيرة. وقد سمحت سياسة المصالحة الوطنية بإيجاد حلول مناسبة للأشخاص الذين شاركوا في أعمال إرهابية أو أعمال تخريبية وجنحوا إلى اعتناق سياسة الوئام المدني بوضع حدّ لأعمالهم الإجرامية والانتهاكات التي بدرت من جانبهم، من خلال السماح لهؤلاء التائبين بإعادة الاندماج في المجتمع.

ويأتي ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تنويجا لمسار العفو والتسامح الذي انتهجته الجزائر، فمن قانون الرحمة (الصادر في عهد الرئيس السابق "اليمين زروال" سنة 1995) إلى سياسة الوئام المدني التي أطلقت عن طريق الاستفتاء سنة 1999 ثم إلى العفو الشامل والمصالحة الوطنية، الذي أعلن عن تدابير قانونية للإعفاء من متابعة الآلاف من الإرهابيين التائبين¹، وقد صرح رئيس خلية المساعدة القضائية في تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المسلحين الذين تم العفو عنهم في منذ عام 1999 إلى 2015 بـ 15200².

2) التدابير ذات الطابع الديني

لقد كان المؤتمر الدولي حول التطرف العنيف الذي احتضنته الجزائر خلال شهر جويلية 2015 فرصة للتأكيد على التدابير الردعية والوقائية التي اتخذتها الجزائر لمكافحة ظاهرة التطرف العنيف في المجال الديني من جهة والدعوة إلى محاربة الإسلاموفوبيا، أو أي شكل من أشكال خطاب الكراهية أو الخطاب العنصري أو الطائفي، وهي سلوكات منبوذة وغلوّ مضاد ترفضه الجزائر وتعمل على محاربتها.

ولقد قامت الجزائر بحكم تجربتها المبكرة مع ظاهرة التطرف في بلورة جملة من الإجراءات تمكن من وزارة الشؤون الدينية من إحكام قبضتها على نشاط المؤسسات الدينية لكي تستعيد دورها الشعائري والثقافي والتربوي والاجتماعي الحقيقي وتكون حصنا منيعا ضد النوايا والممارسات المتطرفة.

¹ حيثامة العيد، "خلفيات العنف المسلح والمصالحة الوطنية الجزائرية"، 28 مارس 2018، متوفر في الموقع الإلكتروني : <http://www.aranthropos.com> (06 أوت 2019).

² الموقع الإلكتروني لوزارة العدل بالجزائر.

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وعلاوة على التدابير الصارمة في تكوين الأئمة وتوظيفهم ومراجعة نظامهم الأساسي وخطبهم استحدثت الجزائر وظيفة المرشحات اللواتي يضطلعن بنفس عمل الأئمة من الرجال باستثناء إقامة الصلاة، فضلا عن التوعية الجوارية ضد الأفكار المتطرفة.

كما عملت الجزائر -في إطار جهودها لمكافحة التجنيد للعمل الإرهابي أو مناصرته - بإنشاء مرصد وطني للوقاية من التطرف الديني والانحرافات الفكرية يُعنى بحماية أسس المرجعية الدينية الوطنية من الأفكار المنحرفة وبتحليل ودراسة العوامل الدافعة للانسياق نحو الانحراف، من خلال تقديم حلول واقتراحات عملية ومتفاعلة تقوم على تفضيل لغة الحوار وترسيخ ركائز الأمن الفكري بنشر تعاليم الإسلام السمحة التي تقوم على التسامح والوسطية والاعتدال، كما أن مبادرة إنشاء مؤسسة مفتي الجمهورية لتكون مرجعية للمذهب المالكي في الجزائر هي قيد الإنجاز من قبل المصالح المختصة.

وفي سياق الحفاظ على الوحدة المرجعية في الجنوب الجزائري ومنطقة الساحل المتاخمة له اللذان يعدان مسرحا للتهديد الذي تشكله التنظيمات الإرهابية وتفاعلاتها مع الجماعات التوارقية لاستقطابهم نحو الراديكالية بعد تضيق الخناق على الإرهابيين في الشمال الجزائري وتراجعهم نحو الجنوب، بادرت الجزائر بالتعاون مع دول المنطقة إلى إطلاق رابطة علماء ودعاة وأئمة الساحل التي تأسست بالجزائر في فبراير 2013 من ثمان دول من المنطقة (النيجر، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا وليبيا والجزائر) وانضمت إليها لاحقا كل من السنغال وساحل العاج وغينيا، وتهدف الهيئة إلى محاربة الغلو والتطرف الديني في منطقة الساحل، والدعوة إلى قيم الإسلام وثقافة السلم والتسامح، من خلال نشر خطاب صحيحي موثم للثقافة المحلية ضد خطاب التطرف والراديكالية وتسوية النعرات الطائفية التي من شأنها تأجيج المواقف المتطرفة والصراعات الاثنية والمذهبية.

3) التدابير السوسيو-اقتصادية

إن إستراتيجية الجزائر في القضاء على التطرف تنبني على ثنائية الأمن والتنمية من خلال الرفع من مستوى معيشة السكان والقضاء على التهميش والإقصاء الاجتماعي خاصة في أوساط الشباب الذين قد تفودهم البطالة وانعدام سبل العيش الكريم إلى الانزلاق نحو التطرف والإرهاب، وعليه قامت الجزائر بإطلاق برامج اقتصادية تنموية بهدف تدارك التأخير نتيجة وقف إنجاز مشاريع البنية التحتية في فترة التسعينيات كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فبرنامج التنمية

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

الاقتصادية والاجتماعية (2010-2014) الذي خصص له مبلغ مالي قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري¹، موزعة على ثلاث برامج فرعية أخذ فيها برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان النصيب الأكبر من التمويلات بنسبة 45.5%، ليعقبه برنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 38.52%، ثم برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 16.05%²، فبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015 - 2019 الذي رصد له مبلغ 262 مليار دولار بهدف الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

إن هذه التمويلات حسنت إلى حد ما في المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي من 473.5 دولار أمريكي سنة 2010 إلى 5.498.1 دولار أمريكي سنة 2014 مسجلا أعلى نسبة سنة 2013 بقيمة 2.04 5.5 دولار أمريكي، كما انخفض معدل التضخم خلال فترة برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى 2.9% سنة 2014 وتراجع معدل البطالة من 10% خلال سنوات الأولى إلى 9% سنة 2014 واستفاد بذلك أكثر من 1.6 مليون شاب من الإدماج المهني ونحو 800.000 شاب من عقود التشغيل والإدماج³، ورغم استمرار تراجع سعر المحروقات مع حلول سنة 2015 بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدّة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة مما سمح باستقرار معدلات البطالة بسبب التحفيز الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات تمويل وتشغيل الشباب، وتمكين الاقتصاد إلى حد ما من استغلال المزايا النسبية المتاحة من خلال ضمان قدر معين من الحماية ضد الانهيار الاقتصادي⁴.

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في مدارها الإقليمي

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر في مواجهة الإرهاب

يعدّ الإرهاب من أكبر مهدّات الأمن الوطني الجزائري، فقد أرقّت الآفة المجتمع الجزائري لأزيد من عشر سنوات، شنت فيه الجماعات الإرهابية ضد الدولة ومؤسساتها ومواطنيها حربا بدون قواعد ولا قوانين، تم

¹ كان ذلك في ظل الفائض المالي الذي حققته الجزائر في الميزانية العمومية، مما أدى إلى تحويلها من بلد مدين إلى بلد دائن وحيازتها لغلاف مالي استثماري ضخم بلغ 265 مليار دولار.

² عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: واقع وأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

³ Groupe de diagnostic stratégique, « Radicalisation islamiste et filières djihadistes », Rapport de la 26^{ème} Session nationale « Sécurité et Justice », INHESJ, N°3, 2014/2015, Juillet 2015.

⁴ ولغرض دراسة اللاتكافؤات بصورة معمقة، يمكن اعتماد معامل جيني أو مؤشر جيني (GINI) الذي يعد مقياس إحصائي يمكننا من حساب توزيع متغير (الدخل، الأجر، الثروة...)، rdhs: مستوى اللامساواة في توزيع متغير معين داخل مجتمع معين.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

خلالها ممارسة العنف بشقيه المادي والمعنوي وفق تصوّرات خاطئة وضالة، أدّت إلى انتهاك الحريات والحقوق الفردية والجماعية، وكادت أن تؤدي إلى المساس ببقاء الدولة. إن الإرهاب الذي شهدته الجزائر أضحى ظاهرة عالمية، ساهمت ديناميكية العولمة والتكنولوجيات الحديثة في تمّده وجعل هجومات العناصر الإرهابية أكثر مباغثة وأكثر رواجاً.

حيث أشار تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2015 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام الأمريكي أنه رغم تمركز التنظيمات الإرهابية في عدد محدود من الدول إلا أن آثاره في اتساع مستمر، حيث شهدت سنة 2014 تسجيل 93 هجمة إرهابية، مقارنة بسنة 2013 التي مست 88 دولة، وبلغ عدد الضحايا في العالم سنة 2014 بنحو 32658 شخص مقارنة بسنة 2013 المقدر بـ18111، وفي ظل التداعيات الخطيرة للظاهرة أشار التقرير إلى أن دولة ليبيا عرفت زيادة غير مسبوق في ضحايا الإرهاب منذ سنة 2011، وهو ما يجعل الجزائر عرضة لهذا التهديد باعتبارها دولة متاخمة نشاطر معها حدوداً واسعة.

إن الجزائر التي عرفت هذه الظاهرة بصورة مبكّرة، عملت على تبني مقاربة أمنية شاملة نادى بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة خلال اجتماع القمة الحادي عشر (11) لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مارس 2008 بقوله "هناك اليوم إقرار واسع بأن الإرهاب يشكل تهديداً حقيقياً يحيق بالسلم والأمن الدوليين..... وعلى المجموعة الدولية أن تتصدى له عبر إستراتيجية مكافحة شاملة متضامنة وفعالة". وعليه ارتكزت المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب على مبدأ المقاربة الشاملة والتعاون والتنسيق الدولي، استخلصتها من تجربتها وخبرتها المريرة في التعامل مع هذا التهديد، حيث طرحت جملة من التدابير التشريعية والقضائية والاجتماعية التي مكنتها من بناء تصور ذاتي حول الظاهرة ومكافحتها. واستكملت هذه الجهود على الصعيد الخارجي ببعديه الإقليمي والدولي باعتبار الظاهرة عابرة للأوطان ومكافحتها تستلزم تعاوناً دولياً وفق إستراتيجية محكمة ومدروسة لتطبيق الآفة.

1. الآليات القانونية والقضائية لمكافحة الإرهاب في الجزائر

قامت الجزائر بوضع إطار تشريعي متكامل لمعالجة كافة القضايا ذات الطابع الإرهابي بما يتواءم والمتطلبات الميدانية لتحديد الظاهرة على الصعيدين الداخلي والعاور للحدود الوطنية، مستوحاة من مخطط العمل الذي تبنته الأمم المتحدة في اللائحة A/RES/AG/60/288 في 08 سبتمبر 2006 الذي صدرت عنه

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

مجموعة من الإجراءات الرامية إلى القضاء على الظروف المساعدة على انتشار الإرهاب وتعزيز قدرات الدول في مكافحته .

في هذا الإطار، سنت الجزائر عدة قوانين وتشريعات لوضع أنظمة قانونية وقضائية ردية لمحاربة الظاهرتين، ومرافقتها بتشريعات ترغيبية لحفز الإرهابيين والمجرمين على التخلي عن نشاطهم المسلح وتمحورت كما سلف ذكره أساسا في قوانين العفو والمصالحة الوطنية.

إن هذه الآليات القانونية المتبعة في مكافحة الظاهرة، مرت بمراحل عديدة كالآتي :

أ. التدابير الاستثنائية في ظل قانون الطوارئ

لم يعرف المشرع الجزائري في بؤادر نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، الجرائم الإرهابية في قانون العقوبات حيث كانت تُعتد ضمن الجرائم السياسية التي تختص بمحاكمات خاصة أمام مجلس أمن الدولة أو القضاء العسكري بتهم العصيان المدني والمساس بأمن الدولة وممتلكاتها. وإن خطورة وشناعة الأعمال الإرهابية المرتكبة دفعت الدولة إلى اعتماد آليات قانونية صارمة لتنفيذ الإستراتيجية الأمنية تضمنها المرسوم التشريعي 9203 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 الذي نصّ على منظومة قانونية وإجرائية وعقابية خاصة تمثلت في استحداث جهات قضائية خاصة، خولت لهم كامل الصلاحيات والاختصاص للنظر في القضايا ذات الطابع الإرهابي، كما تم إنشاء قواعد إجرائية استثنائية عند التحقيق الابتدائي (تمديد الاختصاص الإقليمي للمحاكم الخاصة في إطار البث والتحري في الجرائم الإرهابية، تمديد مدة الحجز تحت النظر للمتهم،...) وعلى مستوى التحقيق القضائي (كقيام قاضي التحقيق أو ضباط الشرطة القضائية بالتفتيش أو الحجز ليلا أو نهارا وفي أي مكان على امتداد التراب الوطني أو اتخاذ تدابير تحفظية بالنسبة للجرائم الموصوفة بأنها أفعال إرهابية أو تخريبية...).

إن هذه الإجراءات الاستثنائية تراكمت مع إعلان حالة الطوارئ التي تم فرضها بموجب المرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في 09 فبراير 1992 وتمّ تمديده بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-02 المؤرخ في 06 فبراير 1993، حيث انتهجت الجزائر سياسة الكلّ أمني، وعملت على التفرقة بين العمل السياسي الحزبي والممارسة المتطرفة، وهو ما نصّ عليه دستور 1996 في مادته (42) على حظر إنشاء أحزاب سياسية بهدف زعزعة الاستقرار باستخدام الأسس الدينية أو اللغوية أو العرقية أو الجهوية والمساس بالأمن والنظام العام .

الفصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وقد تم إلحاق التدابير الاستثنائية ضمن المنظومة العامة للسياسة العقابية والمتمثلة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية بعد انتقاد التشريعات التي كان معمولا بها آنذاك.

ب. إدماج القواعد الخاصة بجرائم الإرهاب ضمن المنظومة الجزائية العامة

ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى نظام القضاء عند بداية مواجهة الظاهرة الإرهابية، صدر الأمر 95/10 والأمر 95/ 11 المؤرخين في 25 فبراير 1995 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية¹. والذي ألغيا من جهة المرسوم التشريعي رقم 92/03 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، وعدّلا من جهة أخرى أحكام قانون الإجراءات الجزائية، وشملت التعديلات كل من مرحلة التحريات والتحقيق والمحاكمة بإلغاء المجالس القضائية الخاصة وإسناد القضايا ذات الطابع الإرهابي إلى محاكم الجنايات المنعقدة بالمجالس القضائية العادية، كما اعتبر المشرع في مجال الضبط القضائي فئة الضباط وضباط الصف التابعين للأمن العسكري كضباط الشرطة القضائية لهم صلاحية نشر الإشعارات والأوصاف والصور التي تخص الأشخاص الجاري البحث عنهم لصلوعهم في أعمال إرهابية.

ت. الآليات القانونية الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب

لقد اقتضت مساهمة التطورات التي يعرفها المشهد الأمني على الصعيدين الداخلي والخارجي في مجال مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم ضرورة تبني الجزائر لنصوص تشريعية وقضائية تأخذ بعين الاعتبار مدى تقاوم الظاهرتين وعبورهما للدول وتعكس التزامات الدولة بعد مصادقتها على الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

ونتيجة لذلك تم تعديل قانون الإجراءات الجزائية بتدعيمه منذ سنة 2006 بإجراءات جديدة شملت على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

- تمديد الاختصاص المحلي بموجب المرسوم التنفيذي 06-348 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006 بإنشاء أربعة أقطاب جزائية متخصصة على مستوى الوطن بكل من الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران وورقلة تهتم بالنظر في جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الماسة

¹يعتبر الأمر 95/10 أول خطوة إنتهجها المشرع الجزائري في إطار إدماج الأحكام الخاصة بمكافحة الإرهاب ضمن القواعد الجزائية العامة، وقد لحقه تعديل 01 - 08 المتعلق بتمديد مدة الحبس المؤقت بالنسبة لهذه الجرائم، وكذلك القانون 14 - 04 الذي نص على أحكام خاصة بتقادم هذه الجرائم ، وكذلك تمديد إختصاص كل من وكيل الجمهورية و قاضي التحقيق.

الموصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وجرائم تبييض الأموال والإرهاب والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف.

- اعتماد أساليب البحث والتحري الخاصة تضمنها القانون 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية (المادة 14) تنص على اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والنقاط الصور وتبني أسلوب التسليم المراقب كطريقة جديدة لكشف هوية الأشخاص المتورطين.

- كما تم تبني نصوصاً قانونية تمنع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كقانون 05-01 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، والذي تم تعديله سنة 2015 بالقانون 15-06 المؤرخ في 15 فبراير 2015 قصد مطابقته مع قرارات مجلس الأمن رقم 1373¹ و1267².

- الأمر رقم 11-01 مؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق 23 فيفري سنة 2011 يتضمن رفع حالة الطوارئ.

- والأمر رقم 11-03 المعدل والمتمم للقانون رقم 91-23 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية .

- المرسوم الرئاسي رقم 11-90 المتعلق باستخدام وتجنيد الجيش الوطني الشعبي في إطار مكافحة الإرهاب.

- القانون المعدل للأمر 66-156 المتعلق بقانون العقوبات والذي نص على تجريم ظاهرة المقاتلين الأجانب والذي سيتم التطرق إليه في الجزء المتعلق بآليات مواجهة التطرف العنيف وتجنيد المقاتلين الأجانب.

¹ بموجب القرار 1373 أنشأ مجلس الأمن لجنة لمكافحة الإرهاب تضم جميع أعضاء مجلس الأمن، وهذا القرار يُلزم الدول الأعضاء باتخاذ عدد من التدابير لمنع الأنشطة الإرهابية ولتجريم مختلف أشكال الأعمال الإرهابية ومطلوب من الدول الأعضاء أن تقدم تقارير بانتظام إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذه.

² يقتضي من جميع الدول القيام بتجميد الأصول المالية للأفراد والكيانات المنتمين إلى تنظيم القاعدة وحركة طالبان أو المرتبطين بأي منها والواردة في القائمة الموحدة المعدة لهذا الغرض وكذلك منعهم من دخول أراضيها وأقاليمها أو عبورها، ومنع تزويد الأسلحة والمعدات العسكرية وبيعها ونقلها للأفراد أو الكيانات المدرجة في هذه القائمة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويقع تطبيق هذه الجزاءات على كاهل الدول الأعضاء وتطبيقها الفعلي أمر ملزم.

2. الآليات السياسية لمكافحة الإرهاب

تحولت المقاربة الأمنية للجزائر في مواجهة الإرهاب من التعامل الأمني إلى الحلّ السياسي، حيث أن المخلفات السلبية التي أفرزتها الظاهرة الإرهابية، استدعت إعادة النظر في كيفية القضاء على الظاهرة وفق معالجة شاملة للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وتقديم تحفيزات للعدول عن العمل الإرهابي، وقد انطلق العمل بالحوار الفكري لعناصر الاستعلام الأمني مع قيادة الجماعات الأصولية لحثهم عن التراجع ووقف العنف ضد المواطنين¹، وتبلورت هذه الممارسة من خلال مجموعة من القوانين التي رافقت العمل الأمني بتكريسها لجملة من التدابير تمثلت في :

✓ في ظل المرسوم التشريعي 03-92

تم بموجبه إقرار عدم متابعة الأشخاص الذين حملوا السلاح ولم يقوموا بأي عمل إجرامي أدى إلى قتل مواطنين أو إصابتهم بعجز دائم، وكذا تخفيض العقوبات للذين قاموا بتسليم أنفسهم مع ارتكابهم لأعمال إرهابية، إلا أن ربط الاستفادة من تدابير العفو بمدة شهرين من تاريخ صدور المرسوم كحد أقصى لم يؤدي إلى النتائج المأمولة، حيث تواصلت المجازر المرتكبة ضد المواطنين وأمام محدودية التشريع كان لزاما إيجاد آليات فورية بديلة.

✓ في ظل قانون الرحمة

بموجب الأمر رقم 12-95 المؤرخ في 25/02/2016 تم تكريس جملة من إجراءات التوبة سمّيت بتدابير الرحمة، حيث اعتبر الإرهابيون خارجون عن جادة الصواب وحائدون عن القانون، وعليه يتعين عليهم التوبة إلى الله تعالى والاستفادة من قانون الرحمة الذي نصّ على عدم المتابعة القضائية للإرهابيين الذين لم يرتكبوا جرائم قتل أو تخريب أو حرق للأماكن العمومية أو الخاصة، مع تخفيض العقوبة بالنسبة لمرتكبي بعض الجرائم الإرهابية المنصوص عليها قانون العقوبات وإمكانية الاستفادة من العفو بالنسبة للذين لم يثبت تورطهم في جرائم القتل أو تخريب الممتلكات.

✓ في ظل قانون الوئام المدني

رغم أن قانون الرحمة الذي كرس سياسة عفو وعدم تشديد العقوبات ضد الإرهابيين التائبين، لم يكن كافيا لتحييد التهديد الإرهابي حيث بقي النشاط الإرهابي متواصلا وبلغ أشده عند ارتكاب مجازر إرهابية شنيعة

¹ وقازي عقبة، "الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4، ديسمبر 2015.

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

سنوات 1996 و 1997 مما أدى إلى إصدار القانون رقم 07-99 المؤرخ في 12/08/1999 المتعلق باستعادة الوثام المدني مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث سمح هذا القانون من تفكيك العديد من المجموعات الإرهابية وإعطاء حلول ملائمة للمتورطين في التنظيمات الإرهابية تضمن لهم الاندماج في المجتمع من جديد ووضع حدّ لإراقة الدماء وإزهاق الأرواح حيث قام أكثر من 6000 إرهابي بتسليم نفسه للسلطات وتم استعادة أكثر من 45000 قطعة سلاح¹، مما سمح بتكريس حق الدولة الشرعي في محاربة الإرهاب واسترجاع مشروعيتها التي فقدتها خلال ثماني سنوات من المواجهة العسكرية مع الإرهاب.

✓ في ظل قانون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

تكملة لمسار الوثام والتعايش السلمي الذي بادرت به الجزائر والذي كانت له نتائج إيجابية في استرجاع الأمن للبلاد تمّ الإعلان عن قانون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة 2006² ، الذي نص على إجراءات العفو واستبدال العقوبات وتخفيضها بالنسبة للمنتسبين للجماعات الإرهابية، إعادة إدماج المسرّحين من مناصبهم الإدارية، دعم سياسة التكفل بملف المفقودين وتعزيز التماسك الاجتماعي مما جعل من تجربة الجزائر رائدة في مجال مكافحة الإرهاب لجمعها بين الأطر القانونية التي تنظم التعامل الأمني والتعامل الإنساني مع الجماعات المتطرفة .

وعليه نجحت الجزائر من خلال هذا المسعى إلى عُدول العديد من الإرهابيين عن نشاطاتهم الإجرامية وتراجع الحماس للعمل المسلح، بعد حل ما عرف بـ " الجيش الإسلامي للإنقاذ" الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ واستسلام معظم أعضاء الجماعة الإسلامية المسلحة المعروفة محليا بـ"الجيا" (GIA)، مما أدى لتراجع العمل الإجرامي المسلح رغم بقاء مسلحين معتمدين في الجبال وارتباطهم بجماعات إرهابية عابرة للأوطان كتنظيمي القاعدة وداعش.

ليبقى بذلك العمل الإرهابي منحصرا في التخطيط لبعض الكمائن بعيدا عن المدن أو تنظيم هجمات على مناطق ريفية نائية، دون أن يؤثر بصورة جوهرية على الأمن الداخلي كما كان الحال في فترة التسعينيات. فما هو واضح للعيان، أن الوضع الراهن يختلف كثيرا عما كان سائدا حيث أصبح في مقدور المواطنين

¹ وقازي عقبة، مرجع سابق ذكره، ص 77.

² وتتضمن الهندسة العامة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 27 فبراير والذي تم سنه تحت عنوان " تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، والمرسوم الرئاسي رقم 06-93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، والمرسوم رقم 06-94 المتعلق بتقديم الدولة إعانة إلى الأسر المحرومة التي ابتليت بزلوع أحد أقرانها في الإرهاب، وأخيرا المرسوم رقم 06-95 المتعلق بشروط تنفيذ المادة 13 من الأمر رقم 06-01. ويكمل هذا الجهاز الإطار القانوني الموجود منذ عام 1999 الذي يتكفل بضحايا الإرهاب من خلال المرسوم التنفيذي رقم 99-44 المؤرخ في 13 فبراير 1999 المتعلق بتعويض الأشخاص الماديين الذين وقعوا ضحية أضرار جسدية أو مادية لحقت بهم من جراء أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب وذوي الحقوق .

المصطلحات: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

التحرك داخل الدولة دون توجس بعودة الاستقرار النفسي للمواطنين وإعادة بعث الحياة الاقتصادية بدخول الشركات والمستثمرين الأجانب، وعدم وجود أعمال تخريبية تمس رموز الدولة ومؤسساتها أو مجازر خطيرة ضد المواطنين.

3. آليات التعاون الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب

إن جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب شملت أيضا البعدين الإقليمي والدولي، حيث كانت من الدول المبادرة بدق ناقوس خطر الإرهاب واعتباره تهديدا عابرا للأوطان يقتضي تضافر الجهود الدولية وتحسيس شركائها بضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة والعمل على إنجاح الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان، فاعتبرت بذلك أن تبني مجلس الأمن للائحة رقم 1373 لعام 2001 خطوة هامة اعتراف بموجبها المجتمع الدولي بخطورة الظاهرة الإرهابية على الأمن والسلام العالمي. وقد أخذت المقاربة الجزائرية الأمنية في مكافحة الإرهاب بعين أساسيين، بعد إقليمي كمرحلة أولى وبعد عالمي كمرحلة ثانية.

أ. البعد الإقليمي والمغربي للمقاربة الأمنية الجزائرية

تعدّ الجزائر من أوائل الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها حيث عملت على التعريف بمقاربتها الشاملة في مكافحة الإرهاب انطلاقا من تجربتها الطويلة التي اكتسبت بموجبها دبلوماسيتها رؤية وصدى قوي على الصعيد الجهوي من خلال:

- دفع الدول العربية على التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998، وقد ثمن المؤتمر العربي الثاني عشر لمكافحة الإرهاب المنعقد بتونس في جوان 2000 التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ودعا الدول العربية للأخذ بها.
- إبرام اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك: كالتي أبرمتها مع ليبيا سنة 2012 لمنع الاختراقات الحدودية بين البلدين وتفعيل اللجنة الثنائية الأمنية الجزائرية الليبية سنة 2013، كما وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني بين الجزائر وتونس المنعقدة بتاريخ 07 أبريل 2014 على جملة من الاتفاقيات في مجال التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما، ترقية المناطق الحدودية، فضلا عن مشاركة الجزائر المنتظمة في اللجان الثنائية المختلطة مع باقي دول المغرب العربي كموريتانيا والمغرب الأقصى.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

- مساهمة الجزائر في إيجاد حلول للأزمات القائمة في منطقة الساحل بأداء دور الوساطة في أزمة مالي وليبيا للتوفيق بين الفرقاء السياسيين.
- الانخراط في المواثيق الإقليمية للاتحاد الإفريقي وبناء تصور جهوي لمكافحة الإرهاب من خلال المبادرة بالاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب التي صادقت عليها قمة رؤساء الدول الإفريقية خلال الدورة الـ 35 التي عقدت سنة 1999 بالجزائر، وكذا التوقيع على البروتوكول الإضافي للاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب سنة 2004، ونصّت الاتفاقية على التنسيق بين الدول الإفريقية وتبادل المعلومات الأمنية وعدم السّماح باتخاذ أراضيها كقاعدة للتخطيط من قبل الجماعات الإرهابية.
- إطلاق خطة عمل الجزائر لمنع الإرهاب خلال اجتماع الاتحاد الإفريقي الحكومي الدولي الرفيع المستوى المنعقد بالجزائر من 11 إلى 14 سبتمبر 2002 والتي تؤكد على أهمية العمل المشترك والتنسيق على المستويين القاري والدولي للتصدي للإرهاب وإعطاء مفهوم ملموس لالتزامات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب، تماشيا مع اتفاقية الجزائر لسنة 1999 وقرار مجلس الأمن رقم 1373 المؤرخ في 28 سبتمبر 2001.
- وتمخض عن هذه الخطة إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب والذي يعنى بتقييم التهديد الإرهابي في إفريقيا وترقية التعاون الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب، إضافة إلى الإشراف على التكوين والدراسات وإنشاء قاعدة معطيات لجمع وتبادل وتحليل المعلومات والقيام بمهمة اليقظة والإنذار في مجال الإرهاب¹.
- إنشاء آلية تعاون الشرطة الإفريقية (افريبول) التي يقع مقرها بالجزائر، وقد حظيت المبادرة بموافقة الدول العربية إجماعا خلال أشغال المؤتمر التاسع والثلاثين (39) لقادة الشرطة والأمن العرب المنعقد سنة 2015، حيث تهدف هذه الآلية الإفريقية والتي تضم (10) دول عربية إلى تعزيز التعاون بين قوات الشرطة الإفريقية للردّ على التهديدات الأمنية على غرار الإرهاب وتهريب المخدرات و المتاجرة بالبشر والجريمة الإلكترونية.
- ترأس الجزائر للجنة رؤساء خمسة دول (الجزائر وجنوب إفريقيا ونيجيريا وغينيا الاستوائية وإثيوبيا) التي أنشأها مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي سنة 2014 من أجل قيادة العمل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب ومشاركتها في لجنة مديريات الاستعلامات في أفريقيا (*Comité des Services de Sécurité et de renseignements Africains (CISSA)*) التي تم إنشاؤها

¹ الموقع الإلكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

في 14 أوت 2014 بأبوجا (نيجيريا)، وهي آلية للاستعلام والتقييم والإنذار المبكر يسمح ببناء إستراتيجية جهوية للحفاظ على السلام ومنع النزاعات.

- مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز ومواصلة الحوار بين الأطراف المتحاربة والقيام بالوساطات لإيجاد حلول توفيقية جامعة، ذلك أن استمرار النزاع دون حل هو المحرك الرئيسي للتطرف العنيف كما ورد في تقرير مجلس الأمن المعنون " دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات: تجديد الالتزام الجماعي S/2015/730".

- كما تعتبر الجزائر أول دولة بادرت بدفع التعاون الإقليمي من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياتي وعلى إرادة سياسية مشتركة، أفضت إلى خلق أطر تعاون إقليمية ومأسسة العمل الأمني من خلال إنشاء تجمع "دول الميدان" المكون من أربع دول هي: الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، لكنها لا تضم تونس والمغرب لأنهما ليسا بلدين من بلدان الساحل، وانبثق عن مذكرة التعاون وتنسيق النشاطات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الموقعة بتمنراست في 13 أوت 2009 بين الدول الأربع إلى تكوين "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" *Comité d'Etat-major Opérationnel Conjoint/ CEMOC* " لدول الميدان في تمنراست عام 2010 لشنّ حملات والقيام بعمليات عسكرية ضد معاقل الإرهاب بالمنطقة وضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة¹، ومن بعض العمليات المنجزة من طرف الهيئة نجد الاستطلاعات الجوية مع نهاية سنة 2010 للمناطق الحدودية وبعض المناطق التي تعرف حركة غير عادية².

- بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء "وحدة التنسيق والاتصال" *Unité Fusion et Liaison /UFL* بتمنراست والتي جاءت طبقا لتوصيات وزراء خارجية البلدان الـ 07 لكل من الجزائر ومالي وبوركينا فاسو وليبيا والتشاد وموريتانيا والنيجر بتاريخ 16 مارس 2010، وتمخضت عن اجتماع قادة الأمن والاستخبارات في 15 سبتمبر 2010، ومهمتها إعداد تقارير دورية عن نشاط الإرهابيين واقتراح إجراءات ميدانية لمواجهةهم وتعزيز التبادل الاستعلامي بين قطاعي الدفاع والأمن ووضع

¹ تتكون اللجنة من قيادة أركان وقوات ميدانية برية وجوية، وتضم قيادة الأركان أربع خلايا (عملياتية واستعلامية ولوجستكية وخليّة للإشارة) ويتم التدخل عبر المنطقة المشتركة للنشاط العمليّاتي من طرف لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وهي عبارة عن شريط صحراوي يمتد على طول 1956 كلم وعمق 933 كلم وجله مفتوح تتوسطه جبال تيفرغار وتدهاك بمالي ويمتد شرقا إلى أدرار بوس بالنيجر والشقة بموريتانيا غربا.

² "الساحل... دول الميدان وإرساء إستراتيجية موحدة"، مجلة الجيش، العدد 579، أكتوبر 2011، ص 20.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

إستراتيجية اتصالية مشتركة لترقية صورة وحدة التنسيق والاتصال وتحسيس الرأي العام الإقليمي بالعمل الميداني¹.

إلا أن مبادرة مجموعة دول الميدان لم تعكس في الواقع رؤية إستراتيجية موحدة تقوم على العمل المشترك بين دول المنطقة لإبعاد التدخل الأجنبي، وتقادي تمدد التهديد الإرهابي في المنطقة، حيث سرعان ما تأثر التجمع بتوتر العلاقات الجزائرية الموريتانية إثر قرار السلطات الموريتانية طرد أحد أبرز الدبلوماسيين في سفارة الجزائر بالعاصمة الموريتانية وقيامها بإنشاء تجمع الساحل الخماسي المسمى رسمياً بمجموعة الدول الخمس في الساحل (موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد) بتاريخ 16 فبراير 2014، وإطلاق قوة التدخل العسكري السريع في الساحل التي تضم ثلاث دول أعضاء في "مجموعة الميدان"²، كما أن بعض دول المجموعة (موريتانيا) سرعان ما أعلنت تأييدها لمنظمات أمنية أخرى لا علاقة لها بمشاريع الأمن لدى دول الميدان، كمبادرة الدفاع الإسلامية التي أعلنت عنها السعودية وانضمت لها كل من تونس والمغرب.

- عقد الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود الذي تم بتاريخ 12 جانفي 2013 بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن بين الدول الثلاث، حيث اتفق الأطراف بضرورة تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة وتفعيل التعاون الأمني بين الدول وتشكيل "فرق عمل" لوضع تصور مشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة وتبادل المعلومات بخصوص طرق عمل المجموعات الإرهابية وشبكات تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية وإنشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين البلدان الثلاث والعمل على ضرورة العمل على تنمية المناطق الحدودية.

- كما اكتست المقاربة الجزائرية بعدا أوروبيا من خلال ديباجة اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعدا متوسطيا من خلال مبادرة 5+5 دفاع وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو ما أكده وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر

¹ الحسين الشيخ العلوي، "تجمع الساحل الخماسي..... تنسيق في ظل التعقيدات"، تقرير مركز الجزيرة، 22 سبتمبر 2014، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/2014921988539708.html>، (19 ماي 2016).

² نور الدين دخان، عيدون الحامدي، 'مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية'، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

مسا هل في جويلية 2015 بقوله "أن اقتداء الشركاء والعديد من الدول بتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب والتطرف أصبح أمرا واضحا"¹.

ب. البعد العالمي للمقاربة الأمنية الجزائرية

لقد سعت الجزائر إلى إعطاء بعد عالمي لمقاربتها الأمنية انطلاقا من اعتبارها أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تتم بمعزل عن تعاون وتنسيق مكثف بين الدول، وعليه أولت الجزائر اهتماما كبيرا لهذا التعاون على مختلف المستويات لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة عن طريق السعي لاستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن، باعتبار أن الأمم المتحدة تبقى هي الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى الاستعمال الملائم للوسائل القانونية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية، وذلك من خلال :

- الانخراط في كل المواثيق الدولية المتعلقة بالوقاية ومكافحة الإرهاب، كما انخرطت في إتباع الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006، والمشاركة الدورية في مسار مراجعتها،
- مشاركتها كعضو مؤسس في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 سبتمبر 2011 حيث تتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، المشاركة الجوهرية في تحسين القوانين العالمية لمكافحة الإرهاب عن طريق تحيين التدابير العملية للآليات القانونية لمسألة تمويل الإرهاب وتجريم دفع الفدية، وقد أفضت تلك الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا الإطار إلى قرار الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 الذي دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وكذا اللائحة 1904 التي أقرها مجلس الأمن الدولي في 17 ديسمبر 2009 لتطبيق الإجراءات التي تستهدف منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية ، والذي جاء مكملا للقرار 1373 والمتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب.
- بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الجزائر في تبني مجلس الأمن بالإجماع للقرار 2133 المؤرخ في 03 جويلية 2014 الذي يُدين عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل فدى مالية أو تنازلات سياسية، وقد استمد القرار مضمونه من مذكرة الجزائر بشأن "الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من

¹ عبد القادر مسا هل (وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية) خلال ندوة صحفية بمقر وزارة الشؤون الخارجية.

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

مكاسبها»، التي تمت المصادقة عليها خلال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المنعقد بالجزائر في أبريل 2012¹، كما شجع القرار الأممي المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على وضع مذكرة الجزائر² في الاعتبار.

(4) آليات مواجهة التطرف العنيف :

يقصد بالتطرف في الغالب الخروج عما اعتاده وألفه الناس من أفكار وسلوكيات وأحوال ولا يقتصر التطرف على المجال الديني فحسب، بل قد يطول كل المجالات الأخرى، كما أنه لا يمسّ دينا واحدا بل هناك متطرفون من أتباع كل الديانات السماوية والوضعية ومن أتباع كل الإيديولوجيات.

ويعد التفريق بين الإرهاب والتطرف مسألة شائكة جدا وذلك لشيوع التطرف والإرهاب لهدف واحد، حيث يمكن رسم معادلة الاختلاف بينهما من خلال أن التطرف يرتبط بالفكر والإرهاب يرتبط بالفعل، فالتطرف دائما يقع في دائرة الفكر، أما عندما يتحوّل الفكر المتطرف إلى عنف يستخدم في مواجهة المجتمع والدولة فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب، كما أن التطرف لا يعاقب عليه القانون، بينما الإرهاب هو جريمة يعاقب عليها القانون، وعليه فالتطرف هو حركة اتجاه فكري ومن ثم يصعب تجريمه³.

ترتكز الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب على جملة من المبادئ القائمة على عدم التفاوض مع الإرهابيين، وضرورة التنسيق والتعاون الإقليمي مع احترام شؤون الدولة الداخلية والتعاون مع الشركاء خارج الدائرتين المغاربية والإفريقية، والاعتماد على الثالث الذي يجمع بين السلم والأمن والتنمية لمواجهة التهديد الإرهابي، وبما أن الإرهاب عرف تحولا في طريقة عمله منتقلا من العمليات المحددة إلى الاحتلال والسيطرة على أقاليم كبيرة، بالاعتماد على الخطاب الإيديولوجي والتحريضي الذي لا يمت بصلة بالفكر والعقيدة السليمة فقد حرصت الجزائر على توسيع مضمون إستراتيجيتها بالتركيز على مبدأ التوقي من تهديدات التطرف العنيف وانسحاق شبابها وراء خطابات دعاة التضليل والإرهاب.

فكما سلف القول، تفرز ظاهرة التطرف العنيف التي يسلكها المقاتلون الأجانب ويروجون لها تداعيات خطيرة متباينة على الدول، خصوصا عند ضلوع هذه الجماعات في عمليات إرهابية داخل أوطانهم وتنسيق خطط

¹ حساني خالد، "الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.. الأطر والممارسات"، 26 مارس 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني <http://www.ech-chaab.com>، (14 نوفمبر 2016).

² مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة لمنع عمليات الاختطاف للحصول على فدية وحرمان الإرهابيين من الاستفادة منها، ملحق رقم

5.

³ عبد الغفار عفيفي الدويك، "معطلة تعريف الإرهاب في الفكر والممارسة الدوليين"، مجلة السياسة الدولية، 2011، ص 18.

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

محكمة لشن هجمات منظمة بصورة فردية من النوع المسمى بـ " الذئب المنفرد" أو من خلال إسناد الخلايا الإرهابية المحلية حسب ما يسمى بتأثير "المحارب القديم"¹. وتزيد من حدتها ما يعانيه المقاتلون الأجانب العائدون بعد عودتهم إلى بلدانهم من "اضطرابات الكرب التالي للصدمة" (*Posttraumatic Stress Disorder*) الذي يمس قدرتهم على استيعاب ذواتهم والعالم من حولهم ويولجهم في حالة من الاكتئاب وازدراء المجتمع، خصوصا في ظل تنامي موجات الاسلاموفوبيا والتمييز العنصري والتشدد السياسي والتدخلات العسكرية الأجنبية لدى بعض الدول الغربية، مما ينمي شعورهم بالانزعاج والتشوش والعودة إلى العمل الإرهابي بنزعة عنيفة².

وعلى هذا الأساس، فإن التهديد الأمني الذي يشكله المقاتلون المتطرفون هو أمر جدي بالنسبة للدول، ورغم أن التحليلات الإحصائية تشير إلى أن أغلبية كبيرة من المقاتلين الأجانب العائدين من غير المرجح أن تكون لديهم نوايا عدوانية، إلا أن الظاهرة أثارت اهتماما واسعا من قبل المجتمع الدولي زاد في سياق الأحداث التي تداولت في المنطقة العربية عموما وفي المنطقة المغاربية على وجه الخصوص، مما شجع على تكوين رد فعل أمني للتعامل مع المشكلة، وأصبح هاجسا ملحا لدى حكومات هذه الدول مما ألزمها اتخاذ شتى التدابير الوقائية والعسكرية في التصدي للتهديدات المنجزة عنه، رغم أن ظاهرة "المقاتلين الأجانب" في واقع الأمر ليست موضوعا مستجدا ولا تهديدا غير مسبوق، ظهرت تجلياته أثناء الكفاح الأفغاني ضد الاتحاد السوفياتي، الذي اجتذب حوالي 20,000 مقاتل أجنبي على مدى اثنا عشر عاما (1980-1992)³.

ولمواجهة تنامي دور هذه الفواعل المهددة للأمن الإقليمي، تبنت الدول الغربية أساليب متباينة للتعامل مع المقاتلين الأجانب تنقسم في الغالب إلى نوعين : الأساليب المتشددة كمسائل التجريم وملاحقة المجرمين وترحيلهم وتعزيز مهام أجهزة الاستخبارات والتعاون القضائي الدولي، أو الأساليب الليبرالية بمراعاة سبل تحقيق الاندماج الاجتماعي والتماسك المجتمعي والعلاقات بين الدولة والمواطن واتخاذ إجراءات وقائية لردع

¹ فإشراك مقاتل أجنبي واحد ضمن خلية إرهابية يزيد إحصائياً من احتمال نجاح الهجمات المنفذة والتسبب في خسائر بشرية كبيرة.
² تشارلز ليستر، "المقاتلون الأجانب: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟"، 15 أبريل 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني <https://www.brookings.edu/wp-content/.../Ar-Fighters-Web.pdf>، (18 يناير 2017).

³ Thomas HEGGHAMMER, «The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad», International Security, N° 53, 2010 , p53.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

المنخرطين كتنكوين لجان اليقظة¹، أو التكفل بالأشخاص المشبوهين بالانحدار نحو الراديكالية وفق مستويات² وتعزيز التصدي المجتمعيّ وقدرة المجتمع المحليّ على مكافحة الأحداث المعادية والتعافي منها.

وفي خضم هذه المقاربات، انتهجت بعض الدول على شاكلة الجزائر مسعى المزج بين الأسلوبين بتبنيها على الصعيد الداخلي لمقاربة أمنية شاملة على ضوء تجربتها السابقة مع الظاهرة، أما خارجيا وفي بداية انتشار الظاهرة توارت الجزائر عن الأنظار كونها غير معنية بصفة رئيسية بهذا المشكل لتواجدها في أسفل قائمة المصدرين للإرهاب، وبذلك قدّمت الجزائر نفسها على صاحبة الاستثناء المغاربي لضالة ضلوع مواطنيها في شبكات المقاتلين الأجانب.

وفي سياق الحركية الدبلوماسية للجزائر ضد الإرهاب الدولي بجميع جوانبه، عرضت هذه الأخيرة خلال الندوة الدولية حول الوقاية من التطرف العنيف التي انعقدت يومي 7 و 8 أبريل 2016 بجنيف (سويسرا) التوجهات الكبرى لإستراتيجيتها القائمة على تجفيف منابع الفكرية للإرهاب المنبثقة عن رؤيتها الشاملة لمكافحة الإرهاب، وهي تقوم على المحاور الرئيسية التالية:

- توشي اليقظة الأمنية التي تمكن من الحفاظ على جبهة داخلية مستقرة وممتينة بمشاركة شرائح المجتمع .
- انتهاج مقاربة مندمجة في محاربة الراديكالية مبنية على قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية ومشاريع التنمية والتكفل بالشباب والقيام بالإصلاحات، وإعادة الاعتبار للإسلام التقليدي ودور المساجد و المدارس ووسائل الإعلام، فضلا عن تكريس الديمقراطية كخيار استراتيجي وتحقيق العدالة المجتمعية³.
- ويأتي ذلك في سياق تركيز قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2178 على ضرورة تمكين الفاعلين المحليين من العمل على نزع التطرف من خلال القيام بنشاطات استباقية بتوفير حياة كريمة للمعنيين على أساس الاندماج الاجتماعي والثقافي والمجتمعي، فضلا عن تمكينهم من المهارات

¹ Fabo Onana LUC RAUMOND, Réhabilitation et réinsertion des combattants terroristes étrngeres : l'expérience camerounaise, GCTF, 2017, Alger.

² تجربة المركز الكندي للوقاية من التطرف المؤدي إلى العنف .
³ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل"، سبتمبر 2015، وثيقة متوفرة على الموقع الإلكتروني للوزارة.

الموصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

الأساسية لحياة الإنسان، ومحاربة الخطابات التضليلية وتوفير الدعم النفسي بخلق مرجعية اجتماعية بديلة عن تلك التي تحيد بهم عن السلوك السوي¹.

- المرافعة لأجل مكافحة التطرف المضاد وظهرت كره الأجانب والاسلاموفوبيا، فالربط بين الإسلام والإرهاب يشكل اندارا خطيرا للمجتمع الدولي في تقوية الشعور بالرفض والإقصاء ويزيد من سخط المتطرفين، كما يعد تحالفا ايجابيا لبعض الدول مع الجماعات الإرهابية ضد الإسلام والمسلمين، وهو ما أكدته السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة في مارس 2016 بالجزائر بقوله " أن معاداة الإسلام تعد أحد عوامل التطرف "القوية" مؤكدا أن استئصال التطرف "يقتضي حتما مكافحة معاداة الإسلام"².

- التركيز على مكافحة التطرف في تعاملاتها الدولية والإقليمية وفي مشاركتها الرسمية من أجل نشر التوعية بشأن العلاقة الترابطية بين الإرهاب والتطرف وتنسيق الجهود لاستئصال الظاهرة، وهو ما أكدته وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية السيد عبد القادر مساهل خلال الندوة المذكورة بقوله " أن التطرف العنيف والإرهاب ظاهرتان عالميتان لا تسلم منهما أية منطقة ولا أي بلد، فهما يشكلان تحديا يستوقف بلداننا جماعيا وفرديا بالنظر إلى المخاطر التي يشكلانها على قيم التسامح والتفتح والحوار والتعاون التي تجمعنا"³.

وتعد تجربة الجزائر في التعامل مع الظاهرة نموذجا يحتذى به بحكم ما مرت به في تسعينيات القرن الماضي بتقل العديد من الجزائريين إلى أفغانستان وباكستان وتحولهم إلى عناصر هدامة عند عودتهم إلى البلاد، رغم أن المجندين من ذوي الجنسية الجزائرية ضمن المقاتلين الإرهابيين هم الأقل عددا في منطقة المغرب العربي، كون الشباب الجزائري أضحى أكثر تقطنا بخلفيات الخطابات الأصولية التي كان ضحية لها خلال العشرية السوداء والتي أبتت إلى يومنا هذا بآثارها في نفسية الجزائريين ووعيهم.

وقد قامت الجزائر لمنع تجنيد المقاتلين الجزائريين بالمصادقة على القانون المعدل للأمر 66-156 المتعلق بقانون العقوبات والذي نص على تجريم ظاهرة المقاتلين الأجانب الذين ينتقلون إلى بلدان أخرى للانخراط في نشاطات إرهابية وتجنيد الأشخاص لصالح الجمعيات أو التنظيمات أو الجماعات أو المنظمات الإرهابية أو تنظيم شؤونها أو دعم أعمالها أو نشاطاتها أو نشر أفكارها باستخدام تكنولوجيات الإعلام

¹ تشارلز ليستر، (مرجع سابق ذكره).

² ندوة صحفية للإذاعة الجزائرية مع رمضان لعمامرة (وزير العلاقات الخارجية الأسبق) عقب المحادثات التي جمعته مناصفة مع نظيره الفرنسي جون مارك أيرو بتاريخ 29 مارس 2016.

³ مجلة الجيش، العدد 636، جويلية 2016.

الفصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

والاتصال أو أية وسيلة أخرى، كما قامت بإصدار القانون رقم 16-02 المؤرخ في 19 جوان 2016، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن لقانون العقوبات والذي سيسمح بسدّ الثغرات فيما يخص مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، حيث يتضمن في تدابير تجريم تجنيد الأشخاص لحساب الجماعات، المجموعات والمنظمات الإرهابية ودعم أعمالهم وتمويلهم وتنظيم أسفارهم وكذا الترويج لأفكارهم باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال أو أية وسيلة أخرى.

ويأتي هذين النصين التشريعيين تماشياً مع قرار مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة رقم 2178 الصادر في 24 سبتمبر 2014 بموجب الفصل السابع (ما يجعله ملزم قانوناً على الدول الأعضاء) الرامي إلى القضاء على ظاهرة المقاتلين الأجانب الذين ينشطون خارج بلدانهم الأصلية أو بلدان إقامتهم، وكذا قرارات مجلس الأمن رقم 2199 (2015) بخصوص الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، و 2250 (2015) بشأن صون السلم والأمن الدوليين، و 2349 (2017) بخصوص صون السلم والأمن الدوليين، وخطة عمل الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون لمنع التطرف العنيف الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2015¹، واستعراض إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرار الأمم المتحدة رقم 68/127 بعنوان " عالم ضد العنف"، وكذا خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

في نفس المضمار، قامت الجزائر باعتماد تدابير إجرائية لرصد حركة المرشحين بالانخراط ضمن الشبكات المقاتلة سواء كانوا من المواطنين الجزائريين أو من الأجانب المقيمين في البلاد بإنشاء قوائم إسمية تضم جميع الأفراد المشتبه بهم وتشديد إجراءات المراقبة الحدودية، خصوصاً إزاء الذين يتخذون كل من العراق وسوريا وجهة لهم، فضلاً عن التركيز على الاستعلام الأمني والكشف عن الوثائق المزورة والتنسيق بين الدول لاسيما عبر نظام الأنتربول الموصول بجميع المراكز الأمنية بالقطر الجزائري.

حيث أنشأت منظمة الأنتربول قاعدة بيانات تتضمن معلومات تفصيلية لحوالي 6000 شخص مجند بناء على معطيات وقرها أكثر من 50 بلداً، لمساعدة الدول الأعضاء كالجزائر في تقييم التهديدات الإرهابية،

¹ وفي هذه الخطة يدعو الأمين العام إلى اتباع نهج شامل لا يتضمن فحسب اتخاذ تدابير أمنية أساسية لمكافحة الإرهاب بل واتخاذ خطوات وقائية منهجية لمعالجة الظروف الكامنة التي تدفع الأفراد إلى التطرف والانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، والخطة هي نداء من أجل العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي، وهي تقدم أكثر من 70 توصية إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بشأن منع حدوث المزيد من انتشار التطرف العنيف. ومزيد من التفاصيل موجودة بتقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان " ثقافة السلام: استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2015، والمتوفر على الموقع الإلكتروني http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/674&referer=/english/&Lang=A: (06 جوان 2017).

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

كما تمت موافاة الجزائر بقاعدة بيانات مكونة من 56 مليون وثيقة سفر مسروقة واردة من 172 دولة لتحذير الدول وحملهم على اتخاذ التدابير الضرورية لوقف حركة المشتبه بهم والتدقيق بشأنهم¹.

هذا علاوة على التنسيق الدولي لوضع نهج أكثر شمولية لمواجهة التطرف الذي يتم منذ سنة 2011 في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وفريق المنتدى المهتم بهذا الشق الأمني المرتبط بظاهرة المقاتلين الأجانب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مكافحة الإرهاب والصندوق العالمي لإشراك المجتمع والمرونة ومشروع شبكة التعريف بالتطرف المدعوم من قبل الاتحاد الأوروبي². فضلا عن تعزيز التدابير الأمنية لتأمين الحزام الحدودي للدولة وتكريس التنسيق بين أجهزة الأمن والمصالح المعنية بالهجرة وتنقل الأشخاص والمتابعة المستمرة للقوائم الصادرة عن مجلس الأمن، والتي تفرض عقوبات ضد الأشخاص المشبوهين بضلوعهم في أعمال إرهابية من أجل التعرف والكشف عن مواطنيهم.

المطلب الثاني : إستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

1. في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب :

تمثل مكافحة جريمة تمويل الإرهاب العنصر الفاعل في محاربة الإرهاب باعتبار المال عصب الجماعات الإرهابية الذي يمكنها من تجنيد الإرهابيين وتزويدهم بالعدة والعتاد والمستلزمات اللوجستية وتدريبهم، وهكذا فالتمويل يعدّ منبعاً رئيساً من منابع الجرائم الإرهابية، وعليه قامت الجزائر باتخاذ جملة من التدابير العملية من أجل تجفيف منابع التمويل الناتجة عن مدفوعات الفدية والاتجار غير المشروع بالبشر والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات وغيرها.

ولقد سعت الجزائر التي عانت من ويلات الإرهاب إلى جعل موضوع تجفيف منابع التمويل في صلب سياستها الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية القائمة على تنفيذ الإستراتيجية العالمية لمحاربة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن لاسيما القرار 1267 و 1373 و 2178 واتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لسنة 1999 وتوصيات مجموعة العمل المالي غافي (GAFI) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعليه ركزت الجزائر في مذكرتها بشأن آفاق منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب في أفريقيا التي تمت المصادقة

¹ خالد بودية، "أنتربول يوصي الجزائر بتشديد الحراسة على الحدود"، 27 مارس 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.elkhabar.com/press/article/103135> (06 جوان 2017).

² تشارلز ليستر، (مرجع سابق ذكره).

الصلة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

عليها من قبل رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في جويلية 2017، على المحور الرابع المتعلق بتضييق الخناق على العديد من مصادر تمويل الإرهاب بما في ذلك القطاع غير الرسمي وتجفيف منابعها.

ولقد انعكست الموثيق والاتفاقيات الدولية (سنة عشر اتفاقية وبروتوكول) والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن التي صادقت عليها الجزائر في قوانينها الداخلية، حيث تعد من أوائل الدول التي قامت بتجريم والمعاقبة بالسجن لكل المتورطين بتمويل الإرهاب بالمصادقة على الأمر رقم 95/11 المؤرخة في 25 فبراير 1995 المعدل وتمتم للأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، لاسيما المادة 3، فضلا عن إصدار القوانين التالية:

- القانون رقم 01-14 المؤرخ في 04 فيفري 2014 المعدل والتمتم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتعلق بقانون العقوبات (المادة 87 مكرّر).
- المرسوم التنفيذي رقم 13-318 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013 المتعلق بإجراء التعرف، التتبع وتجميد الأموال والممتلكات الأخرى في إطار مكافحة تمويل الإرهاب،
- القانون رقم 03-12 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها،
- الخطوط التوجيهية لبنك الجزائر المؤرخة في 30 أكتوبر 2014 المتعلقة بتدابير اليقظة اتجاه العملاء (مؤسسات مالية)،
- الخطوط التوجيهية المتعلقة بتدابير اليقظة اتجاه العملاء والخاصة بالشركات والمهن غير المالية التي لا تخضع لرقابة وإشراف بنك الجزائر.

كما عمدت الجزائر إلى إنشاء هيئة مختصة في مجال محاربة تبييض الأموال والمتمثلة في خلية معالجة الاستعلام المالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 - 127 المؤرخ في 7 أبريل سنة 2002 وهي هيئة مختصة ومستقلة ومكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي الأجنبية بتحفظ مبدأ تبادل المعلومات وذلك بهدف المساهمة في الكشف عن عمليات إعادة توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية بالجزائر والوقاية منها والردع عنها¹.

¹ الموقع الإلكتروني لخلية معالجة الاستعلام المالي التابعة لوزارة المالية.

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

كما تقوم الهيئة بتحليل ومعالجة المعلومات التي تقيدها بها السلطات المؤهلة قانونيا وكذا الإخطارات بالشبهة التي يلزم بها الأشخاص والهيئات، حيث يقرر مجلس الخلية - حسب درجة الشبهة المنسوبة- إخطار وكيل الجمهورية، كما ترتبط هذه الخلية بشبكة من الشركاء الأجانب من أجل تبادل المعلومات مثل فرقة العمل المالي غافي ومجموعة أغمونت¹، كما أبرمت الخلية (21) مذكرة تفاهم مع بلدان مختلفة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وآسيا.

كما تنشر قرارات وزير المالية² المتضمنة قائمة الأشخاص محل حجز أو تجميد أموالهم والمجموعات والكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن في الموقع الإلكتروني الرسمي للخلية، وبعد ذلك بمثابة تبليغ للمعنيين بأمر التجميد أو الحجز وهذا تنفيذا للمرسوم التنفيذي رقم 15-113 المذكور أعلاه وقرار وزير المالية المؤرخ في 31 ماي 2015³.

2. في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

أصبحت الجزائر مؤخرا تواجه تحديات خطيرة فرضها مشكل المخدرات والمؤثرات العقلية بعد أن أقبل شبابها على استهلاكها بشكل متزايد ومقلق، لتصبح بذلك المخدرات ظاهرة اجتماعية فتاكة بعدما كانت في الماضي القريب ظاهرة جانبية متعلقة فقط بكون الدولة آنذاك منطقة عبور لكميات القنب الهندي نحو الدول الأوروبية بشكل خاص. إن هذا الوضع، جعل من السلطات العمومية تعتبر مشكل المخدرات في سلم أولوياتها حيث خصصت لها إستراتيجية شاملة ومنكاملة بالنظر لخصوصية تهديداتها وتفاقمها وتطورها في المجتمع.

ولم تعتبر الجزائر مكافحة المخدرات موضوعا محليا وطنيا، بل تعدت ذلك إلى المجهود الدولي لمكافحة هذه الظاهرة حيث خاضت الجزائر خطوات هامة للحد منها، خصوصا كونها تدعم محاربة مختلف أشكال الإجرام العابر للحدود والإرهاب، لذلك احتضنت الجزائر بدعوة منها اجتماع فريق العمل المغاربي الأول المكلف بمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يومي 10 و 11 جوان 2015 ، والثاني

¹ تعتبر مجموعة اغمونت التي أنشأت سنة 1995 منتدى التبادل العملي لخلايا الاستعلام المالي ويتمثل هدف المجموعة في توفير منتدى لخلايا الاستعلام المالي عبر العالم أجمع من أجل تحسين التعاون في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتسهيل تنفيذ البرامج الوطنية في هذا المجال، وتتكون المجموعة حاليا من 131 عضواً، يكون الانضمام إليها موصى به حسب المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي.

² قرار وزارة المالية رقم 114 مؤرخ في 21 نوفمبر 2017 والمتعلق بتجميد و/أو حجز أموال الأشخاص والمجموعات والكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة، متوفر على الموقع الإلكتروني:

[http://www.mf-ctrf.gov.dz/presse/Arrete%20MF%20du%2020%20nov%202017%20\(Ar\).pdf](http://www.mf-ctrf.gov.dz/presse/Arrete%20MF%20du%2020%20nov%202017%20(Ar).pdf) (05 جوان 2018)

³ قرار وزارة المالية مؤرخ في 31 ماي 2015 والمتعلق بإجراءات تجميد أو حجز أموال الأشخاص والمجموعات والكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.mf-ctrf.gov.dz/presse/Arr31MAIar.pdf> (05 جوان 2018).

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

يومي 04 و 05 أكتوبر 2016 وذلك في إطار متابعة تنفيذ بياني الجزائر والرباط المنبثقين عن اجتماعي مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي ومجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي.

وأمام التهديد الذي تشكله الظاهرة تمثلت إستراتيجية الجزائر الوطنية لمكافحة المخدرات التي يسطرها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها¹ بإشراك كل من المصالح الأمنية والقطاعية كالصحة، والإعلام والتربية الوطنية وكافة مكونات المجتمع المدني في تقليص العرض والطلب والاعتماد على التدابير الوقائية والعلاجية قبل الجزائرية، والتي يتم تنفيذها وفقا للمخطط الخماسي التوجيهي الوطني الأول (2008-2004) ، الذي أتبع بمخطط ثان للفترة (2015-2011).

فيما يتعلق بالمخطط التوجيهي الأول (2008-2004) : الذي صادقت عليه الحكومة في 29 جوان 2003، فهو يعتبر إستراتيجية تجسد سياسية الجزائر في مجال مكافحة المخدرات والإدمان ويتضمن مجموعة من التدابير الحكومية المتخذة قصد تخطيط العمل التشاوري وفقا لمخطط توجيهي يرمي للوصول إلى برنامج إجرائي يلزم كل الفاعلين على المستوى الوطني، كما يرمي إلى تطوير الانسجام عن طريق التكفل ببعيد التنسيق بين القطاعات في ميدان مكافحة المخدرات وذلك بفضل مقاربة مندمجة، كما يسمح بالاستفادة من الربط البيني للفاعلين بعضهم ببعض في مجالات الصحة والتربية والنمو الاقتصادي والإعلام وكذلك وسائل مكافحة والقمع².

وتمثلت المحاور الكبرى لإستراتيجية المخطط في :

- ✓ مراجعة التشريع الوطني المتعلق بالمخدرات،
- ✓ الإعلام والتربية والاتصال،
- ✓ دعم آليات التنسيق الوطني،
- ✓ تطوير قدرات مكافحة،
- ✓ تقوية ودعم التعاون الدولي.

¹ أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان 1997 وتم تنصيبه في سنة 2002 وتتمثل مهامه بالتعاون مع القطاعات المعنية بإعداد السياسة الوطنية واقتراحها لمكافحة المخدرات وإدماجها في مجال الوقاية والعلاج و قمع استعمالها والتنسيق مع القطاعات الوزارية ومنظمات المجتمع المدني، وجاء الديوان تعزيزا لعمل كل من اللجنة الوطنية لمكافحة الإدمان لسنة 2004 واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان لسنة 1992.

² صالح عبد النوري، وضع المخدرات وإدماجها وسياسة مكافحتها، متوفر على الموقع الإلكتروني : <https://rm.coe.int/drug-situation-and-policy-by-salah-abdennouri-former-general-director-/168075f0e2> ، (4 ديسمبر 2017) .

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

فيما يتعلق بالمخطط التوجيهي الثاني (2015-2011) والذي أطلق عليه " الإستراتيجية الوطنية " وضعت كهدف أساسي تقليص انتشار المخدرات في أوساط السكان وذلك في نهاية فترة تنفيذها ، كما سطرت المبادئ التوجيهية التي تقوم عليها الإستراتيجية وأولويات العمل الميداني وأوصت بإحداث التوازن بخصوص السعي إلى :

✓ تخفيض العرض عن طريق تنسيق العمل بين مختلف القطاعات المعنية بمكافحة المخدرات،

✓ تخفيض الطلب عن طريق الوقاية ومعالجة المدمنين.

كما انطلقت منذ بداية سنة 2016 عملية تقييم النتائج المحققة إذ يقوم الديوان بالتنسيق مع مختلف القطاعات بجمع المعطيات الضرورية وإجراء الأبحاث والتحقيقات التي ستسمح بالوقوف على الانجازات المحققة والعراقيل التي تمت مواجهتها وبلورة الإستراتيجية الممتدة من 2017 إلى 2021¹.

وبذلك تركزت جهود الجزائر في التصدي لظاهرة المخدرات على تجفيف منابعها بالقضاء على زراعتها وفك شبكات تهريبها ووضع حد لترويجها والاتجار بها مع مكافحة ظاهرة الإدمان عليها وتسطير برامج وقائية تهدف إلى توعية الشرائح الاجتماعية وإنشاء خلايا جوارية والتكفل بالشباب الجانح والمدمن وخلايا الإصغاء والتوجيه (85 خلية متواجدة بالجزائر) في المراكز الاستشفائية، إلى جانب الدور الذي تقوم به المراكز المتخصصة والمنتقلة والمراكز المتواجدة داخل السجون لمساعدة المدمنين². إلى جانب ذلك تقوم المديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الوطني والجمارك الجزائرية بتنظيم تظاهرات إعلامية وتحسيسية وتنظيم عمليات أبواب مفتوحة وأسابيع إعلامية للمواطنين من مختلف الشرائح بهدف التوعية من مخاطر الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية والأضرار الناجمة عنها ويكون ذلك بالتنسيق أيضا مع النشاط الجمعوي (والتي يفوق عددها 300 جمعية) باعتبار الجمعيات شريك فعال في تجسيد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لاسيما في المجال التوعوي والوقائي وحتى التشريعي³.

¹ صالح عبد النوري، المرجع نفسه.

² المراكز المتخصصة: تتمثل في مركز فرانس فانون بولاية البلدية ومركز علاج ورقابة المدمنين بوهان ومركز التكفل السيكولوجي والتوجيه بمدينة الحراش شرق العاصمة، أما المراكز المنتقلة فلها دور توعوي حول خطورة المخدرات كمركز باب الواد بالعاصمة.

³ نظم الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها يوم 11 أكتوبر 2016 بمشاركة شبكة التعاون المتوسطي في مجال المخدرات (MedNET) التابعة لمجموعة بومبيدو و المجلس الأوروبي الملتقى الوطني حول إعلان نتائج الدراسة الميدانية حول انتشار استعمال التبغ والكحول والمخدرات الأخرى في الوسط المدرسي في الجزائر التي أنجزها مركز الدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية (CENEAP) بالشراكة مع وزارة التربية الوطنية، مما يمكنه لأول مرة بالحصول على بيانات وطنية بخصوص انتشار الظاهرة لدى هذه الفئة الشبابية ذات الفئة العمرية من 15 إلى 17 سنة وبالتالي تسطير برامج للتكفل بهم ومنعهم من استهلاكها. ولمزيد من المعلومات

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

في هذا الشأن، قام المشرع الجزائري بتدعيم الإستراتيجية بترسانة من القوانين لمحاربة جرائم المخدرات المرتبطة بالجماعات الإجرامية المنظمة، خاصة ما جاء في القانون رقم 18/04 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع استعمال والاتجار غير المشروعين بها، الذي كرس حق المدمن في الحصول على العلاج وعدم اعتباره منحرفا بل مريضا يحتاج إلى التكفل من خلال اعتماد الأمر بالعلاج الذي يعتبر بديلا للمتابعة القضائية.

من جهة أخرى، وضع المشرع في القانون عشرون مادة (20) تتضمن الأحكام الجزائية والردعية لقمع استعمال والاتجار بالمخدرات، شدد بموجبها العقوبات الردعية لكل من قام بطريقة غير شرعية بإنتاج أو حيازة أو عرض أو بيع أو وضع للبيع أو حصول وشراء قصد البيع أو التخزين أو استخراج أو تحضير أو توزيع أو تسليم بأية صفة كانت أو سمسرة أو شحن أو نقل عن طريق العبور أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، وتم تشديد التدابير الردعية بصورة أكبر عندما ترتكبها جماعة إجرامية منظمة.

وبالنظر إلى موقع الجزائر الجغرافي وشساعة حدودها وصعوبة تضاريسها التي جعلتها معرضة بشدة إلى حركات مهربي المخدرات باختراقهم لحدودها البرية والبحرية من أجل تمرير بضاعتهم غير الشرعية، اتخذت وحدات الجيش الشعبي الوطني عدة تدابير تهدف لتقوية الرقابة على الشريط الحدودي بالتعاون مع المصالح الأمنية الأخرى في إطار تفعيل التعاون المؤسساتي والتعاون العملياتي بينها، وتتمحور هذه الإجراءات والتدابير الميدانية في:

- المراقبة المكثفة للمسافرين وبضاعتهم على مستوى المراكز الحدودية،
- تكثيف دوريات فرق شرطة الحدود والجمارك المتواجدة على مستوى طول الشريط الحدودي،
- متابعة ومراقبة رخص التنقل على الحدود البرية الجزائرية.
- متابعة المخالفين للتشريعات أمام الجهات القضائية المختصة،

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

▪ رصد وتتبع المعابر والمنافذ التي يتخذها المهربين وعصابات المخدرات لإيفاد بضائعهم إلى مقاصدها.

▪ وبما أن شبكات الإجرام الدولي المنظم والمعابر للحدود لا تعترف بالإطار الحدودي لأي بلد بل تتسج علاقتها فيما بينها عبر تلك الحدود، سعت الجزائر إلى تعميم تجربتها على الصعيد المغاربي من خلال احتضانها لاجتماعي فريق العمل المغاربي المكلف بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المذكورين الذي دعت فيهما إلى تبني مقاربة موحدة وبذل الجهود المشتركة في مجال الضبط والوقاية من المخدرات وفرض الرقابة المحكمة على مواد السلائف والكيمياويات لمنع تسربها للاستخدام غير المشروع لتصنيعها وتعزيز التعاون مع الأجهزة الدولية المعنية بمكافحة على المخدرات.

وزيادة على جهود الدول المغاربية ضمن فريق العمل المستحدث لمكافحة المخدرات على الصعيد المغاربي، تتعاون الدول المغاربية في إطار الأجهزة العربية لمكافحة المخدرات المتمثلة في مجلس وزراء الداخلية العرب والمكتب العربي لشؤون المخدرات والمؤتمر العربي لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات ومجموعاته الفرعية التي يتم إنشاؤها وفق القرب الجغرافي والتشابه في طبيعة التهديد لمناقشته وإيجاد الحلول الفاعلة لمواجهة¹.

3. في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

نظرا للتهديد الذي يشكله توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر سواء للاستقرار بالدولة أو من أجل العبور إلى الضفة الشمالية للمتوسط، فإن مكافحة الظاهرة تتطلب تجنيد آليات الوقاية والردع ولحماية الضحايا من أشكال الإجرام الذي يتعرضون له. وعلى هذا الأساس، تتطلق الرؤية الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية من تصور شامل في التكفل بالظاهرة بمراعاة متطلبات الأمن والتنمية واحترام كرامة الإنسان والتركيز على البعد الإنساني للمهاجرين واللاجئين الذين يعدون ضحايا أزمات بلادهم دفعتهم للهروب منها وتعريض أنفسهم للخطر.

¹ كمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) والأجهزة الأمنية ك لجنة المخدرات والهيئة الدولية للرقابة على المخدرات ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة.

الموصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وتماشيا مع تفاقم الظاهرة في حوض المتوسط انطلاقا من السواحل الجزائرية، كان لزاما على الجزائر تحيين منظومتها القانونية مع تطورات الوضع في المنطقة، حيث نص المشرع الجزائري على مجموعة من التدابير الردعية والحمائية للأجانب غير المقيمين في البلاد والمتواجدين بصفة غير شرعية تضمنها القانون 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب على التراب الوطني، والقانون 01-09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 والمتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، والقانون المتعلق بحماية الصحة المعدل والمتمم سنة 1990، وهو ما أكدته أحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كل العاملين المهاجرين وأفراد عائلاتهم المصادق عليها سنة 1994، فضلا عن القانون 09-02 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المتعلق بحق المساعدة القضائية، لاسيما الممنوحة لضحايا الاتجار بالبشر وضحايا التهريب غير الشرعي للمهاجرين.

كما تمّ تتصيب اللجنة الوطنية لتنسيق أعمال مكافحة الإجرام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-108 المؤرخ في 08 مارس 2006 على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والمكونة من ممثل عن وزارة الداخلية والدرك الوطني والشرطة والعدالة والجمارك والتجارة والمالية، من أجل التنسيق القطاعي لتبادل المعلومات والوسائل للوقاية من كل المظاهر الإجرامية التي من بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذا تقييمها وإعداد استراتيجيات لمواجهتها.

وينبثق عن اللجنة لجان تنسيق وتقييم ومتابعة على مستوى كل ولاية تسمى بـ"اللجان الولائية الأمنية" تقوم بتنفيذ أهداف اللجنة الوطنية ووضع خريطة أمنية وفق خصوصية كل ولاية من ولايات الوطن، كما تم في سنة 2016 تتصيب اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والوقاية منه بإشراف من الوزير الأول وبعضوية من قطاعات وزارية مختلفة تعمل على وضع إطار استراتيجي للوقاية من تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

بناء على ذلك، يمكن القول أن هذه التدابير هي ترجمة لاهتمام الجزائر الواسع بظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تكتسح أوساطا واسعة من شرائح المجتمع الجزائري ومشروع استثماري للوافدين من دول الجوار وما حولها، وعليه سعت الجزائر من خلال هذه اللجان إلى تبني مقاربة وطنية تقوم على التشاور والتنسيق بين مختلف الهيئات لبحث سبل إدماج الشباب في المجتمع ومنعه من الهجرة غير الشرعية من جهة وتقليص تدفقات المهاجرين من الدول الأفريقية والعربية.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

إن الجنوح الجزائري نحو الحل الإنساني والتنمية وضمن حق الهجرة واللجوء لم ينف عنها مزاجتها بحلول أمنية فرضها العمق الاستراتيجي للجزائر وطول حدودها البرية والبحرية، حيث تعمل الجزائر على تعزيز مهمة المراقبة على حدودها التي أسندت لوحدها وفرق جهوية تعنى بتنظيم العبور والحراسة الحدودية :

1. وحدات حرس الحدود (*GROUPES GARDES FRONTIERES (GGF)*): تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 نوفمبر 1977 ، وهي بذلك مجموعة تابعة لوحدها الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة السرية، وقد تمكنت الوحدات من توقيف العديد من الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.
2. حراس السواحل: *GARDES COTE* : هي فرع تابع لوزارة الدفاع الوطني تُعنى بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل المحاولات الإجرامية، فضلا عن قيامها بمهام الإنقاذ ومساعدة المهاجرين الذين يتم ضبطهم على متن زوارق الموت في عرض البحر، وبفضلها لم يعد من السهل اختراق الشواطئ الوطنية مما رجع الكثير من المهاجرين عن الاستمرار في مشاريعهم الخطيرة¹.
3. مصالح شرطة الحدود والهجرة: *POLICE DES FRONTIERES ET DE L'EMIGRATION*: تقوم بمراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحرية والجوية والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود².
4. الفرق الجهوية لمكافحة تهريب المهاجرين: نصبت الجزائر إحدى عشر (11) فرقة جهوية من بينها ستة على مستوى ولايات تلمسان وتمنراست وسوق أهراس وأدرار واليزي وبيشار للتحري حول الهجرة غير الشرعية ومتابعة شبكات الناقلين.
5. الديوان المركزي لمكافحة الهجرة الغير الشرعية *OFFICE CENTRAL DE LUTTE CONTRE L'IMMIGRATION CLANDESTINE* أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني كجهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين الفرق الجهوية للتحري ومكافحة خلايا وشبكات الدعم للأجانب الذين هم في حالة غير شرعية ومكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والعمل غير الشرعي للأجانب.

¹ حددت مهامها بمقتضى الأمر الصادر في 03 أبريل 1973.

² الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للأمن الوطني.

الفصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

من جهة أخرى، فإن تطوير القدرات لعناصر حراسة وأمن الحدود يعد أولوية في مخططات عملهم، لتمكينهم من تنفيذ مهامهم وتعزيز قدرات التدخل لديهم، وترافق ذلك مع عصنة وسائل الاتصالات وتقنيات الكشف عن مسالك المهاجرين ومناطق العبور، وهي أساس مجالات التعاون مع دول الضفة الجنوبية لأوروبا الغربية.

كما تم تعيين الولايات الأكثر لخطر الهجرة والمتمثلة في الولايات الحدودية الجنوبية الغربية والجنوبية والجنوبية الشرقية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة معابر المهاجرين غير الشرعيين، وجدوى إنشاء مراكز لإيوائهم أو لترحيلهم¹، حيث عكفت السلطات العمومية الى فتح مراكز استقبال جديدة في كل من جانتي بولاية اليزي، عين صالح وأراك وقعة النص وعين قزام بتمنراست وبرج باجي مختار بأدرار. كما أنه لغرض ضمان الاعتراف الدولي باستعمال جوازات السفر وطرق إصدارها ومراجعتها تحت رعاية المنظمة العالمية للطيران المدني، ومن أجل محاربة التزوير الذي قد يلحق بجواز السفر في إطار الهجرة السرية، اتخذت الجزائر منذ 2012 إجراءات إعداد وتسليم جواز السفر البيومتري².

وفي نفس السياق، تبقى مكافحة ظاهرة الهجرة السرية غير فاعلة دون إقامة تعاون على المستويين الجهوي والدولي، بما يسمح من تبادل المعلومات للتعرف على مسالك المهاجرين وأماكن تواجدهم ونقاط النقائهم وآثارهم وضبط شبكات الهجرة والداعمين لهم محليا، وتبادل الخبرات والاستفادة من التكنولوجيات المتطورة لإحباط محاولات التزوير والتمويه ولحماية الحدود ومراقبتها.

وفي إطار التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، استفادت الجزائر بتدعيمات مالية وتقنية تضمنتها برامج للتعاون الثنائي في مجالات العدل والهجرة والأمن كبرنامج "يوروميد" للشرطة ا و II و برنامج ميديا 1 وميدا 2 وبرنامج يوروميد للهجرة 2 لسنة (2008-2011) والذي يأتي في أعقاب مشروع يوروميد للهجرة 1 (2004-2007) ، والذي ساهم بنحو خمسة (5) مليون يورو، قَدّمت من قبل الإدارة العامة

¹ Hocine LABDELAOUI , « la gestion des frontières en Algérie », Institut Universitaire Européen Florence Robert Schuman, Centre For Advanced Studies, 2008, disponible sur :[http:// cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/8081/CARIM_RR_2008_02.pdf](http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/8081/CARIM_RR_2008_02.pdf), (consulté le 18 Juin 2017).

² أحمد طعيبة، مليكة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، دفاتر السياسية والقانون ، العدد 15، جوان 2016.

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

للمعونة الأوروبية للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوروبية، لتشجيع نهج شراكة حول قضايا الهجرة سواء في بعدها الشمالي-الجنوبي أو الإقليمي الداخلي¹.

ضف إلى ذلك، أن أطر التعاون الإقليمية التي تشارك فيها الجزائر بصورة منتظمة كحوار 5+5، مجموعة الاتصال حول طريق الهجرة في وسط البحر الأبيض المتوسط، والمؤتمرات والمننديات الأورو-متوسطية والأورو-إفريقية أولت الصدارة لقضية الهجرة حول البحر الأبيض المتوسط وهي أساس العلاقات الأورو-متوسطية واتفاقيات الشراكة في سياسة الجوار.

وعلى الصعيد المغاربي، عقد فريق العمل المغاربي المكلف بمكافحة الهجرة غير الشرعية تنفيذًا لبياني الجزائر والرباط المذكورين سابقًا، اجتماعه الثاني في نوفمبر 2015 والثالث في أكتوبر 2016 بالرباط وتمّ خلالهما التباحث حول تطورات الهجرة غير الشرعية ومستجدّاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وانعكاسات ذلك على الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي. وصدرت عن اللقاء مجموعة من التوصيات في اتجاه تطوير وتفعيل التعاون المغاربي والدولي للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، لاسيما مع الشركاء الأوروبيين ودول الجوار العربية والإفريقية².

بهذا الشأن، تشارك الجزائر في المبادرات الجهوية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية³، لكنها وفي إطار سياستها في التكفل بالظاهرة تتحفظ الجزائر على المقاربات الدولية لاسيما الأوروبية منها لتركيزها على الحل العسكري والأمني لمسألة الهجرة غير الشرعية واعتباره ظرفيا ومحدودا. فبينما تنادي هذه الدول بتشديد الرقابة وفرض القيود على تنقل المهاجرين إلى أوروبا ومطالبتها بتوسيع مجالات العودة القسرية للمهاجرين غير النظاميين، تدعو الجزائر إلى ضرورة احترام كرامة المهاجرين وحماية حقوقهم وتشجيع التنقل الإنساني بين الضفتين في إطار التقارب بين الشعوب والتبادلات الحضارية. وقد عبر وزير الخارجية الجزائري السابق أحمد بجاوي بوضوح عن هذه المقاربة سنة 2006 خلال مؤتمر "الحركة العالمية الأوروبية"، حين قال "يمكن أن نسجل بأسفٍ سنةً بعد سنةٍ، التشديد الأوربيّ غير المبرر لسياسة التعامل مع مسألة تنقل الأشخاص، وهو ما يبدو لحدّ ما متناقضًا [...] أنكم أنتم أعضاء المجتمع المدني، ممثلو الجمعيات،

¹ دراسة لمشروع يوروميد للهجرة بدعم مالي من المفوضية الأوروبية بعنوان الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، متوفر على الموقع الإلكتروني:

https://library.eunighbours.eu/sites/default/files/StudyonWomenredGIZ_EUROMED_II_AR_L.pdf، (08 نوفمبر 2016).

² الاتحادية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، "المغرب والهجرة الغير شرعية نحو أوروبا"، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://thebulletin.brandtschool.de>

³ أسية بن بوعزيز، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات، 7 مارس 2015

المصدر الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

الأكاديميون، رجال الأعمال والصناعيون مجبرون على مواجهة عراقيل، بينما يفترض أن يشارك الكثير منكم في تأسيس فضاء التجارة الحرّة¹.

وهو الأمر الذي دفع الجزائر لرفض طلب الإتحاد الأوروبي بخصوص تمركز طائرات بدون طيار لمكافحة الهجرة غير الشرعية واعتراض السفن المشتبه فيها في عرض المتوسط، في إطار العملية البحرية المسماة "أونافور ميد²"، وكذا معارضتها المقترح الأوروبي شأنها شأن بقية الدول المغاربية بإقامة مراكز إيواء واستقبال المهاجرين على أراضيها بدعوى أن الطرف الأوروبي يحاول الاستعانة بمصادر أخرى لإدارة تدفق المهاجرين خارج حدوده³ وكذا بضرورة عدم إغفال الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية كتجفيف منابع الهجرة وشبكات التهريب وتنمية المناطق الفقيرة والقضاء على الفقر والتهemis ومعالجة أسباب النزاعات التي تبقى أساس مواجهة الهجرة السرية.

4. جهود الجزائر لتحقيق الأمن السيبراني :

لقد اتخذ الإرهاب بعدا جديدا مثيرا للقلق في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حيث استخدمت التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في تنفيذ عمليات إرهابية مدمرة، وعليه أضحت الفضاء الافتراضي بعدا استراتيجيا جديدا لارتكاب مثل هذه الجرائم وممارسة التهديد وهو يعدّ الميدان الخامس للنزاعات بعد البر والبحر والجو والفضاء، والجزائر شأنها شأن العديد من الدول ليست بمعزل عن التهديدات السيبرانية التي تخلف أثارا على مستويات عديدة تؤدي إلى المساس بأمن الدولة مما يستدعي تحصين المعلومات وحمايتها وهو ما يعرف بالأمن السيبراني.

إن جرائم تقنية المعلومات لها انعكاسات خطيرة على أمن الأشخاص والمؤسسات وحتى الأشياء بعدما ظهر ما يعرف بالجيل الجديد من الانترنت المسمى بإنترنت الأشياء (*Internet of Things*)، الذي يتيح التقاطع بين الأجهزة المترابطة مع بعضها (عبر بروتوكول الإنترنت) مما يخلق هشاشة أكبر للأجهزة

¹ Aomar BAGHZOUZ , «The Mediterranean policy of Algeria», L'Année du Maghreb, CNRS, 2007, p 284.

² وهي عملية عسكرية تدرج في إطار سياسة الأمن والدفاع المشترك للاتحاد لمواجهة شبكات تهريب المهاجرين في البحر المتوسط وتتخذ هذه القوة روما مقرا لقيادتها وقاندها العسكري هو أنريكو كريدندينو وهو أميرال إيطالي، وأطلقت العملية رسميا في 22 جوان الماضي من طرف وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي المجتمعين في لوكسمبورغ. جريدة الوطن الالكترونية³

الوصول الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

والمؤسسات، كما أن ظهور الإنترنت المظلم والعميق (*Darknet, Deepweb*)¹ يعدّ من أخطر وسائل الحرب الحديثة كونه غير خاضع لأية رقابة ويستعمل كسوق سوداء لتبادل جميع الممنوعات وممارسة جميع أشكال الإجرام²، بما في ذلك ما يعرف بفيروسات الفدية (*Ransomware*)³، ووصول الأمر إلى اعتماد عملات افتراضية عابرة للقارات⁴ كعملة البيتكوين (*Bitcoin*) التي يصعب تقفّي أثرها ويلزم بواسطتها الضحايا على دفع مبالغ مالية معتبرة نتيجة أعمال القرصنة والابتزاز والإرهاب الإلكتروني الذي لم يعد يستهدف فقط جمع المعلومات الاستخباراتية وإنما أيضا تحقيق مكاسب مالية⁵.

وليست فقط مواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمها الإرهابيون في التواصل والتجنيد والتخطيط لعملياتهم الإرهابية بل أيضا تزايد الاعتماد على تطبيقات التواصل الاجتماعي التالية: (*whatsApp Line, Viber, Wechat, BbM, Talkray, Libon, Imo*) وغيرها التي تتيح للجماعات الإرهابية التواصل بدرجة من الأمان دون التعرض لوقف الحسابات الخاصة بها، وكذلك تصميمهم للألعاب الإلكترونية من أجل الدعاية والإقناع والتجنيد والتواصل من خلال محادثات مكتوبة وكذا صوتية ويمكن للألعاب الإلكترونية أن تقوم بدور مكمل للتدريب الميداني باطلاعهم على سبل تنفيذ الهجمات الإرهابية⁶.

من جهة أخرى، صاحب الطفرة الهائلة في انتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات استخدامات سلبية أخرى منها التأثير في قوة وسيادة الدولة مع ارتفاع حالة الانكشاف الداخلي وسهولة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة وكذلك التأثير في الشعب (سهولة اختراق القاعدة الحرجة من السكان وتجنيدهم، تصاعد دور الفاعلين من غير الدول، التأثير في التكامل القومي داخل الدولة) والإقليم (فقدان البعد الحمائي

¹ تنقسم درجات سرية الإنترنت الخفي إلى الدرجة الأولى المسماة بـ "ديب ويب" والدرجة الثانية "دارك نت" وهي الأعمق للشبكة الخفية حيث فيها البيانات السرية لأجهزة الاستخبارات وأجهزة الشرطة وسجلات الأمن والجرائم والخطط العسكرية ومعلومات الشركات الخاصة والشبكات المغلقة الغير قابلة للأرشفة على محرركات البحث العامة.

² كتعليم صناعة الأسلحة والمتفجرات والأسلحة البيولوجية واستخدامها واختراق البرمجيات الممنوعة كالفيروسات (كفيروسات الفدية *Ransomware*) والثغرات والتطبيقات الخبيثة ومواقع بيع وشراء المخدرات والتزوير والمعاملات الرسمية المزيفة، كما تستحوذ على مواقع للتواصل الاجتماعي بين مستخدمي هذا الإنترنت وأفلام ممارسة الجنس للأطفال القصر وتجارة الأعضاء البشرية.

³ نوع من الفيروسات التي تصيب أجهزة الكمبيوتر حيث تمنع المستخدم من الوصول إلى نظام التشغيل أو تشفر جميع البيانات المخزنة على جهاز الكمبيوتر، وتطلب من المستخدم "فدية" أو طلب خاص في الغالب دفع مبلغ محدد من المال مقابل فك تشفير الملفات أو السماح بالوصول مرة أخرى لنظام التشغيل.

⁴ يوجد في العالم ما يقرب عن 1000 عملة افتراضية وأشهرها من حيث سعر الصرف عي عملة البيتكوين التي تعد عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، وتختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها لكن يمكن استخدامها كأى عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية وتعتمد تعاملاتها على ما يعرف بمبدأ الند بالند، وهي نتاج ورقة بحث علمي قدمت من قبل أحد الباحثين في عام 2008 واعترفت بها الدولة الألمانية.

⁵ تجدر الإشارة، أن الجزائر أصدرت قانون التجارة الإلكترونية سنة 2017 وهو يعد خطوة هامة في مجال المعاملات الإلكترونية لكنه أيضا عامل هشاشة للتجار بسبب تعدد التهديدات الإلكترونية، مما يقتضي تمكن من استعمال الوسائل التكنولوجية وتحسين أداءات المستخدمين.

⁶ إيهاب خليفة، "الإرهاب الذكي.... كيف توظف الحركات المتطرفة التطورات التكنولوجية"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 210، فيفري 2015، ص ص 76-78.

الفصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

للتضاريس والحدود من الغزو الخارجي) والثروة (التحرك باتجاه الأشياء غير المادية) والأفكار (توفير منابر إعلامية بديلة بعيدة عن الرقابة للتعبير على المطالب الوطنية وإتاحة الفرصة لتشكيل تحالفات مع الخارج) من قبل قوى عابرة للحدود¹.

بهذا الشأن، لا تنطبق على الحرب السيبرانية قوانين وأعراف الحرب التقليدية ولا تقيدها الحدود السيادية للدول، كما لا يمكن التنبؤ بمكان وزمن حدوثها وحجم ضررها، مما يستوجب بناء أهبة دفاع مستمر للاستعداد الدائم لمواجهتها.

وعليه، قامت الجزائر بإدراج التهديد الناتج عن جرائم تقنية المعلومات ضمن سياستها الدفاعية الوطنية وجعلت من مكافحة الجرائم الإلكترونية أولوية قادتها إلى مراجعة العديد من الآليات القانونية والتقنية والعملياتية التي لم تكن تأخذ في الحسبان هذا المعطى الأمني الجديد.

وعليه، كانت الجزائر من الدول السباقة للمصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات بتاريخ 08 سبتمبر 2014 التي نصت على الجرائم الإلكترونية في الفصل الثاني المتعلق بالتجريم، وتقوم الجزائر أيضا ببحث موضوع المصادقة على الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الجرائم المعلوماتية المعروفة بـ"اتفاقية بودابست" وتعمل على مطابقة تشريعاتها الداخلية مع المعاهدات الدولية التي أبرمتها.

حيث تم إصدار القانون 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات باستحداث القسم السابع مكرر المذكور سالفًا، والقانون رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية والذي صنّف جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ضمن الجرائم الخطيرة ووضع لها تدابير إجرائية خاصة، والقانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

كما عمدت الجزائر إلى توسيع نطاق مكافحة الجريمة ليشمل جرائم تقنية المعلومات من خلال مضاعفة أنظمة الرقابة ومواكبة التكنولوجيات واستخداماتها المتطورة وتعقيدها، بتتصيب هياكل وأجهزة تعنى بالوقاية منها كمركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية والمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم

¹ عادل عبد الصادق، "استخدامات الفضاء الإلكتروني من منظور التدخل الخارجي"، مجلة السياسة الدولية، 1 أكتوبر 2010، ص ص 24-25.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

الإجرام، والهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها التي تم تحديد تشكيلها وتنظيمها وسيرها من خلال المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 8 أكتوبر 2015.

كما تم إنشاء وحدات تتكفل مكافحة هذا النوع من الإجرام على مستوى كافة مصالح الأمن الوطني بالوطن وعصرنة أجهزة الشرطة العلمية والتقنية ووضع برامج تكوينية متخصصة لدرء أخطار هذه الجريمة وتحسيس المستخدمين للانترنت ووسائل الاتصال الحديثة، فضلا عن خلق أطر تعاون بين الأجهزة المختصة لمتابعة الأفعال الماسة بالنظام العام في الانترنت لجعل الفضاء الافتراضي فضاء آمنا.

إن تأمين الفضاء الإلكتروني في الجزائر ليس مناذا بجهة واحدة، بل تعاون من جميع الجهات على مستوى القطاع الحكومي والخاص والأفراد والدول، فهو مسؤولية مشتركة في مجتمع المعلومات. وعليه تشترك مصالح الأمن المختصة مراكز بحث متخصصة تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بلورة آليات لأخلقة الفضاء السيبراني وتنظيم أنشطة الأمن الإلكتروني ونشر الوعي والتحسيس بمخاطر الظاهرة، كما يتم الاسترشاد بالخبرة الدولية والتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة بمجالات الأمن السيبراني كمنظمتي الانترنت وحلف شمال الأطلسي الذي يقدم دورات تكوينية في مراكزه المتواجدة في أوبراميرجاو (ألمانيا) والأكاديمية الإلكترونية بالبرتغال، كما يلعب مركز تميز الدفاع الإلكتروني التعاوني المعتمد من حلف الناتو في تالين (استونيا) دورا مهما في هذا الصدد¹.

إن الجزائر التي تعتبر مسألة التكوين وتعزيز القدرات مرتكزا مهما في تدعيم منظومتها الدفاعية ضد التهديدات المحيطة بها لاسيما التهديد السيبراني الذي لا تحوز بخصوصه على خبرة طويلة ولا تكنولوجيات متطورة تمكنها من توقيه ومواجهته، تطالب بصفة مستمرة بترقية التعاون الأمني المشترك وتسهيل تبادل الخبرات والمهارات بين الدول في مجال الدفاع السيبراني وهو ما أكدته خلال اللقاءات الأوروبية المتوسطة التي كان آخرها اجتماع "5+5 دفاع" المنعقد في ديسمبر 2016 تحت الرئاسة الدورية للجزائر، وذلك تماشيا مع تصريح النوايا الممضى بباريس يوم 21 ديسمبر 2004 من طرف وزراء دفاع الدول الأعضاء وكذا تصريحهم المشترك المصادق عليه بتونس في 10 ديسمبر 2015².

¹ نيل روبنسون، "حلف الناتو يغير عتاد الدفاع الإلكتروني"، مجلة الناتو، 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني : [Http://www.nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/cyber-defense-nato-security-role/AR/index.htm](http://www.nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/cyber-defense-nato-security-role/AR/index.htm) ، (14 ماي 2018).

² " الجزائر تتولى الرئاسة الدورية لمبادرة "5+5 دفاع" خلال سنة 2016، 14 مارس 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.elkhabar.com/press/article/102360> ، (14 ماي 2018).

المصدر الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

في سياق آخر، وفي ظل التطور الكبير في الهجمات الالكترونية التي أصبحت أداة من أدوات حرب المعلومات (*Guerre de l'Information*) والتي تشكل تهديدا خطيرا في القرن الأخير، علما أنه لم يترتب على الدول ضرر مادي معتبر ولا يوجد إرهاب إلكتروني نشط فعليا¹، تقوم الجزائر تدريجيا باستحداث فرق لإدارة الحرب الالكترونية بتوفير تكوينات متخصصة من الوحدات الأمنية، لتكون وسيلة لمضاعفة القدرات الوطنية في مواجهة التهديدات الالكترونية النابعة من منظمات التجسس والتخريب والإرهاب الذي قد تكون من افتعال الدول ذاتها أو من صنيع فواعل غير دولانية.

5. جهود الجزائر في إطار الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

بدأ اهتمام الجزائر بالبيئة في فترة الثمانينات من القرن الماضي التي شهدت نموا سكانيا أدى إلى مضاعفة النشاط الصناعي والتجاري والاستهلاكي وزيادة في استهلاك الطاقة واستعمال الموارد الطبيعية، مما ألحق أضرارا كبيرة بالبيئة. وجعلت الجزائر من مهمة حماية البيئة أولوية وطنية من خلال وضع السياسة العامة لحماية البيئة ورسم خطوطها عبر سن مجموعة من القوانين في شتى المجالات.

فتمشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة باستوكهولم سنة 1972، استحدثت اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 بموجب المرسوم التنفيذي 74-156 والتي تمثل الحجرة الأولى في هذا المجال²، ليتمد فيما بعد إلى تشريعات وتنظيمات أهمها القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فبراير 1983 الذي يشكل القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية في مجال حماية البيئة، حيث نص القانون-الإطار أن حماية البيئة بحد ذاتها تشكل مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية، واعتبر أن تدخل الدولة ضرورة، واجبة ومشروعة لتحديد شروط إدماج المشاريع في البيئة.

وبعد هذا القانون نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف، حيث فتح هذا القانون مجالا واسعا للاهتمام بالبيئة، مما أدى إلى صدور عدة قوانين وتنظيمات أهمها القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والقانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، والقانون المتعلق بالتهيئة العمرانية³، كما تم إنشاء عدة هيئات إدارية مركزية تسهر على تسيير قطاع البيئة كالوكالة

¹ أولاف تايلر، "التهديدات الجديدة : الأبعاد الالكترونية"، مجلة الناتو، متوفر على الموقع الالكتروني : <http://www.nato.int/docu/review/2011/11-september/Cyber-Threads/AR/index.htm> (14 ماي 2018).

² الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، "البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر"، جامعة الوادي، 2016، متوفر على الموقع الالكتروني : <http://www.univ-eloued.dz/rers/pdf> (14 ماي 2018).

³ Youcef BENACEUR, « la législation environnementale en Algérie », La revue Algérienne, N° 03,1995, p 479.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

الوطنية لحماية البيئة، فضلا عن إسناد اختصاصات للبلدية والولاية باعتبار أنهما المؤسستان الرئيسيتان لحماية البيئة على المستوى المحلي.

وتتطوي الإستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر البيئية على عدة محاور تنبثق عن مخطط إطار عمل سندي (2015-2030) الذي يعد بديلا لإطار عمل هيوغو للفترة (2015-2005)، حيث تم اعتماده خلال المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد بمدينة سندي باليابان، في شهر مارس 2015 وحضرته 187 دولة من بينها الجزائر. ويهدف المخطط الذي أسندت مهمة متابعته ومراجعته إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى منع نشوء مخاطر الكوارث والحد منها عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة، وزيادة التأهب والتعافي¹.

ولقد سمح انضمام الجزائر إلى إطار هيوغو وسندي بالعمل على تطوير الأسس القانونية وتدعيم الهياكل المؤسسية في مجال الوقاية من أخطار الكوارث، حيث تم:

- إصدار القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- إنشاء المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى كنقطة اتصال وطنية وفقا لتوصيات الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث²، كما يتم العمل على تعيين ممثلين لها على مستوى كل بلديات الوطن مكلفين بالسهر على حماية المدن والتنسيق بين مختلف القطاعات، وهذا عقب انضمام الجزائر إلى «الشبكة العالمية للمدن المجابهة» التابعة لمكتب الأمم المتحدة للوقاية من المخاطر الكبرى.
- دمج بعد "المخاطر الكبرى" في إطار السياسات ومخططات التنمية المستدامة وتهيئة الإقليم.

¹ الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، "إطار سندي للحد من الكوارث للفترة 2015-2030"، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.unisdr.org/files/43291_arabicsendaiframeworkfordisasterris.pdf

وبعد إطار سندي امتدادا للالتزامات الدولية للحد من مخاطر الكوارث. بادنا من "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" سنة 1989، ثم "إستراتيجية وإطار تنفيذ يوكوهاما لعام أفضل" سنة 1994، ثم "الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث" 1999، ثم "إطار عمل هيوغو 2005-2015"، وتم تسطير سبع أهداف لبلوغها خلال الفترة المذكورة وهي: زيادة البلدان التي تمتلك إستراتيجية وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث وزيادة التعاون الدولي المقدم للدول النامية، وزيادة إمكانية الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر للأخطار المتعددة ومعلومات الحد من مخاطر الكوارث وتقييماتها، وخفض الوفيات الناجمة عن الكوارث وخفض عدد الأشخاص المتضررين وخفض الخسائر الاقتصادية وخفض الأضرار التي تلحق بالبنى التحتية الحيوية.

² تم تنصيبها سنة 2011 تحت وصاية الداخلية والجماعات المحلية، وهي تُعنى بثلاثة فروع: الكوارث الطبيعية والمخاطر التكنولوجية وفرع التنسيق بين مختلف القطاعات. فضلا عن مهمة التحسيس وتجنيد المسؤولين المحليين للتكيف مع المخاطر الكبرى. يتضمن المرسوم التنفيذي رقم 11-194 المؤرخ في 22 ماي 2011 مهام المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى وتنظيمها وسيرها، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/textes-legislatifs-reglementaires/risques-majeurs/decexecutif11-194-ar.pdf>، (15 جوان 2018).

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

■ القيام بحملات تحسيسية وتوعوية وتعبئة الفاعلين المحليين وتعزيز البحث العلمي حول المجال.

وفي سياق المساعي الدولية الرامية إلى دمج الاهتمامات البيئية ضمن السياسات العمومية وفي مسار التنمية الوطنية، لاسيما بعد الاتفاق الدولي الجديد بشأن المناخ، المسمى بـ"اتفاق باريس" الذي انبثق عن الندوة الدولية الـ21 للدول المنخرطة في الاتفاقية-الإطار للأمم المتحدة عن المتغيرات المناخية، وجب على كل دولة أن تعلن مساهمتها المقررة المحددة وطنيا (*INDC-Intended Nationally Determined Contributions*)، أي المساهمة في خفض الانبعاثات التي تلتزم بها الدول قبل انعقاد المؤتمر وتضم المساهمات الوطنية نوعين من الأهداف وهما¹:

• الأهداف المتعلقة بالتخفيف (*Atténuation*)، التي ترمي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة، ويجب أن تتضمن المساهمة الوطنية لكل دولة من الدول معلومات بالأرقام وأن تشير إلى السنة المرجعية وفترة الالتزام والجدول الزمني للتنفيذ والمنهجيات التي تطبقها من أجل تقدير كمية انبعاثات غازات الدفيئة.

• الأهداف المتعلقة بالتكيف (*Adaptation*) ، التي ترمي إلى تقليص تأثير النظم الطبيعية والبشرية بتداعيات تغير المناخ الآتية أو المتوقعة، وتعتبر المساهمات لبلوغ الأهداف في هذا الجزء طوعية.

ولتكريس التزام الجزائر الدولي لفائدة المناخ، عرضت الدولة مساهمتها المتوقعة المحددة على المستوى الوطني لأمانة اتفاقية-الإطار حول التغيرات المناخية في سبتمبر 2015 لتكون بذلك ضمن أولى البلدان النامية التي التزمت ببذل جهود وطنية لتحقيق الأمن البيئي الشامل والتصدي للتغيرات المناخية، حيث يتوقع في إطار مساهمتها الوطنية تراجع لا مشروط في حدود 2030 للانبعاثات الوطنية للغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 7 % بصفة طوعية و 22 % في حالة ما إذا استفادت الجزائر من مرافقة تكنولوجية ومالية ملائمة واستثمارات لتحقيق التنمية².

¹ الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية .

² وزارة الموارد المائية، " مساهمة الجزائر المقررة المحددة وطنيا"، 03 سبتمبر 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://mree.gov.dz/wp-content/uploads/2016/06/INDC-of-Algeria-04-september-2015-unfccc-1.pdf> ، (09 أوت 2017)

تبين هذه المساهمة تبين طموحات الجزائر من أجل الفترة 2020-2030 في مجال التكيف أمام التغيرات المناخية وتقليص انبعاثات الغاز الناجم عن الاحتباس الحراري والأعمال المرتبطة بها ، لاسيما في مجال الفعالية الطاقوية وترقية استعمال الطاقات المتجددة في المجال الطاقوي".

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وفي هذا السياق، تم تنصيب اللجنة الوطنية الخاصة بالمناخ برئاسة وزير الموارد المائية ووزيرة البيئة والمكونة من ممثلي سبع دوائر وزارية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مع دعم من خبراء جزائريين والمكلفة بمتابعة ملف التغيرات المناخية التي تعرفها. ويأتي تنصيب هذه اللجنة الأولى من نوعها خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 7 جويلية 2015¹، وتعنى بدراسة المسائل البيئية ودعم الانخراط الوطني ضمن الجهود الدولية لحماية البيئة بما يسمح للدولة بالحفاظ على مواردها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ومصالحها الوطنية والعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

وبهذا الخصوص، حققت الجزائر أبرز النقاط المدرجة ضمن أهداف الألفية التي سطرتها هيئة الأمم المتحدة لنهاية 2015، خاصة فيما يتعلق بتقليص مساحة الفقر والقضاء على الإرهاب والتطرف، وكذا تحقيق المساواة بين الجنسين والرفع من حظوظ المرأة في الحقل السياسي والاقتصادي، وهذا ما أكده كل من وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة عقب نشر التقرير الوطني المتعلق بأهداف الألفية² بداية عام 2016، ورئيس الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، السيد سام كاهامبا كوتيزا بقوله خلال محاضرة بمقر وزارة الشؤون الخارجية أن "الجزائر تعد من البلدان الرائدة التي بلغت أهداف الألفية من أجل التنمية". وتعمل الجزائر حاليا على إدماج أهداف التنمية المستدامة 2015-2030 التي تشمل إضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجانب البيئي في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني، وقد تم تنصيب لجنة قطاعية برئاسة مصالح وزارة الشؤون الخارجية لمتابعة تجسيد أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف الثالث عشر (13) المتعلق باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره³.

المبحث الثالث : بناء الدفاع الوطني وقدرته في مواجهة التهديدات الهجينة

إذا كان سلوك الطرف المغربي عدوانيا في مرحلة تاريخية قادته إلى شن هجمات عسكرية على الجزائر، واستمراره في تغذية أفكاره ونواياه التوسعية التي تهدد الأمن الوطني للجزائر، فإن التهديدات العابرة الأوطان وغير النمطية على حدود الدولة زادت من توجس الجزائر من انتقال العدوى إلى ترابها، خصوصا وأن بعضها قد يوظف بقصد من أطراف معادية ترمي إلى تنفيذ أعمال هدامة (الإرهاب، أعمال التمرد، تجارة المخدرات) تزعزع استقرار الدولة ووحدتها. وعليه كان لزاما على الجزائر أن تتكيف مع طبيعة هذه التهديدات

¹ Site électronique du Ministère des Affaires Etrangères d'Algérie.

² Ramtan LAMAMRA, l'Algérie a atteint avant terme la majorité des OMD pour la période 2000-2015, [enregistrement vidéo] [en ligne], diffusé le 25 octobre 2016, disponible sur : <http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20161025/91943.html>, consulté le (26 Aout 2017).

³ الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

المطلب الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

المختلطة التي تُمزج فيها أطراف واسعة من الممارسات العدائية والتي أُصطلح على تسميتها بالتهديدات الهجينة « *Menaces Hybrides* »¹، وذلك من خلال بلورة سياسة دفاعية تقوم على تطوير بناء وتسليح القوات المسلحة على أسس قوية تُؤمّن ردع أي تهديد غير نمطي ومنع الأطماع التوسعية لدول الجوار وفرض القوات المهيمنة لوجهات نظرها.

المطلب الأول: تطوير القدرات وإصلاح المنظومة الدفاعية.

تماشياً مع التطورات التنظيمية والتقنية التي تعرفها الجيوش العالمية انتهجت الجزائر مسار تحديث قواتها المسلحة وعصرنتها ابتداء من سنة 1976، بإدخال وسائل قتال وعتاد حربي ممكن والاهتمام بالتكوين والتدريب العسكري وهيكله قواتها المسلحة وفروعها ما بين 1984 و1986، كما تم إنشاء قيادات القوات البرية والبحرية والجوية وقيادة الدفاع الجوي عن الإقليم سنة 1988، فضلاً عن إنشاء الوحدات القتالية الكبرى واقتناء منظومات أسلحة جد متطورة إلى جانب الأجهزة الأخرى اللازمة للاستعمال وصيانة هذه المنظومة والمحافظة على جاهزية العتاد والتجهيزات الكبرى، وبذلك يمكن القول أن عملية تدعيم القدرات وتطوير القوات المسلحة تنصدر أولويات أجهزة الدفاع الوطني الجزائري².

ولهذا الغرض، سخرت الجزائر دوما الحصة الأكبر من ميزانيتها للدفاع الوطني، حيث قدرت سنة 2016 بما يربو عن ألف و118 مليار دج (1.118.297.000.000 دج)³، أي بزيادة 200 مليار دج مقارنة مع سنة 2015، وذلك بهدف دعم المؤسسة العسكرية لمواجهة التحديات الجديدة على الحدود وعمليات تحديث قدرات الجيش الجزائري وتحويله إلى جيش احترافي. إن هذا التوجه الذي تتبناه الجزائر فرضه السياق الجيو استراتيجي ببروز بؤر توتر جديدة في جوارها وتنامي الحركات الإرهابية والتيارات المتطرفة التي

¹ ويتعلق الأمر بتهديداتٍ تمزج فيها فواعل غير دولانية ووسائل مثل الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية/الانقلابية السياسية والاجتماعية، كما يرى ألكسندر بارتوش مدير المركز الإعلامي لشؤون الأمن الدولي لدى جامعة اللسانيات الوطنية بروسيا أنها تجمع طيفاً واسعاً من الظروف والنوايا العدائية مثل الحروب الإلكترونية وسيناريوهات النزاعات غير المتكافئة منخفضة الكثافة، الإرهاب الدولي، القرصنة، الهجرة غير الشرعية، الفساد، النزاعات الإثنية والدينية، التحديات الديموغرافية، الجريمة المنظمة العابرة للقوميات، مشاكل العولمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد تبنى حلف الناتو هذا المفهوم بداية من 2010 وأطلق "مشروع مكافحة التهديدات الهجينة"، لكنه لم يدرج هذه الأخيرة في مفهومه الإستراتيجي – الوثيقة الأساسية للحلف – في نسخته الجديدة التي صادقت عليها في القمة الأطلسية المنعقدة في لشبونة في 2010، بيد أن "الناتو" تدارك الأمر وأدرج هذا المفهوم (التهديدات الهجينة) في قاموسه السياسي وفي مدركاته للتهديد حيث خصص فقرة كاملة من البيان الختامي لقمته في نيويورك للتهديدات الهجينة. ولمزيد من المعلومات أنظر: عبد النور بن عنتر، "تهديدات هجينة"، مجلة العربي

الجديد، أكتوبر 2014، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4>، (01 مارس 2017)

² الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني.

³ قانون وزارة المالية رقم 15-18، المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية بعنوان سنة 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2015/A2015072.pdf> (01 مارس 2017).

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

جعلت من التهديدات أكثر خطورة¹، خصوصا في ظل تمكن بعض هذه الجماعات من اقتناء أسلحة متطورة بإسناد خارجي أو من خلال صفقاتها مع شبكات الإجرام المنظم.

إن الجيش الشعبي الوطني هو امتداد لنواة جيش التحرير الذي كافح الاستعمار بأسلحة تقليدية، غير أن خطورة التهديد الإرهابي خلال العشرية السوداء استدعت الاعتماد أيضا على القوات شبة العسكرية على حساب الجيش النظامي أحيانا، وتم سنة 1992 تأسيس الهيكل المركزي للتنسيق الأمني ضد الأعمال الهدامة (*le Centre de conduite et de coordination des actions de lutte anti-subversive*) الذي يضم كل من الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والأمن الوطني وحاليا يتكون هذا الجهاز من 12000 عنصر ذوي احترافية عالية وأسلحة متطورة²، كما تم منذ 1993 تنصيب قيادة موحدة باسم " القطاع العملياتي " وقطاعات فرعية عملياتية بالولايات لمتابعة وتنسيق العمليات³، فضلا عن إنشاء هياكل وفرق خاصة بمكافحة الإرهاب متمثلة في سرايا الشرطة القضائية للتدخل التي تغير اسمها إلى الفرق المتنقلة للشرطة القضائية والتي ما زالت تقاوم المجموعات الإرهابية إلى يومنا هذا، وأيضا فرق التدخل الخاصة التابعة للدرك والجيش والتي تقوم بالتدخل في المناطق الآهلة بالسكان لمباغثة الإرهابيين وتحرير الرهائن وتلقى إسنادا بالأسلحة الثقيلة والمدفعية والطائرات⁴.

إن تعداد قوات مواجهة الإرهاب لم يكن يتناسب وحجم الظاهرة التي كادت أن تزيل بقاء الدولة في الجزائر مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى توسيع تشكيلة القوات الأمنية بإنشاء وحدات الحرس البلدي لحفظ الأمن والنظام العمومي وحماية المنشآت الإدارية ضد هجمات الإرهابيين⁵ وإشراك الفئات المدنية في إطار عناصر الدفاع الذاتي المكونة من مواطني السكان النائية، وبلغ عددها سنة 1997 حوالي 5000 فرقة دفاع وتمثل النوع الآخر من الفئات المدنية في المواطنين (*Patriotes*) من قدامى المجاهدين وأبناء الشهداء الذين

¹ الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني.

² Lawrance AIDA AMMOUR , « Evolution de la politique de défense algérienne », Centre français de recherche sur le renseignement, 2013, disponible sur : www.cf2r.org/fr/bulletin-de-documentation/evolution-de-la-politique-de-defense-algerienne.php, (consulté le 26 Aout 2017).

³ Journal électronique Algeria Watch.

⁴ Eric DENÉCÉ, « forces spéciales et groupes d'intervention antiterroristes algériens », CF2R, 2013, disponible sur : www.cf2r.org/fr/bulletin-de-documentation/forces-speciales-et-groupes-intervention-antiterroristesalgeriens.php, (consulté le 20 Avril 2017).

⁵ تم إلغاء سلك الحرس البلدي من المنظومة الأمنية للبلاد في سنة 2015، حيث قدر عددهم بـ 90 ألف شخص ينضوي جزء منهم تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني. فيما يوجد الجزء المتبقي تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية .

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

تطوعوا لمساعدة أفراد الجيش أثناء تأدية مهامهم وقد كان لهم دور كبير في دعم الجيش والتغلب على الجماعات الإرهابية.

إن رفع الحظر الدولي على الأسلحة عن الجيش الجزائري خلال التسعينيات أعقبه تطوّر مطرد في التجهيز والتدريب والتمويل بعد هذه الفترة خصوصا في ظل ارتفاع أسعار الموارد النفطية، بما من شأنه أن يدعم القدرات العملياتية للجيش ووسائل الدفاع التي تستند على أعلى التكنولوجيات الحديثة للأسلحة، خصوصا الأسلحة الدفاعية كسلاح البحرية والطيران والمدفعية والدفاع المضاد للطيران والهندسة العسكرية والقوات المضلية إلى جانب توظيف عناصر أمنية مختصة ذوي الكفاءة تمكّنهم من إنجاح مهامهم العسكرية وتنظيم مناورات ضمن برامج التحضير للقتال كالمناورة الجوية (مجد 2000) التي كان حقل الرمي المركزي للطيران بحاسي بحبح مسرحا لها يوم 10 ماي 2000 والمناورة البرية (رعد 2001) الخاصة بالفرقة الثامنة المدرعة

وبندرج تحديث المؤسسات الأمنية وإصلاحها ضمن برنامج الحكومة الجزائرية لعام 2014 والذي يمتد خلال الفترة الخماسية القادمة، حيث تم التأكيد على مسعى الدولة في تجسيد العصرية العسكرية وتدعيم تطوير قطاع الصناعة في هذا المجال، كما تم تكييف الخدمة الوطنية مع متطلبات الدفاع الوطني بالحرص على تنمية حس الدفاع الوطني الذي يعزز أواصر الالتفات الشعبي حول الجيش وتوفير بناء بشري للقوات المسلحة في مستوى التحديات الدفاعية¹.

وتماشيا مع حركة الإصلاحات الأمنية والسياسية في سنة 2011 برفع حالة الطوارئ وتلك التي نص عليها التعديل الدستوري في سنة 2016، تقرر إلحاق دائرة الاستعلام والأمن وهي جهاز المخابرات الجزائري من وزارة الدفاع إلى رئاسة الجمهورية وهو الأمر الذي كان مقترحا سنة 2002 وأعقبته قراءات سياسية متضاربة بين مشجّع ومستنكر لخلفيات هذا الإصلاح، لكنها أكدت جليا على مبدأ الفصل بين السياسي والعسكري وفق نماذج تنظيم السلطات في الدول المتقدمة والفصل بين المدني والعسكري من أجل مؤسسة عسكرية غير مُسيّسة ومتفرغة لمهامها الدستورية، وانبثق عن هذا التغيير التنظيمي ثلاث مديريات عامة للأمن الداخلي والتوثيق والأمن الخارجي والاستعلام التقني ينسق بينها مستشار لدى رئاسة الجمهورية.

¹ فارس لونيس، وليد عبد الحي، وآخرون، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية والتكوين العقدي العملي في رفعية التهديدات غير المتوازية (فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص456.

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

من جهة أخرى، واكب تنظيم الدفاع الوطني تغييرات الواقع الأمني في البلاد وتطورات مصادر التهديد الداخلي والخارجي حيث أضحت مسألة حماية المنشآت الإستراتيجية والمراكز الحساسة والرعايا الأجانب في أماكن عملهم وخلال تنقلاتهم أولوية قصوى ضمن أهداف المنظومة الأمنية للدولة ومؤسساتها منذ سنة 2013، ذلك أن مسار التأمين للمواقع الحساسة بالبلاد مرّ بمحطات متدرجة، ففي سنة 1984 كانت الإجراءات المنتهجة وقائية جسدها المرسومين رقم 84/385 المحدد للتدابير المخصصة لحماية التركيبات والمنشآت والوسائل والمرسوم رقم 84/386 المتعلق باستحداث اللجنة الوطنية لتصنيف المواقع الحساسة وتحديد مهامها، أعقبها العمل على تدعيم المعايير والضوابط الحاكمة لعمليات الأمن والحماية على مستوى المراكز والهيكل الحساسة العمل من خلال تعزيز نظم الحماية الداخلية للمنشآت الحساسة، تماشياً مع ما نص عليه الأمر 95/24 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بحماية الأملاك العمومية وأمن الأشخاص فيها، لاسيما المادة الثانية منه¹، ليتم سنة 2013 توسيع الأمن الداخلي للمنشآت الأمنية إلى محيطها الخارجي باتخاذ تدابير أمنية مكثفة كاستحداث تشكيلات أمنية حسب ما يتطلبه طبيعة التهديد وأهمية الموقع وتمركزه (القرب من الحدود، عزلته، تضاريسه...) ومدى نشاط المجموعات الإرهابية والإجرامية، فضلاً عن تعزيز التكامل الأمني بين العنصرين البشري والتقني² لحماية المنشآت والهيكل الحساسة لاسيما الطاقوية منها من العمليات الإرهابية وفق رؤية أمنية شاملة.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن تنظيم الدفاع الوطني يأخذ بعين الاعتبار إدارة المخاطر الأمنية التي تحق بالدولة وسيادتها بمسايرة وسائل العصرنة وتدعيم القدرات وتنظيم الاستعلام الأمني بما يسمح بتحليل التطورات الأمنية ونوايا الخصوم الموجودة والمحتملة ومعالجة البيانات الأمنية الخاصة وتحيين تدابير التأمين والحماية وبالتالي بناء أهبة دفاع رديعة دائمة وفعالة للدولة.

المطلب الثاني : جاهزية الدفاع المستمر وتأمين الحدود

إن التعاملات السلمية تبقى رهينة القدرات العسكرية التي تمتلكها الدولة فالقوة الناعمة ضرورية لتحقيق التأثير وبسط النفوذ، لكن على الدولة أن تقوم بموازنتها بامتلاك عناصر الردع الاستراتيجي التي تجعل

¹ تشير إلى أن المواقع الحساسة بالبلاد هي كل المنشآت الأساسية والتركيبات والممتلكات التي تحظى بأهمية سياسية، عسكرية، اقتصادية واجتماعية للأمة.

² علي بن عبد الله الشاوي، "متطلبات التكامل الأمني بين العنصرين البشري والتقني في حماية المنشآت النفطية من العمليات الإرهابية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

الوصول الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

القوات المسلحة على أهبة استعداد وجاهزية قتالية للتصدّي لكل ما من شأنه أن يمسّ الأمن الوطني للدولة وحدودها.

إنّ التطورات الأمنية التي أعقبت اندلاع الانتفاضات العربية خصوصا في ليبيا في 2011 وهجوم تقنوتورين على منشأة الغاز بعين أميناس في 2013 والهجوم بقذيفة صاروخية الذي استهدف منشأة لإنتاج الغاز بخريشبة الواقعة بين عين صالح والمنيعة سنة 2016، دفعت بالجزائر إلى تعزيز قدرات الجيش الوطني الشعبي ووضع مخططات للطوارئ تسمح بالتدخل السريع ونقل التجهيزات العسكرية بالسرعة المطلوبة للمواقع التي تتعرض للتهديدات وحشد قوّاتها على طول الحدود واستخدام أحدث التكنولوجيا لمراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية صوب تحسين الأمن.

ذلك أنّ التّوجه الأمني الجديد يستشرف تحسين أمن الحدود باستخدام التكنولوجيات الحديثة في مراقبة الحدود وحمايتها، فاللتامي المطرد لحركة السفر وازدياد عمليات عبور الحدود بوتيرة متصاعدة على مستوى المعابر الحدودية جعل من غير الممكن لموارد مراقبة الحدود مجاراته، ممّا يقتضي إيجاد حلول مبتكرة باستخدام التكنولوجيا، فمفهوم مراقبة الحدود عرف تطورا من الحماية " الضيقة" للإقليم من قبل حرس الحدود إلى عملية معقّدة عالية التقنية تمضي إلى مفهوم أوسع لأمن الحدود يشمل التحكم في معلومات واسعة النطاق في الفضاء الافتراضي.

وعليه، حرصت الجزائر في إطار تعزيز التدابير الأمنية على طول الحدود الجزائرية على تشديد الرقابة على نقاط العبور المنتظمة للمسافرين في الموانئ والمطارات والحدود والمناطق الحضرية بالاعتماد على أحدث المعدات والوسائل التكنولوجية لكشف أوكار الجريمة وتعقبها كأجهزة كشف المتفجرات والمعادن وأجهزة الحاسوب الشخصي الجيبى (*Personal Digital Assistants /PDA*) الخاصة بتتقيط وكشف المركبات والأشخاص المبحوث عنهم.

كما تم إنشاء مركز القيادة والسيطرة للأمن الوطني بمدينة العلوم بالجزائر العاصمة الذي تتمثل مهمته في الإشراف على تسيير قاعة العمليات الخاصة بكاميرات المراقبة إلى جانب تجهيز مخبر الشرطة العلمية بشاطوناف بكافة المعدات والوسائل المادية التي تستعملها مصالح الشرطة من أجل تحليل الأدلة علميا من خلال بصمات اليد والبصمات الوراثية (ADN) ومن أجل الكشف عن المتفجرات والمخدرات والوثائق المزورة ومعالجة القضايا المتعلقة بالجرائم الإلكترونية على مستوى أقسام الأدلة الرقمية والإعلام الآلي.

المصدر الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وعلاوة على ذلك، تم العمل على عصرنه برامج الإعلام الآلي في الأجهزة الأمنية باللجوء إلى استخدام أحدث الطرق لتأمين ومراقبة وثائق السفر وتحديد هوية الأشخاص بالاعتماد على المعايير الدولية للمراقبة الأمنية والحدودية كأنظمة التشخيص والبحث للشرطة الجزائرية (Sirpal) الذي يسهل الولوج إلى قاعدة المعطيات بصحيفة السوابق العدلية وفق اتفاقية مبرمة مع وزارة العدل ونظام تنقيط الأشخاص (NRH) ونظام التشخيص والبحث الجنائي (SIRC) الخاص بتحديد هوية المجرمين انطلاقاً من إعادة رسم قياساته البشرية وفق المعلومات المستقاة من الضحية ومقارنتها مع بطاقات المشتبه فيهم الموجودة بقاعدة المعطيات ونظام المحفوظات الخاص بالسيارات المبحوث عنها (FVR) وبرنامج توحيد إجراءات التحقيق (LRP) الذي يهدف إلى توحيد إجراءات التحقيق في الشكل طبقاً للإجراءات الجزائرية¹.

من جهة أخرى، شرعت مصالح الدفاع الوطني في تعديل التقسيم الإقليمي للنواحي العسكرية باستحداث ناحية عسكرية سابعة في عين أميناس بولاية إليزي على نحو 100 كلم من الحدود الجزائرية الليبية والنيجيرية مع تزويدها بنظام الكتروني يسمح بالمراقبة والإنذار المبكر، وتم تنصيب أجهزة ترصد وكاميرات مراقبة رقمية وأنظمة رادار تسمح بالحصول على المعلومة وإرسالها للوحدات الأمنية المتنقلة للتدخل السريع وبالتالي تقليص التوقيات أثناء إعلان حالات الاستنفار، مما يسمح باكتساب ردود أفعال آلية وسريعة لوحدات الجيش لمواجهة المواقف الطارئة.

وعليه، فقد مكّنت حيازة وتحليل المعلومة الاستعلامية الأجهزة الأمنية من الإحاطة بمسالك العناصر الإجرامية والتعرف على اجتماعاتهم ونواياهم الإجرامية لإفشالها بصورة مبكرة ودعم هذا النشاط الاستعلامي بشبكة البعثات الدبلوماسية للبلاد الموزعة في مختلف القارات حيث تقوم بالنقن لأي أعمال عدوانية موجهة للبلاد كمحاولات الجوسسة أو التخريب أو حرب النفوذ... وغيرها .

وفي سياق الإجراءات الأمنية الردعية التي اتخذتها الجزائر، تقرر استحداث قطاعين عمليتين بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة، أحدهما في جنوب شرق جانت والآخر في شمال شرق عين أميناس، فضلا عن هيكله قطاعين آخرين بمنطقة برج باجي مختار وبعين قزام بإقليم تمنراست، وتم تعزيز الانتشار العسكري للقوات الأمنية بإنشاء قواعد عسكرية على مقربة من حقول النفط والغاز في حاسي مسعود (ولاية ورقلة)، وبمنطقة تين فوي تابنكورت بعين أميناس (ولاية إليزي) وبأدرار² من أجل إسناد التشكيلات العسكرية

¹ الموقع الالكتروني للمديرية العامة للأمن الوطني.

² منذ سنة 2011 قامت الجزائر بموقعة 7000 من حراس الحدود على حدودها مع ليبيا وتم إلحاق 20000 جندي بالناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة بورقلة وتمنراست، وفي سنة 2012 تم إقامة 30 قاعدة عسكرية جديدة للدرك الوطني على الحدود الليبية والمالية

النتيجة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

المتواجدة بوحدة فرعية وضمان التواجد العسكري بكل ربوع الوطن لسد الثغرات أمام الاختراقات الأمنية وحماية الشريط الحدودي الجزائري¹.

كما تم إنشاء منطقتين فرعيتين على الحدود الجزائرية التونسية، حيث ستكون إحداهما تابعة لقيادة الناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة والثانية بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة وبالضبط بولاية الوادي. ولمنع محاولات التسلل الحدودي بين النواحي العسكرية تم التركيز على التنسيق الأمني بينها لاسيما تلك المتاخمة لبعضها البعض، حيث تشترك الناحيتان العسكريتان الرابعة في ورقلة والخامسة في قسنطينة في مواجهة التهديدات الواردة من الحدود التونسية، وتشترك الناحية السادسة في تمنراست والثالثة في بشار في مراقبة الحدود مع كل من موريتانيا ومالي والنيجر، وتشترك النواحي الرابعة مع السادسة في مراقبة الحدود مع النيجر².

كما قامت الجزائر على غرار بلدان عديدة بدمج التكنولوجيات المتطورة في سياستها الأمنية واستخدام الاتجاهات الأساسية في مجال رقمنة أمن الحدود وتقننته بطريقة أكثر دقة واحترافية كالاتحاد على أنظمة تحديد المواقع كنظام الـ"ج بي اس GPS" وغيره، تحديد الخطوط والمساحات الجوية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود ويتم بناء على يسمى بالحدود الذكية " Smart Borders " ، أنظمة الطائرات من دون طيار وأجهزة التصوير الحراري، أنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد³ والمراقبة المدعومة بالأقمار الصناعية للمناطق الواقعة قبل الحدود (مناطق ما قبل الحدود)، وكذا استخدام أجهزة قراءة جوازات السفر والمقاييس الحيوية للتحقق من الهوية وعمليات التدخل والمراقبة الآلية للحدود مما يضمن الحماية ضد التهديدات في المنافذ الحدودية ويشكل رادعا لكل الاختراقات الحدودية من قبل المجرمين وسندا لوحدة حراسة الحدود .

وعلاوة على أنظمة المراقبة والسيطرة والإنذار المبكر، قامت الجزائر بخلق الردع الاستراتيجي بتكثيف الدوريات الأمنية وتشديد عمليات التفتيش وتعزيز العوائق الحدودية وتقويتها بموانع طبيعية أو إنشائية كإقامة

والنيجيرية من أجل تغطية المناطق الحدودية الصحراوية، كما تم نقل 3000 جندي إلى القواعد الجوية المتواجدة على الحدود لدعم قوات التدخل الجوي بطائرات هليكوبتر و / أو الطائرات العسكرية.

¹ مجلة الجيش، العدد 636، جويلية 2016.

² بهاء الدين، "نظام الكتروني لمراقبة الحدود"، جريدة البلاد، العدد 4453، 9 جويلية 2014، ص 3 .

³ نور الدين دخان، (مرجع سابق ذكره)، ص 18.

المطلب الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

الحواجز أو الأسلاك الشائكة أو الردميات أو تحصينات ميدانية مدروسة¹ وغيرها... مما يسمح بعرقلة تحركات العناصر الهدامة أو تثبيتها وكبح حركة التهديدات المتأتية من وراء الحدود.

إن هذه الخطوات العسكرية القائمة على عوامل اليقظة الإستراتيجية والذكاء العسكري المنظوماتي واستخدام التكنولوجيات الحديثة وتنمية القدرات العسكرية سمحت للجزائر بتجنب انتقال حالة اللااستقرار الجوارية إلى ترابها، حيث أحبطت الجزائر العديد من العمليات الإرهابية التي استهدفت منشآتها الكبرى ومراكز أهلة بالسكان ومرافق عمومية إستراتيجية، وتم تضيق الخناق على العناصر الهدامة في معاقبتها وتحديد العديد منهم يوميا وتدمير مخابئهم ومنع وصول الأسلحة إليهم والتحاق مجنديهم بهم، مما أنهك العناصر الإجرامية المقاتلة لعدم وجود خزان بشري لإسنادهم. كما تم ضبط العديد من المحجوزات من الأسلحة والعبوات المتفجرة والمواد المهربة، وكل ذلك يؤكد نجاح القوات المسلحة في تحقيق جاهزية الاستعداد الردعي والقضاء على ظاهرة الإرهاب²، حيث أصبح حصاد الجيش من الإرهابيين في سنة يتم في شهر واحد وعاد الاستقرار إلى المناطق التي كانت الوضعية الأمنية فيها إلى حد الآن هشة وغير ثابتة³.

وبذلك استطاعت الجزائر أن تثبت وجهة نظرها وتصبح مقاربتها الأمنية في مكافحة التهديد الإرهابي على وجه الخصوص مرجعية إقليمية ودولية وأكّدت من خلال خطواتها الاستباقية في تحديد التهديد إلى أنها صاحبة القرار في شؤونها الداخلية وضمان أمنها وحماية مواطنيها.

المطلب الثالث: المشاركة المجتمعية الحدودية والأبعاد الجنسانية في مكافحة التهديد

إن التفاعل مع المجتمعات الحدودية والرحل مصدر معلومات كبير بالمنطقة المغاربية وخصائص الميدان والشبكات الإجرامية المحتملة والجماعات الإرهابية الناشطة فيها ومخابئها وأماكن تجمّعها وغيرها، كما أن لمصالح إنفاذ القانون المكلفة بالحدود أن ترتبط بالمجتمعات المحلية من خلال بناء فهم مشترك للتهديدات مما يسمح ببناء جاهزية الدفاع وإحباط المؤامرات الإرهابية وتلافي خلق بيئات معادية تنبثق عنها، ذلك أن عدم وجود الانتماء الوطني لمجتمعات الحدود يمكن أن يكون وكرا للجرائم العابرة للحدود.

¹ ومن التحصينات التي فرضتها الحرب الحديثة لاستبعاد الطريق الكلاسيكية في تعبئة اكياس الرمل ورفضها اللجوء الى استخدام سواتر هيسكو HESCO لبناء التحصينات والقواعد العسكرية ومرابض المدفعية وهو مفهوم اعتمد عليه الجيشان البريطاني والأمريكي في العراق وافغانستان، حيث يتميز هذا النوع من التحصينات بسهولة نقلها وجمعها وهي تمثل حواجز فعالة ضد الشظايا والطلقات النارية وحتى السيارات المفخخة والقذائف المدفعية، انظر شكل حاجز هيسكو في الملحق رقم 6.

² صرح وزير الشؤون الخارجية السيد عبد القادر مساهل خلال الندوة الدولية المتعلقة بالتطرف العنيف واستنصاه، المنعقدة يومي 22 و23 جويلية 2015: "إن مكافحة الإرهاب ليست مسألة سهلة وأن الجزائر انتصرت على الإرهاب".

³ مجلة الجيش، العدد 636، جويلية 2016.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وعليه تسعى الجزائر إلى إشراك المجتمعات الحدودية في إعداد وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بمجال أمن وإدارة الحدود في سياق مكافحة الإرهاب من خلال:

- تعزيز الثقة وبناء الشراكة بين المجتمعات الحدودية وأجهزة الأمن وإدارة الحدود من خلال انخراط المصالح الأمنية في خلق تفاعلات مع المجتمعات الحدودية على أساس الشراكة والحوار بإقامة نهج تشاركي لتحسين إدارة أمن الحدود وفي إطار سياسة أمنية موسعة تتضمن انتقاء عناصر الأمن الحدودي من السكان المحليين لقدرتهم على ممارسة التأثير واستيعاب معطيات بيئتهم المحلية والثقافة والتقاليد واللغات المتداولة وجغرافية المنطقة وأيضا شبكة العلاقات الشخصية التي تتيح لهم ضمان النجاعة والفعالية في الكشف عن بؤر الجريمة والوقاية منها وفض مشاكلها والحد من المخاوف المرتبطة بالجريمة ودعم الأمن .

- اعتماد مفهوم الشرطة المجتمعية¹ كعنصر من مجموعة متنوعة من السياسات الأمنية الموظفة من الدولة، وهي تقوم على دعم الجهود التشاركية والتعاونية بين أجهزة الشرطة والمجتمع المدني من خلال إشراك الأهالي في مجالات أمنية عامة ترتبط بحياتهم اليومية، ولا تكون لها بالضرورة صلة مع مجال مكافحة الإرهاب وذلك بتطوير قنوات منتظمة وفعالة للاتصال المتبادل مع عموم الناس حول مخاطر الإرهاب، وقد عمدت الجزائر في إعداد مشروع الإستراتيجية العربية الاسترشادية لتعزيز تطبيق الشرطة المجتمعية بإدراج تجربتها في مجال الشرطة الجوية التي تعتمد فيها على إشراك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في المعادلة الأمنية .

- إنشاء مناطق تجارة حرة لصالح مجتمعات الحدود من أجل تسهيل المبادلات التجارية بين دول الجوار للجنوب الكبير على الشريط الحدودي خصوصا بين الجزائر ومالي والنيجر والتي تتميز بعادات مشتركة منذ القدم من خلال التبادل التجاري والثقافي بين سكان هذه المنطقة²، وقد

¹ إن مفهوم الشرطة المجتمعية من شأنه تحسين نظرة المواطنين وتفاعلهم مع أجهزة الشرطة وتعزيز التواصل مع عموم الناس حول مسائل مكافحة الإرهاب ودعم اليقظة لديهم، فضلا عن تعزيز إدراك أجهزة الشرطة بقيمة المجتمعات المحلية، وتسهيل التعريف بالأوضاع الخطرة وسبل معالجته والمساعدة على الكشف عن المسائل الأمنية للمجتمع وشكاويه، وذلك دون أن يكون ذلك لأغراض التجسس أو إحكام السيطرة على المجتمع المحلي.

² وقد سعت السلطات العمومية إلى تأطير وتنظيم هذه التبادلات التقليدية لتكون أكثر فاعلية في تنمية هذه المناطق المشتركة وتسهيل التفاعل الإيجابي بين هذه المجتمعات الحدودية فكانت تجارة المقايضة أفضل وسيلة في هذا الإطار، ويحدد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14 المعدل والمتمم بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/04/12 كليات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي .

الصلة الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

تم إنشاء سنة 2017 معبر حدودي بري بين الجزائر وموريتانيا بما يسمح بتكثيف التبادلات التجارية وانسيابية السلع وتسهيل تنقل الأشخاص وبعث حركية اقتصادية جديدة¹.

- انتهاج أسلوب حكومي دولي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الحدودية والاستجابة لانشغالاتها والتكفل بمطالبها الأمنية وذلك من خلال ترقية المناطق الحدودية من خلال أطر التعاون التالية: اللجان المختلطة الكبرى مع تونس وموريتانيا، اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية النيجيرية التي تم تصويبها في أكتوبر 1997 والتي يشمل مجال تنفيذها كل من تمنراست وإيليزي بالجزائر وأغاديس وتاهوا بالنيجر، واللجنة المشتركة للأمن بين الجزائر ومالي والتي انبثق عنها تنظيم عدة لقاءات دورية من أجل تعزيز التعاون الحدودي بين البلدين وبشارك فيها كل من والي أدرار وتمنراست بالنسبة للجزائر ومحافظ غاو وكيدال وتومبكتو من الجانب المالي، وكذلك اللجنة الأمنية الجزائرية الليبية التي يقوم دورها على تنسيق نشاطات مصالح الأمنية في مجال حركة الأشخاص والممتلكات ومكافحة التهديدات العابرة للحدود² إلى جانب مزايا التعاون اللامركزي³ لترقية المناطق الحدودية والتقارب بين الشعوب.

- إقامة حوار مع جميع عناصر المجتمعات الحدودية (بما في ذلك زعماء القبائل والجماعات الإثنية والزعماء الدينيين والرحل) وممثلين عن المجتمع المدني، وقد قامت الجزائر في هذا الصدد بتشكيل لجان حوار تجمع وساطات قبلية ومبعوثي الحكومة وأعيان عن أطراف النزاعات القائمة بين قبائل في الجنوب الجزائري⁴ لدعوتها إلى الصلح واليقظة للمخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة برمتها خصوصا القادمة من دول الجوار.

- الأخذ بعين الاعتبار العلاقات المجتمعية العميقة عبر الحدود،

- إدماج مسؤولين من العنصر النسوي في وحدات إدارة أمن الحدود له تأثير ايجابي على التفاعل بشكل أفضل مع مجتمعات الحدود ،

¹ ويتضمن الاتفاق إنشاء المركز الحدودي البري على شكل مركزين حدوديين متقابلين على مستوى الشريط الحدودي المشترك بالمنطقة المسماة حاسي 75 العلامة الحدودية 8 وعلى مسافة تتراوح بين 400 إلى 800 متر من خط الحدود.

² Hocine LABDELAOUI, op.cit.,

³ الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

⁴ كما هو الشأن بالنسبة للنزاع الذي نشب سنة 2013 ببلدية برج باجي مختار الحدودية بأدرار بين قبيلة "البرابيش" العربية وقبيلة "إيدنان" من الطوارق، وقد توصل الفرقاء بعد وساطات رسمية وغير رسمية إلى اتفاق نهائي لحل المشاكل المسببة لهذه الأحداث الأليمة التي تعد غريبة عن روح التسامح والتعايش المعهودة لدى سكان المنطقة، وهذا عقب لقاء عقد بمقر دائرة برج باجي مختار بحضور ممثلين عن القبيلتين، إلى جانب بعض أعيان المنطقة وممثلي المجلس الشعبي لبلدية برج باجي مختار .

المقدمة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

وفي هذا الإطار، ترغب الجزائر في تعزيز إدماج المنظور الجنساني في مجال مكافحة الإرهاب والتهديدات المرتبطة به، لاسيما عقب استغلال المنظمات الإرهابية للمعايير الثقافية الجنسانية والتلاعب بها بطرق متطورة من أجل حشد الدعم وتجنيد أفراد بالغين وقاصرين من كلا الجنسين. كما أن هنالك توافق متزايد في الآراء بين الخبراء بشأن مزايا التحليل الجنساني في تحديد الفروق الدقيقة التي تتيح وضع نهج أنجع لمكافحة الإرهاب، خصوصا في ظل زيادة عدد الجماعات الإرهابية ما جعل النساء والفتيات عرضة للزواج القسري والاستعباد الجنسي، بل استخدامهن أيضاً دروعاً بشرية وانتحاريات وجواسيس ورُسل ومهربات ومجنّبات ومقاتلات.

وقد أدّى الاعتراف بالنساء والفتيات كضحايا ورؤيتهن كمتورطات في جرائم إرهابية إلى زيادة الحاجة إلى أخذ الأبعاد الجنسانية بالاعتبار في الاستجابة العالمية للتصدي للإرهاب¹، كما أضحت بُعد النوع في نظريات الهجرة أساسيا لفهم الظروف التي مسّت النساء ليصبحن مهاجرات أو لاجئات أو ضحايا لشبكات الاتجار بالبشر، وهو ما جعل قضايا النوع تحتل موقعا مركزيا ضمن مجالات التعاون المشتركة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط².

وكان مجلس الأمن للأمم المتحدة أول من اعترف بوجود روابط بين الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي والإرهاب في قراره 2349 (2017)، وهو توجه تنادي به الجزائر في تعزيز دور المرأة في منع الصراعات وحلها وبناء السلام ومساهمتها المتكافئة في الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وزيادة تمثيلها على جميع مستويات صنع القرار وتعيين النساء كمبعوثات خاصة للقيام بالمساعي الحميدة وتكثيف التكوينات بشأن حقوق المرأة ودورها، فضلا عن تعزيز التعاون مع المنظمات العاملة في المجال كمنظمة الأمم المتحدة للمرأة والطفولة وذلك نظرا لأهمية دور المرأة في عملية الإصلاح السياسي لبناء دولة المواطنة المتساوية من دون تمييز، وفق ما ينص عليه قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000)³ و 42242⁴.

¹ مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، "آفاق غامضة تواجه الناجيات من قبضة بوكو حرام"، 8 سبتمبر 2017، متوفر على الموقع الالكتروني : <http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/GenderAndCounterterrorism.aspx> (17 مارس 2018)

² وأول خطوة تم اتخاذها في هذا الإطار كانت مع انعقاد المؤتمر الأوروبي لمتوسطي للنساء ببرشلونة الـ 24 و25 نوفمبر 2005.
³ قرار مجلس الأمن رقم 1325 الصادر في 31 أكتوبر 2000، إذ يضع في اعتباره مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومسؤولية مجلس الأمن الأساسية بموجب الميثاق عن حفظ السلام والأمن الدولي، والمتوفر في الموقع الالكتروني : <http://wps.unwomen.org/pdf/1325/UNSCR-1325-AR.pdf> (17 مارس 2018).

⁴ يشمل على 18 مادة في حث الدول الأعضاء على تقييم الاستراتيجيات وزيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار مع تقديم المساعدات المالية والتقنية إلى المشاركات في عملية السلام. وتشجيع الدول الأعضاء ببرامج تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الصلة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

إن هذا التيار السائد يتماشى والمقاربة النسوية في العلاقات الدولية كمقاربة بديلة بتحرير عملية التحليل مما يعرف بسطوة المركزية الذكورية واعتبار الجندر بناء اجتماعيا تنقسم على أساسه الهويات والسلوكيات والتوقعات وإمكانيته في إعادة النظر في تصورات إحلال السلم والأمن من خلال دور المرأة في بناء علاقات قائمة على التعاون وتبني الأسلوب التفاوضي كأساس للوصول إلى حلول توافقية تنصبّ في صميم سياسة الجزائر الخارجية.

إن إضفاء دور مهم للمجتمعات الحدودية وتعزيز المشاركة النسوية والأخذ بعين الاعتبار التحليل الجنساني في التوقي من التهديدات القائمة لن يكون كافيا دون أن يكون ذلك في نطاق إستراتيجية شاملة ومتناسقة تعتمد مقاربة حقوق الإنسان لمحاربة جميع أشكال الإرهاب ومظاهره، وتعتمد في الآن نفسه معالجة الظروف المهيأة له ومن بينها ظاهرة الفساد الذي يعد تهديدا خطيرا على أمن وإدارة الحدود، بتقويضه للجهود الشاملة في تنفيذ سياسات قوية و متماسكة، باعتباره عائق كبير أمام حرية السفر والتجارة والاستثمار الأجنبي وعامل هام في تهميش المجتمعات الحدودية، كما أنه يخلق أرضية خصبة لاستشراء الإجرام العابر للحدود وتدفق المقاتلين الإرهابيين نتيجة الممارسات الفاسدة داخل أنظمة أمن وإدارة الحدود.

وعليه تعمل الجزائر على رفع الوعي بالفساد بين المسؤولين في قضايا أمن وإدارة الحدود، وكذا المجتمعات الحدودية باعتباره خطر كبير وتعزيز المساعي للوصول إلى النزاهة عبر تطوير ميثاق شامل للسلوك، وكذا توعية الجمهور العام ومجتمعات الحدود لتشجيعهم على الإبلاغ على أية أنشطة غير قانونية، ومن بين الأنشطة ذات الصلة المرتبطة بمكافحة الفساد¹ :

- التشخيص والبحوث والمقترحات من أجل الإصلاحات التشريعية،
- وضع سياسات لمكافحة الفساد وخطط العمل للتنفيذ،
- التنسيق والمتابعة والتقييم لتنفيذ سياسات مكافحة الفساد،
- نشر المعرفة حول الوقاية من الفساد وتعزيز التعاون الدولي،
- تعزيز النزاهة والتضامن بين عناصر أمن الحدود،
- وضع مدونة لقواعد سلوك المبادئ التوجيهية ومكافحة الفساد،

وزيادة التكامل في ما بين برامجها المتعلقة بمسألة المرأة والسلام والأمن ومكافحة الإرهاب، مع الأخذ بالمشاورات مع النساء ومنظمات المجتمع المدني للمساعدة والاسترشاد بهما.

¹ الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

النتيجة الثالثة: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها

- إنشاء وكالة وطنية لمكافحة الفساد كسلطة مستقلة (إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته).
- التعرف على نماذج تطوير موائيق سلوكيات وأخلاقيات العاملين على المستويات الإستراتيجية والعملية والتكتيكية،
- إجراء دورات تكوينية في مساقات تدريب مصالح أمن الحدود والمسؤولين.

خلاصة الفصل الثالث

إن عدم تضمين الجزائر في وثيقة رسمية معلنة لتصوراتها الأمنية، التي تحدد نمط تصرفها في محيطها الاستراتيجي لمواجهة مصادر التهديدات التي من شأنها أن تمس بمصالحها الوطنية، لا ينفى عدم امتلاكها لمذهب إستراتيجي يحدّد معالم تعاملها وتعاطيها مع المنطقة المغاربية وما يجاورها، حيث أنه يمكن أن يُستشف من منظومة المبادئ التي تحكم وتوجّه السياسة الخارجية الجزائرية طيلة مسارها كمبدأ عدم التفاوض مع الإرهابيين وتحرّم دفع الفدية واحترام شؤون الدولة الداخلية والتعاون مع الشركاء خارج الدائرتين المغاربية والإفريقية من أجل ترسيخ مقاربتها الأمنية القائمة على ثلوث الحوار والأمن والتنمية، أنها أبعاد مركزية ترمي إلى استئصال مصادر التهديد من جذورها وصون الأمن والسلام وإدامتهما في مناطق التوتر المتاخمة لحدود الجزائر.

إن المقاربة الأمنية الشاملة للجزائر تلمّي عليها انتهاج إستراتيجية متعددة المحاور والقطاعات تربط بين النشاطات الوقائية والردعية في الوقت ذاته، وتتجسد أساليب الوقاية في الترسانة القانونية التي تم تشديدها وآليات الحماية التي تروم الاستباقية لاستئصال أوكار الإجرام والإرهاب، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية وراء نشوء التهديدات، وإشراك منظمات المجتمع المدني والفواعل غير الحكومية، أما أساليب الردع فهي تروم العقاب والتقويم كأسلوب لثني عصابات الإجرام عن ممارسة الأفعال الماسة بأمن الدولة.

وعليه، أضحّت الجزائر معبرا للعديد من التهديدات بحكم موقعها الجغرافي الذي يجعل منها حلقة وصل لمركبات أمنية متداخلة، رافقت تدخّلها الوقائي والحماي ببذل مجهودات على الصعيد العملياتي والعسكري في إطار إستراتيجية ردعية مبنية على الاستشراق وقراءة الأحداث الآنية والمستقبلية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الذي عانت منه طويلا، قادتها المصالح الأمنية بالدولة من قوات الشرطة والدرك الوطني وأجهزة الاستعلام الأمني والجمارك والهيئات الحكومية المختصة، بالتنسيق الجهوي والدولي لتبادل المعلومات، وتعزيز المراقبة وتأمين الحدود وتفعيل اللجان الأمنية، وتوصّل الأمر إلى مأسسة العمل الأمني ببناء أطر تعاون أمنية إقليمية لاجتثاث الفوضى واحتواء مصادر التهديد المحدقة بالدولة.

وفي ظل تطور أحداث المرحلة العصبية والدقيقة التي تمر بها المنطقة المغاربية ومدارها الاقليمي، وما ينجّر عن ذلك من تداعيات سلبية على جهود توفير موجبات السلم والأمن، كان لزاما على الجزائر أن ترفع من الجاهزية العملياتيّة لقواتها وتطوّر من قدراتها الدفاعية عبر التخصيصات المالية والتشكيلية للقوات، وإنشاء وحدات ومراكز متقدمة جديدة في المراقبة الحدودية، من أجل المحافظة على الاستعداد القتالي وضمان انتشار الوحدات العسكرية على طول الحدود الشرقية وأقصى الجنوب. واستطاعت الجزائر في ظل هذه الإستراتيجية الشاملة والتي وزّعت الأدوار فيها على مختلف المتدخلين من إحباط العديد من المحاولات الماسّة بأمنها، وتموّعت كشريك إستراتيجي يمكن الاعتماد عليه في رسم السياسات الأمنية في محيطه الخارجي.

الفصل الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول : دور الجزائر في بناء إستراتيجية أمنية مغربية مشتركة

المطلب الأول : واقع الأمن في دول اتحاد المغرب العربي

1. واقع البناء الإقليمي للاتحاد المغربي.

لقد بدأت وحدة المغرب العربي كمشروع بناء إقليمي في وقت مبكر في إطار الحركات الوطنية التحريرية في كل من تونس والجزائر والمغرب والتي أكّدت على البعد المغربي لما بعد الاستقلال وقد مرّ تأسيس هذا التّجمع الإقليمي بعدة مراحل تاريخية قبل التوقيع على معاهدته التأسيسية في 17 فيفري 1989 بمراكش المغربية، والتي تعد القاعدة السياسية والرسمية للاتحاد حيث انعقد كل من مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة في فبراير 1947 ومؤتمر طنجة في 26 أبريل 1958 بالمغرب والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الدستور التونسي.

ويعتبر مؤتمر طنجة المسمى بـ "مؤتمر الوحدة" محطة تاريخية بارزة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغربية لأنه أقر مفهوما واضحا لفكرة المغرب العربي تعلق مجرد التنسيق المشترك إلى إقامة وحدة فيدرالية بين البلدان المغربية¹، تماشيا مع تنامي التكتلات الإقليمية وبروز التحدي الأوروبي بعد إلغاء الحواجز الجمركية بين دوله على إثر معاهدة ماستريخت.

وتوج المسار الوحدوي بعد أربعة عقود من العمل السياسي والدبلوماسي بانعقاد قمة زرالدة - أول قمة مغربية في التاريخ بصفة رسمية- بالجزائر في 10 جوان 1988 تحضيرا لقمة التأسيس الفعلي بمراكش في 17 فبراير 1989 حيث تم التوقيع على معاهدة مراكش التي أعلنت نشأة اتحاد المغرب العربي .

إن ميلاد التجمع المغربي اقترن بظروف تاريخية وسياسية مرتبطة بحركات التحرر والاستقلال والدّود عن حمى الوطن، واعتبر الإسلام إلى جانب العروبة مرجعين أساسيين لا انفصام بينهما في الوعي الجماعي المغربي، وهو ما خلق بنية هوياتية متميزة عن مثيلتها في المشرق العربي التي تتميز بصدارة العروبة السياسية على البعد الديني.

¹ مقالاتي عبد الله، "الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغربي أبريل 1958"، مجلة دراسات، 7 مارس 2015.

ولقد عرفت المنطقة المغاربية الظاهرة الحدودية بصورة متفرقة بين بعض دولها¹ حيث نشأت تجمعات سياسية فوق وطنية سرعان ما فشلت وتوارت كالوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا سنة 1970 والوحدة الجزائرية الليبية سنة 1975 واتحاد الدول العربي الأفريقي بين ليبيا والمغرب سنة 1984، وهي تجارب طبعتها الفكرة أو الأيديولوجية القومية للأنظمة السياسية بالمنطقة التي اكتفت بالتركيز على الوحدة كنتيجة حتمية لوجود قومي واحد معتمدة على خطاب يحمل في طياته نوع من الخيال والآمال دون قراءة الواقع الموضوعي والتحلي بالوعي العلمي والتماس الخطوات العملية الرشيدة لتحقيق دولة الوحدة وبتقييم الفواعل الأساسية لتجسيد الهدف وقياس مستوى تطورها والعلاقات بينها وتحديد القوى الحليفة المؤقتة والثابتة والقوى المعادية وتحليل الظروف التاريخية المحلية والدولية التي تشكل الإطار الذي تُطرح فيه قضية الوحدة، وكذا اكتشاف مواطن الخلل أو مكامن الهشاشة في الفكر الحدودي العربي القائم.

إن نفس العثرات التي ميزت هذه التجارب الحدودية المغاربية على صعيد جزئي، تكررت مع البناء الإقليمي المغاربي، ورغم الانفراج السياسي المغاربي بعد أزمة الثمانينيات² (مشكل الخلافات الحدودية وأزمة الصحراء الغربية) شرعت البلدان المغاربية في التقارب بينها وتأسس اتحاد المغرب العربي كبادرة سياسية أعلنت اتحاد النظم بدلا من اتحاد السوق أو اتحاد الشعوب. فشعوب المنطقة وإن اعتبرت الاتجاه الحدودي حدثا مهما تحمست لأجله، إلا أنها سرعان ما سحبت ثقتها بسبب تعثر المسار وعدم قدرة الأنظمة على تجاوز هواجسهم السياسية والريبة بينهم، مما رهن تقدم المشروع الحدودي بالتقلبات السياسية، الداخلية والخارجية للأنظمة³.

ونصت معاهدة مراكش التأسيسية في بنودها التسع عشر (19) على مجموعة من الأهداف المشتركة لهذه الوحدة والتي من بينها تقوية أواصر الأخوة وتحقيق تقدم ورفاهية المجتمع المغاربي والدفاع عن حقوقه والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والممتلكات فيما بينها، فضلا عن أهداف أخرى في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسة المشتركة.

¹ تجدر الإشارة أن المغرب العربي عرف التجربة الحدودية ثلاث قرون قبل الميلاد مع سكان الأمازيغ في زمن ماسينيسا ومع إمبراطورية الموحدون، وخلال الحركات التحررية ضد الوجود الاستعماري.

² لقد عرفت الدول المغاربية كما سبق التنويه إلى ذلك سالفا، عدة توترات غداة الاستقلال، لاسيما بين الجزائر والمغرب (حرب 1963) وكانت العلاقة بين المغرب وموريتانيا صعبة أيضا حيث لم يعترف المغرب باستقلال موريتانيا (الذي تم في 1961) إلا في 1969 لأنه كان يعدها جزءا من "المغرب التاريخي"، أما العلاقات بين الجزائر وليبيا وتونس وليبيا فلم تكن طبيعية بسبب سلوكيات نظام القذافي.

³ يعتبر الباحث عبد النور بن عنتر في مقال له أن التجربة هي عبارة عن "مصالحة" بين الأنظمة القائمة منه إلى "مشروع تكامل إقليمي".

كما نصت المعاهدة في ميدان الدفاع والأمن على صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء وأن كلّ اعتداء تتعرض له دولة من اتحاد المغرب العربي يعتبر اعتداء على باقي الدول الأعضاء وتعهدت بموجبها الدول الأعضاء على عدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمسّ أمن أو حرية تراب أيّ منها أو نظامها السياسي وعن الانضمام إلى أي حلف أو كتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

إن أهداف معاهدة مراكش تميزت بطابع عمومي ومجرّد بحدّثها عن سياسة مشتركة في مختلف الميادين، حيث لم تتم الإشارة إلى وحدة جمركية أو اقتصادية وليس في المعاهدة أي تخصيص لأجل محدّد ووسائل معينة لتحقيق أهداف مسطرة¹. كما أن مجلس الدفاع المشترك الذي أعلن عنه مجلس الرئاسة في قمة تونس سنة 1990 لم يدخل في مرحلة التجسيد الفعلي لغياب رؤى موحدة لطبيعة التهديدات، وبالتالي عدم قدرته على إقامة أسس تعاون أمني مشترك، ما جعل معاهدة مراكش عاجزة عن التأسيس لاتحاد فيدرالي أو كونفدرالي وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط تاريخية مشتركة.

ولقد أولت المعاهدة اهتماما كبيرا بالمؤسسات بتتصيتها للعديد منها وهي مجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة والأمانة العامة ومجلس الشورى والهيئة القضائية. وطبقا لبنود معاهدة التأسيس تنظم قمم الاتحاد بصفة دورية كل سنة، لكن لم تعقد أي دورة منذ قمة تونس عام 1994.

وعليه، بعد سبعة وعشرين سنة من تأسيس اتحاد المغرب العربي لا يمكن إنكار حالة الجمود والفراغ الذي يتميز به رغم أن معظم دول الاتحاد لا زالت تحتّ في كل مناسبة على ضرورة الدفع به قدما لما قد يعود به من فائدة على شعوب المنطقة، ولعلّ أهمّ معوّقات مشروع بناء "وحدة المغرب العربي" تتمثل فيما يلي:

▪ التباعد الجزائري المغربي ومشكل الصحراء الغربية

ما إن انتهت الدول المغاربية من حريها ضد المستعمر حتى دخلت في صراع مع بعضها البعض حيث من أهم مشاكل الجوار بين دول المغرب العربي نجد الخلافات بين الجزائر وتونس وبين الجزائر وليبيا، وبين موريتانيا والمغرب، وبين تونس وليبيا.

¹ يازع عبد الصمد، "معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي- مناقصها ونواقصها"، 24 أبريل 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303153> (24 نوفمبر 2018).

ولعلّ الخلاف بين الجزائر والمغرب بصفتها أكبر بلدين في المنطقة هو من أهم معوقات مسيرة الاتحاد المغربي، فقد تميزت العلاقة بينهما في معظم مراحلها بالتوتر ووصلت إلى حدّ القطيعة والمواجهة العسكرية بسبب المشاكل الحدودية ونزاع الصحراء الغربية الذي اتّخذه المغرب مبرراً لإيقاف مؤقت لنشاطات ومؤسسات الاتحاد¹. واشتدّ التوتر إثر أحداث فندق "أطلس أسني" بمراكش في 1994 والتي ترتّب عنها فرض المغرب التأشيرة على الجزائريين بمن فيهم حاملو الجنسية الفرنسية وهي سابقة تاريخية تأخذ في الحسبان المحدد العرقي في التعامل الدبلوماسي، وردّت الجزائر بمبدأ المعاملة بالمثل على المغربيين، كما قامت بإغلاق حدودها لأسباب أمنية تتعلق بتدفقات المخدرات وجرائم التهريب وكذا بسبب الحالة الأمنية في البلاد آنذاك. إن هذا الوضع أسهم في جعل مسألة تطبيع العلاقة بين الطرفين من أسباب موانع نشوء وحدة مغربية، كما أدّى ذلك إلى مزيد من الانفصال والاستقلال الخاص بكل دولة.

لكن إذا كانت قضية الصحراء الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية هي السبب الرئيسي لتعطل مسار الاتحاد، فكيف يمكن تفسير ضعف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وتونس أو بين موريتانيا وليبيا على سبيل المثال، إن ذلك راجع إلى غياب الإرادة السياسية الفعلية التي تبني الاتحاد على أسس جديدة ومتمينة² بتغليب الوحدة الاقتصادية التي تفضي إلى سوق مشتركة وإعطاء المجتمع المدني والشعوب دوراً مهماً في البناء المغربي، حتى لا يبقى بناء فوقياً مقتصرًا على دور الدول والحكومات المتمثل في المبادرة بالوحدة السياسية الشكلية السهلة الإعداد والتجسيد والتي سرعان ما تتفكك عند بزوغ أول خلاف طارئ بين الدول.

■ التنافي بين الوطنية والإقليمية

لقد ولّى زمن تضامن الحركات الوطنية المغربية التي حملت شعار الوحدة ضد الاستعمار بمجرد أن نالت الدول استقلالها حيث تراجع المنطق الوحدوي الإقليمي الذي ساد مؤتمر طنجة سنة 1958 وطغت النظرة الوطنية الضيقة بترسيم الحدود ووضع حواجز إدارات الهجرة والجمارك بين الدول المغربية، وتمّ ترجيح الكيانات القطرية دون التفكير في تنازل الدول عن أي شيء من سيادتها لحساب هيئة اتحادية.

¹ طالبت المملكة المغربية برسالة رسمية الجزائر بصفتها رئيسة الدورة للاتحاد في 20 ديسمبر 1995 بتجميد نشاط الاتحاد لانحيازها لصالح البوليساريو في قضية الصحراء الغربية، وردت الجزائر باسم وزير خارجيتها محمد صالح دميري في ديسمبر 1995 " إن الجزائر ترفض طلب المغرب بتجميد نشاط اتحاد المغرب العربي. باعتبار أن موضوع الصحراء الغربية لا يرتبط بالاتحاد المغربي".
² Aomar Baghzouz. "Offensive diplomatique algérienne pour relancer l'UMA". La Tribune. 4 juin 2002.

فالحرص المفرط للدول الأعضاء على سيادتها جعل معاهدة الاتحاد تشترط لتطبيق القرارات على المستوى الوطني صدورها في شكل تشريعات داخلية، كما أن انشغال دول المغرب العربي بهمومها الداخلية وعجزها عن تجاوز مشكل الزعامة وفكرة الدولة القائد جعل اهتمام هذه الدول بالشأن المغربي ضعيفا مقتصرًا فقط على كثرة الشعارات ودبلوماسية الرسائل بين رؤساء الدول في مواعيد تخليد ذكرى هذا التجمع على حساب التوصيات العملية. وعليه أفرغت الشخصية العلاقاتية بين دول الاتحاد هذه الهيئة من محتواها وجعلتها عاجزة على مواجهة الاستقطابات الخارجية والتحالفات في العالم.

■ معوقات المنظومة الاتحادية

تقتضي النصوص القانونية المنشئة للاتحاد إعادة النظر في حيثياتها بإعطائها دفعا جديدا يتماشى والمستجدات القائمة، وعلى وجه الخصوص معاهدة مراكش التي تحتوي على مجموعة من النقائص والثغرات، حيث أنها تأسس لمركزية مجلس الرئاسة الذي تعود له السلطة النهائية في اتخاذ جميع القرارات مهما كانت طبيعتها، وعليه فإن جميع المشاريع المنجزة مرهونة بموافقة المجلس الذي لم ينعقد منذ 1995، دون إتاحة الفرصة إلى بقية الأجهزة التنفيذية والاستشارية والفنية كمجلس وزراء الخارجية للبحث فيها.

كما أن جوّ الرّيبة والحذر فيما بين الدول الأعضاء وهوس السّيادة جعلها تتبنى قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة)¹ وشرط موافقة كل الأعضاء على أيّ اقتراح لتعديل أحكام المعاهدة (المادة الثامنة عشرة)، فضلا عن موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء على أي اتفاقية مغاربية حتى تصبح سارية المفعول، فمن بين (37) اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على (29) وصادقت تونس على (27) وصادقت ليبيا على أقل من ذلك، في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط، وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس.

ولتجاوز هذا الخلل المنظوماتي لعملية اتخاذ القرارات الاتحادية، اقترحت الجزائر إلغاء مبدأ الإجماع وإحلال محله مبدأ الأغلبية، وقد تم التباحث بشأن المقترح منذ مارس 2001 وإحالته إلى لجنة فنية للنظر فيه في انتظار انعقاد قمة مغاربية.

¹ حتى أن المعاهدة تشترط في رد العدوان الواقع على إحدى دول الاتحاد صدور الإجماع لدرجة أنه إذا امتنع عضو عن الحضور فعليه تفويض عضو من الجماعة التي ينتمي إليها في المجلس للنيابة عنه في تكريس واضح لقاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات.

■ كلفة الالمغرب

تعتبر نسبة المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي الأضعف في العالم حيث لا تصل نسبة 5% مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى، التي تقدر بـ60% بين بلدان الاتحاد الأوروبي و56% بين مجموعة بلدان أمريكا الشمالية و23% بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لجنوب وشرق آسيا، كما تعدّ النسبة ضعيفة مقارنة بالتجمعات الأفريقية والمقدّرة بـ13% بالنسبة للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) و19% لتجمع دول الساحل والصحراء، ممّا يفسّر محدودية الاندماج المغاربي وإهدار فرص الشغل وفقدان فرص الاستثمار وإضعاف التماسك الإقليمي.

وعلاوة على ما سبق، يمكن إحصاء معوّقات أخرى ساهمت في شلّ المشروع الوحدوي منها ما هو راجع إلى رواسب التاريخ واختلاف المسارات التي عرفتها بلدان المغرب العربي بعد الاستقلال، والتناقضات الإيديولوجية والسياسية بينها والتي حالت دون اعتماد لغة المصالح الإستراتيجية المتبادلة، والعمل معاً لمواجهة التحديات الاقتصادية المشتركة، وهي من أسباب فشل المجلس الاستشاري المغاربي الدائم المنشأ عام 1964 الذي يعدّ أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي الخمس.

إن تشابه اقتصاديات دول المغرب العربي باعتمادها أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات - المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً) والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية) بالنسبة للمغرب- خلق مانعا بنيويا في استحداث تكامل مغاربي، زادت من حدّته ضعف إنتاجية دول المنطقة المغربية التي تعتمد أساساً على الاستيراد الخارجي ممّا خلق تبعية اقتصادية لها للخارج خصوصا لأوروبا، وهو ما حال دون تطوير التجارة البينية التي سجّلت أدنى المعدلات في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا تتجاوز نسبة 4%¹، كما أن الإنتاج الداخلي الخام للدول المغربية لا يمثل سوى 0.6% من الإنتاج العالمي، ولا تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية سوى 0,8% من مجموع الاستثمارات في المنطقة².

¹ Habib BEN YAHI, Le coût du non Maghreb Symposium de Madrid, 24-26 mai 2006, disponible sur http://www.maghrebarabe.org/admin_files/Le%20cout%20du%20non%20maghreb.pdf, (consulté le 19 Juillet 2017).

² Sébastien ABIS, « Non-Maghreb : coût économique ou coup politique ? », Futuribles, N° 128, avril 2013 ; disponible sur <http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxiu-adjunts/qm20/Non-Maghreb%20cout%20economique%20ou%20coup%20politique%20Sebastien%20Abis.pdf>, (consulté le 19 Juillet 2017).

فضلا عن ذلك، ساهمت اختلاف الاستراتيجيات الاقتصادية في البلدان المغاربية في رفع كلفة اللامغرب بالنسبة لدول المنطقة، حيث أنها كلفت دول الاتحاد خسائر تصل إلى نحو 10 مليارات دولار سنوياً، فضلاً عن المشاكل الأخرى بسبب تعطيل السوق المشتركة والمتمثلة أساساً في ارتفاع نسب البطالة في صفوف الشباب ومشاكل الهجرة السرية.

بناء على هذه الحصيلة السياسية والاقتصادية الهزيلة للاتحاد يتجلى بوضوح المأزق الذي يتخبط فيه، فبعد ما يربو عن ربع قرن على إنشائه لم يتمكن حتى من إرساء أول مرحلة من مراحل تقرب وجهات النظر في أي مجال من المجالات المشتركة.

2. الوظيفة الأمنية للبناء المغاربي

يجمع الاتحاد المغاربي قواسم مشتركة تشكل الأرضية التي تمكنه من العمل على بلورة تصورات أمنية متماثلة وترجمتها في وظيفة أمنية موحدة، وهي تتمثل في جملة القواعد التي أقرها كل من بوزان وويفر في تنظيراتهم، ومن بينها أنّ حركة التهديدات وانتقال مفعولها يكون ميسورا عند قصر المسافات ويكون مستعسرا عند انتفاء الرابطة الجغرافية وبذلك يعدّ التقارب أو الجوار الجغرافي حسب والت عاملاً فعّالاً في منطق الأمن، كما أن قدرات الدول الأمنية متصلة تاريخياً بجيرانها لذا فإنّ التفاعل الأمني يكون أكثر حدّة بين وحدات المركب الأمني منه بين الوحدات داخل المركب وآخرين من خارجه، كما تمتلك الأقاليم درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية¹.

وعلى هذا الأساس، فإن طبيعة التفاعلات بين دول الاتحاد المغاربي وحجمها وتأثيرها على الواقع الأمني بالمنطقة مقترن بفعالية دور الثنائي الجزائري - المغربي كما هو حال الدور الفرنسي - الألماني في بناء الاتحاد الأوروبي، ذلك أن العلاقة الجزائرية المغربية تعدّ محدداً أساسياً لطبيعة العلاقات المغاربية ككل، حيث نجد أن مناخ المنافسة بينهما، لترعّم المغرب العربي والتموقع كقوة إقليمية في المنطقة المغاربية، يظهر مدى عجزهما في الاستفادة إيجابياً من مزايا التنافسية وانغماسهما في حالة من التوجّس البيئي المزمن عند كل منهما، والذي انتقل بدوره إلى توليد حالة من اللاأمن الجماعي الإقليمي في المنطقة. وقد أثر الاستقطاب بين الجزائر والمغرب على طبيعة الانسجام الذي ينبغي أن يطبع الاتحاد المغاربي وألقى بظلاله على أجندته بسبب تباين وجهات النظر بين الجارتين في كثير من الملفات الإقليمية، كالوضع الأمني في

¹ سعدي ياسين، "اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 462، أوت 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.caus.org.ib/pdf (18 أوت 2017).

المغرب العربي وفي منطقة الساحل وفي الشرق الأوسط وفي العلاقات الأورو - مغاربية أو الأورو - أطلسية، مع الحرص بصورة غير متكافئة على توظيف التناقضات التقليدية بين البلدين وكسب التأييد والدعم السلبي لمواقفهما وسياساتهما.

إن الترابط الجغرافي ليس فقط العامل الوحيد الذي يجمع دول اتحاد المغرب العربي، بل أيضا شعور التضامن بمقتضى التاريخ والدين واللغة وما يجمعهم من مصالح مشتركة ومن دوافع التعاون في حفظ السلام والأمن في المنطقة¹ كمجال ذي أولوية نصت عليه معاهدات الأمن الرسمية واتفاقيات العمل الثنائية، وكذا المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي التي نصت في مادتها (14) أن " كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداءً على الدول الأعضاء الأخرى".

بذلك، يمكن القول أن الاتحاد المغاربي انفرد دون التجمعات الإقليمية العربية الأخرى بالحديث بشكل صريح عن الأمن الداخلي للدول الأعضاء فيه وعن أمنها الخارجي الذي قد تستهدفه أطراف خارجية بل أكثر من ذلك، كان لنصّ المعاهدة طموح في توحيد إدراك الدول الأعضاء في مقاربة التهديدات والتحصّب للعدوان الخارجي، غير أن استجابة الدول المغاربية أمام المستجدات الأمنية التي طرأت في المنطقة لم تكن في مستوى تطلعات النص التأسيسي الذي لم يستطع الانتقال من القول إلى الفعل في مجال العمل والدفاع المشترك، ففي النزاع الذي نشب بين ليبيا والتشاد (1978-1987) حول الشريط الحدودي "أوزو" اكتفت الدول المغاربية بالقيام بدور الوساطة ولم يتم الفصل في المسألة إلا بعد عرضها على محكمة العدل الدولية، كما اتخذ الموقف المغاربي طابع الحياد في النزاع الحدودي بين موريتانيا والسينغال (1989-1991)، حيث صرح الملك المغربي الحسن الثاني عند ترأسه الاتحاد في تلك الفترة بقوله «أن الاتحاد المغاربي هو تجمع سياسي واقتصادي ولن يكون أبداً محوراً عسكرياً أو دفاعياً ضد أي كان وبالأخص في المنطقة»².

وعليه، فقد وضعت دول الاتحاد المغارب العربي في تلك المرحلة رهن التجربة في مدى قدرتها على تنفيذ التزاماتها الأمنية التي نصّت عليها بنود المعاهدة التأسيسية للاتحاد المغاربي وكانت النتيجة مباشرة حيث لم يكن لها تحرك جماعي ملموس في توحيد الرؤى والجهود لفض الأزمات وتحقيق المسعى الأمني لدوله

¹ El Mehdi LAMRANI , « 'L'Union du Maghreb ou l'invincible espoir », L'Année du Maghreb, N°9, 2013, pp. 263-276, disponible sur <http://journals.openedition.org/anneemaghreb/1938#t octo2n3> , (consulté le 14 Aout 2017).

² سعدي ياسين ، (مرجع سابق ذكره).

كركيزة أولى للتكامل والتعاون في المنطقة المغاربية. ومنذ انطلاق الاحتجاجات العربية وما رافقها من تصاعد وتيرة التهديدات وتأزمها فإن تطوّر الوضع الأمني في المنطقة المغاربية وضع مصداقية الاتحاد المغاربي والإرادة السياسية لدوله على محكّ الجدية في إيجاد حلول واقعية لتفعيل العمل المشترك في إطار هذا البناء الإقليمي.

المطلب الثاني : الترتيبات الأمنية في بناء الإستراتيجية الأمنية المشتركة

1. مبادرة الإستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة: بيان الجزائر

إن المأزق الذي يعانيه اتحاد المغرب العربي راجع إلى عدم تجاوز المشاكل التي تعتريه من داخله واختراقه من فواعل خارجية فرضت منطقتها عليه، وترتّب عن ذلك عدم اجتماع مجلس رئاسة الاتحاد منذ القمة السادسة التي احتضنتها تونس سنة 1994¹، حيث في كلّ مرّة يُعتمزم تنظيم دورة رئاسية إلاّ يأتي بيان تأجيلها إلى أجل غير مسمّى، كما هو الحال مع قمة الجزائر التي كان مقررا عقدها يوم 21 جوان 2003 وأخرها قمة طرابلس التي ألغيت بساعات قبل موعد انعقادها في 25 ماي 2005².

ومنذ عام 2005، لم يعقد أي اجتماع رسمي لوزراء الدول في إطار المؤسسة المغاربية إلا أن انطلاق موجة الانتفاضات العربية والاحتجاجات الشعبية في المنطقة المغاربية سنة 2011 فرضت تحولاتها على دول المنطقة واقتضت منهم إعادة النظر في علاقاتهم البينية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وعليه، تمّ تجديد الاهتمام بالإتحاد المغاربي من أجل بعثه مجددا ليساير الواقع الإقليمي الذي شهد استفحال نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة بالجزائر وتونس وانتشار العنف والاحتراب الأهلي في ليبيا، بالإضافة إلى مشكلة المخدرات الواردة من المغرب وظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمنطقة المغاربية.

ونظرا لضرورة تبني الدول المغاربية لسياسات مشتركة من أجل الحفاظ على استقرار المنطقة ككلّ، بدأ منذ بداية عام 2012 التحضير لعقد قمة مغاربية من خلال برمجة اجتماع للمجلس السياسي لاتحاد المغرب العربي³ الذي تعود له مهمة البث في إمكانية عقد قمة لقادة دول الإتحاد.

¹ عقد الاتحاد 6 قمم في تونس 21-23 يناير 1990 والجزائر 21-23 يوليو 1990 ورأس لانوف (ليبيا) 11-10 مارس 1991 والدار البيضاء (المغرب) 16-15 سبتمبر 1991 ونواكشوط 10-11 نوفمبر 1992، تونس 02-03 أبريل عام 1994، ومنذ عام 1994 بقي الاتحاد مشلولاً تماماً.

² قرر العاهل المغربي محمد السادس عدم حضورها احتجاجا على الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية ورفض الرئيس الموريتاني آنذاك معاوية ولد الطابع المشاركة فيها بسبب خلافه مع ليبيا في عهد القذافي التي يتهمها بدعم الانقلابيين ضده.

³ هي التسمية الرسمية لمجلس وزراء خارجية دول الإتحاد المغاربي.

وقد شكل مناخ الانتفاضات العربية دافعا غير منتظر للدول المغاربية من أجل تفعيل العمل المغاربي المشترك، فجاءت سلسلة الجهود الرسمية لبعث الاتحاد استمرارا طبيعيا لمسار الإصلاحات التي باشرت بها الدول داخليا وفرصة لتقييم التعاون المغاربي والتفاعل مع مطالب الشباب فظالما كان المغرب العربي طموحا للشباب المغاربي ومطلبا شعبيا وحتمية فرضها الواقع الإقليمي، وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية السابق مراد مدلسي سنة 2012 بقوله "إنه أمر جلي أن تسهم التحولات الجارية بدول المنطقة في تشجيعنا على بناء مغرب عربي"¹.

إن إطلاق اتحاد المغرب العربي في المرحلة الحرجة استدعى حركة دبلوماسية تتجاوز الخطابات المتكررة حول ضرورة السير نحو الوحدة المغاربية، لذلك بادرت الجزائر بدعوة من وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي الأسبق سعد الدين العثماني لإجراء زيارة رسمية إلى الجزائر يومي 23 و24 يناير 2012 بغية بحث السبل والوسائل الكفيلة بإحياء الإتحاد وتفعيل مؤسساته وتهيئة الأوضاع لعقد قمة مغاربية متزامنة مع الوضع الأمني الذي تشهده المنطقة².

وتماشيا مع إرادة تفعيل الهيئة المغاربية الذي تعتبره الجزائر أمرا ضروريا وقضية جوهرية³ كرسها دستورها في ديباجته التي نصت على أن "الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير"، بذلت الجزائر جهودا معتبرة لتفادي حل الهيئة المغاربية وازمحلها في الوقت الذي تخلت عنه باقي الدول الأعضاء، فاحتفظت بالرئاسة من 1995 إلى 2003 في فترة عرفت فيها أوضاعا أمنية صعبة، بعدما رفضت ليبيا تسلمها منها خلال نفس السنة، لنقمها على ضعف التضامن معها بوجه العقوبات المفروضة عليها إثر أزمة لوكربي منذ سنة 1992. كما رفضت الجزائر طلب المغرب بتجميد الإتحاد احتجاجا على موقفها من قضية الصحراء الغربية، كما بادرت في سنة 2001 بتفعيل العمل المغاربي بمحاولتها عقد قمتين للإتحاد، الأولى في جوان 2002 والثانية في ديسمبر 2003 وما فتئت الجزائر تدعو لإصلاح المنظومة الاتحادية وتحيين النصوص

¹ الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية بالجزائر.

² وفي نفس السياق قام الرئيس التونسي السابق السيد منصف المرزوقي بجولة إقليمية قادته إلى دول المغرب العربي لخلق ديناميكية لبعث الاتحاد بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية في كل من تونس وليبيا وحفزها على تبني سياسة أمنية وخارجية وللدفاع المشترك بين بلدان المغرب العربي.

³ الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية.

التأسيسية¹ التي تجاوزها الزمن، كما عملت على إدراج البعد المغاربي في مشاريعها التنموية الوطنية² لأنها تعتبر أن التّجمع الإقليمي المغاربي أولوية ملحة ويشكل أحد المعطيات الثابتة في تحديد التصورات الإستراتيجية لها³.

وفي السياق ذاته، أبدت الجزائر على الدوام استعدادها لترقية علاقاتها الثنائية مع جوارها وخاصة المغرب، كي تجعل من الاتحاد واقعا ملموسا مبنيا على العقلانية والحوار المتكافئ مع المجموعات الإقليمية والدولية، وهو ما أكدّه السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الإتحاد في فبراير 2012 بحديثه عن ضرورة تحقيق الوحدة وفق مقاربة واقعية وتدرجية⁴ تقوم على عدم التأثر بالمسائل الخلافية والظروف الطارئة على المستوى الثنائي.

وسمحت الجهود الجزائرية في بعث الاتحاد بما يسمح بتكثيف نشاطه مع متطلبات ومستجدات الواقع الأمني وبناء رؤى موحّدة حول مواضيع تمس مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والمخدرات وغيرها، بعقد مجلس وزراء خارجية دول الإتحاد في دورته الحادية والثلاثون المنعقدة بتاريخ 09 جويلية 2012 بالجزائر لمعالجة "إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي" ووضع المبادئ العامة لإستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة، وجاء هذا الاجتماع تنفيذا للتوصية الصادرة عن الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية دول الإتحاد المنعقد بتاريخ 18 فبراير 2012 بالرباط بمبادرة من الجزائر.

¹ حيث أفاد وزير الشؤون الخارجية الأسبق السيد مراد مدلسي بأن "اتحاد المغرب العربي يعد صرحا يستدعي تنظيميا جديدا لعلاقتنا وتعديدا للبعض من مؤسساتنا، فضلا عن استحداث آليات جديدة"، وهو ما أكدّه من جديد وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية السيد مساهل في كلمته خلال الدورة 34 لمجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي المنعقدة بتاريخ 05 ماي 2016 بتونس بقوله "على الرغم من مرور سبعة وعشرون سنة على قيام الاتحاد تبقى حصيلة عملنا المشترك متواضعة.... إن هذا الوضع يستوجب منا مضاعفة الجهد لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها الاتحاد وإخراجه من حالة الركود، من خلال الإسراع في عملية إصلاح عميقة لمنظمتنا الاتحادية... وفي تقديرنا لن يتم ذلك إلا عبر تحديث شامل للمؤسسات الاتحادية ومراجعة دقيقة لمنهجية وآليات عملها وإعادة النظر في كافة النصوص القانونية المعتمدة بما فيها معاهدة التأسيس" وهو نفس الموقف الذي تبناه المغرب في هذه الدورة حيث أكدت الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد امباركة بوعيدة في كلمتها على ذلك بقولها "لقد أن الأوان لكي نتحمل جميعا مسؤولياتنا لتجاوز الأوضاع الراهنة بإرادة واقعية لتحقيق البناء المغاربي المتكامل والمتضامن والمندمج من خلال اعتماد قواعد جديدة لآليات صنع القرار الاتحادي وملامسة مكامن الخلل في منظومته لمدتها بكل أسباب وشروط الفعالية...".

² كمشروع الطريق السيار شرق-غرب والربط الكهربائي والربط الهاتفي بكامل الألياف البصرية بين الجزائر وأغلب دول الإتحاد وكذا توسيع شبكة السكك الحديدية ومد أنابيب الغاز التي تربط بين الجزائر وأوروبا عبر تونس مشروع "ترانس ماد" وعبر المغرب مشروع "جي-أم-أو" أو *Gazoduc Maghreb Europe/GME*.

³ الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية بالجزائر.

⁴ تقوم المقاربة الجزائرية على ثلاث جمع بين البعد السياسي والأمني والتنموي. مع التركيز في مرحلة أولى على الاندماج الاقتصادي انطلاقا من القاعدة بعيدا عن الحساسيات والتقلبات السياسية وتوفير الجو الأمني المناسب للتنمية الاقتصادية، كما هو الحال مع التجربة الأوروبية وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بتجسيد مشروع البنك المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية نهاية سنة 2010 ودفع مساهماتها في الربع الأول من رأسمال المصرف والمقدرة بـ 7.5 مليون دولار أمريكي.

وقد خلص "بيان الجزائر" حول إشكالية الأمن في المنطقة المغاربية المتوج لهذا الاجتماع إلى اعتبار الإرهاب والجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب أخطار تهدد الأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي.

كما أكد البيان على ضرورة اعتماد دول المنطقة مقاربة متكاملة، مندمجة ووقائية ومنسقة ضمن إستراتيجية شمولية تجمع بين المستوى الوطني والثنائي والمغاربي والإقليمي والدولي، تقوم على ترقية التعاون وتحسين الاتفاقيات وملائمة الآليات ودعم الهياكل المختصة بالتعاون الأمني وإرساء شراكة أمنية بين الدول المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء والمشاركة الكاملة للدول المغاربية في كافة المجهودات الأمنية المبذولة على مستوى المنطقة، ومن بين التوصيات المتضمنة في اللقاء دراسة استحداث مرصد حسب الضرورة لمتابعة الجهود المبذولة في مواجهة التهديدات الأمنية.

لقد حدّد بيان الجزائر المسار العام الذي ينبغي أن تسلكه الدول المغاربية من أجل مواجهة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بصورة مشتركة وجماعية، فكان بذلك خطوة هامة لإطلاق مسار التعاون الأمني وتبني رؤية موحدة تتميز بالشمولية وتكون بعيدة عن تعدّد وتداخل السياسات والاستراتيجيات الأمنية وهو السبيل الأمثل بالنسبة للجزائر في التعامل مع الظاهرة الأمنية. وعليه يمكن القول أن بيان الجزائر شكّل إرادة جديدة لتفعيل الإتحاد ومرجعية مغاربية في توصيف الأهداف والتأكيد على تكثيف الجهود والمسؤولية المشتركة في التصدي للتهديدات.

2. مقارنة الأمن الشامل للإستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة

واستكمالاً لهذه الدينامية الجديدة التي بادرت بها الجزائر وسارت على دربها بقية الدول المغاربية، اتفقت هذه الأخيرة على تنفيذ الإستراتيجية الأمنية المغاربية ضمن مقارنة الأمن الشامل وهي مقارنة تأليفية لا تتوقف على الأمن التقليدي، بل تتجاوزه لتشمل العديد من الحلول والآليات المتقاطعة لمجموع المخاطر والتهديدات لكون البعد الأمني تخطى الحدود الجغرافية للدولة وامتد إلى ما وراء حدودها. وعليه تقوم الإستراتيجية الأمنية المغاربية على مجموعة من الأسس والمرتكزات التي من شأنها ضمان تماسك دول المنطقة واستقرارهم وتكفل لهم القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة في مواجهة التهديدات الأمنية¹.

¹ مركز بحوث "حملة السكينة"، ورقة بحثية بعنوان "الاستراتيجية الأمنية للدول العربية"، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، متوفرة على الموقع الإلكتروني : <http://www.assakina.com/center/files/5687.html>

إن هذه الأسس والمرتكزات تضمنتها البيانات الصادرة عن اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي المنعقد في أبريل بالرباط، إلى جانب اجتماعات وزارية لقطاعات أخرى خصّصت هي الأخرى للإشكالية الأمنية والمتمثلة في اجتماع وزراء الشؤون الدينية (نواكشوط سبتمبر 2012) ووزراء الشباب والرياضة (تونس ماي 2013) وانبثقت عنها قرارات وتوصيات تحدّد ملامح الإستراتيجية المغاربية المقترحة للأمن الشامل.

فبالنسبة لاجتماع مجلس وزراء داخلية اتحاد المغرب العربي المنعقد في 21 أبريل 2013 بالرباط¹، فقد شكّل اللقاء مناسبة لبحث سبل تطوير التعاون المغاربي في مختلف المجالات المرتبطة بالهاجس الأمني، وأنفق فيه على مقترح بلورة الإستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة وفق مقاربة شاملة ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأمنية والتنمية والدينية والتربوية، وانبثق عن الاجتماع وثيقة "بيان الرباط"² التي حدّدت ركائز الإستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة في بعدها الأمني بمفهومه الضيق بحكم اختصاصات وزارات الداخلية مع التأكيد على مقاربة الأمن الشامل للإستراتيجية.

وتضمن البيان المشترك أربع وعشرين (24) توصية موزعة ضمن خمسة مجالات، لكن تدرج أغلبها ضمن مجالي مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة اللذان يعدان الركيزة الأولى للتعاون، ومن خلالها تعهدت الدول الأعضاء على تكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات، كما تم الاتفاق على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية تجمع بين المعالجة الأمنية والتنمية والتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين في مواجهة الإرهاب والإجرام، كما أكّدت التوصيات على ضرورة إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء مع التأكيد على تجفيف المنابع المادية من خلال الدعوة إلى تجريم دفع الفدية والمنابع الفكرية للإرهاب.

ويشمل المحور الثاني للتعاون مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية الذي أكّدت بشأنه الدول المغاربية على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار ونادت بتشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها مستقبلاً³، مع العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية

¹ وهي الدورة الخامسة للمجلس بعد انقطاع دام قرابة العشرين عاماً. باعتبار أن الدورة الرابعة انعقدت بطرابلس سنة 1995.
² حدد بيان الرباط المحاور الكبرى للإستراتيجية المغاربية، وجاء استناداً للتوصيات المنبثقة عن بيان الجزائر، وتأكيداً لخطة عمل طرابلس الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2012 بطرابلس (ليبيا) وأيضاً بناءً على ما تضمنه الإعلان الصادر عن الدورة الخامسة عشر لندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط التي احتضنتها الجزائر يومي 08 و 09 أبريل 2013.

³ أما بخصوص التنقل الداخلي بين الدول المغاربية، تجدر الإشارة أن هذه الأخيرة لم تتوصل الى اتفاق بشأنها، مع العلم أن مسألة حرية التنقل والإقامة وبطاقة التعريف المغاربية الموحدة تعد من ضمن البنود الواردة ضمن جدول أعمال وزراء داخلية دول الاتحاد في جميع

والاتجار بالبشر، أما بشأن المحور الثالث للاستراتيجية الأمنية المغاربية فهو يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، حيث تم التركيز على تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة للكشف عن هذه الجريمة وتوابعها، أما المحور الرابع والأخير فهو يُعنى بتعزيز التعاون في مواجهة المخاطر المحتملة الطبيعية أو التكنولوجية أو المخاطر الكبرى التي تهدد كافة دول الاتحاد.

وإلى جانب البعد الأمني في سياقه الضيق، صادقت الدول المغاربية على بيان نواكشوط (24 سبتمبر 2012) لوزراء الشؤون الدينية وبيان تونس (17 ماي 2013) لوزراء الشباب والرياضة اللذان سلّطا الضوء على دور الشباب وتحسين إطاره الفكري ضد التشوهات والأفكار الفاسدة خصوصا عقب موجة الانخراط في صفوف المقاتلين الإرهابيين بسوريا والعراق ومالي انطلاقا من بعض الدول المغاربية، وهي مقارنة جديدة تشرك الشباب في عمليات صنع السلام وأيضا في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. فلطالما أولى اتحاد المغرب العربي الشباب المغربي أولوية كبيرة في نصوصه القانونية والتنظيمية باعتباره قوة حية وفاعلة تمثل 60% من سكان المنطقة المغاربية، حيث تقرر في بيان تونس تشكيل لجنة مغاربية استشارية دائمة للشباب للتنسيق مع الجهات المغاربية المهتمة بإشكالية الأمن تجتمع دوريا، فكان بذلك سبّاقا إلى اعتبار هذه الشريحة شريكا استراتيجيا في تكريس الأمن الوقائي للمجتمع والدولة. إن هذا البعد الأمني تم تأكيده في قرار مجلس الأمن رقم (2250) الصادر سنة 2015 حول "الشباب والسلم والأمن" والذي يعدّ الأول من نوعه في إشراك الشباب في تعزيز السلم والأمن¹.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن التوصيات والقرارات التي اعتمدها لأول مرة دول اتحاد المغرب العربي في بياني الجزائر والرباط تعكس بصورة جلية التصور الجزائري في مواجهة المعضلات المعقدة فيما يخص قضايا الأمن والتمثّل في المعالجة الشاملة للمسائل الأمنية والمقاربة المترابطة القائمة على وحدة الأمن وأنه كلّ لا يتجزأ بحيث أن أمن أي دولة لا يمكن فصله عن أمن الدول الأخرى، ومن ثمّ أهمية مدّ جسور التعاون بين المستويات المختلفة الثنائية والمغاربية والدولية وكون القضاء على الإرهاب يتطلب مواجهة مستمرة ومنسقة ويستلزم تجفيف منابعه المالية بحظر دفع الفدية ومنع الاختطاف، وتجفيف منابعه

دوراته المنعقدة، حيث يكتسي الموضوع أهمية معتبرة باعتباره رافدا من روافد تقريب الشعوب المغاربية وتحقيق مغرب الشعوب، وقد كلفت لجنة من الخبراء لبحث السبل القانونية والتنظيمية الكفيلة بتجسيد المشروعين وبلورة اتفاقية إطارية مغاربية في هذا الشأن، غير أن المشروعين بقيا حبرا على ورق واكتفت الدول المغاربية بالقيام بالدراسة القانونية والإدارية دون التوصل إلى قرار حاسم لتجسيد المشروعين بالنظر إلى مشكلة الحدود والخلافات البيئية ومؤخرا المستجدات الأمنية في المنطقة.

¹ أحمد الهنداوي، "قرار مجلس الأمن التاريخي حول الشباب والأمن والسلام هو اعتراف بدور الشباب في مكافحة التطرف والإرهاب"، 9 ديسمبر 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25180#.V8FVejgkrIU> (07 جوان 2018).

الفصل الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

الفكرية المتطرفة بتحسين المجتمع والشباب والدعوة إلى التمسك بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية واعتبار التطرف والإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بدين، وعليه لا يمكن الربط بين الإسلام والسلوكيات الإجرامية، فضلا عن التأكيد على البعد الإنساني في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية الذي يعدّ أحد مرتكزات المقاربة الجزائرية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن الدول المغاربية بحكم الجوار والانتماء تتقاسم نفس الأعباء الأمنية وأن أمنها مترابطة ببعض، وبالتالي فإن الأمن الجزائري رهين بأمن دول المنطقة وأنّ مبادرة الإستراتيجية الأمنية المغاربية هي امتداد للإستراتيجية الأمنية الجزائرية التي ترمي إلى إعادة البعد الأمني المغاربي إلى الواجهة وترقية التعاون الأفقي إلى جانب التعاون باتجاه الشمال والجنوب، وهو البعد الذي طالما كان مغيبا على أرض الواقع.

ولغرض ترجمة هذه الجهود الرسمية على أرض الواقع وتفعيل مقترح الإستراتيجية الأمنية المغاربية وضبطها، برمجت عقد اجتماعات سنوية لوزراء الداخلية وتقرّر التنسيق بينهم قبل كلّ مشاركة في اللقاءات الدولية والإقليمية من أجل تقريب وجهات النظر بينهم في المجال الأمني وتبني موقف موحد. إنّ هذا الإجراء المتضمن في بيان الرباط في بنده الخامس والأخير المتعلق بـ"متابعة التوصيات والقرارات المتخذة" يشكّل خطوة مهمة في اتجاه إحياء مجلس الدفاع المشترك الذي عجزت الدول عن تجسيده لتتأفي مدركات التهديد آنذاك وغياب الإرادة السياسية لإرساء الحد الأدنى من التعاون المجدي.

ولتنفيذ ومتابعة مدى تقدم العمل الجماعي، تمّ تنصيب لجنة متابعة¹ في مجال الأمن، تتبثق عنها فرق عمل مغاربية متخصصة للتنسيق بين المصالح الوطنية المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر والمخدرات والمؤثرات العقلية ومحاربة الجرائم الإلكترونية وفي مجال الحماية المدنية.

إن إجراء تقييم للتعاون الأمني المغاربي على ضوء مبادرة الإستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة لا شكّ أنه لا يزال مبكرا، فبالرغم من اللقاءات الدورية² التي أجرتها دول اتحاد المغرب العربي حول الإشكالية

¹ يتم تعيين أعضائها من قبل وزراء الداخلية وتجتمع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.
² اجتمع فرق العمل الأمني المغربي والتي تم استضافتها من قبل دول اتحاد المغرب العربي خلال 2016 و2017 بصورة منتظمة، وتؤكد حرصهم على المضي قدما في تدعيم وتعميق تعاونها الذي يرتبط به أمن واستقرار المنطقة، كما تمت المبادرة بلقاءات أخرى لدعم العلاقات مع المنظمات والتجمعات المشابهة على المستوى الإقليمي والدولي من خلال عدة آليات أهمها الحوار الاستراتيجي والاتفاقيات الإطارية وخطط وبرامج العمل المشتركة الهادفة إلى تحقيق شراكة متميزة تخدم المصالح المشتركة.

الأمنية في المنطقة لم تتمخض عنها إلى حدّ الآن وثيقة رسمية تحدّد أهداف الإستراتيجية وكيفية بلوغها والوسائل المسخرة لتنفيذها، كما أن استكمال السيرورة الأمنية التي انطلقت مع بيان الجزائر سنة 2012 لم تتوصل إلى حدّ السّاعة إلى صياغة نهائية واعتماد جماعي للإستراتيجية المغاربية الأمنية.

وفي ظلّ غياب اتفاقيات مغاربية في مجال التعاون الأمني وغياب آليات رسمية للعمل الأمني الجماعي، فضلا عن الهشاشة المؤسسية لبعض الدول المغاربية إثر الوضع المتأزم الذي نتج عن الانتفاضة الشعبية وعدم تخلّص بعض الدول المغاربية من هواجسها السياسية وقراءتها السلبية إزاء بعضها البعض، فإنه يمكن الجزم بضآلة التبادل والتنسيق الأمني بين المصالح المختصة في الدول المغاربية، في الوقت الذي يعدّ إقامة تعاون متعدد الأبعاد يشمل الجانب القضائي والمالي والعملياتي والتكوين والمساعدة التقنية أمرا حتميا للرفي بالعلاقات المغاربية إلى المستوى المطلوب.

إن دول الاتحاد المغاربي لم تبين يوما علاقات متوازنة مع بعضها البعض، حيث أنها تنتهج سياسة المفاضلة في تعزيز العلاقات بينها بتعزيز بعضها على حساب البعض الآخر، فنجد مثلا أن التعاون الجزائري المغربي يبقى هامشيا خلافا للتعاون الجزائري التونسي الذي شهد مؤخرا حركية معتبرة بعد تدهور الأوضاع الأمنية بتونس، وذلك من خلال تعزيز التدابير الأمنية على الشريط الحدودي بين البلدين، بإنشاء غرفة عمليات أمنية مشتركة لمتابعة التطورات الأمنية الحدودية سنة 2013، أعقبها إبرام اتفاقية تأمين الحدود المشتركة سنة 2014¹، فضلا عن الزيارات التي أجرتها وفود أمنية تونسية رفيعة المستوى إلى الجزائر² وتوفير الجزائر عدة دورات تكوينية لصالح القوات الأمنية بتونس في مجال تكتيك التدخل السريع والعمليات الخاصة وعلم الجريمة والطب الشرعي الجنائي³. وتعدّ اللجنة المشتركة الجزائرية التونسية، الإطار الذي ينظّم التعاون الثنائي الذي غلب عليه في السنوات الأخيرة الطابع العسكري⁴ في حين أن التعاون الأمني مع المغرب يكاد يكون منعدما، عدا المشاركات في اللقاءات ذات الطابع الأمني التي يتم تنظيمها من قبل أطراف خارجية.

¹ Kal BEN KHALID, «Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation», CTC Sentinel, Vo 18, N°6, Juin 2015, disponible sur : <https://www.ctc.usma.edu/posts/evolving-approaches-in-algerian-security-cooperation>, (consulté le 26 Juillet 2017).

² استقبال المدير العام للأمن الوطني السابق الجزائري (عبد الغني هامل) لوفد من الحرس الوطني التونسي يقوده العميد منتصر السكوكي قائد الحرس الوطني التونسي سنة 2013، فضلا عن تنقل المفتش العام للحرس الوطني التونسي سنة 2015 إلى الجزائر، حيث تمّ التباحث حول برامج التدريب التي ستوفرها الجزائر لصالح أجهزة الأمن التونسية وكذا ميادين التبادل الأمني، فضلا عن زيارات ميدانية للهيكل والمصالح الأمنية بالجزائر.

³ Kal BEN KHALID, op.cit.,.

⁴ Algérie Presse Service.

كما تمّ توسيع العلاقة الجزائرية التونسية إلى الجانب الليبي خلال لقاء غدامس¹ المنعقد مطلع سنة 2013 والذي اتفق فيه على عقد اجتماع دوري كل أربعة أشهر يجمع رؤساء حكومات الدول الثلاث لمعالجة المسائل الأمنية ومناقشة التوصيات التي ترفعها لجنة متابعة تنفيذ قرارات اجتماع غدامس. ولتبديد الشكوك حول إحياء محتمل لسياسة المحاور في المجال الأمني بين الدول المغاربية، والتي قد تترتب عنه مواقف مناوئة من بقية الدول بالمنطقة، خصوصا في ظل توتر العلاقات الجزائرية الموريتانية سنة 2015 والتي تترتب عنها تجميد التعاون العسكري والأمني مع هذا البلد² الذي يعرف تطبيعا مع "الكيان الإسرائيلي" منذ سنة 1994 وحتى اليوم³، تمّ التأكيد على أن تعزيز الاتفاق الثلاثي لا يعني التّكسر للمغرب ككلّ بل إنه يعتبر ضمن الجهود التي تخدم المنطقة المغاربية برمتها.

وفي سياق آخر، يمكن اعتبار مسألة شح الموارد المالية لدى الدول المغاربية التي تتميز اقتصادياتها بكونها ريعية غير منتجة ولا تدر عليها بعوائد مالية منتظمة من معوقات العمل الأمني المغاربي، فعجز الدول المغاربية عن توفير التمويل للعمل المشترك أو لإجراء التكوينات الميدانية يجعل كلفة التعاون الأمني تقع على عاتق البعض دون الآخر وبالتالي فإن معيار التكلفة/الفائدة قد لا يكون في صالح الكل. والجزائر بحكم موقعها الجيوسياسي وحركيتها الدبلوماسية ونجاح تجربتها الأمنية وجدت نفسها أمام مسؤولية تمويل المساعدة الأمنية تجاه دول المنطقة ودفع تكلفة الريادة باعتبارها الدولة المحورية في المغرب العربي خصوصا في ظل البحبوحة المالية التي شهدتها في مرحلة ماضية نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

وإن كانت تكلفة الأمن بالنسبة للجزائر أفضل من مخاطر اللأمن، إلا أن التزام دول المغرب العربي ليس على قدم المساواة في ترجمة إراداتها على أرض الواقع من أجل بناء منطقة آمنة، فالتعاون يقاس أيضا بما يدفع نقدا وهنا مكمن الخلل في العلاقات المغاربية، فهي تسعى لإخراج المنطقة المغاربية وجوارها الإقليمي من دائرة التهديد والنفوذ الأجنبي، لكنّها لا تريد تحمّل تبعات ذلك سياسيا وماليا، وهو ما يجعل الحديث عن التضامن المغاربي وعن المصير المشترك صوريا ما دامت المنافع المتبادلة هي في اتجاه واحد.

¹ غدامس هي النقطة الحدودية المشتركة بين البلدان الثلاثة وقد جمع اللقاء جمع كل من الوزير الأول عبد المالك سلال ورئيس الحكومة الليبية علي زيدان ورئيس الحكومة التونسية حمادي الجبالي.

² رغم أن الجزائر وموريتانيا تجمعهما الاتفاقية الأمنية لتشكيل مجموعة دول الميدان التي عقدت في تمناست بالجزائر في جويلية 2010، بالإضافة لاتفاقية أمنية ثنائية بين وزارتي الدفاع في البلدين وقعت عام 1988.

³ توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دراسة تاريخية سياسية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2006، ص13.

فضلا عن ذلك، وباعتبار أن الأمن الجزائري رهين بأمن المنطقة المغاربية فإن فشل التعاون الأمني المغاربي ومبادرة الإستراتيجية الأمنية المغاربية نتيجة غياب الإرادة السياسية والتنفيذية الجدية التي تغيّر المسار العام للاتحاد وتخرجه من بؤرة التغييرات الطفيفة والجزئية، من شأنه أن يوجّه هذه الدول إلى الانشغال بالمسائل الخلافية كمشاكل الحدود والاستقطاب حول مشكل الصحراء الغربية والمناوشات السياسية¹ عوض تنمية ثقافة الحوار والتعاون والشراكة التي اختبرتها جلّ التجمعات الإقليمية في العالم وقادتها إلى بناء إجراءات الثقة وتطوير الحوار، وإذا ما بقي الوضع على حاله فإنه يكرّس من جديد كلفة اللامغرب لكن هذه المرة في شقها الأمني.

من جهة أخرى وفي إطار بيئة خلافية غير مستقرة، فإن التدخلات الدولية وحتى الإقليمية² أصبحت واقعا مشهودا وهو الحال الذي أدّى إلى تدخّل حلف الناتو في ليبيا والذي أعقبه أيضا التدخل العسكري المصري بهذا البلد، وهو ما تعتبره الجزائر تهديدا لأمنها حيث أن الوجود الأجنبي في المناطق المتاخمة لها سيقود إلى ترسيم رهن المنطقة ومستقبلها على مقاسه، ويترتب عنه انهيار كبير وانفلات مؤسساتي وحروب أهلية ليس من السهل إخمادها والتوفيق بين أطرافها.

المبحث الثاني : الجزائر ومبادرات الحوار والتعاون الأمني في المحيط الإقليمي للمنطقة المغاربية :

المطلب الأول : الجزائر ومشروع البناء الأمني المتوسطي

تبقى الجزائر الدولة الوحيدة في الضفة الجنوبية التي كرّست بصورة مبكرة انتماءها المتوسطي في دستورها سنة 1989 الذي أقرّ في ديباجته بأن "الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية وبلاد متوسطية وأفريقية"³، وبذلك يعدّ الاهتمام المتوسطي للجزائر تحولا مركزيا في تصورها لمحيطها الاستراتيجي حيث وسّع من دوائر الانتماء والانفتاح على الصعيدين الداخلي والخارجي تماشيا مع ما كرّسه الدستور الجزائري آنذاك.

¹ وهو ما تجلّى خلال سنة 2017 في حالة الاحتقان السياسي بين الجزائر والمغرب. بخصوص أزمة اللاجئين السوريين المتواجدين في منطقة "فقيق" المغربية وكذا السجال الدبلوماسي الذي وقع خلال اجتماع الـ 24 التابعة للأمم المتحدة حول الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي المنعقد في جزيرة سانت لوسيا شرق الكاريبي. بعد اتهام المغرب لمسؤول جزائري بالاعتداء على أحد دبلوماسيه خلال اللقاء وأيضا طرد المغرب لصحفي جزائري خلال تغطيته أحداث منطقة الريف بالمغرب (مدينة الحسيمة شمالي شرق المملكة المغربية).

² وعلى رأسهم جلّ الدول العربية التي لم تكثف بمنح التدخلات الأجنبية غطاء المشروعية بل انسافت وراء نفس السلوك بالقيام بتدخلات عسكرية في بلدان عربية شقيقة خدمة لمصالح ضيقة أو من خلال المناولة الأمنية والعسكرية.

³ Aomar BAGHZOUZ, « La politique Méditerranéenne de l'Algérie à l'épreuve des mutations géopolitiques régionales: changement ou continuité ? », Maghreb – Machrek, N° 221, 2014, pp. 23-34.

وتاريخيا لم تول الجزائر بعد استقلالها الاهتمام بالفضاء المتوسطي إلا بصورة ثانوية وعلى فترات متقطعة نظرا لتقل رواسب التاريخ والذاكرة الاستعمارية مع فرنسا وغياب الروابط الوطنية والأيدولوجية والحضارية تجاهه خلافا للفضاء المغاربي والعربي والأفريقي، فضلا عن محاولة الجزائر شق مسلك رائد خارج مصالح القوى الغربية التي تتنافى ومكتسباتها الثورية ومبادئها التحررية ومناصرتها لقضايا العالم الثالث وفق توجهه تقدمي يدعم التضامن في الكفاح ضد الامبريالية، كما أنّ التهديد المغربي على الجناح الغربي الجزائري بعد اندلاع حرب الرمال سنة 1963 وانفجار النزاع الصحراوي سنة 1975 وسعي الجزائر للحصول على مؤازرة الدول الأفريقية للقضية الصحراوية وقيام معركة أمقالا بين الجزائر والمغرب سنة 1976 أثرت جميعها في الانشغال الأمني للجزائر بالدائرتين المغاربية والأفريقية قبل المتوسطية¹.

بناء على ذلك، كان الاهتمام الجزائري بالفضاء المتوسطي ظرفيا عكسته بعض الخطابات والممارسات التي بادر بها الرئيس هواري بومدين خلال فترة السبعينيات في ظلّ أجواء الحرب الباردة وأوج فعالية الدبلوماسية الجزائرية التي سعت إلى إكساب الجزائر مكانة متميزة في محيطها المباشر والحفاظ على أمنه وحمايته من النفوذ الخارجي والخضوع لأيّ من المعسكرين، لذلك أطلق الرئيس الجزائري شعار "المتوسط للمتوسّطين" في تلميح له على رفض الأساطيل والبوارج البحرية التابعة لحلفي الناتو ووارسو بحوض المتوسط، كما نادى قمة عدم الانحياز المنعقدة في الجزائر سنة 1973 إلى تحويل المتوسط إلى "منطقة سلام وأمن وتعاون" وكان ذلك سبيلا لإدراج الأمن المتوسطي من طرف الجزائر ضمن اهتمامات الحركة²، كما انعقدت بعد مضي ثلاث سنوات قمة أخرى للحركة بكولومبو (سريلانكا) سنة 1976، تم خلالها تأكيد البعد الشامل للأمن المتوسطي وارتباطه بأمن الشرق الأوسط وأوروبا وهو ما عكس الرؤية الجزائرية التي دافعت عنها في سياق الاستقطاب الدولي الذي نتج عنه جدلية الشرق والغرب والشمال والجنوب.

وفي ظل البيئة الجديدة للمنظومة الدولية بعد الحرب الباردة وانتصار الليبرالية وبروز العولمة، كان لزاما على الجزائر الانخراط في المنطق الجديد للتفاعلات الدولية القائم على التعاون والشراكة وتبني المبادرات المقترحة من الشمال والتي رغم تعددها وتعاقبها وكونها لا تأتي بالجديد أحيانا أو لا تتماشى مع التوجه الجزائري لبناء الأمن إلا أنّ سياسة الكرسي الفارغ رفضتها الجزائر وانتهجت مقاربة براغماتية مصلحة من أجل الانتقال من خانة التهديد إلى خانة الشريك في المبادرات الأمنية. وبناء على ذلك نادى الجزائر بالندية

¹ حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، "مذكرة تخرج ماجستير"، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة، 2010-2011.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (مرجع سابق ذكره).

في التعاون بين دول جنوب المتوسط ودول شماله واعتمدت مبدأ الهندسة المتغيرة (*Principe de la géométrie variable*) الذي يشترط تنفيذ أي مشروع ملموس بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه تقاديا للتواجد في موقف التطبيع مع الكيان الإسرائيلي الذي تعتبره دول الشمال طرفا رئيسيا في مبادراتها التي تستهدف إلى توطينه كفاعل استراتيجي لا مناص منه في المنطقة المتوسطية .

إن خلفية المصالح وازدواجية المعايير للمجموعة الأوروبية والأطلسية في علاقاتها الخارجية جعل من الجزائر تنظر إلى الترتيبات الأمنية والمبادرات المقترحة بعين الريبة والحذر، خوفا من أي محاولة تدخل أجنبية في المنطقة المغاربية وفي ترابها الوطني في الوقت الذي تأزم الوضع الداخلي لديها، كما أن سلوك دول شمال المتوسط ومواقفها المنحازة أدت إلى فشل أغلب مبادراتها في تحويل المتوسط إلى فضاء مستقر وآمن، وهو ما يدعو للتفكير جديا في إعادة النظر توسيعا وتعميقا تجاه التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تكون مصدرا لها .

1. المهددات المتوسطية النابعة من الجناح الشمالي للجزائر

إن النظرة النمطية التي تجعل من دول الجنوب مصدرا دائما للتهديدات والأخطار بمختلف أشكالها لا تعكس مطلقا واقع التهديد الذي يشكله الشمال على الجنوب سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا وتزيد من حدته ماضي الهيمنة وإرادة هذه الدول في توسيع مدركات التبعية لها. فإن ساهمت دول الضفة الشمالية للمتوسط مساهمة فعالة في صون السلام والأمن بداخل حدودها وأقاليمها فإن سعيها لم يكن مشكورا عندما تعلق الأمر بدول الجنوب، فأوروبا التي حظيت بجائزة نوبل للسلام سنة 2012 لنجاحها في إقامة السلام والمصالحة وحقوق الإنسان على أرضها لم تتوصل من خلال مبادرات التعاون والشراكة التي أعلنت عليها سواء في الإطار الأوروبي أو الاورو أطلسي من جعل حوض المتوسط "نهر سلام" و"فضاء للتبادل" و"منطقة أمن واستقرار" تتوسط ثلاث قارات متداخلة¹ .

إن القرب الجغرافي والماضي الاستعماري الموروث وما ارتبط بعده من توافق غربي ضمني في تقاسم مناطق النفوذ في العالم، أدرج المنطقة المغاربية والجزائر على وجه الخصوص ضمن الاهتمامات الأوروبية الفرنسية وفق اعتبارات الغالب والمغلوب وليس منطق الند للند، ما جعل الجزائر في تصوّرها الأمني تتوخى الحذر من القوى الأورو-أطلسية كمصدر تهديد بالنظر لسياساتها القائمة على حظر ونزع التسلّح ورقابتها

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (مرجع سابق ذكره)، ص 102.

الشديدة المفروضة على المنطقة واحتكارها التهديد وعدم القدرة على مواجهته وتطويرها تحت مزاعم الإطار المعياري لحقوق الإنسان واحترام الحريات والحفاظ على الأمن وسيناريوهات التدخل العسكري تحت غطاء المساعدة الإنسانية والإنقاذ، كما أن تباين مدركات التهديد بين الجزائر ودول شمال المتوسط زادت من حدة التناقض من وجود إرادة مشتركة في تحقيق الأمن في المنطقة¹.

ورغم انخراط الجزائر في جل المبادرات التي اقترحتها دول ضفة شمال المتوسط، إلا أنها بقيت حذرة من خلفياتها وأبعادها المختلفة، حيث كانت الجزائر مستهدفة من الخارج خلال أزمته الداخلية عندما دعت فرنسا عند ترأسها للاتحاد الأوروبي سنة 1995 وبعد اجتماع سانت ايجيديو بإيطاليا إلى تنظيم مؤتمر دولي لتباحث الوضع في الجزائر بغرض فتح باب التدخل الخارجي وإجبار الدولة على التفاوض مع الجماعات المتطرفة التي حظيت في تلك الفترة بدعم الدول الأوروبية². كما قام حلف الناتو في إطار هيكلته منظومته الأمنية وصياغة دوره بعد زوال الخطر الشيوعي إلى تركيز الانتباه على الأزمة بالجزائر باعتبارها مصدر لما أسماه بالخطر الأخضر المتمثل في "الإسلام" والذي حل محل الخطر الأحمر الشيوعي، وهذه القراءة الجديدة للتهديد التي أتى بها الحلف هي مبرر لإدامة وجوده من أجل الكشف لصالح دوله على تطور الوضع في تخومه الجنوبية والإبقاء على جاهزية الدفاع والردع العسكري دون أن يثير ذلك حفيظة الأطراف التي رأت آنذاك غياب الداعي لوجود مثل هذه المنظمة بعد سقوط حلف وارسو الشيوعي .

وبعيدا عن كل تحليل موضوعي للأزمة الداخلية بالجزائر، حاولت القوى الأورو أطلسية استغلال الوضع خدمة لأغراضها وتبني الغرب خطابات أمنة حضارية دينية تركّز على معادلة الأنا والآخر بتوظيف "الظاهرة الإسلامية" بطريقة سياسية تتماشى وأطروحات صدام الحضارات والثقافات، حيث أكدت رئيسة الحكومة البريطانية السابقة مارغريت تاتشر (*Margaret Thatcher*) مرارا في مطلع 1990 أن "مهمة الغرب هو القضاء على الإسلام مثلما قضى على الشيوعية" واعتبر رئيس وزراء فرنسا الأسبق ميشيل دوبريه (*Michel Debre*) أن "الإسلام هو العدو الأول والمباشر لفرنسا وأوروبا" ودعا وزير خارجية إيطاليا جيوفاني دي ميكليس (*Giovanni De Micles*) "إلى دائرة متناسقة من سان فرانسيسكو إلى فلاديفوستوك لتكون المواجهة بين العالمين الغربي والشرقي" وقبلهم صرح ايدوارد لوتواك (*Edward Luttwak*) مساعد

¹ Aomar BAGHZOUZ, « Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : regards croisés sur les relations euro-maghrébines », L'Année du Maghreb, N°5, 2009, pp.517-536, disponible sur : <https://anneemaghreb.revues.org/669#tocto2n2>, (consulté le 29 Juillet 2017).

² Mohamed ROUABHI, « L'Algérie : seule face au terrorisme », Magazine El Djazair, N° 17, Aout 2009, disponible sur : http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=215&id_article=1656, (consulté le 29 Septembre 2017).

المصدر الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

الرئيس الأمريكي السابق ريغان "البحر المتوسط هو حد فاصل بين حضارتين المسيحية المتمدنة والإسلامية الهمجية، وإن لم تقوموا أيها الأوروبيون بشن حملة صليبية جديدة فستكون لديكم الفوضى العارمة،... يجب أن تكون حربا ضد كل العرب بلا استثناء"¹.

وعلى هذا الأساس، ما انفكت الجبهة الأورو-أطلسية عن المغالاة في حجم التهديد من وراء امتلاك الدول العربية وبالأخص الجزائر على سلاح نووي أو صواريخ باليستية طويلة المدى، رغم أن الجزائر خضعت لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانضمت لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي سنة 1995 وأكدت مرارا مواقفها المبدئية برفض الانتشار النووي في العالم.

إلا أن منع التسلح بالنسبة للجزائر والمنطقة العربية عموما يقابله عدم ممانعة الدول الأورو-أطلسية من حيازة إسرائيل للسلاح النووي، بل وأكثر فهي من تزودها بالأسلحة النووية في إطار صفقاتها العسكرية وتوفر لها الحماية في سياق إستراتيجية الإبهام والغموض التي تتبناها بشأن ترسانتها الردعية. وتشكل بذلك سياسة النزح الأحادي للسلاح تهديدا للأمن العربي والجزائري وهي تكريس لعدم التكافؤ الاستراتيجي مع الكيان الإسرائيلي الذي لم يتوان في شن هجمات دعائية في إطار خطابات الأمننة المغلوطة بأنّ الجزائر ترمي إلى تطوير برنامج سلاح نووي، فضلا عن ذلك تشكل الترسانة الحربية الأوروبية هي الأخرى تهديدا خطيرا للأمن الوطني الجزائري بتعريضه لحالة انكشاف كبير، خصوصا وأنها تتمتع بتعدادها الهائل ودقة تكنولوجيتها وحدائتها وحجم الإنفاق العسكري عليها.

فالدول الأوروبية تحتل في السلم العالمي للقوة العسكرية الإجمالية المراكز الأولى² ما يجعل موازين القوة غير قابلة للمقارنة بالدول المغاربية والعربية عموما، وما لا ينفى احتمال شن هجوم استباقي من دول الشمال إذا ما اعتبرت أمنها الداخلي مهددا من الجنوب، حيث تؤكد الإحصائيات أنّ 80 % من حجم الإنفاق العسكري في الإقليم المتوسطي مصدره دول الضفة الشمالية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، أنّ 70 % من طائرات الهليكوبتر، 75 % من الغوّاصات البحريّة و 100 % من حاملات الطائرات والقدرات النووية في الإقليم ذاته هي حكرّ على الدول الأوربيّة³، كما أنّه وإلى جانب المنظمات العسكرية بأوروبا (حلف الناتو ومنظمة أوروبا الغربية) أنشأ الاتحاد الأوروبي سنة 1996 قوة عسكرية للتدخل السريع

¹ عز الدين قطوش، الجزائر والناتو من العدا إلى الشراكة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015.
² عبد الجليل زيد المرهون، "الانفاق العسكري العالمي"، 28 فبراير 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net>، (30 أوت 2018).

³ Aomar BAGHZOUZ , « Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée », op. cit.,

(الاوروفور والاورومارفور) من أجل الانتشار في أي منطقة من حوض المتوسط وحماية الأمن الأوروبي، ما عزز من حالة اللاتوازن العمودي بين الشمال والجنوب وعمق من الفجوة بين منطقة أوروبية قوية ومترصّة مقابل منطقة مغاربية ضعيفة ومنقسمة. وعليه فمن الطبيعي ومن المشروع أن يعتبر جنوب المتوسط نفسه مهددا عسكريا من الشمال¹ وهو ما جعل نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني الفرنسي ميشال فوزال (*Michel Vauzelle*) يعتبر أن فكرة التهديد الآتي من الجنوب هي هراء مطلق وخطأ أخلاقي يتم الوقوع فيه بمجرد الحديث عنه².

2. الجزائر والمبادرات الأورو متوسطية

لقد حظيت منطقة المتوسط بصفة عامة ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص باهتمام أوروبي منذ القدم، ترجمته السياسات التوسعية لدول القوس اللاتيني (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال) ضد دول المنطقة المغاربية والتي بررتها دواع تاريخية وسياسية وأخرى جيواستراتيجية كانت وراء انطلاق الحوار العربي الأوروبي سنة 1974³ والسياسة الأوربية الشاملة ثم السياسة المتوسطية المجددة لسنة 1990. وبقي التركيز الاستراتيجي الأوروبي على المتوسط قائما، لكن باستبداله مقاربة التهديد والارتياح المتبادل بمسارات الحوار والشراكة والتعاون، فمنذ بداية التسعينيات عمدت فواعل الضفة الشمالية إلى إعادة تشكيل مقاربتها المتوسطية تجاه دول الجنوب بما يخدم مصلحتها في الإبقاء على تواجدتها المتوسطي من خلال جملة الترتيبات الأمنية التي ما انفكت عن الإعلان عن جديدها أو مراجعة قديمها كلما تبين لها ضرورة التركيز على انشغال أمني تم رفعه ضمن صدارة اهتماماتها.

ولعل ما عزز من التوجه المتوسطي لأوروبا تجاه دول المغرب العربي هو رغبتها في بناء سياسة أوروبية متوسطية تضمن هيمنتها التقليدية على المنطقة، خصوصا بعد تمدد المجموعة الأوروبية عقب الحرب الباردة إلى وسط وشرق أوروبا وتخوفها من تلاشي نفوذها في المنطقة أمام التنافس الأمريكي، رغم أن الطرف الأوروبي دوما ما يؤكد أن المبادرات الإقليمية المتوسطية متكاملة وترمي كلها إلى تحقيق الاستقرار والسلام وأنها لا تتطلع لكي تحل محلّ تلك التي تبادر بها دول حليفة وإنما تعمل على تعاضدها وإنجاح

¹ برنار رافانال (*Bernard Ravanel*) المؤرخ الفرنسي والرئيس السابق لجمعية التضامن الفلسطينية الفرنسية.

² Aomar BAGHZOUZ, « Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée », op. cit .,

³ شكل أوسع محاولة للتقارب المتوسطي جغرافيا وكان منطلقه تاريخي حضاري بين مركبين عربي وأوروبي واستند إلى ركنين أحدهما سياسي تمثل في تحقيق السلام في الشرق الأوسط والآخر اقتصادي تمثل في رعاية المصالح المشتركة ولكن لم يراوح هذا الحوار مكانه وسرعان ما تلاشى مع مرور الوقت وبرز مبادرات أخرى حلت محله.

بعضها البعض¹، فضلا عن ذلك، اقتضت طبيعة التحديات الأمنية على أرض الواقع، سعي فواعل الشمال العمل إلى خلق دول عازلة متواجدة على خط تماس مباشر مع منابع التهديدات الجنوبية فتكون حاجزا مانعا لانتقالها إلى دول الشمال.

وفي هذا السياق، تفرد الجانب الأوروبي في صياغة جميع المشاريع المتوسطية وأطر التعاون والشراكة المقترحة بصورة متعاقبة تحت مسميات مختلفة، من مسار برشلونة سنة 1995 إلى سياسة الجوار الأوروبية وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط، وأخرى تم الإعلان عنها بمبادرة من واحدة من دول الاتحاد أو بعضه كحوار (5+5) والمنتدى المتوسطي، أو من أحد المؤسسات الأوربية غير التابعة له كاتحاد أوربا الغربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن حساسية العلاقات الجزائرية الأوروبية راجعة إلى مواقف الاتحاد الأوروبي بخصوص الأزمة الجزائرية وانتقاده للسلطة آنذاك بشأن مسألتها الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما اعتبرته الجزائر تدخلا في شؤونها عوض دعمها ضد الإرهاب الذي واجهته وحيدة طيلة عشرية كاملة²، حين لم يقبل الاتحاد الأوروبي إدماج قضية الإرهاب في اتفاق الشراكة الذي أبرمته معها ورفض بعض الدول الأوروبية اعتبار ما يحدث في الجزائر إرهابا واستقبالهم لقياداته كلاجئين وممارسة بعضها ابتزازا سياسيا بمقولة "من يقتل من؟"، فضلا عن ذلك فإن توالي المبادرات الأوروبية وازدواجية محتواها وأهدافها وطغيان النزعة الانفرادية عند بلورتها جعل الجزائر تتعاطى بنوع من التريث وعدم التسرع في قبول العروض الأوروبية، فكان انضمامها إليها يتم وفق سياسة الخطوات الصغيرة، بعد الدخول في مفاوضات استكشافية مع تفضيل أطر الحوار والتعاون غير الرسمية التي لا تتميز بالعضوية المحدودة عوض آليات الشراكة ذات الطابع الملزم والأحادي الجانب.

أ. مسار برشلونة / يورو ميد (EUROMED)

جاءت عملية برشلونة محصلة لمحاولات أوروبية منذ سنوات السبعينيات في الربط بين ضفتي المتوسط ووضع أسس لعلاقات إقليمية جديدة مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال أفريقيا³ وغرب آسيا، وتم إطلاق المسار عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأورو-متوسطي باقتراح إسباني عمل على

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي ، (مرجع سابق ذكره)، ص158.

² Jean François DAGUZAN, « La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ? », Politique Etrangère, N°3, 2015, pp. 31-42, disponible sur : <http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2015-3-page-31.htm>, (consulté le 24 Septembre 2018).

³ وتتمثل الدول المتوسطية في اثنا عشر (12) دولة وهي الجزائر ، فلسطين، قبرص، مصر، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس ، تركيا والكيان الاسرائيلي.

الفصل الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

تجسيده الاتحاد الأوروبي، ليكون أول مشروع سياسي واقتصادي وإنساني للشراكة بما يسمح بتجسير الهوة بين ضفتي المتوسط واستغلال مؤهلات المنطقة خدمة لازدهار ورفاه شعوبها على أساس من الحوار والتفاهم¹.

وتعمل الشراكة الأوروبي-متوسطية من خلال التعاون الثنائي القائم على إبرام الاتحاد الأوروبي لاتفاقيات الشراكة الثنائية ومن خلال التعاون الإقليمي الذي يعتبر أحد أهم مستجداتها، مع العلم أن هذا التعاون لا يمكن دول الضفة الجنوبية من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإنما يرشّحهم فقط للعمل كشركاء مع الاستفادة من المساعدات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق لهم الاستقرار والتنمية.

ومنذ 1995، تشارك الجزائر في الاجتماعات الوزارية الأورو-متوسطية وكذا اجتماعات الخبراء والتي سمحت لها بإبراز مبادئها الدبلوماسية وتعميق الرؤية الأوروبية بخصوص الظاهرة الإرهابية، حيث غيرت هذه الأخيرة من موقفها السلبي إزاء الأزمة الجزائرية الراض للاستجابة لأصوات الجزائر الداعية إلى التصديق على الجماعات الإرهابية والحد من نشاطاتهم إلى موقف الاعتراف بخطورة الظاهرة العابرة للأوطان، وذلك بعد أن انتقل نشاط هذه الجماعات إلى أوروبا بدءا من سنة 1994 بعد تفجيرات باريس من طرف الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية وتفجير مترو أنفاق باريس في 1995 واختطاف الطائرة الفرنسية وغيرها من الهجمات التي جعلت من الأوروبيين يولون للتهديد الإرهابي أولوية قصوى، وترافق ذلك مع استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوروبا ونظرة الغرب للإسلام التي لا تميز غالبا بين الأصولية والإرهاب، كل ذلك جعل من الأوروبيين يركزون على المسألة الأمنية في جميع الحوارات والأطر التعاونية القائمة مع دول الجنوب وهو ما تجلّى في مضمون الندوات الأورو-متوسطية التي تمّ تنصيبها.

وبالنسبة للجزائر، فقد عملت على دعم حضورها المتوسطي باحتضانها للقاء الرابع لدول المنتدى المتوسطي في جويلية 1997 والذي بادرت خلاله بمقترح تبني الدول المتوسطية لـ"ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسط"

¹ وتضمن مسار برشلونة ثلاث أهداف رئيسية تمثلت في تعزيز الحوار السياسي والأمني لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط (السلة السياسية) وبناء منطقة لازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية (السلة الاقتصادية) وتأسيس شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية تهدف لتشجيع التفاهم بين الثقافات (السلة الثقافية)، واحتل الشق الأمني مكانة خاصة في اهتمامات الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، إذ تم إدراج ذلك في السلة الأولى لندوة برشلونة، سلة الحوار السياسي والأمني. وعلاوة على هذا المسار الرسمي للشراكة الأورومتوسطية، تم استحداث مسار شعبي يقوم على عدد من قنوات الاتصال بين البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني وذلك بهدف بناء الثقة بين شعوب ضفتي المتوسط.

المتضمن لمجموعة من المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي بيان برشلونة¹، إلا أنه لم يتم الاتفاق بشأنه كونه لا يخدم مصلحة بعض الدول المنخرطة في مسار برشلونة كإسرائيل والمملكة المغربية اللتان تخترقان السيادة الوطنية لشعوب أخرى ولا تحترمان الشرعية الدولية في عدم جواز الاستيلاء على أراض الغير بالقوة والحرص على عدم حيازة السلاح النووي بالنسبة للكيان الإسرائيلي².

إن حمل الدول المتوسطية على المصادقة على الميثاق كانت خطوة خطتها الجزائر لأجل اعتماد أرضية سياسية مشتركة مستمدة من مقارنتها الشاملة وغير المجزئة للأمن في المتوسط طبقاً لمبدأ التعايش السلمي وحق الشعوب على أراضيها ووفقاً لمبدأ المساواة بين الدول في نزاع جماعيّ للسلاح النوويّ دون أية مفاضلة لصالح أية دولة من دول الإقليم المتوسطي. وكان سعي الجزائر على ضم كافة دول المتوسط في مشروع الوثيقة راجع إلى الطرف المتوسطي السائد في الجهة الشرقية والمتمثل في حالة الانسداد في مسار السلام في الشرق الأوسط، وتحيز الطرف الأوربيّ لصالح الكيان الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، ممّا دفع بالجزائر إلى اقتراح مدونة سلوك أورو-متوسطية لمكافحة الإرهاب أكدت فيها على ضرورة التمييز بين المقاومة التحريرية والإرهاب وذلك خلال الندوة الأورو-متوسطية في 28 و 29 نوفمبر 2005 ببرشلونة، إلا أنه تم تجميد النظر في الميثاق وعفى عليه الزمن وتجاوزته مبادرات أخرى سيتم التطرق إليها لاحقاً.

إن الشراكة بمفهومها وكما تضمنها إعلان برشلونة ليست توافقاً سياسياً ظرفياً، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن يؤدي إلى تقاهم الأطراف المشاركة حول كلّ الموضوعات لخلق جو من الانفتاح بين الأطراف المشاركة ويترتب عليه التزامات معنوية ومادية لأوروبا حيال الدول المتوسطية الأخرى، بمعنى أن عليها أن تدفع ما سمّاه جون بيار بيبو (*Jean Pierre Bibeau*) ضريبة القوة أو ضريبة القيادة³.

إلا أنه وبعد عشرون سنة على إرساء آلية برشلونة الأوروبية-المتوسطية، يبدو المشروع المتوسطي بعيداً كلّ البعد على أن يفي بالمطامح الأولية المرسومة له ولا يبدو أيضاً قادراً على الرد على ما يواجهه المتوسط

¹ وقد دعا البيان إلى تسوية الخلافات بين الدول المشاركة بالوسائل السلمية ودعوة كل المشاركين إلى تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي بالقوة، كما دعا البيان إلى تجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع، ودعا إلى العمل على أن تبلغ القوات والأسلحة لتلك الدول أدنى حد ممكن.

² Aomar BAGHZOUZ, « Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée », Maghreb- Machrek, N° 200, 2009, p 52.

³ بوزعرور عمّار، "الشراكة الأورو متوسطية-الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصاد الجديد، 22 و 23 أبريل 2003، الجزائر.

من أزمة ثقة متصاعدة على ضفتيه، كما أنّ محصّلة التعاون الإقليمي المترتب على مسار برشلونة هزيلة. إن هذه العثرات التي طبعت المسار جعلت من الجزائر تنتظر إليه نظرة إحباط وخيبة أمل، حيث اعترف وزير الشؤون الخارجية الأسبق الجزائري محمد بجاوي "بأن مسار برشلونة بعد 10 سنوات من إطلاقه لم يحقق شيئاً ذا بال على الرغم من الجهود المبذولة في اتجاه تحقيق أهداف هذا المشروع الكبير والطموح، ولعل عدم جدية الحوار وطغيان الحسابات السياسية الضيقة وضيق أفق أطراف الحوار هي التي جعلت المسار يعجز عن الوصول إلى المحطات التي سطرها بعد عشر سنوات من السير"¹.

رغم ذلك، ظلت الجزائر متمسكة بهذا الإطار التعاوني الذي تعتبره ضرورياً لمصلحة الضفتين² إذا تم الرقي به من شراكة رعاية إلى شراكة مشاركة التي تقوم على موقع الند عوض موقع التابع ولعل ذلك مردّه ليس فقط الثغرات في الموقف الأوروبي تجاه مسار برشلونة، فالجزائر على دراية بأنه لا ينبغي على الإطلاق تبرئة الجانب المغربي والعربي من مسؤولية تعثر هذا المسار وهذه الشراكة، فلو كان البناء الذاتي في إطار العلاقات الأفقية جنوب - جنوب راسخاً ومتيناً لما استبعدت هذه الدول من عملية تأسيس الشراكة الأورو - متوسطة ولما كانت هناك حاجة إلى تدخل أوروبي لتعزيز مكتسباته بداخل هذه الدول من خلال جملة المشاريع والمبادرات التي تعاقبت في المنطقة والتي لم تنتظر لها دوماً الجزائر بمنظور إيجابي بسبب عمق الخلافات الناتجة عن سوء الفهم وعدم الثقة في الآخر.

ب. مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط

تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية التي جاء بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) في حملته الانتخابية لرئاسيات 2007 وعرف في بداية إطلاقه بتسمية "الاتحاد المتوسطي". وشكل خطاب طنجة في 23 أكتوبر 2007 الخطاب المؤسس لها، حيث يشمل هذا التكتل المتوسطي كل الدول المحاذية للمتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا والبرتغال، إلا أن المشروع لقي جدلاً داخل أوروبا

¹ أحمد رواية، "الجزائر تدعو أوروبا إلى دعم انضمامها للتجارة العالمية"، 25 فيفري 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/c1e78381-a904-4ad2-8c9d-37845cfff843>، (05 سبتمبر 2017).

² حيث أكد الوزير الأسبق بجاوي "إن أوروبا بحاجة إلينا نحن في الجنوب مثلما نحن بحاجة إليها وأنه لا مفر من التفاهم والتعايش بين الشمال والجنوب" في تصريح له للصحفيين على هامش مؤتمر الحركة الأوروبية الدولية المنعقد سنة 2006 بالجزائر.

وخارجها¹ قبل أن تستقر معظمها على قبوله بعد أن تمّ توضيح بعض من معالمه وإعادة النظر في إطاره ومحتواه.

وقبل انتقال الوصاية على المبادرة من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي بعد القمة التي عقدها في 14 مارس 2008 ببروكسل، قدّم المشروع الفرنسي كتجاوز للشراكة المتوسطية الفاشلة بحسب تعبير الرئيس الفرنسي ساركوزي أو الشراكة المحدودة بتعبير رئيس الحكومة البرتغالي السابق" بيدرو سانتانا لوبيز (*Pedro Santana Lopes*)²، إلا أنه بعد تمييع المشروع في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية المعهودة تمّ تغيير التصريحات بشأنه واعتبر مسارا يرمي لبعث وتجديد العلاقات المتوسطية البينية بشكل أكثر فعالية وواقعية، عوض تقديمه كمبادرة جديدة بديلة تقرّ صراحة بفشل سابقاتها، وتمّ على هذا الأساس تعديل التسمية من "الاتحاد المتوسطي" إلى "مسيرة برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط"، أثناء الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الثلاث والأربعين³ الذي انعقد في مرسيليا يومي 3 و4 نوفمبر 2008.

ويهدف الاتحاد من أجل المتوسط في بيانه الختامي لقمة باريس التأسيسية سنة 2008 إلى تحقيق السلام والأمن في المتوسط وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن محاربة الهجرة غير الشرعية والتصدي للإرهاب بكل أشكاله، كما أنيطت بالاتحاد ست أولويات رئيسية وهي: مكافحة تلوث حوض المتوسط وتحسين طرق النقل البرية والبحرية والحماية المدنية والتعليم العالي والبحث العلمي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الطاقة البديلة.

أما عن الجزائر فإنها أبدت موقفا متحفّظا ومتردّدا بخصوص جدوى وضع إطار جديد للتعاون في ظل وجود مشاريع مشابهة أثبتت عدم فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، ورغم ذلك لم تعترض على النظر في المشروع المقترح تحت طائلة شروط مسبقة تمهّد للانضمام إليه، حيث أكد السيد بوتفليقة أن هناك عقبات

¹ رحبت معظم دول جنوب المتوسط بالفكرة. ماعدا تركيا التي أبدت تحفظا على خلفية أن المشروع محاولة فرنسية في منع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خصوصا وأن الرئيس الفرنسي ساركوزي قد عبر على ذلك بشكل صريح، بكون تركيا ليست بلد أوروبي لكن متوسطي كبير يمكن معه لأوروبا المتوسطية أن تحرك الوحدة المتوسطية. أما بالنسبة للدول الأوروبية فإن أشد الانتقادات جاءت من دول شمال أوروبا وبالخصوص ألمانيا التي رأت في إقصاء بعض الدول الأوروبية غير المطلة على حوض المتوسط سيؤدي إلى انقسام المجموعة الأوروبية. كما أنه سيأتي تعزيزا المحور دول "القوس اللاتيني" داخل الاتحاد الداعي إلى الاهتمام أكثر بال الضفة الجنوبية للمتوسط في مواجهة" محور برلين "وتابعه داخل الاتحاد دائما والداعي - وعلى عكس الأول - إلى الاهتمام بدول شرق أوروبا على حساب دول جنوب المتوسط.

² جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 331، 19 ديسمبر 2014، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.webreview.dz/inter-server/IMG/pdf/21-2.pdf>

³ تضم ثمانية و عشرين دولة من دول الاتحاد الأوروبي وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ومصر والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان وتركيا والبلقان (ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود) وموناكو والكيان الاسرائيلي.

لابد من التغلب عليها وخاصة تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني¹ والصحراء الغربية ومسألة حرية تنقل الأشخاص ضمن آفاق مواطنة متوسطة وما يتعلق بالمكانة التي ستحتضنها الجزائر ضمن الهيكل التنظيمي للاتحاد باعتبارها شريك رئيسي في المنطقة، كما أن مشكلة الذاكرة والتاريخ مع فرنسا شكّلت نقطة توجّس جزائرية من المشروع الفرنسي²، في أي محاولة منها لاستغلال الإطار التعاوني لإعادة مجدها الضائع والعودة إلى مستعمراتها³.

إن مطالب الجزائر القسوى والمشروعة لم تمنعها من الانضمام إلى الاتحاد من أجل المتوسط وفق مقاربة براغماتية تجنبها المخاطرة بالتواجد في عزلة إقليمية بالنسبة للاتحاد يضم دولا مجاورة وأخرى تربطها بها علاقات جغرافية وتاريخية وإنسانية وإستراتيجية من شأنها أن تكون حلقة وصل لعوائد نفعية للجزائر بعد انخراطها في الاتحاد.

ولكن إن ساهم الاتحاد من أجل المتوسط في إحياء الحوار السياسي والمؤتمرات الوزارية وتنفيذ بعض المشاريع الإقليمية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي⁴، فإنه لم يكن مثمرا من الناحية العملية لوجود خلافات بين الدول وعدم تأييد بعضها للفكرة المطروحة من أساسها، فالإتحاد كمسار وحدوي فشل في إيجاد حلول للنزاعات القائمة وتقليص الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب وخلق رابطة للمصالح المتبادلة، كما أنه كيف يمكن للدول المغاربية والعربية عموما أن تنضم إلى اتحادات أجنبية وتساهم في إنجاحها إذا كانت هي نفسها عاجزة على الوصول إلى اتحاد مغاربي وعربي فعلي⁵. إن هذا الوضع جعل

¹ حيث صرح الرئيس الجزائري بوتفليقة خلال مأدبة غداء قدمت على شرف الرئيس الفرنسي ساركوزي في 04 ديسمبر 2007 أنه "سيكون من غير المجدي أن نتصور أن يحل السلام في منطقة الحوض المتوسط دون وضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني التي استمرت أكثر من نصف قرن" إلا أن الجزائر قامت بتلبيين موقفها القاضي بإيجاد حل للاحتلال الإسرائيلي الفلسطيني، باعتبار أنه سبق لها وأن تواجبت ضمن أطر تعاونية أخرى مع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فما كان لها إلا أن تتبنى موقفا براغماتيا لعدم رغبتها في رفض مشروع بمس محيطها الجغرافي والاستراتيجي المباشر والذي يمكن أن تحتل فيه موقعا رياديا".

² Aomar BAGHZOUZ, « du Processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée », op.cit.,

³ حيث أوضح وزير الدولة الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية السيد بلخادم في لقاء بإطارات حزب جبهة التحرير الوطني سنة 2010 " أن الاتحاد من أجل المتوسط إذا أضاف شيئا جديدا لـ«مسار برشلونة الأورومتوسطي» فهو محل ترحيب من الجزائر، وإذا كان هذا الهيكل عبارة عن حصان طروادة للتطبيع مع الكيان الصهيوني فهو لا يهمنا ونحن غير معنيين به". وجاء ذلك في سياق التوتر القائم بين فرنسا والجزائر بخصوص قانون تمجيد الاستعمار الذي أصدره البرلمان الفرنسي في فبراير 2005 وكذا التصريحات المستفزة للرئيس الفرنسي ساركوزي بخصوص العلاقات الجزائرية الفرنسية.

⁴ وتتمثل حصيلة الموسم 2014-2015 حسب الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، السيد فتح الله السجلماسي في ثلاثة وثلاثون (33) مشروعاً إقليمياً بقيمة 5 مليار يورو تقريبا، وتتعلق هذه المشاريع بالنمو الشامل وتشغيل الشباب وتعزيز المرأة وتشجيع تنقل الطلاب وكذا التنمية الحضرية المتكاملة والتنمية المستدامة.

⁵ كما أن نشاط الاتحاد تم تجميده بطرف من الدول العربية بعد الاعتداء الإسرائيلي على غزة نهاية 2008 وبداية 2009 وتم بعثه في 28 أبريل 2010 بناء على طلب من البرلمان الأوروبي وعرف تعطلا بعد اندلاع الانتفاضات العربية سنة 2011.

من الاتحاد فكرة خالية من أي مضمون وإطارا أجوف بلا فاعلية تُذكر بحد تعبير أمينه العام الأول الأردني أحمد خلف مساعدة¹، وهو ما جعله انتكاسة جديدة لآليات التعاون والشراكة بين صفتي المتوسط.

ت. سياسة الجوار الأوروبية المجددة

كانت هذه السياسية موجهة في بداياتها إلى التّخوم الشرقية للاتحاد الأوروبي إثر موجة الانضمام الواسعة في ماي 2004 لدول أوروبا الشرقية وتمّ توسيعها بعد ذلك لتشمل بلدان جنوب المتوسط، حيث تعنى بها حاليا 16 دولة² من شرق وجنوب أوروبا، وهي تتميز بكونها سياسة تفضيلية حسب قاعدة التمايز الذاتي (*Autodifférenciation*) ترمي إلى خلق فضاء للرخاء والتعايش السلمي وحسن الجوار وإقامة علاقات تعاون موسّعة بين دول المنطقة³، والإعلان عنها دليل على رغبة أوروبا في تلافي الشرخ الكائن بينها وجيرانها واحتوائهم ضمن نشاطات تعاون مشتركة تؤدي إلى التقريب في السياسات والمرجعيات.

وتقوم السياسة الجوارية قبل مراجعتها في سنة 2015 على ما أسماه الاتحاد الأوربي بمخططات العمل (*Plans d'action*) تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات اعتمدها المجلس الأوروبي في فبراير 2005، وهي تعتبر بمثابة خارطة طريق ذات طابع ثنائي بين الاتحاد وكل دولة شريكة له بناء على اتفاق مشترك يرمي إلى الاستجابة للأهداف التي تضمنتها اتفاقات الشراكة الثنائية المبرمة مع دول الجوار⁴، كما تتضمن المخططات ورشات إصلاحية على أصعدة مختلفة (سياسية واقتصادية وقانونية وبيئية) يتم الشروع فيها بتراتبية هرمية وبرنامج عمل يحدد الأولويات التي يسطرها الاتحاد الأوروبي مع الشركاء للرفي بهم إلى نفس مستوى قيمه وأهداف سياسته الخارجية والأمنية⁵.

¹ مقابلة لقناة فرانس 24 مع الأمين العام السابق للاتحاد من اجل المتوسط أحمد مساعدة حول موضوع "الاتحاد من أجل المتوسط لماذا فشلت هذه التجربة؟"، 14 ديسمبر 2014، متوفر على الموقع الإلكتروني : <https://www.youtube.com/watch?v=hck4WYxj0i8> (05 فبراير 2018).

² وهي الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، روسيا، مصر، جورجيا، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، مولدافيا، فلسطين، سوريا، تونس، أوكرانيا والكيان الإسرائيلي.

³ Union Européenne, « la politique européenne de Voisinage 2016 », 2016, disponible sur : http://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/fr/FTU_6.5.4.pdf, (consulté le 25 septembre 2017).

⁴ Joaquim PUEYO, Marie-louise FORT, « la révision de la politique européenne de voisinage », Rapport d'information de Commission des Affaires Européennes, 19 mai 2015, disponible sur : http://www.assemblee-nationale.fr/14/europe/rap-info/i2771.asp#P401_48786, (consulté le 30 Septembre 2017).

⁵ وفي سياق الديناميكية الإقليمية للانتفاضات العربية لسنة 2011، ومواكبة التغييرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة تم تجديد سياسة الجوار الأوروبية بإطلاق الجيل الثاني من مخططات عمل، والتي تضمنت مجالا للتعاون في السياسة الخارجية والأمن المشترك كدفع جديد للألية الأوروبية مع الدول التي شهدت تقدما في إصلاحاتها وفي قدرتها على استيعاب المكتسبات الأوروبية كالمغرب وتونس.

وتعد الجزائر البلد الوحيد الذي أعلن صراحة ورسميا رفضه الانضمام للسياسة الجوارية بعد تصريح من سفير الجزائر ببروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظّمته المفوضية الأوروبية تحت عنوان " تعزيز السياسة الأوروبية للجوار " الذي انعقد يوم 3 سبتمبر 2007 بقوله إنها " غير ذات أولوية بالنسبة للجزائر وأن الاهتمام الجزائري ينصبّ حاليا حول الاستمرار في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي"، كما أوضح بأن "اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوربي"¹. وقد اعتبر وزير الخارجية الجزائري السابق السيد عبد العزيز بلخادم وقت الإعلان عنها " أنّ السياسة الأوربية للجوار لا تشكّل نظرة مشتركة لمستقبل العلاقات بين دول الاتحاد الأوربي ودول الضقة الجنوبية للمتوسط [...] نحن نرفض أن يتمّ التعامل معنا كجيران جدد".

وعليه اتخذت الجزائر موقفا متحفظا وغير متسرع في قبول المشروع الأوربي وتحديد موقفها منه لاعتبارات عديدة منها حرصها على تفادي الازدواجية والالتباس بين السياسة الجوارية ومشاريع الشراكة الاورو-متوسطة التي بادر بها الاتحاد الأوربي بصورة أحادية ومتعاقبة، والتي لم تستجب بالدرجة المطلوبة إلى تطلعات الجزائر في الميادين ذات الأولوية بالنسبة لها²، كما أن المقترح الأوربي الجديد لا يتماشى ومشروع اندماج الدول المغاربية وكذا لكون تاريخ الإعلان عن سياسة الجوار والشراكة في 2004، سبق دخول اتفاق الشراكة الأوربي الجزائري في 2005 وبالتالي لم ترغب الجزائر، على الأقل في ذلك الوقت في الدخول في تجربة جديدة للشراكة تسبق الاتفاق الذي لم يتم بعد تقييم حصيلته وآثاره، فضلا عن ذلك فإن ميكانزمات سياسة الجوار القائمة على المساواة والمتابعة لمدى تقدم الإصلاحات لدى البلد لا تتناسب الجزائر التي ترى فيها طابعا ملزما يشكل في حد ذاته إملاء خارجيا على قراراتها وتدخلها في شؤونها الداخلية³.

إلا أن موقف الجزائر لم يبق ثابتا، فمع موجة الاضطرابات الجهوية التي توالى عقب الانتفاضات العربية سنة 2011 والتي أدت إلى إسقاط الأنظمة العربية، ومع إصرار الدول الأوروبية على انضمام الجزائر

¹ جعفر عدالة، (مرجع سابق ذكره).

² وهو ما عبر عنه "المفوض الأوربي ستيفان فول لتوسيع سياسة الجوار في زيارته للجزائر سنة 2010 بقوله "أنني مقتنع بأن التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوربي يجب أن يبنى على مبدأ الربح المشترك (gagnant-gagnant) " حيث أن الجزائر جددت رفضها الانضمام إلى السياسة الجوارية سنة 2010. بدعوى أنها لم تترتب عن اتفاق الشراكة أي تحسن ملموس في اقتصاد الجزائر وصادراتها.

³ تمغارت اسمهان، " تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013)", مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، جوان، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-ouargla.dz/jsptui/bitstream/123456789/7306/1/D0921.pdf>، (13 أبريل 2016).

إليها¹ تغير الموقف الجزائري حيث قبلت الدخول في مفاوضات تمهيدية في سنة 2012 بدعوى أن الأوروبيين تبنا مفهوما جديدا لسياسة الجوار الأوروبية المجددة يسمح لكل بلد بوضع برنامج اتجاه الاتحاد الأوروبي يتطابق واحتياجاته، وعليه استمرت الجزائر منذ سنة 2013 في مفاوضاتها حول مخطط عملها الذي لم يتم التوصل بشأنه إلى بلورة صيغة نهائية يتم إبرامها رسميا.

وفي ظل التغيرات الجذرية التي تعرفها دول الجنوب، عجزت السياسة الأوروبية للجوار في تحقيق أهدافها لكونها تتميز بنوع من الضبابية في تصورها وفشلها في التوفيق بين القيم السياسية والمصالح الاقتصادية وتعد إجراءات عمل المخططات الوطنية التي لم تترتب عنها تطورات ايجابية²، فضلا عن قلة الموارد المالية المعتمدة لتجسيدها، وعليه تقرر سنة 2015 إعادة النظر في محتواها وتم تنظيم استشارة عامة بتاريخ 18 نوفمبر 2015³ ونشر بيان مشترك⁴ يضم الخطوط العريضة لمراجعة سياسة الجوار الأوروبية⁵.

أما الجزائر فقد شاركت في الندوة الوزارية حول مراجعة سياسة الجوار الأوروبية التي انعقدت ببيروت في جوان 2015 والتي تأتي استمرارا للندوة التي انعقدت في 13 أبريل 2015 ببرشلونة، حيث قدمت تصورهما الرسمي بخصوص السياسة الجوارية المستقبلية بأن تقوم على مبادئ مركزية تتعلق بالمرونة والصياغة والتمييز بين مخططات العمل وكذا مراعاة القدرات والمزايا المقارنة لدى الشركاء، بما يسمح بالوصول إلى تبني فعلي للنشاطات التي ستدرج في إطار هذه السياسة⁶. وقد تم تضمين مقاربة الجزائر في وثيقة عمل السياسة الجوارية التي تعنيها، كما تم الشروع في محادثات ثنائية للتوصل إلى اتفاق تعاون وشراكة في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للجزائر وتمّ بتاريخ 7 ديسمبر 2016 المصادقة على مشروع الأولويات للشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية خلال الدورة السادسة لجنة الشراكة الجزائرية الأوروبية التي قادها كل من مدير التعاون مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية السيد علي

¹ الزيارات المتكررة التي قام بها المفوض الأوروبي "ستيفان فول" إلى الجزائر سنة 2010 و 2011 لإقناع الجزائر بالانضمام لها، كما أن أوروبا لم تستبعد أبدا الجزائر من قائمة الدول المعنية بسياسة الجوار، وتمّ إشراكها كعضو ملاحظ في اللقاءات التي تمّ التباحث فيها حول السياسة، وهذا بالنظر لمحورية دورها في الأمن الطاقوي الأوروبي باعتبارها ثالث ممول للغاز بأوروبا.

² Joaquim PUEYO, Marie-louise FORT, op cit.,

³ بمشاركة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والمؤسسات الجامعية.
⁴ المفوضية الأوروبية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق حول "مراجعة السياسة الأوروبية للجوار"، بروكسل، 18 نوفمبر 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/pdf/key-documents/151118_joint-communication_review-of-the-enp_arabic.pdf (17 ماي 2019).

⁵ واحتل فيها الشق الأمني مكانة كبيرة بتركيز الاتحاد الأوروبي التركيز على تعزيز التعاون في مجال إصلاح قطاع الأمن. وإيلاء عناية خاصة بمسائل الإرهاب والحد من التطرف ومنع الجرائم الخطرة والمنظمة والفساد عبر الحدود، وتحسين التعاون القضائي في المسائل الإجرامية وفي مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني ودعم جاهزية الدول الأعضاء للتصدي للمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية

⁶ Journal liberté online.

مقراني والمدير العام لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في الهيئة الأوروبية للعمل الخارجي السيد نيك ويستكوت (Nick Wescott) المنعقدة بالجزائر.

ث. مجموعة حوار 5+5

تعود البوادر الأولى لإطلاق الحوار إلى سنة 1980 خلال الزيارة التي قادت الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران إلى الرباط، حيث دعا إلى إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط والذي يضم جنوبا المغرب الصغير (الجزائر وتونس والمغرب الأقصى) وشمالا كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. وقد تم العودة إلى المقترح الفرنسي بعد سنوات لاحقة من طرف كل من الرئيس الايطالي بيتينو كراكسي (Bettino Craxi) ورئيس الوزراء الاسباني فيليبي غونزاليس (Felipe Gonzalez)¹، وقد عارضت الجزائر المبادرة لاستبعادها بعض الدول المتوسطية مثل مالطا ويوغسلافيا وليبيا، زيادة على تجاهلها للصراع العربي-الإسرائيلي، كما أن المشروع الفرنسي أحيى الذاكرة التاريخية للاستعمار الفرنسي للجزائر وجدّد السياسة الديغولية التي ترمي إلى ردّ الاعتبار لفرنسا ضمن محيطها الاستراتيجي، والجزائر التي لم تمض سوى سنوات ضئيلة على استعادتها لسيادتها لم تكن على استعداد للانخراط في بناء إقليمي خارج الإطار المغاربي الذي اعتبرته دوما في سلم أولوياتها.

وتم إحياء المبادرة الفرنسية في لقاء روما عام 1990 الذي جمع بين دول المغرب العربي الخمسة جنوبا وشمالا بين كل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال، في غياب إسبانيا وبحضور مالطا كعضو ملاحظ، وأطلق في بادئ الأمر على المبادرة بمجموعة حوار (4+5) لتتحول إلى مجموعة حوار (5+5) بعد انضمام مالطا عقب اجتماع الجزائر العاصمة في أكتوبر سنة 1991 وانخراطها ضمن المجموعة الأوروبية. وتشكل المبادرة المتوسطية إطارا غير رسمي للتشاور والحوار والتعاون بين الدول الأعضاء والتي تجتمع دوريا للمساهمة في إيجاد حلول للقضايا ذات الاهتمام المشترك كالأمن والاستقرار والهجرة والحوار بين الثقافات والاتصال والتكامل الاقتصادي وغيرها من الميادين الأخرى.

وتجمد الحوار على مدى عشرية كاملة من 1991-2001 بسبب حرب الخليج الثانية وأزمة لوكربي والتوتر بين بلدان المغرب العربي والأزمة الداخلية بالجزائر، فضلا عن الاختلاف الأوروبي بشأن إدارة وزعامة

1 Institut européen de la méditerranéenne, « Le Dialogue 5+5 comme mécanisme d'intégration et coopération régionale », Medthink Forum, Palau de Pedralbes, Barcelone, 23 et 24 mai 2016, disponible sur http://www.iemed.org/recursos-compartits/pdfs/MedOccidental_Forum_2016_Dossier_%20FR.pdf, (consulté le 24 Octobre 2017).

المبادرة، وتمّ بعثه من جديد بمبادرة برتغالية في اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في يناير 2001، أتتبع باجتماعين آخرين لوزراء الخارجية في طرابلس في ماي 2002 وسانت ماكسيم بفرنسا سنة 2003، كما تمّ عقد لقاءات قطاعية واجتماعات الجمعيات البرلمانية وتم برمجة أول اجتماع على مستوى القمة بتونس في ديسمبر 2003. كما عرف تعطلا بعد اندلاع الانتفاضات العربية سنة 2011، ليتم من جديد تفعيله بانعقاد ثاني قمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات بفاليتا بمالطا يومي 5 و6 أكتوبر 2012، وسرعان ما حظي هذا الحوار باهتمام دول شمال المتوسط التي رأت في التركيز على خصوصية منطقة غرب المتوسط إطارا ملائما لمعالجة الشواغل الأمنية مع دول المغرب العربي عوض تمبيعه في إطار أوسع وفق مبدأ شمولية الأمن وعدم قابليته للتجزئة والذي تلاشى مع فشل مسار برشلونة، كما أنها تبقى إطارا مرنا غير مؤسس يضم عددا غير محدود من الدول المتواجدة في منطقة تشهد استقرار نسبيا وبؤر توتر منخفضة الحدة مقارنة بالمتوسط الشرقي.

وقد تم تفعيل الشق العسكري والدفاعي للمجموعة بإرساء آلية تعاون (مجموعة 5+5 دفاع) بعد توقيع وزراء دفاع الدول المعنية عن وثيقة "إعلان النوايا" في مقر وزارة الدفاع الفرنسية في 21 ديسمبر 2004، والتي تم الاتفاق بموجبها على عقد اجتماعات وزارية سنويا وتنصيب لجنة متابعة¹ لأعمال الخبراء والتي تقترح على الوزراء خطة عمل كل سنة لمواجهة التحديات المشتركة، وخلافا لندوة وزراء داخلية دول غرب المتوسط (5+5 داخلية) الذي تم إطلاقها في قمة تونس سنة 1995 وباقي المجالات الأخرى تعرف مجموعة (5+5 دفاع) جدية أكبر في تجسيد الأهداف المشتركة والتوصيات التي تنتبثق عن اللقاءات الدورية، حيث تم تنفيذ ما يربو عن 325 نشاطا تعاونيا ذات أبعاد عملياتية خلال السنوات الممتدة من 2005 حتى 2015 حول أربعة مجالات رئيسية هي: المراقبة والسلامة البحرية وأمن الطيران والحماية المدنية والتكوين والبحث.. كما تم تجسيد العديد من المناورات العسكرية المشتركة واقتراح العديد من المشاريع من طرف الدول الأعضاء² أهمها تمثل في تأسيس معهد (5+5 دفاع) سنة 2007³.

¹ تجتمع لجنة المتابعة كل سنة خلال شهري مارس وديسمبر لبحث خطة العمل التي تقترحها على وزراء الدفاع للدول المعنية ويجتمع الوزراء كل سنة في شهر ديسمبر من أجل المصادقة على خطة عمل السنة المقبلة التي تقترحها لجنة المتابعة.
² كمشروع ليبييا في إنشاء مركز تكوين لتطهير حقول الألغام للأغراض الإنسانية بعد سقوط نظام القذافي ومشروع تونس في إقامة معهد أورو مغاربي للبحث والدراسات الإستراتيجية من أجل توحيد مدرجات التهديد بين الضفتين، أما إيطاليا فتركز اهتمامها على أنظمة تبادل المعلومات في المجال البحري في حين تقترح كل من الجزائر واسبانيا تنصيب شعب اتصال متوسطة لمتابعة الكوارث الكبرى في المنطقة.

³ Etudes Géostratégiques, « le Forum 5+5 : un modèle de coopération militaire euromaghrébin », 28 avril 2018, disponible sur : <https://etudesgeostrategiques.com/tag/college-55-defense/>, (consulté le 3 Octobre 2017).

إن الجزائر بحكم عضويتها في جميع مجالات حوار المجموعة 5+5 شاركت بصورة منتظمة في جميع اللقاءات الوزارية التي انعقدت منذ تأسيسها، حيث احتضنت الجزائر اجتماعات "لجنة الدفاع" المكونة من وزراء دفاع دول المجموعة مرتين سنة 2005، كما استضافت الاجتماع الـ12 لوزراء دفاع الدول الأعضاء في مبادرة 5+5 دفاع في إطار رئاستها الدورية بديسمبر 2016، ونظمت ندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط مرتين سنة 1999 و2015 وانبثق عنها إعلان الجزائر الذي شكل وثيقة مرجعية في بيان الرباط لسنة 2013 بين دول الاتحاد المغاربي. كما أن أكثر الأنشطة العسكرية المشتركة (أربعون منذ 2008-2009) انطلقت بمبادرة فرنسية-جزائرية، فضلا عن احتضانها وقيادتها لأول مرة لمناورة بحرية بعنوان (El Med) في أكتوبر 2008 ثم لمناورة حول الحماية الجوية بعنوان "Circaet" في أكتوبر 2010¹.

ويبقى هذا الإطار التعاوني الوحيد من نوعه مقارنة بالحوارات والمبادرات الأمنية الأورو-متوسطية الأخرى الذي حافظ على تعاون إقليمي منتظم بين الضفتين في المجال العسكري الدفاع، ولكن لا يخفى عند تقييم المبادرة في جلها أنها عجزت عن بناء الثقة المتبادلة بين الدول المغاربية لأن هدفها كان العمل على تطوير هذه الدول وفق منظور براغماتي على التكيف مع الرؤية الأمنية الأوروبية، كما أنها لم تحقق السلام والاستقرار المنشود في المنطقة لأن الدول التي تعنى بالحوار 5+5 تمتلك العضوية أو تربطها تحالفات عضوية مع فواعل دولية تسير في اتجاه اللأمن.

ج. مبادرة المنتدى المتوسطي

أطلقت المبادرة باقتراح فرنسي مصري على هامش مسار برشلونة خلال اجتماع الإسكندرية يومي 03 و04 جويلية 1994 ليشكل المنتدى الذي يضم دول المتوسط شمالا وجنوبا² تجمعا للأفكار ومخبرا للحوار والاقتراحات وأداة للدبلوماسية الوقائية كونه إطار غير رسمي تتبثق عنه قرارات غير ملزمة ترمي إلى تعزيز التفاهم وبناء الثقة بين الدول المشاطئة للمتوسط.

لكن ما يمكن قوله، هو أن هذه المبادرة هي استمرار لسابقتها الأوروبية حيث جاءت ردًا منطقيًا لتوتر الأوضاع الأمنية في الجنوب وتنامي المنطق الهوياتي الانقسامية في دول البلقان وفشل المبادرات الأوروبية السابقة في خلق جو من الثقة والتقارب بين الجوارين، فأوروبا ترمي من وراء هذه الفضاءات إلى الحفاظ

¹ Ibid .

² ويضم إحدى عشر (11) بلدا وهي دول الاتحاد الأوربي المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط (البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا واليونان) بالإضافة إلى دول جنوب المتوسط المتمثلة في (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، مالطا وتركيا) وتم استبعاد أي مجال لانضمام دول أخرى غيرمتوسطية.

الفصل الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

على أمنها من دون النظر إلى ما يكرّس مصالح ومطالب الطرفين على حد سواء¹ في محاولة منها ومن فرنسا على إبقاء تمركزها في منطقة حيوية بالنسبة لها.

أمّا بالنسبة للجزائر فقد عملت إلى جانب بعض دول الجنوب (مصر وتونس والمغرب) على توسيع مجالات اهتمام المنتدى ليشمل فضلا على الشق الثقافي مجالي الاقتصاد والأمن، حيث تم التأكيد في الدورة الرابعة للمنتدى المتوسطي التي استضافتها الجزائر يومي 11 و 12 جويلية 1997 على دعم المقترح الجزائريّ الداعي إلى تحضير ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسّط في إطار مسار برشلونة، والعمل على محاربة ظاهرة الإرهاب والتهديدات الأخرى الخطيرة، فأسدي للمنتدى على شاکلة المبادرات الأخرى الأوروبية دور الوسيط الإقليمي بين دول الضفتين من أجل تفعيل مسار برشلونة المتعطل.

ح. الحوار المتوسطي لاتحاد أوروبا الغربية

تم الإعلان عنه سنة 1993 باقتراح برتغالي لإقامة حوار أمني بين دول اتحاد أوروبا الغربية ودول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس)، ماعدا ليبيا التي أقصيت بسبب أزمة لوكربي ووسّع الحوار إلى شرق المتوسط بعد ضمّ كل من مصر والكيان الإسرائيلي والأردن في محاولة للتطبيع العربي-الإسرائيلي، ولكونه لا يأتي بجديد في مجال الشراكة الأورو-متوسطية التي نصّبها إعلان برشلونة فقد تم اعتباره إطارا مكملًا له ومحرّكا للشق الأمني السياسي الذي أرساه مسار برشلونة والمتمثل في تحقيق الاستقرار في المنطقة وتقوية إجراءات الثقة المتبادلة وشفافية النشاطات العسكرية وفض النزاع بالوسائل السلمية والعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وهي نفس الأهداف التي جاءت لتكريسها المبادرات الأوروبية المتوسطية².

وفي سياق التحولات المؤسساتية للاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدتي أمستردام لسنة 1997 ونيس لسنة 2001³ ومشروع إدماج وظائف اتحاد غرب أوروبا في الاتحاد الأوروبي، تقرّر لدى المجلس الوزاري لاتحاد أوروبا الغربية في مرسيليا سنة 2000 وقف نشاطات الاتحاد فيما تعلق بالحوار مع الدول المتوسطية ليتحول إلى إطار الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المنخرطة في برشلونة.

¹ Jean Robert HENRY, Gérard GROG, Politiques méditerranéennes : entre logiques étatiques et espace civil- une réflexion franco-allemande, Karthala, 2000.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (مرجع سابق ذكره)، ص 164 .
³ تمخض عن اجتماع المجلس الأوربيّ بنيس في 07 و 08 ديسمبر 2000 تشكيل قيادة أركان الاتحاد الأوربيّ في سياق تطوير السياسة الأوربيّة للأمن والدفاع وإلغاء قيادة أركان اتحاد أوربّا الغربية.

إن هذا الإطار التعاوني الأوروبي الذي بني على أساس "مهمات بترسبرغ" المقررة سنة 1992¹ أثار توجسا جزائريا إزاء النشاطات العسكرية لاتحاد أوروبا الغربية، خصوصا بعد الإعلان عن إنشاء كل من الأوروفور والأورومارفور على هامش الاجتماع الوزاري لدول اتحاد أوروبا الغربية المنعقد في 15 ماي 1995 في لشبونة والذي ترتبت عنه ردود فعل شاجبة من طرف الدول العربية.

إن التخوف الجزائري من بناء القوتين الأوروبيتين مردّه حرص الأوروبيين على أوربة الفكر العسكري الأوروبي وبناء بنية دفاعية أوروبية ضد التهديدات الخارجية النابعة أساسا من الجنوب، والجزائر التي شهدت خلال تلك الفترة تصعيدا لأزماتها الداخلية ومحاولة لتدويلها عند توقيع وثيقة عقد روما 1995 أو وثيقة "سانت إيجيديو" (*Sant'egidio*)، رأت في المساعي الأوروبية المتزامنة مع وضعها الداخلي المتأزم محاولة من الأوروبيين في التدخل في شؤونها الداخلية على خلفية احتواء التهديد الجزائري وتنفيذ مهام القوات الأوروبية المتعددة الجنسيات في إحلال السلام المتوسطي ودرء التهديد وفق ما ينص عليه إعلان بوترسبرغ لاتحاد أوروبا الغربية لـ 19 جوان 1992²، كما توجّست الجزائر من طبيعة المناورات العسكرية التي أجرتها دول الاتحاد الأوروبي في سياق بناء أهبة دفاع ضد ما يمكن أن تفرزه الأزمة الجزائرية من تهديدات ضد الأوروبيين المتواجدين على ترابها كالمناورات الثلاثية (فرنسا، إسبانيا وإيطاليا) باسم "أردنت" (*Ardente*) بتوسكان الإيطالية سنة 1993 تأهبا لأية حادثة اختطاف لأوروبيين، لاسيما بعد حادثة اختطاف طائرة "إيرباص" (*Airbus*) الفرنسية بمطار الجزائر سنة 1994.

وإذا ما سعى الأوروبيون إلى التقليل من حدة التصورات السلبية لمهام القوات الأوروبية من قبل دول الجنوب بدعوته للعديد من الدول العربية على غرار الجزائر للمشاركة في مناورات عسكرية في المتوسط تقودها قوات الإتحاد الأوروبي كمناورات ترامونتا الإسبانية (*Tramonta 94*) الفرنسية - الإيطالية والمناورات العسكرية بين الأوروفور والقوات البحرية الجزائرية مطلع أكتوبر 2004، يبقى الهدف الأساسي من إشراكهم هو بحث سبل تأمين مصالحهم وضمان أمنهم بمنطقة المغرب العربي لمواجهة تنامي المدّ الاسلاموي من الجنوب³.

¹ المهمات المنصوص عليها في إعلان بوترسبرغ هي: مهمات إنسانية وإجلاء رعايا؛ مهمات حفظ السلام؛ مهمات تدخل قوات محاربة في إطار تسيير الأزمات والتي تعرف عادة بعمليات "فرض السلام".

² Charles ZORGBIBE, Histoire de l'Otan, Édition complexes, Belgique, 2002.

³ حيث جاء في الكتاب الأبيض الفرنسي للدفاع حول المفهوم الجديد للأمن:

« L'extrémisme islamiste représente sans doute la menace la plus inquiétante... Il prend souvent la place qu'a pu occuper le monde communiste comme mode d'opposition au monde occidental ».

خ. الشراكة المتوسطية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (*Organization on Security and Cooperation in Europe (OSCE)*) استمراراً لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (*Conference on Security and Cooperation in Europe (CSCE)*) الذي تحوّل إلى منظمة سنة 1995 تضم حالياً 56 دولة مشاركة من القارات الثلاث : أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، وتمّ ربط مسار الأمن والتعاون في أوروبا بالمتوسط مع ندوة هلسنكي التي انطلقت سنة 1971 وتمّ ترسيمه، بعد أن أدرج في النص الختامي لمؤتمر هلسنكي سنة 1975 فصل خاص بـ"المسائل ذات الصلة بالأمن والتعاون في المتوسط".

ويستند تعاون المنظمة مع دول المتوسط الشريكة¹ على محورين، أحدهما يقوم على التعاون السياسي عبر تنظيم اللقاءات السنوية التي تنصب حول القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتأمين الحدود، وإدارة المياه والتحديات الأمنية البيئية وإدارة الهجرة والحوار الحضاري، كما تعقد الاجتماعات على مستوى الخبراء والمجتمع المدني، بالإضافة إلى اللقاءات الدورية التي تعقدتها مجموعة الاتصال مع الشركاء المتوسطيين التي تم إنشاؤها سنة 1994، أما التعاون العملي فيشمل تبادل الخبرات والممارسات الفضلى والزيارات الميدانية للعسكريين وتبادل المعلومات الأمنية بين الأطراف².

وبالنسبة للجزائر فهي تشارك في الحوار الأمني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ انطلاقه سنة 1995 وتتمسك بمشاركتها في هذا الإطار التعاوني المتعدّد الأطراف ورغبتها في مواصلة التعاون المشترك القائم على المقاربة الشاملة وغير المجزئة للمسألة الأمنية في المتوسط، مع الاعتماد الأمني المتبادل بين ضفتي المتوسط، تماشياً مع ما تصبو إليه سياستها الخارجية في جعل المتوسط فضاءاً للسلم والاستقرار³، كما تطالب الجزائر عبر لقاءات المنظمة إلى تعزيز التعاون بين دول ضفتي المتوسط وفق مقاربة متعددة الأبعاد تلمّ بالجوانب السياسية للتعاون المتوسطي التي تركز على توصيات مؤتمر هلسنكي والجوانب الاقتصادية القائمة على تحقيق التنمية المتوازنة في المتوسط، والجوانب الإنسانية التي تستهدف التقارب الثقافي عبر الحوار والانفتاح على الآخر.

¹ وتتمثل في الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن والكيان الإسرائيلي.

² الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "شراكة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.osce.org/ar/ec/77952?download=true>، (22 ماي 2017).

³ Algeria Presse Service.

ودعت الجزائر سنة 2009 خلال اجتماع المجلس الوزاري السابع عشر للمنظمة بتوسيع حوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليشمل السلطة الفلسطينية التي طلبت الانضمام للمنظمة منذ عام 2005، كما حثت الجزائر المنظمة سنة 2010 خلال دورتها الثامنة عشر إلى المصادقة على آلية قانونية دولية تجرم دفع الفدية للإرهابيين، في سياق تأكيد مساعيها الرامية إلى توحيد التصورات والجهود الإقليمية والدولية للتصدي للإرهاب وأشكال الجريمة المنظمة.

بناء على ما سبق، لم تتمكن هذه المبادرات الأور-متوسطية رغم تعدديتها من إحداث تقارب حقيقي بين دول الضفة الجنوبية بل على العكس ترتبت عنها عدة آثار سلبية بحيث سهلت من إيجاد ذرائع ومسوغات سياسية جنبت التعامل مع مصادر التهديد الرئيسية في المتوسط، فكانت وسيلة لتحاشي حل النزاع الفلسطيني والنزاع حول الصحراء الغربية وغيرهم، فاكثفت بموجبها الدول الأوروبية بالترويج لها على أنها مكملة لبعضها البعض وداعمة لمسار السلام في حين أنها في واقع الأمر عاجزة عن تكريسه ورافضة لاتخاذ مواقف جريئة وعادلة في هذا الصدد¹.

بالإضافة إلى ما سبق، أدى توالي المبادرات الأور-متوسطية إلى نشوء ثقافة قطع الغيار (*Pièces de Rechange*) باستبدال مبادرة بأخرى جديدة أو بالعودة إلى سابقتها عند أول عثرة لها مستندين في ذلك على منهجية عمل تتمثل في تشويه المبادرة التي تم التخلي عنها وتمجيد المقترح الجديد، ما أدى إلى جعل الفواعل المعنية بها غير ملتزمة بصورة جادة على إنجاح التعاون الإقليمي لتفضليهم التخلي عن المبادرة موضوع الإشكال لصالح أخرى.

وكلّ هذه المبادرات تعتمد في تنفيذها على المقاربة الثنائية، بحيث أصبح الاتجاه الثنائي في العلاقات بين الشمال والجنوب بنويًا لدرجة أنه أقصى كل محاولة تعاون متعددة الأطراف، ومن نتائج ذلك أن هذه الديناميكية العمودية القائمة على قاعدة التمايز الذاتي زادت من حدة التبعية لدول الجنوب نحو الشمال وأعاقت التفاعلات الأفقية فأصبحت خطوة إضافية في تكريس التقسيم والتجزئة بين دول المغرب العربي وتمهيدا لمراحل من عدم الاستقرار في المنطقة.

¹ Abdennour BENANTAR, «Mediterranean Regional Security Building: Pursuing Multilateralism »,in Royal United Services Institute, *Euro Mediterranean Security: Moroccan and British Perspectives*, Alastair Cameron , November 2010, p15. Disponible sur : https://rusi.org/sites/default/files/201011_op_euro-mediterranean_security.pdf, (consulté le 5 Octobre 2017).

وعليه يمكن القول، أن المبادرات المتتالية أظهرت أن المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط يتسم بالتعقيد وبالرغم من أنّ المعطن عنه هو تحقيق الاستقرار والسلم في المنطقة، إلا أنه لم تتجح أي مبادرة إلى الآن في تكريس ذلك بل كلّها عملت على الحفاظ على الوضع القائم والذي يجب أن تبقى أوروبا المسيطر الأول عليه بخدمة أمنها عن بعد بالدرجة الأولى دون أي رؤية مشتركة تتماشى وما تضمنته المواثيق والإعلانات المنبثقة عن مختلف أطر التعاون المتوسطية وتأخذ بعين الاعتبار المقاربة الشاملة لدول الجنوب (بمراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمالة وحرية التنقل والحماية المدنية وفض النزاعات)¹، بل حدّته اعتبارات تاريخية مرتبطة بإحكام نفوذها التقليدي في المنطقة واعتبارات أمنية ترمي لتأمين مصادر الانكشاف الأمني لها وأخرى قيمية في جعل الإيديولوجية الليبرالية الوعاء والمرجعية الكبرى لسياساتها الأمنية واعتبارات إستراتيجية مرتبطة بالربع الجغرافي والاقتصادي للمنطقة الذي يمنحها إمكانية التحكم في طريق بحري رئيسي بالنسبة للتجارة العالمية ويسمح لها بتطوير أفضلية تنافسية في الأسواق في ظل التواجد الأمريكي بالمنطقة .

حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله مبادراتها بالمنطقة إلى إحداث شراكة إستراتيجية في مجالها المتوسطي وبعدها الإفريقي وفي عمقها الشرق أوسطي وامتدادها الأوروبي من خلال تجنيد وسائل كبيرة ومتعددة الأبعاد وبتوظيف منظمة حلف شمال الأطلسي كفاعل جيوسياسي أساسي في الهندسة الأمنية المتوسطية لتمتين التقارب مع دول الجنوب ومن بينها الجزائر التي جاء انضمامها إلى حلف الناتو كمحصلة لتقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني : تطور العلاقة الثنائية بين الجزائر وحلف الناتو

إن انتهاء الحرب الباردة وزوال العدو التقليدي الذي كان وراء تأسيس هذا التحالف الغربي الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية في إطار توسيع نفوذها لردع الخطر الشيوعي آنذاك، استوجب على الناتو في نهاية التسعينيات بحث مبررات جديدة تدعم بقاءه واستمرار مهامه في شكل يتماشى ومعطيات البيئة الدولية الجديدة.

¹ Jean-François COUSTILLIERE, « Les rapports Europe-Maghreb en matière de sécurité et de défense », L'Année du Maghreb, N°4, 2008, pp. 493-503, disponible sur : <https://annee-maghreb.revues.org/478>, (consulté le 13 Octobre 2017).

وقد بدأت محاولات التوافق بعد اجتماع مجلس شمال الأطلسي عام 1990 في تيرنبري "Turnberry" باسكتلندا والتي غير فيها الحلف من مهامه وتبنت تصورا استراتيجيا جديدا بتحوله من أداة "للدفاع الجماعي" ضد حلف وارسو إلى منظمة مشتركة تبحث عن توفير الحماية في مواجهة تهديدات غير محددة تهدد بتقويض أمن الدول الحليفة والناعبة أساسا بتقدير دول الحلف من قوس الأزمات المحيط بجنوب وشرق القارة الأوروبية.

إن توجّهات التعايش الأمني للمنظمة الأطلسية دفعتها إلى المغالاة في طبيعة التهديدات الواردة من جنوب المتوسط التي لا يمكن لها أن تصل إلى مصاف التهديد السوفياتي الوجودي، فسعت جاهدة إلى إظهار الصراعات القومية والإقليمية المنخفضة الشدة والمشكلات غير عسكرية بمظهر العدو الجديد المبهم الذي يتطلب مواصلة المهمة التقليدية للحلف المتمثلة في الدفاع الجماعي واعتبار التأثير على المصالح الأمنية للدول الأعضاء هو أساس الدفاع وهي المقاربة الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الطرف الأوروبي¹.

وتجسيدا للمقاربة الأمنية الأطلسية الجديدة، أصبح جنوب المتوسط مصدر اهتمام الحلف حيث تم الإعلان عن "الحوار المتوسطي" بالموازاة مع مبادرة "الشراكة من أجل السلام" الموجهة لدول أوروبا الشرقية، كإطار يسمح بتقريب الرؤى الأمنية وبناء الثقة والمساهمة في إحلال الأمن والسلام، وتأسس الحوار في بدايته بانضمام خمس دول في فبراير 1994 هي موريتانيا، المغرب، تونس، مصر والكيان الإسرائيلي، ثم الأردن في شهر نوفمبر من نفس السنة، فالجزائر التي انخرطت فيه في مارس 2000. وبذلك يجمع الحوار المتوسطي بين جميع دول الاتحاد المغاربي باستثناء ليبيا التي رحّب بها قادة دول حلف شمال الأطلسي في إعلان قمة شيكاغو 2012² كشريك للنااتو عبر الحوار المتوسطي إن أبدت رغبتها بذلك إلا أنّها لم توفر أي رد بهذا الخصوص.

¹ وتمحورت التهديدات الناشئة لحلف الأطلسي في انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي وانقطاع وصول الموارد الحيوية ونشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بدول الحلف وانتهاك حقوق الإنسان و التهديد باستخدام القوة المسلحة أو قيام دولة ما باستخدامها فعلا ضد أراضي أي دولة أخرى. ومع أحداث 11 سبتمبر 2001 اعتمدت المنظمة الأطلسية المفهوم العسكري "الدفاع ضد الارهاب" MC 472 والذي دفع بالحلفاء إلى إعادة النظر في الهيكلة المؤسساتية والقدراتية للمنظمة، لاسيما من جانب تدعيم تبادل المعلومات والاستعلام و العمليات الميدانية وتطوير الحلول التكنولوجية والقدرات الردعية مع اعتماد مقاربة شاملة في محاربة الإرهاب تضم أليات الوقاية والإدماج والتربية والإجراءات القضائية والاستعلام والإنذار المبكر.

² NATO, Chicago Summit Declaration, 20 mai 2012, disponible sur : http://www.nato.int/cps/en/SID-B83237D5-B60EA88E/natolive/official_texts_87593.htm, (consulté le 2 Novembre 2017).

1. الجزائر والحوار المتوسطي للناطو

تتلخص الأهداف العامة للحوار المتوسطي في المساهمة في الأمن والاستقرار في المتوسط وتحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل وتبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول الحلف الأطلسي استنادا على فكرة أن الأمن الأوروبي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن المتوسطي، وقد تمّ الارتقاء في قمة اسطنبول المنعقدة سنة 2004 بالحوار المتوسطي إلى مستوى الشراكة الكاملة لتطوير العمل السياسي وتحقيق العمليات المشتركة وتعزيز الإصلاح الدفاعي ومحاربة الإرهاب.

كما اعتمد وزراء خارجية حلف الناتو في أبريل 2011 ببرلين سياسة "شراكة أكثر فعالية ومرنة" (*Politique pour un Partenariat plus Efficace et plus Souple*) وتهدف هذه المبادرة التي تستند على المفهوم الاستراتيجي للحلف لعام 2010 إلى القيام بإصلاح جوهري لسياسة شراكة الناتو، بجعلها أكثر ليونة وفعالية، ومن بينها الشراكة في إطار الحوار المتوسطي بتمكين أعضائه من الاستفادة من برامج التعاون التي يقترحها برنامج الشراكة من أجل السلام التابع للحلف¹.

ويقوم الحوار المتوسطي على خمسة مبادئ أساسية هي² :

- 1) الطابع التقدمي والمتطور للحوار سواء من حيث المشاركة أو من حيث مضمون ومجالات التعاون،
- 2) الاعتماد على البعد الثنائي (ناتو +1) والبعد المتعدد الأطراف (ناتو +7) عند تنظيم اللقاءات والنشاطات المشتركة، مع تمكين الشركاء في الحوار المتوسطي بتحديد مستوى المشاركة ووضع برامج التعاون الثنائية مع الحلف بكل حرية،
- 3) انتهاج سياسة المساواة وعدم التمييز بين جميع الدول المتوسطية المشاركة في الحوار وتكريس مفهوم التمايز الذاتي الذي بموجبه تم تأسيس البرنامج الفردي للتعاون والشراكة الذي وافقت الجزائر على إبرامه إلى جانب كل من مصر والمغرب وموريتانيا وتونس والمغرب والكيان الإسرائيلي،
- 4) البعد التكاملي للحوار المتوسطي مع المبادرات المتوسطية (كمسار برشلونة ومبادرة الشراكة من أجل التعاون المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي)،

¹ NATO, Le Partenariat pour la paix , 22 juin 2017, disponible sur : http://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_50349.htm, (consulté le 02 Novembre 2017).

² حلف الشمال الأطلسي، "نظرة على حوار ناتو ودول المتوسط، 25 أوت 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني : http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_60021.htm?selectedLocale=ar& (05 نوفمبر 2017).

5) تجسيد نشاطات التعاون المشتركة وفق قاعدة التمويل الذاتي مع إمكانية النظر في طلبات المعونة المالية التي تدعم مساهمة الشركاء المتوسطيين في الحوار، وعلى هذا الأساس تمّ مراجعة سياسة تمويل الحوار وكذلك توسيع آليات عمل الصناديق الائتمانية الخاصة بالحلف لتغطي حوار مع شركاءه المتوسطيين.

إن الجزائر التي لم تنضم إلى الحوار إلا بعد ست سنوات من تأسيسه سنة 2000، كانت مستبعدة بصفة قسدية لاعتبارها آنذاك دولة غير ناضجة ليتم قبولها ضمن هذا الإطار الجماعي الرامي إلى تجسيد أهداف مهمة ذات بعد إدماجي للمشاريع المقترحة بين الشركاء المتوسطيين في الحوار ودول الحلف الأطلسي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الطرف المهيمن في منظمة الناتو رفضت انضمام الجزائر رغم دعوة بعض الدول الأوروبية كإيطاليا وإيطاليا إلى عدم إقصاءها من الحوار المتوسطي، فالعلاقات الجزائرية الأمريكية تميزت قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 بالهامشية والمتناقضة بسبب مخلفات الحرب الباردة والتوجهات الإيديولوجية للبلدين وموقف الجزائر من حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق سنة 1991 ومن الصحراء الغربية والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، كما أبدت أمريكا انزعاجها من البرنامج النووي الجزائري السلمي منذ عام 1991 ورفضت دعم الجزائر في حربها ضد الإرهابيين الذين اعتبرتهم جماعات معارضة بعد وقف المسار الانتخابي سنة 1992 .

وقد اعتزمت الجزائر في خضم العزلة الدولية التي فرضت على سنوات التسعينيات الانضمام إلى الحوار المتوسطي لا لاهتمامها برهاناته الإقليمية في ذاتها ولا بأهدافه التي اتّسمت في بداياتها بالغموض وتمحورت أساسا في بعض اللقاءات الدورية من مستوى منخفض بين مسؤولي الحلف ونظرائهم المتوسطيين¹، بل لطموحها في الحصول على منبر سياسي لشرح الوضع الداخلي والحصول على المساعدة العاجلة من دول الحلف الأطلسي تقاديا لانتهيار النظام وسقوطه بين أيدي الجماعات الإرهابية.

فالمأساة الوطنية التي شهدتها الجزائر أفقدت النظام القائم آنذاك مشروعيته السياسية وشوّهت من صورته على الساحة الدولية، لذلك سعى المسؤولون الجزائريين إلى عدم الظهور بمظهر الطرف المنبوذ في مثل هذه الأطر الدولية وإلى تغيير النظرة السلبية التي حملتها دول الحلف الأطلسي وعلى رأسهم الولايات المتحدة

¹ عز الدين قطوش، (مرجع سابق ذكره)، ص 289.

الأمريكية ضد الجزائر برفضها إشراك نظام اعتبرته غير مؤهل لتقلد سدة الحكم في الحوار الجهوي الذي سيكسبه مشروعية وتأييدا لسلوكاته القمعية لـ"الجماعات المعارضة".

إن هذه الجهود الجزائرية للانضمام إلى الحوار المتوسطي تمت في عهد الرئيس اليمين زروال (1994-1999) حيث تولت قيادتها المؤسسة العسكرية بخلق تقارب جزائري أطلسي عبر اتصالات رسمية سرية¹، لكن لم تنضم الجزائر إلى الحوار المتوسطي إلا في 8 مارس 2000 في عهد الرئيس بوتفليقة الذي انتهج سياسة براغماتية لاستعادة مكانة الجزائر الدولية وحمل دول الحلف على رفع تحفظاتهم على انضمام بلد استطاع لوحده في أواخر عشرينيات التسعينيات أن يحقق نوعا من الاستقرار الأمني وأن يبرهن تماشي مبادئ الحوار المتوسطي مع سياسة الجزائر التعاونية في مجال الأمن والدفاع القائمة على وحدة الأمن وعدم قابليته للتجزئة وعلى ضرورة التشاور من أجل تشجيع التقارب بين الشعوب تحقيقا للأمن والاستقرار في المنطقة. مثلما أكد عليه الرئيس بوتفليقة خلال الزيارة الأولى التي أجراها إلى مقر الناتو في ديسمبر 2001 حين اعتبر أن "انضمام الجزائر للحوار المتوسطي هو خيار استراتيجي نابع من اعتقادها الراسخ في أن التشاور والتعاون من شأنهما تعزيز التقارب بين الدول وتكريس السلام والاستقرار في المنطقة"²، ففي ظل تصاعد التهديدات الخطيرة يعدّ الحوار بالنسبة للجزائر وسيلة للتشاور المنتظم وينبغي ارتكازه على بعض العناصر المنهجية والقيمية كالمقاربة التدريجية والمرونة والتشاور والشفافية وكذا التكيف مع مطالب الفرقاء".

إن انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي للناتو لم يخل البتة من مصلحة متبادلة بين الجانبين، فموقع الجزائر الجيوستراتيجي وامتدادها الجغرافي الشاسع يجعلها دولة مفتاحية بالنسبة لدول الحلف في تنفيذ استراتيجياتهم الجديدة ضد الإرهاب الذي بات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في سلّم أولويات هذه الدول، كما أن الحصيلة الايجابية لحرب الجزائر ضد الإرهاب جعلتها فاعلا رائدا ذو تجربة ثمينة عزّز من شأنها التطور غير المسبوق للعلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية بعد إقامة الحوار الاستراتيجي بين البلدين سنة 2012، وكلها عوامل صبّت في صالح التركيز على محورية الجزائر ضمن الحوار المتوسطي.

أما بالنسبة للجزائر، فعلاوة على مساعيها في تجاوز الحصار الدبلوماسي والاقتصادي³ وفكّ الحصار المالي لها بعد حرمانها من التمويلات والقروض الخارجية، رأت في انضمامها للحوار المتوسطي للناتو

¹ Mohammed Chafik MESBAH, « Le dialogue méditerranéen de l'Otan : un point de vue algérien », in Brahim Saidi , L'Otan et le Maghreb, L'Harmattan, France, 2014, p 96.

² عز الدين قطوش، (مرجع سابق ذكره)، ص 288.

³ بعد حظر اقتنائها للمعدات العسكرية التي تمكنها من مواجهة الجماعات الإرهابية.

التمهيد الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

محصلة طبيعية لانتمائها للفضاء المتوسطي الذي يعتبر مجالا حيويا لها، كما أنه إذا كانت المبادرات الأورومتوسطية التي انضمت إليها ترمي لتحقيق الأمن ضمن مقاربة شاملة، فإن الحوار المتوسطي الذي جعل من موضوع الأمن عنصرا قاعديا للإطار التعاوني بين الضفتين سيجسد مبدأ التكامل بين المبادرات الواردة من شمال المتوسط والتي ترفض الجزائر بماضيها الكفاحي ضد الإرهاب اعتماد المقعد الشاغر بشأنها، من جهة أخرى رأّت الجزائر من انضمامها للحوار فرصة لتتويع شركائها في مجال الأمن والدفاع وتوسيع مجالات تعاونها الأمنية مع أطراف غير الذين عهدت التعاطي معهم في هذا الميدان.

ويمكن حصر مضمون الشراكة الأمنية بين الجزائر وحلف الناتو في الجوانب التالية:

أ. الحوار السياسي :

إن الشراكة الجزائرية الأطلسية اقتضت في بداياتها على المشاورات السياسية بين الجانبين، بتكثيف الزيارات الرسمية والمتمثلة في زيارة نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي كلايبر (Klaiber) رفقة أقرب مستشاريه ألبيرتو بين (Alberto Bean) ووتر نودام (Water Nodame) إلى الجزائر في مارس 2001 ، أعقبها الزيارتين الرسميتين لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنتي 2000 و 2001 واللتان تعدان الأولى من نوعها لرئيس جزائري إلى مركز قيادة الحلف الأطلسي وتلتها زيارات على مستوى وزراء الشؤون الخارجية والقيادات العسكرية بزيارة الأمين العام للحلف الأطلسي جاب دو هوب شيفر (Jaap de Hoop Scheffer) في نوفمبر 2004 وهي أول زيارة لأمين عام للحلف إلى الجزائر بعد تعيين الجزائر كأول دولة لتجسيد الزيارة من خارج الفضاء الأطلسي، فضلا عن الزيارة التي قادت الأميرال جيامبولو دي باولا (Giampaolo Di Paola) رئيس اللجنة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في 14 مارس 2010 إلى الجزائر¹، بعد تلك التي أجراها رئيس اللجنة السابق ريموند هينو (Raymond Henault) سنة 2007 وكذا الزيارات المتكررة لقائد أركان الجيش الشعبي الوطني فريق محمد لعماري إلى مقر الحلف ببروكسل، فضلا عن الزيارة الرسمية لرئيس قسم الحوار المتوسطي في هذه المنظمة السيد نيكولا دوسونتييس (Nicolas De Santis) إلى الجزائر سنة 2014.

إن كثافة الاتصالات الثنائية بين الطرفين، وقدرة الجزائر على التكيف مع المعطيات الدولية الجديدة واستيعابها بشكل مكنها من التموّج كطرف استراتيجي في الحوار المتوسطي، جعلها تحظى باستضافة

¹ الموقع الإلكتروني لمنظمة حلف الناتو.

احتفالية الذكرى العشرون لانطلاق الحوار المتوسطي مع حلف شمال الأطلسي بتاريخ 21 أكتوبر 2014 بمقر وزارة الشؤون الخارجية، والذي شارك فيه مساعد الأمين العام للشؤون السياسية والسياسة الأمنية بالحلف، السيد تيري ستاماتوبولوس (Terry Stamatopoulous)، بحضور كل من السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة وكبار المسؤولين بالدولة .

كما تشارك الجزائر بصفة منتظمة في الأيام الإعلامية التي تنظمها منظمة حلف شمال الأطلسي دوريا في إطار دبلوماسيتها العمومية حيال شركائها (موجهة أساسا للبرلمانيين والصحفيين وإطارات إدارية) من أجل التعريف ببرامج المنظمة وآليات الشراكة والتعاون التي تندرج ضمن أهدافها الإستراتيجية ومن أجل تعزيز التبادل بين المسؤولين في المنظمة والأطراف المدعوة، فضلا عن تحسين صورة حلف الناتو التي تعاني من تعميم إعلامي ونظرة سلبية لدى العديد من الدول¹.

ب. التعاون العملي:

علاوة على اجتماعات قادة أركان الجيوش والاجتماعات الوزائية المنعقدة في بروكسل واجتماعات الجمعية العامة للحلف التي تحضرها الجزائر، تشارك هذه الأخيرة في تنفيذ مجموعة من الأنشطة العملية² في ميدان الحماية المدنية والمجال العلمي المرتبط ببرامج العلم من أجل السلام والأمن³ التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي وتلك المتعلقة بالتهديدات الصلبة كالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف وانتشار الأسلحة والمخدرات والدفاع وتأمين الحدود وحماية المنشآت الحساسة وفي مجال إدارة الأزمات وغيرها من المجالات التي تحظى باهتمام الجزائر .

ومن أجل هيكلة مشاريع التعاون ضمن آلية شراكة لدعم أوجه التعاون ذات الأولوية بالنسبة لبلادنا، أبرمت الجزائر البرنامج الفردي للشراكة والتعاون⁴ في 24 أكتوبر 2014 وهي وثيقة لا تكتسي طابعا إلزاميا، كما للأطراف إمكانية مراجعتها بصفة دورية كلما دعت الحاجة لذلك، ويتم بموجب هذه الآلية انتقاء النشاطات

¹ إلى جانب مجموعة التعاون المتوسطي المنصبة سنة 1997 والتي تعمل تحت إشراف مجلس الحلف والمعنية بتنظيم لقاءات منتظمة للتعاون السياسي بين المنظمة والشركاء المتوسطيين أنشأ الحلف قسما خاصا بالدبلوماسية العامة يعنى بتنظيم لقاءات بين المجلس البرلماني للناتو والبرلمان الجزائري، واستحدثت فرع خاص بمنطقة المتوسط والشرق الأوسط سنة 1996 تقوم بتنظيم مفاوضات ومؤتمرات تناقش المواضيع الأمنية في المنطقة من أجل توحيد التصورات ومدركات التهديد.

² وفي إطار تنفيذ سياسة التعاون باتجاه الدول الشريكة لحلف شمال الأطلسي تم تجسيد ما يناهز الألف (1000) نشاطا بمعوية دول الحوار المتوسطي في مجالات عديدة كإدارة الأزمات والدفاع المدني والتعاون لمكافحة الإرهاب ومحاربة التطرف وغيرها.

³ أجرت المسؤولية عن برنامج العلم من أجل السلم والأمن السيدة دونيز بيتن (DENIZ BETEN) زيارة رسمية للجزائر للتباحث حول التعاون في المجال العلمي مع الناتو سنة 2015.

⁴ (PROGRAMME INDIVIDUEL DE PARTENARIAT ET DE COOPERATION (IPCP)) : تجدر الإشارة أنه جميع الدول المنضمة إلى الحوار المتوسطي وقعت على البرنامج الفردي للتعاون والشراكة للناتو المتضمن الأهداف المتوخاة من وراء النشاطات التعاونية التي تختارها الدولة المعنية في تعاونها مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

التعاونية التي ترغب الدولة بالاستفادة منها، انطلاقاً من فهرس سنوي يتضمن المجالات المقترحة للشركاء من قبل الناتو بدءاً من الدورات التكوينية إلى التبادل المعلوماتي وصولاً إلى المناورات الميدانية.

ويتمحور التعاون الجزائري الأطلسي حول التكوين العسكري حيث أن 80 % من النشاطات التي تجريها الجزائر مع الناتو في إطار البرنامج العملي المشترك تنحصر في تدعيم القدرات العسكرية لكافة الوحدات العسكرية بالمؤسسة العسكرية بمختلف الرتب والوظائف، بما يمكنهم من تطوير وتنمية معارفهم في مختلف مجالات العمل العسكري، الذي من شأنه المساهمة في التساوق العملياتي وتحظى هذه التكوينات باهتمام كبير من الجزائر التي تعتبرها مكملة للتدريبات التقنية والعملياتية التي تجريها على صعيد ثنائي مع جيوش هذه الدول.

وتعد المشاركة في المناورات التدريبية من مجالات التعاون الأساسية التي يقترحها الناتو للشركاء المتوسطيين، إلا أن حضور الجزائر في مثل هذه التمارين العملياتية تقيده ضوابط دستورية تحضر مشاركة القوات المسلحة خارج التراب الوطني بما في ذلك المجال البحري، كما تضبطه مواقف مبدئية كعدم الاشتراك في العمليات العسكرية التي تضم الكيان الإسرائيلي، لذلك اقتصرت مشاركتها كدولة ملاحظة في التمارين العسكرية كعملية أوسبي 2001 التي تمت في مارس 2001 على مستوى مركز التكوين حول حفظ السلام الدولي الكندي والذي مكن من الاطلاع على تقنيات دعم عمليات حفظ السلام، وبعض المناورات البحرية كالمسماة بأكتيف اندايفور (*Active Endeavour*) التي تهدف إلى تأمين الحركة البحرية في المتوسط، وعملية فاونينكس أكسبرس (*Phoenix express*) المتعلقة بإجراء تمارين مشتركة لمراقبة السفن التجارية وعمليات المنع والإنقاذ¹، وعمليات باسيكس (*Passex*) لاختبار التساوق العملياتي للوحدات العسكرية في إطار الأمن التعاوني دون مشاركة الكيان الإسرائيلي². كما استضافت الجزائر في إقليمها القوات البحرية التابعة لحلف شمال الأطلسي وتم إجراء بعض التمارين المشتركة بينها وبين الجيش الجزائري³.

وفي نفس السياق، يحظى التعاون الاستعماري في المجال الأمني بمكانة هامشية في العلاقات الجزائرية الأطلسية باقتنصاره فقط على تبادل المعلومات حول العناصر الإرهابية⁴، فالجزائر لا ترى الجدوى من تعميقه

¹ Aomar BAGHZOUZ , « Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée », op. Cit ., p.54.

² Mohammed Chafik MESBAH, op. Cit.,

³ على سبيل المثال رست المجموعة البحرية الثانية للتدابير المعاكسة المضادة للألغام للناتو/المسماة "SNMCMG-2" بالجزائر في توقف يوم أربعة (04) أيام ابتداء من 17 أكتوبر 2016 وإلى غاية 20 من هذا الشهر .

⁴ يجدر التذكير باتفاق التعاون بين الجزائر وحلف الناتو حول حماية المعلومة الموقع سنة 2002 والذي يرمي إلى إضفاء طابع السرية على كل التبادلات والمراسلات الرسمية التي تتم بين الطرفين.

بسبب العلاقة غير المتوازنة بين الطرفين (دولة واحدة في مقابل 28 دولة)، كما أن المعلومات التي توفرها الجزائر للناو ككتلة قد تستفيد منها أطراف أخرى لا ترغب الجزائر في أن تحوزها كإسرائيل، وعليه تفضل الجزائر التعامل الثنائي مع دول الحلف من خلال الاتفاقات الأمنية المثمرة التي تربطها بأهم دول الناو.

ورغم التطور غير المسبوق في العلاقات الجزائرية الأطلسية خصوصا بعد انضمامها إلى الحوار المتوسطي واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 09/11 بدور الجزائر الأساسي في التصدي للإرهاب واعتبارها دولة محورية في منطقة المغرب العربي، إلا أن العلاقة لا ترقى إلى مستوى ما يربط المملكة المغربية بحلف شمال الأطلسي وبالولايات المتحدة الأمريكية¹، فقد منح المغرب وضع حليف أساسي للولايات المتحدة من خارج حلف شمال الأطلسي، وهي صفة تسندها الولايات المتحدة الأمريكية فقط إلى بعض الدول التي تربطها بها علاقات إستراتيجية². مثلما صرّح دايفيد جونز (David Jones) المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية بأن إسناد هذه الصفة إلى المملكة المغربية هو قرار صادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهو " اعتراف أمريكي بقرب العلاقة الثنائية بين البلدين، وتقدير للدعم الثابت للمغرب في الحرب على الإرهاب والدور المهم للعاهل المغربي كقائد متبصر في العالم العربي"، كما حصلت تونس هي الأخرى على نفس الصفة خلال الزيارة التي أداها رئيس الجمهورية التونسي القايد السبسي إلى واشنطن في ماي 2015، وبموجب ذلك تستفيد تونس برفع القيود على مبيعات بعض الأسلحة ومن دعم مالي أمريكي وإمكانية الترشح للاستفادة من بعض العقود العسكرية حول برامج البحث والتنمية الخاضعة لرقابة وزارة الدفاع الأمريكية، وكذا المشاركة في مبادرات مكافحة الإرهاب التي تنظمها الولايات المتحدة³.

إن الجزائر على دراية بطبيعة العلاقات المتميزة التي تجمع الناو والولايات المتحدة الأمريكية بجيرانها، لكنها تحظى خلافا لهم بوزن إستراتيجي وإمكانات مادية وخبرة ميدانية في مجال مكافحة الإرهاب مكنتها من توظيفها كورقة رابحة لتغيير نظرة دول الحلف الأطلسي إليها، كما بوّأتها مكانة الشريك المهم على الصعيدين الإقليمي والدولي الذي يتمتع بثقة متينة بنفسه في منع أية أعمال هدامة على ترابه، مثلما صرح به الوزير الأول عبد المالك سلال "لن تسقط الجزائر أبدا في فخ الإرهاب وأنها فهمت جيدا أن ما يحدث

¹ أكد وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين أن "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب هما شريكان في السلم والحرب".
² حيث أنشأ هذا النظام في سنة 1989 وعرف بتعديل نان (NANN) و يترتب بموجبه لفائدة الأطراف المستفيدة مزايا عسكرية ومالية متنوعة. وبعد 55 سنة من إنشاء الناو تم منح وضعية الحليف الأساسي من خارج الحلف إلى عدة بلدان عربية منها: مصر والبحرين والأردن والكويت والمغرب، علما بأن العدد الإجمالي للبلدان المتمتع بهذه الصفة 17 بلدا منها الكيان الإسرائيلي.
³ Yahia Zoubir, « Les États-Unis et le Maghreb : Primauté de la Sécurité et Marginalité de la Démocratie », L'Année du Maghreb, N° 2, 2005-2006, pp 563-584.

في دول الجوار ستكون له انعكاسات صعبة عليها"¹ ، كما أكد "أن الدولة الجزائرية لن تتراجع أبدا في مواجهة الإرهاب، كما تواصل على المستويين الإقليمي والدولي دعوتها إلى تعزيز التنسيق بين الدول والمنظمات لمكافحة فعالة ضد الإرهاب"². وعلى هذا الأساس، تعتبر الجزائر نفسها وفق رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية لمتابعة التعاون مع الحلف الأطلسي " دولة محورية في مكافحة الإرهاب [...] وبلداً رائداً في كفاح المجموعة الدولية ضدّ هذه الظاهرة".

والى جانب الاعتبارات المذكورة في تعيين الجزائر كشريك مهم، فإنه لا يخفى أيضا أن الحلف بات يتبنى في سياق دبلوماسيته العامة خطابات ذات وقع سياسي ايجابي على الشركاء المتوسطيين دون الإفصاح عن حقيقة كونهم مجرد مناولين أمنيين لسياسات الحلف، فإذا رأت الجزائر نفسها مستفيدة من مشاركتها وانخراطها في فعاليات الحلف المختلفة والمتعددة، فإن هذا الأخير بعد تمكنه من حصر دورها في مكافحة الإرهاب، استطاع تطويع العلاقة مع هذا البلد وفق المسار المخطط له من قبل الدول الكبرى ومناولا لمشاريعها وأولويات سياساتها الخارجية.

كما أن تعزيز العلاقات بين الجزائر وحلف الناتو، يهدف بصفة غير مباشرة إلى التطبيع مع إسرائيل عن طريق تفعيل نظرية الأمن الجماعي والحرب الشاملة ضد القاعدة في الضفة الجنوبية للمتوسط، فرغم أن معظم دول الحلف لا تتفق مع إسرائيل في سياساتها تجاه الفلسطينيين إلا أن ذلك لم يمنعها من التعاون الاستراتيجي معها والقبول العلني لها في المعركة العالمية لمكافحة ما يوصف بـ"الإرهاب الدولي" وهو ما جعلها تستفيد من مزايا التعاون مع الناتو بشكل غير متناسب مقارنة بالدول العربية رغم اعتماد الناتو مبدأ عدم التمييز في تعاملاته مع دول الحوار المتوسطي باقتراحه على البعض ما يقترح على الكل.

كما تنتظر الجزائر إلى العلاقات التي تربط الناتو ببعض دول المغرب العربي بعين الريبة، لاسيما بعد معارضتها التدخل الأطلسي في ليبيا واعتبار ذلك مصدر تهديد لأمنها لتخوفها من وجود قوات الحلف على تخومها وانتشار رجال المخابرات الغربية والقوات الخاصة على حدودها الشرقية والجنوبية وكذا احتمال سماح نظام ليبيا الجديد للحلف بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، من جهة أخرى فإن العلاقات التي تجمع الناتو بكل من تونس والمغرب³ من شأنها أن تكون على حساب الجزائر، خصوصا في ظل التنافس المحموم

¹ Journal El Watan.

² Journal Parisien online.

³ حيث صرح بورقيبة في عام 1956 "بأنه لو كان القرار قراره فإن تونس ستختار الحلف الأطلسي على الجامعة العربية"، كما يعد المغرب أول بلد عربي يعينه كحليف أساسي خارج الحلف واعتبر بعض المحللين ذلك رغبة من الولايات المتحدة الأمريكية لكسر نفوذ الجزائر وتحالفها مع روسيا وإعادة التوازن في المنطقة المغاربية بدعم المغرب الأقصى".

بين هذه الدول لتلبية أهداف الحلف الأطلسي واسترضائه، وهو ما ليس بلا أثر على مسألة الاندماج المغربي.

2. الحوار المتوسطي للئاتو والاندماج المغربي

إن البناء المغربي هو شأن جميع الدول المغربية مجتمعة وهو خيار استراتيجي تتشاطره من أجل بناء بنية إقليمية موحدة تعكس تطلعاتها الذاتية وشواغلها الأمنية التي تفرزها جغرافيتها وتاريخها وواقعها الجيوسياسي والاقتصادي وخصوصيتها الإقليمية التي جعلت من الهندسة الأمنية للمنطقة أمرا صعبا ومعقدا، فالمغرب العربي هو نقطة تلاقي لمركبات أمنية متباعدة في تصوراتها الأمنية وفي تقدير مكامن التهديدات المحيطة بها، وأكثر من ذلك فإن دول المغرب العربي غير قادرة إلى الآن على بناء هندسة إقليمية مغربية في مجال الأمن رغم المحاولات على مدى سنوات لملء هذا الفراغ، فالخلافات البينية داخل الاتحاد حولته إلى جسد بدون روح وتمّ تجاوزه بمبادرات إقليمية أخرى سعت إلى ترميمه وإلى خلق أطر رسمية للعمل الجماعي بشكل يرفع من التبادلات الأمنية والتنسيق المغربي ويقرب من تصورات هذه الدول في مجال البناء الأمني¹.

إن عجز الدول المغربية عن تنفيذ نشاطات أمنية مشتركة فيما بينها كالتى يجسّدونها بمعىة الفواعل الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والحلف الأطلسي يطرح احتمالية أن تساهم هذه الفواعل في جرّ الدول المغربية صوب تحقيق اندماجها، بعيدا عن التجزئة التي أدت إلى قصور الرؤية الأمنية الموحدة. وعليه فإن الناتو بحكم تجربته الطويلة وميكانيزمات الحوار التي أطلقها مع الدول المغربية سيلعب عبر النشاطات المشتركة والمناورات التي تهدف إلى خلق تساقق عملياتي وتكثيف العمل البيني، دورا محوريا في حفز الدول المغربية على العمل من أجل أقلمة² ناجحة لبناء بنية أمنية متجانسة تقوم على الثقة المتبادلة وتؤدي إلى زوال الشك والريبة بينهم.

لكن من جهة أخرى، يمكن القول أن تخلف الدول المغربية في بناء تفكير استراتيجي إقليمي فتح الباب أمام القوى الغربية لإطلاق مثل هذه المبادرات التي تضم دول المغرب العربي وهي مبادرات ترمي إلى تحقيق مآربهم وتستجيب لمصالحهم في التقليل من بؤر التوتر في الضفة الجنوبية تقاديا لانتقالها إلى الشمال، فحث الدول المغربية على العمل سوياً في المجالات التي يمكن لهم التعاون بشأنها بإرادتهم دون ضغط

¹ بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (مرجع سابق ذكره)، ص 234.

² بن عنتر، المرجع نفسه، ص 236.

خارجي، قد يكون سبيلا لإحياء العمل المغاربي وتفعيل الاتحاد بينهم، لكن مثل هذه المبادرات ومن بينها الحوار المتوسطي تبقى أرضية مشتركة تلتقي فيها مجموعة الحسابات الإستراتيجية والعقلانية التي نسجتها الدول المنخرطة فيه بشكل يسمح لها بحصد فوائد سياسية وإستراتيجية تحكمها اعتبارات وطنية محضة دون النظر في العراقيل المثبطة للعلاقات البينية بين دول المغرب العربي.

كما أن الطابع البراغماتي للسياسة المتوسطية للئاتو، جعله يقيم علاقات تعاون حذرة مع بعض دول الحوار المتوسطي بالنظر إلى طبيعة الوضع السياسي الجامد والمتوتر بين دول المنطقة المغاربية وعلى رأسهم الجزائر والمغرب وبين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، وعليه وضع الحلف جملة من الشروط المبدئية التي توطر علاقاته مع دول الحوار من بينها طغيان الطابع الثنائي على جملة النشاطات المنبثقة عن الحوار المتوسطي كإطار للتعاون الجماعي، ويرجع ذلك إلى غياب مسار اندماج مغاربي حقيقي بين دول المنطقة يسمح لهم بالتحاور ككتلة موحدة مع الحلف الأطلسي وعدم توصل الدول المغاربية إلى خلق نظام أمن جماعي من شأنه أن يؤدي إلى توحيد مدركات التهديد والتصدي له¹.

فدول المغرب العربي في إطار الحوار المتوسطي تسلك أنماط تصرف متباينة تملبها عليها قيودها الأمنية والدفاعية التي يطغى عليها منطق السيادة بتفضيلها علاقات التعاون الثنائية وفق نمط تصرف فرداني ومستقل عن باقي الدول المغاربية بشكل يجعل من المأزق الأمني الذي يحكم علاقاتهم دافعا لتقسيمهم بصورة دائمة عن تحالفات خارجية.

فمنذ إطلاق الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي مع الحلف إلى غاية اليوم لم يسجل أي تقدم إيجابي في العلاقات الجزائرية-المغربية ولا في قضية الصحراء الغربية، بل إن ولوج منظمة عسكرية بحجم ووزن الناتو إلى ليبيا سنة 2011 يعد تطورا غير مسبوق بالنسبة للأمن المغاربي حيث بمنح الحلف لنفسه حق القيام بـ "المهام الأمنية" في مناطق مختلفة من العالم بما فيها العالم العربي، ما يعني فقدان الجامعة العربية والاتحاد المغاربي في تقلد زمام المبادرة بشأن الأزمات العربية وتحويلها لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي².

¹ Chrif DRISS, «Rethinking Maghrebi Security : The Challenge of Multilateralism in the Maghreb », op.cit., p 257.

² عبد النور بن عنتر، " الحلف الأطلسي والدول المغاربية: توازنات جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 30 أكتوبر 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/20111030104333366884.html>

وأكثر من ذلك، يمكن القول إن العلاقة مع الحلف قد تصبح مصدر خلاف إضافي في سجل الخلافات البينية المغربية، باحتمال دخول الدول المغربية في منافسة معكوسة جديدة في علاقاتها مع الأطلسي في مجال المناولة الأمنية. فضلا عن ذلك فإن الانفلات الأمني الذي تعرفه ليبيا والتوتر الأمني السائد في تونس والأزمة التي تعرفها كل من مالي والنيجر تشكل كلها بيئة ملائمة لعمل حلف الناتو الذي يعرض إلى جانب القوة العسكرية مجال الأمن الناعم للنهوض بالدول المنهارة¹

ونتيجة لذلك، لا يعترف حلف الناتو بالمغرب العربي كوحدة قائمة بذاتها وإنما كمجموعة دول متفرقة تتصل أمنها بعضها ببعض بحكم مبدأ المتاخمة دون أن تشكل كتلة ذات رؤية مصلحة مشتركة وركائز أمنية متماثلة²، وعليه فهو يعتمد مقاربة ثنائية عمودية إزاءها ولا يحبذ العلاقات المتعددة الأطراف وصولا عند رغبة هذه الدول التي وجدت نفسها تضع سقوف تعاونية قد تجبر جيرانها على مزيد من التنازلات بهدف شرعة سياساتها الداخلية وسعي لنيل نفس المكانة التي تتبوؤها بعضها، فباستثناء اجتماع مجلس شمال الأطلسي المنعقد عام 2006 في الرباط (المغرب)، والاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية للسياسة الأطلسية مع الشركاء يومي 15 و 16 سبتمبر 2011 بسان ريمو (إيطاليا)³، لم يعقد أي اجتماع جماعي للتشاور السياسي بمعية دول الحوار المتوسطي، وهو ما يؤكد علاقة الشك والريبة واستمرارية عدم اليقين الاستراتيجي بين دول المغرب العربي خصوصا.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن الصيغة الثنائية التي تؤثرها كل من دول الشمال في تعاملاتها مع دول المغرب العربي بدعم من جانبها زادت من حدة الشرخ والتباعد بين الدول المغربية حيث لم تسمح لها بالتقريب بينها في إطار متعدد الأطراف يجمع بينها، بل إن دول المغرب العربي تركز على الطابع الثنائي في العلاقات مع الضفة الشمالية للمتوسط بسعيها لإقامة "شراكات متميزة" أو "شراكات إستراتيجية" أو بالحصول على صفة "الحليف الأساسي"⁴ من أجل ترجيح الكفة لصالحها وموازنة القوة والنفوذ ضد بعضها ومن أجل أن تحتاط وفق ما يمليه عليها إدراكها الخاص لمستوى وحجم التهديد الذي تفرزه حالة

¹ عبد النور بن عنتر، المرجع نفسه.

² Abdennour BENANTER, « Repenser les relations OTAN_Maghreb : perspectives et limites d'un dispositif régional de sécurité limité au Maghreb », in Brahim Saïdy (dir.), L'Otan et le Maghreb, pp. 21 – 22.

³ NATO, Le Dialogue méditerranéen de l'OTAN, 28 novembre 2011, disponible sur : http://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_60021.htm, (consulté le 23 Octobre 2017).

⁴ Abdennour BENANTER, « Repenser les relations OTAN_Maghreb : perspectives et limites d'un dispositif régional de sécurité limité au Maghreb », op.cit., p. 27.

اللايقين والحذر المتبادل في المنطقة المغاربية، فعوض أن تتبنى هذه الدول إستراتيجية التحوط¹ من دول الشمال التي تشكل مصدر التهديد الأساسي لأمنها من خلال تدعيم التحالفات فيما بينها لمواجهة ودون الإخلال بالروابط الهامة التي أقامتها مع دول الشمال، لا ترى الدول المغاربية وخلافا للتصريحات السياسية في الاندماج المغاربي إلا خيارا هامشيا، حيث لا ترغب البتة في زعزعة علاقاتها المتقدمة مع الدول الغربية من أجل تكريس الاندماج المغاربي بصورة حثيثة.

إن ثقافة الأمن في منطقة المغرب العربي تختلف عن تلك السائدة لدى الدول الغربية فباستثناء القاسم المشترك المتمثل في حماية الأنظمة القائمة لا تتشاطر دول المغرب العربي قيما مشتركا تمكنها من بناء الأمن الإقليمي، فرغم حاجتها للأمن في ظل بيئة يسودها الخوف والهواجس الأمنية الناتجة عن آثار النزاعات المرتبطة بالمسائل الترابية وقضية الزعامة الإقليمية والسياسة الدفاعية المبنية على التنافر وتوقع التهديد من الجار، إلا أن الأولوية التي توليها الدول المغاربية لعلاقاتها مع الدول الأوروبية على حساب التضامن المغاربي تجعل من الصعب تحقيق جماعة أمنية مغاربية وتكريس مسعى الاندماج المغاربي. ففي الوقت الذي تتباحث فيه دول المغرب العربي مجالات التساوق العملياتي مع منظمة الناتو، لم يسجل بعد على الصعيد العملياتي أية نشاطات بين القوات العسكرية المغاربية وذلك لسيادة المنطق الهويزي في المنطقة المغاربية².

ورغم وعي دول المغرب العربي بالواقع الأمني السائد في محيطهم الخارجي وإدراكهم بأن علاقاتهم الإستراتيجية مع الدول الغربية تتميز بالنسبية كونها رهينة انصياعهم لإملاءات الغرب وتنازلاتهم له، بحيث سرعان ما يفقدون المكانة المتميزة الممنوحة لهم من القوى الغربية بحضور كيانات تحظى بدعم منقطع النظير كإسرائيل، فإن الدول المغاربية بسلوكها المتعنت إزاء بعضها والمنقاد وراء السياسات الغربية عززت من شعور اللاأمن ومن فكرة التهديد المتبادل، وهو ما يتماشى والطرح البنائي الذي يعتبر أن الأمن ليس ذاتيا ولا موضوعيا وإنما هو ظاهرة تنشأ ت ذاتانيا وفق كان بوث (*Ken Booth*)، أي أن تضخيم حالة اللااستقرار في المنطقة المغاربية من قبل الفواعل الخارجية عبر خطابات لغوية مختارة ومبادرات أمنية

¹ باسم راشد، "التحوط الاستراتيجي: سياسة القوى الصغرى في الخليج.. احتواء إيران نموذجا"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 25 أوت 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://rawabetcenter.com/archives/11521>، 17 نوفمبر 2019.

² Abdennour BENANTER, « Repenser les relations OTAN_Maghreb : perspectives et limites d'un dispositif régional de sécurité limité au Maghreb », op.cit., p.33-34.

مدروسة أدت لا محالة إلى اعتقاد راسخ لدى دول المغرب العربي بأن المشهد الأمني المغربي غير آمن وأن التهديدات الأمنية العابرة للحدود يتم توظيفها من قبل الجار بغية المساس بالأمن الوطني للآخر.

إن هذا الوضع خلق هوسا مغاربيا بأن الجار هو سبب كل تهديد يمس ترابه ويهدد استقراره الداخلي، ويجعله في حالة استنفار دائم لوقف المخططات العدائية التي لا تمت غالبا للواقع بصلة. بناء على ذلك، يتم الجزم أنه لا يوجد سبب لافتراض أن تقاسم الدول المغربية لهوية مشتركة سيمنع قيام بيئة خلافية، فالدول التي تتشارك في هوية أساسية وتطمح إلى تنظيم ذاتها في مجموعة إقليمية ستشهد عدة تفاعلات تنافسية قبل الوصول إلى النظام الإقليمي المنشود¹ الذي يتم بلوغه من خلال العمل على تعزيز المجهودات الأمنية المشتركة والنشاطات البنينة على المستويات المختلفة لإجراء التغيير في التصورات والخيارات السياسية وإحداث القطيعة مع خطابات الأمننة السلبية الموجهة ضد الآخر.

المبحث الثالث : آفاق الأمن الوطني الجزائري في الإطار المغربي

المطلب الأول : الجزائر في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغربية

1. مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة

تُعتبر منطقة المغرب العربي إحدى الساحات الدولية التي تتنافس بشأنها الدول الكبرى لتنفيذ مشاريعها ومصالحها المتنامية، كما تعتبر بسبب موقعها الجيو-استراتيجي الهام وعاء للرهانات الإستراتيجية العالمية، لاسيما الأوروبية والأمريكية.

فمن المعروف أنّ التنافس الأمريكي - الأوروبي، وخاصة الفرنسي في منطقة المغرب العربي قد بدأ غداة الحرب العالمية الثانية، حيث تعتبر أوروبا منطقة المغرب العربي الحديقة الخلفية لها بحكم عوامل التاريخ والحضارة وترى فيها امتداد حيوي لا غنى عنه لتلبية حاجياتها الديمغرافية والاقتصادية والحصول على الموارد الطبيعية، كما تشكل بالنسبة لها حاجزا أمنيا ضد مصادر التهديد النابعة من الجنوب، أمّا الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي فقد تزايد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع مجالات النفوذ في العالم لذلك طرحت فكرة الاستقرار كأسلوب جديد لتكريز التواجد الأمريكي في

¹ Michael BARNET, «Regional security after the Gulf War», Political Science Quartely, Vol 111, N°4,1996-1997, p 599.

المنطقة وهو ما يعرف بمشروع إيزنهاور (*Eisenhower*)¹ لملء الفراغ²، ليصبح هذا الاهتمام أكثر صلابة أعقاب وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث لم تعد الولايات المتحدة تكثر بالتقسيم التقليدي لمناطق النفوذ ودخلت في مرحلة هجومية معاكسة على مناطق نفوذ حلفائها وذلك لإحراز مواقع هيمنة لاتصال ذلك بمصالحها الجديدة بالمنطقة المغاربية، وحظي المغرب العربي بموجبها بمكان بارز في صدر الأولويات الأمريكية³، كما نسجت إثر ذلك علاقات متميزة مع بعض دوله.

ولقد اقترن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية بمحاولة لتحجيم دور الاتحاد الأوروبي الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا في المنطقة⁴، فحسب الرؤية الأمريكية لا تستطيع أوروبا وحدها أن تحقق الاستقرار في المغرب العربي، لذا يعود لأمريكا الدور الأعظم في استتباب الأمن والسلام في المنطقة. وقد كانت الظروف الأمنية سندا في تعزيز الدور الأمريكي بالمنطقة حيث أن تمدد التهديدات الإرهابية وارتباطاتها ببؤر التوتر بدءاً من الساحل إلى ليبيا إلى بلاد الشام وتزايد مشكلة الدول الفاشلة في الجنوب، مكّن الولايات المتحدة من تركيز وجودها وتمتين علاقاتها مع دول المنطقة وعلى رأسها كل من الجزائر والمملكة المغربية.

وعليه طالما دعمت الولايات المتحدة مسار توسيع الاتحاد الأوروبي ورفضت مسار التعميق الذي رأت فيه تجسيدا لمسعى بناء "قوة أوروبية" من شأنها أن تعيق المخططات الأمريكية في العالم، وعليه يرفض الطرف الأمريكي انتقال أوروبا من قوة اقتصادية إلى قوة عسكرية مشتركة تخرجها من المظلة الأمنية الأمريكية⁵ وهو ما أكدته الكاتبة الفرنسية كاثرين دوراندين (*C. Durandin*) في كتابها (الولايات المتحدة: قوة أوروبية كبيرة)⁶.

¹ 14 أكتوبر 1890 – 28 مارس 1969: سياسي وعسكري أمريكي والرئيس رقم 34 تولى حكم الولايات المتحدة في الفترة من 1953 إلى 1961.

² بن شنان مصطفى، "الأمن والتعاون في حوض المتوسط"، مجلة انتقالية واستشفاف، عدد 2، 2001، ص ص 40 - 41.

³ هذا الطرح يؤكد تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية حول "أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية" صدر في سنة 1990، حيث لم يذكر منطقة المغرب العربي إلا من خلال الإشارة إلى الهجوم الجوي الأمريكي على ليبيا سنة 1986 ونزاع الصحراء الغربية وقمة (شيمون بيريز- الحسن الثاني) عام 1986 وهو ما يؤكد الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية ريتشارد باركر (*RICHARD PARKER*) بقوله "أن الدبلوماسية الأمريكية لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات، فباستثناء ليبيا لم تبلغ حدة النزاعات في المغرب العربي أبدا درجة التوتر التي من شأنها لفت أنظار المسؤولين الأمريكيين مثلما هو الحال في الشرق الأوسط وجنوب أمريكا"، في (جريدة لوموند ديبلوماتيك - 2002).

⁴ تركماني عبد الله، "مكانة المغرب العربي في عالم متغير"، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 02 ديسمبر 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.dctcrs.org/s3512.htm>، (17 أبريل 2018).

⁵ Aomar BAGHZOUZ, « La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin », L'Année du Maghreb, N°2, 2005/2006, pp. 585-607, disponible sur : <https://anneemaghreb.revues.org/171>, (consulté le 5 Avril 2018)

⁶ مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً"، مجلة المفكر، العدد 11، ص ص 273-294.

ولهذا السبب، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان استقلاليته الأمنية والإستراتيجية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وانعتاقه من هيمنتها بأن يتبوأ دوراً أمنياً مهماً في محيطه الإستراتيجي ومسؤولية أكبر في تكريس أمن أوروبا ودفاعها وفق ما يمليه المنظور الأوروبي الجديد الذي نصّب الأمن الداخلي لأوروبا في صدارة أولوياتها الإستراتيجية، وهو ما أكدته الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية فيديريكا موغريني أن "الأمن أولوية قصوى اليوم بالنسبة إلى غالبية الأوروبيين"¹.

وعليه، تبنى الاتحاد الأوروبي في جوان 2016 "إستراتيجية شاملة للسياسة الخارجية والأمنية" تهدف إلى تمكينه من الاستجابة بشمولية وفاعلية أكبر للآزمات، وقد تزامن صدور الوثيقة مع الموقف البريطاني في الانسحاب من الاتحاد والذي أثار توجساً أوروبياً لكونه سابقة تاريخية قد تدفع دول أخرى على أن تسلك نفس المسار، وهو ما سيقود إلى المساس بالوحدة الأوروبية وإضعافه ككتل إقليمي له ثقل في موازين القوى العالمية.

وللتأكيد على الدفاع الأمني المشترك لدول الإتحاد الأوروبي، اعتمدت المفوضية الأوروبية خطة عمل أوروبية في مجال الدفاع تتضمن صندوقاً دفاعياً أوروبياً وخطوات أخرى لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز البحث والإنفاق بفاعلية أكبر على القدرات الدفاعية المشتركة وتنصيب قاعدة صناعية دفاعية تنافسية بما يساهم في تعزيز أمن المواطنين الأوروبيين.

إلا أنه رغم طموحات الإتحاد الأوروبي في بناء سياسة دفاعية مشتركة موحّدة ومؤثرة توازن نظيرتها الأمريكية وتمكّنها من تركيز وجودها في المنطقة المغاربية كمجال حيوي لها، انحصر دوره في المجالين السياسي والاقتصادي بالمنطقة واللذان اصطدما هما الآخران في أرض الواقع بسياسة الحرب الأمريكية الشاملة ضد الإرهاب التي جمعت بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، بعدما كانت هذه الأخيرة ميزة تفاضل للاتحاد الأوروبي وعامل نفوذ له.

وأمام محدودية القوة الأوروبية وعدم وجود دفاع أوروبي مستقل وسيطرة التيار الأطلسي بداخل أوروبا الداعي إلى الاحتماء بالمظلة الأمريكية والتفاوت في حجم المصالح والأهداف بين الدول الأعضاء وضعف التنسيق بينهم، أصبح الاتحاد الأوروبي في تبعية سياسية وأمنية لأمريكا، مما عرقل محاولاته في إرساء إستراتيجية

¹ المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي (SEAE)، "حزمة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع"، 19 أكتوبر 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني : https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_ar (17 أبريل 2018).

تكاملية ولعب دور مؤثر على الساحة الخارجية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية وهو ما أكده الكاتب الفرنسي بول بالطا "إن من ضمن الأسباب التي تمنع أوروبا من إتباع سياسة وإستراتيجية مستقلة هو خوف تشعر به عدّة بلدان أوروبية من أن يحدث توتر متزايد في الروابط التي عقدت مع أمريكا إبّان الحرب الباردة والأهداف التي حدّدت لحلف شمال الأطلسي في ذلك الوقت والدور المسيطر الذي تلعبه أمريكا والخشية إلى لجوء أمريكا إلى الانتقام بقطع العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية"¹.

إن موقع الصّدارة الذي يحتلّه المتغير الأمني في إستراتيجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي جعل كل منهما يعتمد لبلوغ مآربه في المنطقة المغاربية على مفهوم الدول المركزية² التي أضحت محل تنافس من قبلها لما تتمتع به من مقوّمات ايجابية وقوة نسبية تجعلها محركا لأي ترتيبات سياسية وأمنية في الإقليم بشكل يضمن الحفاظ على مصالح هذه القوى الكبرى. وقد أدت رغبة الدول المغاربية في تطوير شراكاتها الأمنية إلى تحوّل أنظارتها إلى الولايات المتحدة باعتبارها القادرة على ضمان الأمن واستقرار الأنظمة، وهو ما لا يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تقضي منها مضاعفة جهودها ومساعدتها للدول التي يؤثر مصيرها ومستقبلها بعمق في الجهات المحيطة بها.

وبهذا المفهوم، فإن الجزائر وإن لم تكن تقليديا مجال نفوذ أمريكي إلا أنه بحكم مكانتها الجيوإستراتيجية وخصوصياتها الجوهريّة (الموقع الإستراتيجي، الثروات الطبيعية، القدرة الاستهلاكية، العلاقات الخارجية والتأثير الدبلوماسي، الماضي الاستعماري، التجربة في مواجهة الإرهاب، تراكم عوامل الهشاشة على طول حزامها الأمني...) تموّعت كفاعل إقليمي مهم وركيزة إستراتيجية يعتمد عليها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع مجمل القضايا المطروحة في المنطقة ولاسيما الأمنية منها.

فأطر الحوار والتعاون الثنائي والترتيبات الأمنية الرامية إلى تعزيز الثقة المعلن عنها من طرف كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كالحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي الذي أطلق سنة 2012 والحوار المتوسطي للناو أو مسارات الحوار والشراكة والتعاون الأورومتوسطية الرامية إلى تطوير علاقات

¹ بول بالطا، ترجمة فاغور كامل، سياسة فرنسا في البلاد العربية، دار القدس، بيروت، 1985، ص133.
² نجد تعريف المفكر الإستراتيجي زبنيغو برجنسكي (ZBIGNIEW BRZEZINSKI) للدولة المركزية في كتابه "رقة الشطرنج" بقوله "هي الدولة التي تستمد مكانتها من موقعها الجغرافي الحساس وهشاشتها المحتملة عوض قوتها الحقيقية".

Chater KHALIFA , Réflexion sur l'ordre arabe à l'heure du nouveau Moyen-Orient , non publiée, INESG, 2010 .

المصطلح الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

التعاون الأمني مع الجزائر، هي آليات لتعزيز موقع الدول المركزية وتنفيذ سياسة الركائز وتوسيع قاعدة الأحلاف الإقليمية بما يضمن مصالح القوى الكبرى.

وعلى هذا الأساس، أصبحت الجزائر محور اهتمام كل من أوروبا وأمريكا وأضحت "شريكا استراتيجيا" في المجالين الطاقوي والأمني الواقعين في صلب سياسة هاتين القوتين¹، إلا أن الدور الأمني والاقتصادي الذي تضطلع به الجزائر في المنطقة المغاربية وإن عمل على تحسين صورتها لدى كل من أمريكا وأوروبا وأكسبها صفة الشريك الموثوق به، إلا أنه اصطدم بمكانة المغرب لدى الجانبين في كونه قطبا مهما للاستقرار الجهوي بالنظر من جهة، إلى وضعه الجيو-استراتيجي الذي يشكل عنصرا رئيسيا بالنسبة للأمن في جنوب غرب المتوسط ومن جهة أخرى، نظرا للعلاقات التاريخية التي تربطه معهما وللمواقف المغربية المؤيدة لسياسة التطبيع مع إسرائيل خلافا للجزائر التي ترى أن التواجد الإسرائيلي في الأطر والمناورات المتعددة الأطراف نقطة خلافية بالنسبة لها.

إن التحسن الكبير الذي يطبع العلاقات الجزائرية الأوروبية والجزائرية الأمريكية يوازيه توطيدا للعلاقات المغربية مع كل من أمريكا وأوروبا حيث تحظى المملكة المغربية بمكانة متميزة وخصوصية في علاقاتها مع الولايات المتحدة وهذا بحكم الروابط التاريخية بين البلدين ودور اللوبي المغربي في أمريكا وموالاته المملكة المغربية للمواقف الأمريكية في الشرق الأوسط وإزاء إيران وأفغانستان، كما أن علاقات المغرب بالحلف الأطلسي سابقة لاتفاقية الشراكة المتوسطية، وهو ما سمح بمنح المغرب صفة الحليف الاستراتيجي الأساسي

¹ في سياق مراجعة سياسة الجوار الأوروبية بمناسبة زيارة المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار و مفاوضات التوسيع جوهانس هان للجزائر سنة 2016 وسنة 2017 وخلال الاجتماع السادس للجنة الشراكة الجزائر/الاتحاد الأوروبي الذي عقد بالجزائر بتاريخ 7 ديسمبر 2016 واجتماع المجلس الأوروبي في مارس 2017 ببروكسل تمت المصادقة على وثيقتين تكميليتين حول تقييم اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي وحول الأولويات المشتركة المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية المراجعة والتي فتحت سبل تعاون محورية بين الطرفين، وكان للجزائر السبق في إبرام مثل هاتين الوثيقتين اللتان تدرجان في إطار تعزيز العلاقات الشاملة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، كما باشر الاتحاد الأوروبي حوارا حول مكافحة الإرهاب مع البلدان الشريكة ومنها الجزائر واقترح في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية إجراءات ترمي إلى تعزيز تصدي الشركاء لمواجهة التحديات كمشكل الإرهاب والتطرف ودعم إصلاح قطاع الأمن وتسيير الحدود، كما وقعت الجزائر على مذكرة تفاهم حول إقامة شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة سنة 2013 تتضمن تعزيز التعاون في قطاع المحروقات لاسيما الغاز الطبيعي وكذا في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وهو ما يجعل الجزائر شريكا أساسيا بالنسبة لأوروبا، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تعد الجزائر أحد الشركاء التجاريين المهمين لها حيث وقع الطرفان على اتفاق إطار حول التجارة والاستثمار يحدد المبادئ المشتركة لعلاقتها الاقتصادية ويعد قاعدة تفاوض لاتفاقيات أخرى. كما عرفت المبادلات التجارية والاقتصادية الثنائية تناميا منذ 2009 حيث أصبحت أمريكا السوق الأولى بالنسبة للجزائر بحجم مبادلات يصل إلى 19 مليار دولار كمعدل في 2011 بما يمثل حوالي 25% من المبادلات التجارية مع بقية العالم. دون إغفال التواجد القوي للشركات الأمريكية البترولية في الجنوب الجزائري، فضلا على كونها شريكا مهما في مجال الدبلوماسية والأمن وفي مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل، وهذا راجع أساسا إلى التوظيف الايجابي من الجزائر لملف الإرهاب استنادا إلى تجربتها منذ التسعينات في محاربة الإرهاب وقدرتها على التنسيق مع ثلاث دول (موريتانيا والنيجر ومالي) بتشكيل حلقة الميدان أو دول الميدان، فضلا عن احتضانها للندوة الدولية لمكافحة الإرهاب بمشاركة دول الميدان.

للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي سنة 2004¹ ومكّنه من أن يستفيد من تمويلات مالية مباشرة ومن خلال تزويده بالعتاد والمعدات العسكرية، كما وقّع على اتفاق التبادل الحر في مارس 2004 مع أمريكا ليكون ثالث بلد عربي يوقّع مثل هذا الاتفاق بعد الأردن والبحرين. وفيما يتعلق بالعلاقات المغربية الأوروبية، فإن الطرفان يرتبطان بشراكة تاريخية عزّزها العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية واستفاد المغرب منذ سنة 2008 من الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي بعد إبرامه اتفاقية في هذا المجال تضم البعد الاقتصادي والمالي والاجتماعي إلى جانب البعد السياسي والإنساني².

2. إشكالية التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب وتأثيراتها

إن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي الواقعة تحت النفوذ الأوروبي تبرّره اعتبارات أمنية وأخرى اقتصادية تجلّت في مبادرة ايزنشتات ومشروع الشراكة والتبادل الحر بين أمريكا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي مبادرات ترمي إلى دعم مصالح أمريكا الاقتصادية³ ومحاربة التهديدات الأمنية معتمدة في ذلك على دول عربية حليفة كالبحرين والمغرب الأقصى لتجسيد مقترحات المشاريع التي تتقدم بها في المنطقة، ورغم أن هذه المبادرات الأمريكية جاءت لتنافس نظيرتها الأوروبية إلا أنّ الطرفان ينفيان ذلك لكنهما يتفقان على ضرورة مراعاة التوازن بين الجزائر والمغرب في سياستهما إزاء المنطقة المغربية.

إن التنافس المغربي الجزائري في تطوير علاقات ايجابية مع هذه الدول، يبلغ أوجه لدى المملكة المغربية التي تجعل منه هوسا في سياستها الخارجية، معتبرة أن كلّ تحرك خارجي للجزائر موجّه ضدها في حين أن حركية الجزائر الدبلوماسية تحددها اعتبارات سياسية تتعلق بشؤونها الداخلية وسعيها لتنويع مسارات التعاون الإقليمية والدولية⁴ بعد ما مكثت ردحا من الزمن في عزلتها، وليس الجدوى منها استهداف المغرب وتسطير مخططات عدوانية كما يروج له في حملاته الدعائية ضد الجزائر.

¹ في هذا الإطار صرّح دافيد جونز (DAVID JONES) المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية بأن إسناد هذه الصفة إلى المملكة المغربية هو قرار صادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهو "اعتراف أمريكي يقرب العلاقة الثنائية بين البلدين تقديرا للدعم الثابت للمغرب في الحرب على الإرهاب والدور المهم للعاهل المغربي كقائد متبصر في العالم العربي".

² المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي، "المغرب والاتحاد الأوروبي"، 10 ماي 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني :

https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/6235/node/6235_ar (10 ماي 2016).

³ يبقى الهدف من المشروع الاقتصادي مالي من خلال زيادة الشراكة التجارية مع المنطقة في مقابل التزام تلك الدول إدخال إصلاحات في المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية وتطوير مفهوم حقوق الإنسان وإشراك المرأة في الحياة العملية.

⁴ عبدالنورين عنتر، "الحلف الأطلسي والدول المغربية: توازنات جديدة"، (مرجع سابق ذكره)، ص 81.

وعليه، قادت حساسية العلاقات بين الجزائر والمغرب إلى بروز إشكالية التوازن الإقليمي في علاقات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية، حيث تدأب هذه الأطراف إلى عدم دعم طرف على حساب الآخر علانية من أجل تقادي تأجيج الصراع بينهما بشكل قد يفقدهما مركزيتهما في المنطقة، فهي لا تدعم طرفا إلا بالمقدار الذي لا يجعل الطرف الآخر ينتقدها ويتخذ موقفا ضد مصالحها، ولعل طبيعة دور كل بلد من منظور هذه الدول هي التي تجعل لعبة التوازن الإقليمي مبررة، فكما سلف الذكر يعدّ المغرب حليفا تقليديا لكل من أمريكا وأوروبا لا يمكن تجاهله، كما تضطلع الجزائر هي الأخرى في نظر هذه الدول بدور كبير مغاربيا وساحليا يجعلها نقطة ارتكاز جيوسياسية لا غنى عنها.

إن إقدام هذه الدول على تعميق علاقاتها بالجزائر غالبا ما يكون مرفوقا بمحاولتهم طمأنة الطرف المغربي من أن ذلك لا يكون على حسابه، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين خلال زيارته للرباط في فبراير 2000 "كنت قد أشرت... أن الولايات المتحدة تسعى إلى توسيع اتصالاتها مع الجزائر فيما يتعلق بتشجيع السلام والاستقرار الإقليميين، ولن نفعل ذلك على حساب المغرب، ليس هناك لعبة صفرية أقيمت عليها الولايات المتحدة...". وتتبع نهج التوازن أيضا دول أخرى مثل فرنسا وروسيا والصين وغيرها من الدول العربية والآسيوية، فالزيارات المغاربية التي تقود مثلا مسؤولين أوروبيين - ماعدا بعض الزيارات ذات الطابع الثنائي - تبدأ بتونس عوض الجزائر والمغرب حتى لا ينظر إلى ذلك أنه دعم لأحدهما على حساب الآخر¹، فالعلاقة السلبية في التعاملات البينية بين الأقطار المغاربية - بسبب الخلافات الحدودية والمشاكل السياسية الداخلية - عملت على جعل الأقطار المغاربية عاجزة عن إحياء دور المؤسسات التكاملية وعلى بلورة إستراتيجية موحدة تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي².

إن هذا التوازي الأمريكي والأوروبي في علاقتهما مع كل من الجزائر والمغرب لم يسمح بتكامل أدوار هاتين الدولتين وإنما أدى إلى إثارة حفيظة بعضهما وإدخالهما في وضع مشحون لسعي كل منهما إلى كسب ودّ القوى الكبرى، ومن تجليات ذلك موقف هذه الدول من القضية الصحراوية حيث يتصف الموقف الأمريكي بالغموض وعدم الثبات، أما الموقف الأوروبي فيتميز بالانقسام وتبني سياسة المحاور التي ساهمت في تعميق التباعد الجزائري المغربي وعدم حسم الخلاف بصورة نهائية و تأجيل الحلّ.

¹ عبدالنور بن عنتر، "الحلف الأطلسي والدول المغاربية: توازنات جديدة"، (مرجع سابق ذكره)، ص ص 79 - 81 .
² عبد اللطيف بوروبي، "العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 2001 : تعاون بلا شراكة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 428، أكتوبر 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://politics-constantine.yolasite.com/resources/mustaqbal_428_abedalatif.pdf، (05 فبراير 2016).

بناء على ما سبق، يمكن القول أن اندفاع الجانبين الأوروبي والأمريكي وراء احتواء المنطقة المغاربية لا يقتصر على أسباب موضوعية متعلقة بمكافحة أشكال التهديدات الواردة إلى مجتمعاتهم من الضفة الجنوبية، ولكن هناك أسباب أخرى غير متجلية تتمثل في إحكام السيطرة على منطقة نفوذ تقليدية خصوصا لدى أوروبا التي تتوجس من التمدد الأمريكي ورغبته في تعميم نموذج العراق وسياسة النفط، لتتواجد بذلك المنطقة المغاربية في صلب التجاذب الدولي بين نظامين إقليميين "النظام الشرق الأوسطي" و"النظام المتوسطي" اللذان يشكلان انكشافا أمنيا على الجزائر ودول المنطقة.

وإلى الآن لم تنتبه الدول المغاربية في سياساتها الرسمية إلى المخاطر المحدقة بالمنطقة ومصيرها الإقليمي جزاء الصراع الجاري عليها بين هذه النظم الدولية بسعيها الحثيث إلى بلورة سياسات وخيارات ترمي إلى تأهيل مجتمعاتها بأسباب النهوض الاقتصادية التنموية والسياسية والقيام بإصلاح عميق في نخبها ومؤسساتها وخياراتها استراتيجية بنيتها صادقة وجدية، بشكل يمكنها من تحصنها من المطامع الخارجية والاستغلال الأجنبي، عوض الحرص على كسب رضا الأطراف الخارجية الرامية لاستتباعها، وتقسيمها واستمماج كيانات أجنبية بالمنطقة¹.

المطلب الثاني : توقعات مستقبلية للبيئة الأمنية في الجزائر

1. الاتجاه التشاؤمي: اضطراب الوضع في الجزائر

يقوم هذا الاتجاه على اختبار بعض الاحتمالات السلبية والتي إذا تجسدت على أرض الواقع فإنها ستكون ذات تأثيرات كبيرة، والجزائر بحكم ما يطوق حدودها الواسعة من تهديدات خطيرة على الصعيد الخارجي وما يواجهها على الصعيد الداخلي من تحديات كبيرة كالبطالة ومتطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي والمؤسساتي يجعل الاتجاه التشاؤمي افتراضا لمستقبل ممكن ومحتمل حدوثه.

إن التحديات التي تواجهها الجزائر داخليا تزايدت حدتها مع انهيار أسعار البترول وتنامي الضغوط الاقتصادية وضغوط المطالب الاجتماعية بعد زمن البحبوحة التي عاشتها الجزائر، وترتبت عنها عوائد مالية بقيمة 800 مليار دولار لكنها لم تسهم في القضاء على التبعية الكاملة لقطاع المحروقات الذي يمثل 98% من الصادرات، ويساهم بـ 60% من الدخل الوطني، حيث أن انخفاض سعر البرميل إلى ستين

¹ عبد الاله بلقرز، "الصراع على المغرب العربي: النظام الشرق أوسطي و النظام المتوسطي والبدائل"، مجلة الرأي الآخر، بيروت، العدد 24، سبتمبر 2008.

دولارا قلص موارد الجزائر المالية بنحو 50%، مما جعل الجبهة الاجتماعية رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما يجعل الدولة عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها الداخلية للأخذ على عاتقها تحسين البنية الاقتصادية الهشة التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الحكومي من خلال المشاريع التي تطلقها الحكومة عبر المخططات المتتالية.

وعليه، سيؤدي هذا الوضع إلى ارتفاع معدلات البطالة التي يعاني منها غالبية الشباب، والتي كانت محرّكاً أساسياً للحراك الشعبي في بعض الدول العربية نتيجة عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب العمالة، كما أنه رغم بعض الإصلاحات التي تم الإعلان عنها إلا أن تحقيق النتائج بالسرعة المطلوبة لن يكون ممكناً على المدى القصير وهو ما سيتسبب بالمساس بالسلم الاجتماعي مستقبلاً وبروز ظاهرة الاحتجاجات التي بلغت ذروتها في 2011 بما عرف حينها "باحتجاجات الزيت و السكر" ورفع الإجراءات التشفية التي ترى فيها بعض الفئات أنها فاقدة للمصداقية في ظل ظواهر الفساد المالي والسياسات الاقتصادية الفاشلة¹.

إن الجزائر التي شهدت الأزمة الاقتصادية الحادة التي هزت البلاد عام 1986، والتي ترتّب عنها انفجار اجتماعي في أكتوبر 1988، ليست بمنأى عن تكرار مثل هذا الوضع، خاصة وأنها مطوقة بمحيط إقليمي مضطرب ومتزعزع ترتّب عنه تداعيات خطيرة على الدولة، حيث تعرف جنوباً دولة مالي فشلاً دولانياً جعلها مصدر تهديد دائم، وعلى الحدود الشرقية تعرف ليبيا حالة انفلات أمني نتيجة الاستقطاب السياسي الذي أدّى إلى حروب داخلية، جعل من الصعب على الحكومة الرسمية التّحكم في دواليب الدولة، وهو ما قد يعرّض الجزائر لانتقال عدوى الفوضى بداخلها.

فضلا عن ذلك، فإن التوترات الأمنية في الشرق الأوسط وامتداداتها الإقليمية بالمنطقة المغاربية والتي أفرزت نشاطاً واسعاً للتنظيمات الإرهابية التي استغلت شبكات ترويج المخدرات والأسلحة خدمة لأهدافها، سيدفع الجزائر إلى رفع معدّل الإنفاق العمومي لصالح ميزانية الدفاع كأولوية مقارنة بتجسيد الإصلاحات الاقتصادية، ممّا يقود إلى تدهور المستوى المعيشي للسكان وانتشار الفقر الذي سيكون دافعا لمشاركة بعض الأفراد في المظاهرات العنيفة الراضية للحكومات وسياساتها أو انخراطهم في التنظيمات الإرهابية.

¹ محمد المهدي شنين، "ما بعد الوفرة ... مآلات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط"، 12 جانفي 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني : http://bohothe.blogspot.com/2015/01/blog-post_12.html، (18 مارس 2018).

ولقد كانت الأحداث التي شهدتها مدينة غرداية والمتمثلة في اشتباكات دامية منذ أكثر من عامين 2013 و 2014 بين الأمازيغ الإباضيين والعرب المالكيين وما شهدته مدينة عين صالح سنة 2015 من احتجاجات ضد استغلال الغاز الصخري في الجنوب، وتلك التي نظمتها الشرطة في أكثر من ولاية جزائرية تنديدا بظروف العمل مظهرا من مظاهر التوتر والاحتقان الداخلي بالدولة، كما أن الإضرابات في سنة 2017 التي قام بها التجار في عدد من الولايات بسبب قانون المالية وتلاميذ المدارس حول العطلة الشتوية وتلويح النقابات المستقلة بتصعيد الاحتجاجات بسبب قانون التقاعد ومشروع قانون العمل وإضرابات الأطباء المقيمون بسبب ظروف العمل الصعبة¹ هي دلالات على تزايد الاستياء الشعبي وقلق المجتمع من إخفاق السلطة بالبلاد في إدارة الوضع الداخلي وعدم قدرتها على إيجاد الحلول الكافية لتجاوز الأزمة السياسية والاقتصادية وتحسين مستوى معيشة السكان².

إن الإبقاء على الوضع دون إيجاد حلول جذرية له من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة استقرار الجزائر على المدى الطويل، خصوصا وأن الجزائر تعترضها تهديدات خطيرة تطل أمنها وتقوض مفهوم الدولة المركزية بعد بروز مطالبات بالانفصال في المناطق التي شهدت موجة الحراك العربي تقودها حركات متطرفة تنادي بزوال الحدود القائمة مما يجعل المخاوف المطروحة بشأن أمن البلاد جدية، في ظل بيئة محتضنة للاختراقات الأمنية ضد مصالح الدولة.

إن سيطرة هاجس الانفصال على الوعي الجماعي في الجزائر له مبررات تاريخية في فترة الاستعمار الفرنسي وأيضا جيوسياسية بما تضمنه مخطط التوارق الرامي لإنشاء دولة في الجنوب تتخذ من تمنراست عاصمة لها، وتضمنه مشروع الحركات الأمازيغية المطالبة بمنحها الاستقلال بشمال الدولة، والتي تحتضنها قوى خارجية لها مصالح بالجزائر، فالارتباط العضوي بين حركة "الماك" الانفصالية لاستقلال منطقة القبائل و حركة "التجمع من أجل القبائل" التي ظهرت مؤخرا سنة 2017 بقرية عروس ببلدة آيت أومالو بولاية تيزي وزو بالدوائر غير رسمية الصهيونية³ والفرنسية تشكل تهديدا دائما لوحدة البلاد، لا يمكن التغاضي عنه في ظل تنامي الخطابات المتحاملة على الجزائر والتي تستهدف تحريك نفسية الشعب باستثارة غضبه لغرض

¹ وكالة الأنباء الجزائرية.

² Mohamed CHAOUCHI, « Algérie : Violences intercommunautaires à Ghardaïa : quels enjeux ? », Diploweb.com online, 4 janvier 2015, disponible sur : <http://www.diploweb.com/Algerie-Violences.html>, (consulté le 23 Mars 2017).

³ حيث يحظى رئيس الحركة المتطرفة الماك بدعم من اللوبيات الصهيونية، حيث أعلنت الملحقة العسكرية بسفارة الكيان الصهيوني برومانيا أن المجمع اليهودي الأمريكي دعم الحركة بمليون أورو لتمويل نشاط الحركة الانفصالية بالجزائر وفروعها في غرب أوروبا، كما أعلنت أن الكيان الصهيوني سيكون أول من سيفتح تمثيلية دبلوماسية بمنطقة القبائل.

النصل الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

حمل الجزائريين على الدخول في مغبة الاحتجاج ونشر الفوضى على شاكلة الدول العربية الأخرى، بعدما اعتبرت الجزائر استثناء في ما سمي بـ "الربيع العربي" وهو الأمر الذي قد يجد تصديقا له في أرض الواقع، خصوصا في ظل اجتماع مجموعة من المؤشرات التي إذا ما استوتنت بلدا فإنها تكون سببا في اضطراب الوضع ولخص بعضها المفكر السياسي الجزائري عبد المجيد مناصرة فيما يلي:

أ. على الصعيد الداخلي :

إن المشاكل التي تعرفها الجزائر داخليا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أدت إلى توفير بيئة حاضنة للهشاشة تسهل لكل من يعادي الجزائر استغلالها في خدمة مصالحه ورهن مستقبل شعب الجزائر، ويمكن حصر عوامل الهشاشة والتوتر فيما يلي :

← انسداد الأفق السياسي وفشل التغيير الديمقراطي وتحجيم دور المعارضة وفرض أغلبية برلمانية لا تكتسب مصداقية شعبية،

← التخوف من عدم سلمية انتقال السلطة وتحولها إلى حرب أهلية على غرار ما حدث في التسعينيات،

← تراجع أسعار النفط وتأجيل المطالب الاجتماعية والسياسية وتجميد الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وبما أن النظام السياسي الجزائري يحكم بشريعتين: الشرعية الثورية (التاريخية) التي تآكلت والشرعية النفطية (المال) التي تراجعت بفعل انهيار أسعار النفط، سارعت الجزائر في المؤتمر الدولي الذي عقد في الجزائر حول الطاقة من أجل حمل الدول المنتجة للبتترول إلى الاتفاق على تسقيف إنتاجه، وهو دليل على أن الجزائر ربطت مصيرها بالنفط بجعل مستقبلها القريب مرتبط بارتفاع أسعاره،

← ضعف أداء الإدارة الجزائرية وعجزها في تحويل التصريحات المعلنة إلى سياسات وبرامج ميدانية تحدث التغيير والتحسين وعدم امتلاكها لمهارة توقع الأحداث قبل وقوعها،

← فساد مرتفع يرافقه تكوين تحالف سياسي غير شفاف يتجسد في صناعة رجال مال وأعمال مقربين من السلطة لهم الحظوة والامتيازات على حساب رجال أعمال آخرين غير مرغوب في نجاح أعمالهم،

← غياب الأمل في المستقبل الذي يصنع يأسا عند الشباب وتخوفا عند الشعب وريبة في المحيط الدولي حول مستقبل الجزائر.

ب. على الصعيد الخارجي

تعرف الجزائر حملة تهويل خارجية للوضع الداخلي بالدولة بترشيحها ضمن قائمة الدول التي ستشهد موجة ثانية للربيع العربي وذلك من خلال جملة من الانتاجات الأكاديمية أو المواد الإعلامية أو حتى تكهّنات انحيازية تداولتها أطراف سياسية¹، وبفسر هذا الاهتمام المفاجئ والمستمر بالشأن الداخلي للجزائر رغبة القوى الأجنبية المتواجدة عسكريا بمالي والنيجر وليبيا وتونس إلى تشديد الخناق على الجزائر واستهدافها في سياق محاولات التغيير الجغرافي والهوياتي والسياسي لمنطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي بتجديد تركيبتها وإعادة صياغة حدودها، وبسبب كون الجزائر حجرة تعثر في طريق هذه المحاولات لموقفها الرفض للتدخلات الخارجية وامتناعها عن الانخراط في الكثير من التحالفات الدولية التي تهدف نظريا إلى محاربة الإرهاب.

إن تمسك الجزائر بمبادئها الدستورية أفاض عليها بوابل من الانتقادات الخارجية من الدول الغربية وحتى العربية التي تبنت خطابات تحريضية ضدها مستغلة الفرص للمساس بالوحدة الوطنية سواء لتأكيد ولاءاتها للدول الغربية أو كرد فعل لمواقف الجزائر السلبية إزاء سياساتها المخالفة للشرعية الدولية، وقد ظهر ذلك جليا في الدعم المغربي الرسمي لمشروع حركة "الماك" الانفصالية في الأمم المتحدة في إطار المساومة المغربية لمراجعة الجزائر موقفها المؤيد للصحراء الغربية وفي ما أفرزته الرهانات الطاقوية المرتبطة بالغاز الجزائري، من سعي غربي لفرض واقع جيوسياسي جديد على غرار سوريا للتحكم عن قرب في مصادر الطاقة وتوجيهها بما يتماشى ومصالحهم التي تتطلب الخروج عن التبعية الطاقوية لروسيا، ووصل الأمر

¹ ولقد أحصى المفكر السياسي عبد المجيد مناصرة في مقاله "من يهدد الجزائر ومن يحميها؟" عددا كبيرا من المساهمات التي صدرت من دوائر غربية قريبة من صناعة القرار اهتمت بالوضع الجزائري مسلطة الأضواء على المستقبل الغامض الذي سيقود الجزائر إلى حافة الانهيار وأنها ستجتاحها انتفاضات شعبية كبيرة ومؤامرات داخل دوائر السلطة للوصول إلى مقاليد الحكم، بالنظر للانسداد السياسي في قمة السلطة ووضعية الدين، الاقتصاد والديمقراطية التي اعتبرتها بعض الدراسات تشكل خليطا يندب بالانفجار في الجزائر. كما تركز الجرائد والمجلات الأوروبية سواء اليمينية أو اليسارية منها اهتماما بمتابعة الوضع الجزائري، متبينة موقفا سلبيا إزاء مستقبل الجزائر يفتح على مشهد مقلق ينبؤ بتوجسها من انهيار الدولة، وبلغ بهم الوضع إلى التكهن بتكرار سيناريو الحرب الأهلية في حلب السورية بالجزائر في مقال كتبه "بيير دوفراي" "Pierre defraign" وهو مدير تنفيذي للمركز الأوروبي Madariage College ومدير عام شرفي في المفوضية الأوروبية عنوانه بـ: بعد حلب الجزائر؟ : (Après Alep.l'Algérie ?).

إلى اتهام الجزائر بتواطؤها مع الجماعات الإرهابية وتمويلها¹ والتشكيك في حقيقة محاربتها لها²، وأن للجزائر يد في حالة الفوضى القائمة في منطقة الساحل التي حولتها إلى مكبّ نفاياتها³، بل أكثر من ذلك اعتبار الجزائر عملاق يخشى ظله⁴.

وأمام هذا الوضع، تم إصدار بيانات عن وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية للتأكيد بوحدة الشعب واستقلاله ورفضه التدخل في شؤونه الوطنية وللتنديد بما تم تداوله ضد الجزائر، علما أنه ليس له أي تأثير عليها لغياب علامات الموضوعية وتزييف واقع الجزائر وآفاقها. كما اعتبرت السلطة أنه في ظل الضغوطات والمخاوف المترتبة عن التحديات الشاملة والإقليمية التي تهدد الإنسانية قاطبة، فإن الدول على شاكلة الجزائر التي نجحت في التحرر من غياهب الاستعمار والقضاء على الإرهاب تعتبر قيمة أكيدة لا يمكن أن تهزها الرياح⁵، وذلك في ردّ واضح على الحملة الاستفزازية التي شنتها الأطراف الأجنبية لوضع الجزائر تحت مجهر الدراسة على احتمال اشتعال فتيل أزمة لتنفيذ نظرية الفوضى الخلاقة.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن النظرية المؤامراتية قد تبدو مخالفة للعلمية وتشير إلى تقاعس فكري في تبسيط مجريات الأحداث واستحداث أكباش فداء وتكوين أعداء يصرفون النظر عن الأعداء الحقيقيين، إلا أنها وإن لم تكن المفسرة الوحيدة للوقائع لا ينبغي تجاهلها من وجهة النظر المنهجية لأن لها موضعها أحيانا⁶ في كشف كيفية استغلال القوى الخارجية لموجات الفوضى التي مست بعض الدول في المنطقة العربية والمغربية، فاكتشاف خلية أجنبية تقوم بالتجسس لصالح الكيان الصهيوني في مدينة غرداية⁷ يؤكد

¹ جيريمي كينان *Jeremy Keenan*: انثربولوجي بريطاني مهتم بالأوضاع في منطقة الساحل والصحراء، وهو أستاذ باحث ومشارك في برنامج أبحاث في كلية الدراسات الأفريقية والشرقية التابعة لجامعة لندن.

² Abdelkader ABDERRAHMANE, « Algeria's Foreign Policy: The View From The Edge African », *Journal for prevention and Combating of Terrorism*, Vol 5, N°1, December 2016, p 173.

³ Expert's Workshop, Clingendael, The Hague, 28 September 2012.

⁴ Borzou DARAGAH, «Algeria: A Giant afraid of its own shadow», *Financial Times*, 3 avril 2013, disponible sur : <https://www.ft.com/content/5e3b9414-9b84-11e2-a820-00144feabdc0>, (consulté le 7 Octobre 2017).

⁵ الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية.

⁶ برتران بادي، دومينيك فيدال، ترجمة نصير مروة، "من يحكم العالم؟ أوضاع العالم 2017"، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، ط1، 2016.

⁷ جريدة الوطن.

تجدر الإشارة، أن فرض الكيان الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط أفضى إلى خلق نظام إقليمي صراعي انتقلت تداعياته إلى منطقة المغرب العربي وأفريقيا، حيث يسعى الكيان إلى إعادة ترتيب أولويات حركته الخارجية بما يحقق له الهيمنة والتوسع تكريسا لأحلامه التوراتية في بناء دولة كبرى، وعليه فقد بسط نفوذه في المغرب العربي وفي أفريقيا حرصا منه على إفقاد العمق الاستراتيجي للدول العربية في القارة السمراء، وكذا كسب الشرعية الدولية عبر تأمين الاعتراف به من قبل المجموعة الإفريقية وتأمين احتوائها في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية خدمة لمصالحها، وكذلك الاعتراف القانوني والواقعي بالوجود الصهيوني وأمنه في المنطقة العربية وغيرها من المناطق والذي عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غريون مؤكدا "أن الطريق الأكثر ضمانا للوصول إلى السلام والتعاون مع جيراننا لا يكون بدعوة شعب إسرائيل ووعظه بسلام كما يفعل محبو السلام من البسطاء، ولكن عن طريق الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصدقاء في آسيا وأفريقيا والذين سيفهمون أهمية إسرائيل وقدرتها على الإسهام في تقدم الشعوب النامية، كما أنهم سينقلون

على خطورة الاختراقات الأمنية والترويج الإعلامي الأجنبي باندلاع ربيع عربي آخر في الجزائر، ما دفع الوزير الأول السابق عبد المالك سلال إلى التصريح بقوله أن "الربيع العربي لا نعرفه ولا يعرفنا"، كما أن شخصيات عربية كالأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله أشار بمناسبة يوم القدس العالمي بالقول " شاهدت في الأيام الماضية بعض الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية تتحدث عن صراع بين المالكيين والإباضيين، أي أن الغرب يريد أن يقدم الصراع على أنه صراع مذهبي وطائفي، وهذا الذي يُعمل عليه على مستوى المنطقة ككل"، أما عبد الباري عطوان الكاتب الفلسطيني المقيم في لندن ورئيس تحرير جريدة « رأي اليوم » يرى هو الآخر أن الجزائر مستهدفة من دول عربية وأجنبية¹ لتمرير مشاريع التقسيم والتفتيت التي تحاك الآن ضد الدول العربية².

كما أن تعدد الثغرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في السياسات التي انتهجتها الجزائر يشكّل معضلة حقيقية لاستقرارها خصوصا في ظل استمرار الفوضى الأمنية في الدوائر الإقليمية المحيطة بها، بدفعها لضريبة الجوار الإقليمي الملتهب حيث سبق وأن نُفذت محاولات إرهابية عديدة مست بأمن البلاد قادتها جماعة جند الخلافة في أرض الجزائر التابعة لتنظيم "داعش" بعد إعلانه الجزائر ولاية تابعة له سنة 2014، والتي تجند عناصرها من المقاتلين العائدين من مساح القتال بتكليفهم بعمليات إرهابية منفردة كهجوم تقننورين سنة 2013 أو الهجوم الانتحاري المحبط الذي تم شنه ضد مركز للشرطة بقسنطينة سنة 2017 أو من خلال الانخراط في مجموعات إرهابية منظمة تحاول تجنيد أفراد جدد كما هو الشأن بالنسبة لجماعة "نصر الإسلام" في منطقة الساحل التي أعلنت توحيدها بعد انضمام كل من حركة "أنصار الدين" و"كتيبة ماسينا" و"المرابطون" و"تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"³. إن ذلك، يطرح احتمال عدم قدرة الجزائر على مواجهة هذه التهديدات ومنع تمددها وانتشارها بصورة دائمة، خصوصا وأن تكلفة حماية الحدود وتأمين الجوار يتطلب مجهودات ضخمة قد تعجز الجزائر على بذلها في ظل مشاكلها الداخلية.

ذلك المفهوم إلى جيرانهم العرب". و لمزيد من التفاصيل حول سياسة إسرائيل في أفريقيا انظر المؤلف رائد حسنين، "السياسة الإسرائيلية في أفريقيا وأثرها على الأمن القومي العربي (حالة إيريتيريا نموذجا)"، دار ابن رشد، القاهرة، 2017، ودراسة حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الإسرائيلية الأفريقية في عالم متغير: رؤية عربية"، مجلة شؤون عربية، سبتمبر 2001، العدد 107، ص ص 150-172.

¹ دور اللوبي الفرنسي المعادي للجزائر والتسويق الإعلامي الغربي والعربي ضد الجزائر.

² Mehdi TAJE, « La déstabilisation de l'Algérie: scénario catastrophe pour la Tunisie », Leaders, 15 juillet 2015, disponible sur : <http://www.leaders.com.tn/article/17521-la-destabilisation-de-l-algerie-scenario-catastrophe-pour-la-tunisie>, (consulté le 13 Octobre 2017).

³ DURAND Gwendal, L'organisation d'Al-Qaida au Maghreb islamique. Réalité ou manipulations ?, L'Harmattan, Paris, 2011, p 124.

2. الاتجاه الإصلاحى: منعطف التغيير فى الجزائر

يتعلق الاتجاه الإصلاحى فى تكيف وإدخال بعض الإصلاحات بقصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من أجل إنجاز حد أدنى من الأهداف المتفائلة، ويفترض هذا الاتجاه أن الجزائر ستشهد تحسناً فى أوضاعها الداخلية بشكل غير مسبوق، إذ سيبدأ اقتصادها الداخلى فى إحداث تحول هام فى مسار التنمية، فانخفاض أسعار النفط سيكون حافزاً لوضع برامج إصلاحية جديدة أو إحياء خطط موضوعة منذ وقت طويل لزيادة تحصيل الإيرادات غير النفطية وتنويع الاقتصاد الجزائرى، كما أن سياسة ترشيد النفقات بخفض الإنفاق العمومى سيسمح للقطاع الخاص بأن يتحول إلى قاطرة النمو عن طريق تشجيع الاكتفاء الذاتى ورفع معدلات الناتج المحلى الإجمالى. وقد أكدت المجموعة البريطانية لخبراء الاقتصاد (مجموعة أكسفورد الاقتصادية) أن الآفاق الاقتصادية للجزائر تبقى إيجابية رغم التحديات المرتبطة بانخفاض مداخل الدولة الناجم عن تهاوى أسعار البترول منذ 2014¹.

وتمتلك الجزائر أكبر الاقتصاديات فى العالم العربى حيث أن مستوى المديونية منخفض، فقد صنفت سنة 2012 من قبل صندوق النقد الدولى فى قائمة أقل الدول المدينة من بين عشرين (20) دولة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث قدرت ديونها الخارجية بنسبة 2.4% من الناتج المحلى الإجمالى، أما ديونها العمومية فبلغت نسبة 9% من الناتج المحلى الإجمالى² وهو ما سيسمح لها بمواجهة الصدمات الخارجية المحتملة و الحفاظ على استقرارها الخارجى.

علاوة على ذلك، فإن الإصلاحات السياسية التى أتى بها الدستور الجديد الصادر فى مارس 2016 ستكون فرصة لتجاوز المشاكل التى تعترض الدولة ومحطة لتجديد العقد الاجتماعى بين الأجيال المتعاقبة، حيث كرس التعديل الدستورى للمرة الأولى مبدأ الديمقراطية التشاركية وحفز المجتمع المدني على الإسهام فى تسيير شؤونه والمساهمة فى بلورة السياسات العمومية التى تخصه، كما تمّ دسترة فضاءات استشارية خاصة بحقوق الإنسان والشباب والحوار الاقتصادى والاجتماعى والبحث العلمى بما يسمح للجزائر باستغلال رأس مالها البشرى لخلق قفزة نوعية نحو الأمام.

¹ Oxford Economics Group, The Report :Algéria 2017, disponible sur <https://oxfordbusinessgroup.com/algeria-2017>, (consulté le 8 mars 2017).

² الموقع الالكترونى للبنك الدولى.

ففيما يتعلق باستثمار الموارد البشرية كركيزة أساسية للتغيير، ستؤدي الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج دورا مهما سواء عن طريق التحويلات بالعملة أو من خلال التأثير الثقافي والسياسي لصالح الجزائر، حيث أنه في قوائم أكبر الجاليات الأجنبية في مختلف الدول الأوروبية، تتواجد الجزائر في المرتبة الأولى في فرنسا إذ بلغ عدد المهاجرين الجزائريين أكثر من 5 ملايين ونصف مليون شخص¹ وهو ما يشكل موردا أساسيا لخلق الثروة وقيادة التغيير.

كما يتوقع أن تحظى الجزائر بامتيازين كبيرين يمكنها من أن تحوز على ورقة ضغط في سياستها الخارجية وإثبات حضورها على الصعيد السياسي بشكل لا يمكن تجاهله من قبل الدول الكبرى، أولها من خلال إحكام القبضة على مصادر الغاز باعتباره عصب السياسة ونبض القوة وأداة نفوذ وهيمنة، ورهان اقتصادي حيوي ضمن إطار عملية العولمة الطاقوية خصوصا في سياق الصراع الروسي الأوروبي حول خطوط الغاز وسعي أوروبا لتتويع مصادر الغاز وتفاذي تمرير أنابيبه على التراب الروسي².

بحيث يتوقع أن تقوم الجزائر بتعزيز دورها كعمون رئيسي للغاز نحو أوروبا، حيث أنها تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا (41%) وقبل النرويج (25%)³ وبذلك تمتلك الجزائر شركاء ذوي ثقل كبير على الصعيد الدولي ما يسمح لها أن تحتل مكانة هامة في العلاقات الجيوسياسية والاقتصادية، كما من شأنها أن تعزز من هذه المكانة إن قامت بتوظيف الطاقة البديلة كبديل للريع النفطي كونها تحوز على إمكانات طبيعية هائلة في هذا المجال بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم.

ففي سياق السباق الدولي نحو التنمية المستدامة وسعي القوى الكبرى في تحويل مصادر الطاقة غير الناضبة إلى تراث عالمي يمكن لأي دولة استغلاله، يمكن للجزائر أن تحظى بحصص كبيرة لفرض نفسها كمورد رئيسي للطاقة البديلة عند الدول الغربية، لكون أكبر مخزون للطاقة المتجددة متواجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحتل فيها الجزائر بصحرائها الواسعة الجزء الأكبر.

¹ Site électronique de l'Association Internationale de la Diaspora Algérienne.

² كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، صص 153-171، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_02/article_06.pdf (15 مارس 2017).

³ Mehdi LAZAR, Sidi-Mohamed NEHAD, « Vers une nouvelle Algérie ? », diplomweb Online, 8 décembre 2013, disponible sur : <http://www.diplomweb.com/Vers-une-nouvelle-Algerie.html#nh13>, (consulté le 23 Septembre 2017).

الفصل الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

وثانيها، أنه في ظل التنافس الأمريكي الأوروبي لإحراز مراكز نفوذ أو تأثير على طول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وقيام الاتحاد الأوروبي باعتماد تصور استراتيجي جديد لسياسته الخارجية والأمنية، والرامي إلى توسيع دوره الأمني والسياسي عوض الاهتمام فقط بالجوانب الإنسانية والاقتصادية وإدارة ما بعد الأزمات¹ ستعتمد الجزائر على مكانتها كفاعل محوري للأمن في منطقة جنوب المتوسط بشكل يسمح لها بالحصول على ميزة تفاضلية مع الدول الكبرى، ويؤهلها للتأثير في السياسات التي يتم تسطيرها في محيطها الاستراتيجي.

بذلك، ستتواجد الجزائر بحكم موقعها الجيوستراتيجي المتميز وإمكاناتها الطبيعية والمعدنية والطاقوية والسكانية وقدراتها العسكرية وخبرتها في مكافحة الإرهاب التي اكتسبتها خلال فترة التسعينيات في مركز اهتمام القوى الكبرى وشريك أساسي عند بناء تصوراتهم الإستراتيجية المتوسطية والمغربية والساحلية، فتكون لها الحظوة في الاستفادة من فرص التنسيق والتعاون التي تقترحها هذه الأطراف في المجالات التي تلتقي فيها مصالح الجميع والتي يمكن حصرها على المدى القصير في الطاقة والأمن.

من جهة أخرى، يتوقع أن يظل الاضطراب السياسي في المنطقة العربية والمغربية حاضراً لكن لن يكون له نفس الآثار التخريبية، ولن تمتد هذه الآثار إلى الجزائر بحكم المجهودات المبذولة من قبل المصالح الدبلوماسية من خلال الوساطة وتشجيع الحوار والحلول السياسية ومن طرف المصالح الأمنية في الجزائر لتأمين الحدود وتعزيز قدرات الجيش للتدخل السريع لمواجهة الاختراقات الأمنية والتدخل في حالات الأزمات الأمنية والإنسانية.

كما أن فشل الحراك العربي في الدول التي انطلق فيها أدى إلى استهجان من قبل الشعوب الأخرى التي تعتبره موجة خراب مست المنطقة العربية وأدت إلى تقسيمها وتطيفها، وبالنسبة للجزائر فقد استغلت السلطات الاضطرابات التي صاحبت "الربيع العربي" ووظفتها بشكل إيجابي لتعزيز ثقة الجزائريين في السلطة. وقد لُوْحظ في استقصاءات مختلفة ومنها البارومتر العربي² في طبعته لعام 2013 أن نحو 78% من المستجوبين في الولايات الجزائرية يطالبون بتطبيق إصلاحات تدريجية غير راديكالية خصوصاً بعد انتكاسات

¹ Commission Européenne, «Une stratégie globale pour la politique étrangère et de sécurité de l'Union européenne», Bruxelles, 28 juin 2016, disponible sur : <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-10715-2016-INIT/fr/pdf>, (consulté le 23 Septembre 2017).

² البارومتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبية، تقدم رؤية علمية للاتجاهات والقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين في العالم العربي. تقوم الشبكة بإجراء استطلاعات للرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بناء على أسس علمية وموضوعية منذ عام 2006.

الربيع العربي¹، كما أنه ليس من مصلحة الدول الغربية أن يمسّ الخراب كل دول الجنوب لاسيما الجزائر التي ستحصنها من انتقال موجة التهديدات إلى أراضيها.

إن التّحديات الجمّة التي تواجه دول المغرب العربي ستجعل التعددية والتعاون المشترك هي المفتاح لكل تلك المشكلات، بل إنها أصبحت ضرورة أكثر منها اختياراً وأن الحل دوماً سيكون إقليمياً ولم يعد محلياً أو دولياً بعد ذلك نظراً لطبيعة التهديدات التي تواجهها هذه الدول، لذلك فإنه من المتوقع أن تحافظ الجزائر على علاقات طبيعية مع دول المغرب العربي وستعمل على تفعيل الاتحاد المغاربي بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية القائمة مع ثبات موقفها المبدئي حول الصحراء الغربية، كما سيتم العمل على تعزيز العلاقات التعاونية مع المملكة المغربية دون أن يحصل انفراج تام يقود إلى فتح الحدود البرية بين الدولتين² لاعتبارات موضوعية متعلقة بظاهرة الإرهاب والمخدرات والتهريب بين الدولتين.

كما يتوقع على المدى البعيد أن تعمل دول المغرب العربي على تفعيل الوحدة المغاربية باعتبار أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية القائمة وفق رؤية مغاربية مشتركة، ذلك أنه لا يمكن تصور أمن أي قطر مغاربي بمعزل عن أمن الأقطار المغاربية الأخرى، كما أن الأمن الجزائري لا يمكن تصوره خارج نطاق الأمن المغاربي المشترك، وهناك مؤشرات التقارب بين دول المنطقة من خلال مبادرتي الجزائر والرباط ومن خلال عمل الخبراء في نطاق الاتحاد المغاربي والذي سيقود إلى إرساء إجراءات الثقة والحوار بين الدول المغاربية وتغليبها على الحسابات السياسية للأنظمة، خصوصا وأن المشكلات المشتركة عاجلة تقتضي العمل لتجاوزها بصورة حثيثة ومشاركة فسيكون بذلك توقع إنجاز الوحدة المغاربية نابع من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس.

¹ بوحنة قوي، "مهددات الاستقرار: التحديات الأمنية ومستقبل الأوضاع في الجزائر"، 24 جوان 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://ahwalelbelad.com/news/55156.html>، (24 جويلية 2017).

² Aomar BAGHZOUZ, « L'Algérie et les révoltes arabes: ni exception ni domino », Outre-terre, N°29, 2011, pp. 159-174, disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2011-3-page-159.htm>, (consulté le 25 septembre 2017).

3. الاتجاه الخطي: ثبات الاتجاهات الراهنة

ويتعلق باستمرار الأوضاع الراهنة من حيث ما تحمله من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز على التغيير، ويفترض الاتجاه استمرار ثبات المجرى الرئيسي للوضع نحو المستقبل ومن ثمّ فليس مطروحاً فيه ظهور تغيرات جوهرية في النمط الحالي إزاء التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن سمات الثبات التي ستطبع مستقبل الجزائر التسليم بالعمولة في تجلياتها المختلفة دون اتخاذ الإجراءات الكفيلة للاستفادة من مزاياها والحد من مخاطرها واستمرارية التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وعدم القدرة على استغلال الموارد لعدم وضوح أولويات الدولة في تخصيصها وانخفاض كفاءة إدارة تصريف شؤون المجتمع والدولة وضعف وعي القوى الاجتماعية وقدرتهم على التغيير.

وعليه يتوقع في إطار هذا الاتجاه، استمرار وضع الجزائر الحالي بشكل مفتوح على مزيد من الهشاشة الاقتصادية، بسبب تقلبات أسعار النفط الذي يُعد العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وأساس موارده المالية، وضعف الانتعاش الاقتصادي واستمرار تباطؤ النمو في التجارة الخارجية للدولة وتهميش رأس المال البشري، وتراجع دور الدولة في مجال الاستثمار والإنتاج وتدعيم البنى الأساسية والمرافق العامة.

كما أن الإصلاحات الدستورية التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016 والتي نصت على العديد من قيم الفكر الديمقراطي والانفتاح السياسي وتعزيز الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء ودور البرلمان وتأكيد مكانة المعارضة وحقوقها وضمان المزيد من الحقوق والحريات للمواطنين، فإنه من المتوقع ألا يكون لها تجسيدا فعليا في الواقع لغياب الإرادة السياسية والاجتماع جملة من الظروف التي ستحول دون استحداث التغيير المنشود، ومن بينها غياب المشروع المجتمعي في الجزائر وضعف أداء قنوات المشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية وتحجيم دور المواطن مما يعيق بناء ممارسة سياسية سليمة ويؤدي إلى إحداث القطيعة بين النخبة الحاكمة والمجتمع.

كما أن معضلة الفساد التي تعاني منها الدولة تحول دون تشجيع المواطنين على الانخراط في بلورة السياسات بما يسمح بتحسين أوضاعهم وتأمين مستقبلهم مما يدفعهم إلى ممارسة العنف والجريمة سواء كانت منظمة

أو غير منظمة في ظل عجز مؤسسات الدولة والمؤسسات التمثيلية والجمعيات المدنية في التعاطي الإيجابي تجاه انشغالاتهم¹.

كما يتوقع أن يبقى منطق الأمانة في قلب الخطاب الجزائري بسبب تنامي خطر الإرهاب ونشاط الجماعات المتطرفة في دول الجوار وفي الساحل الأفريقي، حيث أن التهديد الإرهابي سيظل قائما لوجود خلايا نائمة بالداخل وبتمدد الشبكات الإرهابية بوساطة التحالفات الإقليمية وانتشار عوامل الهشاشة أو الفشل في بعض الدول المجاورة.

وعليه، فإن تلاشي الجماعات الإرهابية والنجاح في محاصرتها ثم القضاء عليها بصورة نهائية في المنطقة المغاربية ومدارها الإقليمي لن يكون ممكنا على المدى القريب والمتوسط لعدم قدرة الدول إقليمية ودوليا على التوافق على إستراتيجية شاملة لمحاربة الإرهاب تستأصله من جذوره وتقضي على البيئة الحاضنة له، لاسيما في ظل تعقد الصراعات التي تظل تمدّ التنظيمات الإرهابية بأسباب البقاء. لكن رغم ذلك، ستستمر الجزائر في تعزيز قوتها لتحديد مصادر التهديد عن حدودها وترسيخ الأمن والاستقرار في محيطها الاستراتيجي من خلال السعي لإنهاء الحروب الداخلية في البلدان المتاخمة لها والتوسط لتسوية الانقسامات السياسية بها.

كما ستظل الجزائر تدافع على ثوابت سياستها الخارجية والأمنية المتمثلة في رفض الحل العسكري والأمني الذي لن يضمن القضاء على الجماعات الإرهابية ما دامت الظروف السياسية التي أنتجت تلك الجماعات لم يجر تغييرها. وعليه وإن عرفت التصورات الأمنية والإستراتيجية الجزائرية تطورا ملحوظا بحكم مستجدات الواقع الميداني وتعقيداته، إلا أنه ستظل العقيدة العسكرية الجزائرية راسخة بالشكل المتعارف عليه ورافضة الانخراط في مساع عسكرية إقليمية ودولية حتى ولو كانت تحت غطاء عربي، وهو ما يبرر رفض الجزائر المشاركة في التحالف العربي بقيادة السعودية في الحرب ضد اليمن ورفضها المشاركة في التدخل العسكري الفرنسي في مالي².

¹ صالح زياني، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، ابريل 2011، ص ص 309-329، متوفر على الموقع الإلكتروني :

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-special-2011> (19 ماي 2017).

² بورحة قوي، "مهددات الاستقرار : التحديات الأمنية ومستقبل الأوضاع في الجزائر"، (مرجع سابق ذكره).

لكن من الأهمية الإشارة، إلى أن التوتر الناشئ بين المبادئ الجزائرية ومقتضيات الوضع الراهن، فالجزائر إذا ما وجدت نفسها معنية مباشرة بتهديدات مرتفعة الحدة على مرمى حجر من ترابها كما كان الحال في الأزمة المالية، سيكون من الصعب جدا أن تتمسك بمذهبها الاستراتيجي لاسيما، وكما أنه في الوقت الذي ترفض فيه الجزائر تجفيف منابع تمويل الإرهاب بتجريم دفع الفدية فإن دولا غربية تجهض مسعاها بدفعها الفدية لجماعات إرهابية للإفراج عن رهائن¹.

وعلى الصعيد الثنائي، فإن تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية غير متوقع على المدى القصير للتعارض الشديد في مواقف الطرفين بخصوص قضية الصحراء الغربية، فالمغرب يشترط تسوية الملف بما يتماشى ومصالحته حيث يعتبر الصحراء شأنا داخليا يحظى بالأولوية القصوى لدى المملكة، وأن الجزائر هي حجرة تعثر في طريق استكمال المغرب لسيادته على كامل ترابه، وعليه فهو يرى أنه لا ينبغي أن تتم تسوية المشكلة في إطار الأمم المتحدة بل يجب أن تسوى بينه وبين الجزائر تمهيدا للشروع في تعاون مغاربي جدي في إطار اتحاد المغرب العربي.

أما بالنسبة للجزائر فهي ترى أن الطرفين المعنيين بنزاع الصحراء الغربية هما المغرب والبوليساريو اللذان يجب أن يعملوا سوياً من أجل إيجاد حل سلمي في إطار تسوية سياسية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، كما تدعو الجزائر إلى ضرورة الفصل بين مسألة تسوية النزاع ومسار الاندماج المغاربي بما يسمح بتقريب وجهات نظر الطرفين حول المسائل التوافقية قبل الخلافة².

وفي النهاية، فإنه وفقا لهذا الاتجاه لن تشارك الجزائر على نحو متميز في جهود إعادة صياغة النظام العالمي أو في ترجيح مواقفها لصالح دول الجنوب كما كان الوضع أعقاب الحرب الباردة، حيث ستستمر الجزائر في الابتعاد كليا عن مبدأ الالتزام بالدفاع المشترك عن أمن الدول العربية واستقرارها ليس فقط تحت دواعٍ دستورية وإنما نتيجة لتفطنها بغياب الوعي الإستراتيجي بين الدول العربية وانعدام التقارب في الفكر السياسي بسبب الخلافات والمصالح الشخصية، كما أن هذه الدول لم توفر في إطار التضامن العربي أي دعم للجزائر لتجاوز ما تكبدته خلال العشرية السوداء من ويلات أزمته الداخلية. إن ذلك يجعل الجزائر رغم خصوصيتها في رفض منطق الهيمنة الغربية والانصياع للأليات الدولية التي تسيطر عليها القوى الكبرى وإسنادها للقضايا العادلة ورفض التدخلات الأجنبية التي كانت وراء انهيار البناء الوطني للدول

¹ عبد النور بن عنتر، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، مجلة السياسة الدولية، 01 أكتوبر 2017، ص 101-102.

² عبدالنور بن عنتر، "الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع"، (مرجع سابق ذكره).

النصل الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري

وانكشافها الأمني، تواصل هي الأخرى السعي لترقية علاقات قوية مع أوروبا والولايات المتحدة والصين بشكل غير متكافئ بعدما كانت تحاول رَأب الصدع الذي أضعف الدول العربية وجعلها غثاء كغثاء السيل يجرفه الماء حيث يشاء، وهو ما يشير إلى استمرارية نهج التحرك المنفرد والسلوك القطري المقدس للسيادة وإغفال أهم مزية للعولمة.

إن مستقبل الأمن الوطني يتراوح بين الثابت والمتغير حيث تم عرض ثلاث اتجاهات مستقبلية متوقع حصولها في الجزائر، والتي أملتها محدّدات بيئتها الأمنية وتطورات الوضع فيها، حيث يتمثل الاتجاه الأول في خطر انزلاق الجزائر نحو الفوضى بسبب استمرار حالة الانفلات الأمني في الدوائر الإقليمية المحيطة بها وهشاشة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالداخل وهو تمثّل يعكس تقاطع دوافع عدم الاستقرار الداخلي مع العوامل الخارجية. أمّا الاتجاه الثاني فيشير إلى اقتناص الجزائر فرصة إحداث تغيير جدي يعزز التماسك الاجتماعي ويجنّب البلاد خطر التدخل الخارجي أو أيّة محاولات لزعة استقرار الدولة، بأن تركز اهتمامها على الرأس المال البشري كأساس للتغيير، واستغلالها لميزتها التفاضلية مع الدول الكبرى المتمثلة في الطاقة والأمن والعمل على تفعيل الإطار الجماعي المغاربي كمرجع لمواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة وتوفير حاضنة إقليمية ضدها، أمّا الاتجاه الأخير فيتمثل في وضع الاستمرارية في ظل الثبات وعدم تحسّن التوقعات بشأن التعديلات المبادر بها التي لن ترقى إلى تجنب الجزائر حالة التكلّس لثبات آلياتها.

خلاصة الفصل الرابع

يعد مشروع الإستراتيجية الأمنية المغربية امتدادا للإستراتيجية الأمنية الجزائرية في بعدها الإقليمي، باعتمادهما على مقارنة الأمن الشامل الذي يجمع بين المعالجة الأمنية والتنمية، والتأكيد على وحدة الأمن وعدم انفصاله عن أمن الدول الأخرى، مع السعي لخلق ممارسة مغربية للعمل المشترك تقود إلى تعاون أفقي حقيقي بين دول المغرب العربي، والتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين في مواجهة الإرهاب والإجرام على وجه الخصوص. إن هذا التكامل بينهما لا يعني وجود تطابق مطلق أو تشابه بين بقدر ما يعني وجود تفاعل بين المستويين يدعم تماسك بيئة الأمن الإقليمي ودور الجزائر كفاعل مركزي في المنطقة المغربية.

فرغم استحداث دول المغرب العربي ولأول مرة ميكانيزمات عملياتية للعمل الأمني المغربي والمتمثلة في لجنة المتابعة وفرق العمل المغربية الخمسة، إلا أنه إلى الآن لم يتم الشروع في تعاون جماعي منتظم لمواجهة التهديدات المشتركة وتضمينها في وثيقة الإستراتيجية المغربية الأمنية، بل لازالت دول المنطقة تسلك سلوكات تنم عن عدم نضجها للانخراط في صياغة مدركاتها السياسية والأمنية لمتطلبات المرحلة الراهنة وتطوير قدرة أنظمتها السياسية للانتقال من نطاق النظرة القطرية والهويات الضيقة المرتبطة بالحدود الوطنية، إلى نطاق الولاء لعموم المغرب العربي والاندماج في فضاءاته العربية والأفريقية والمتوسطة ثم الدولية، من موقع التّد المشارك لا من موقع التابع .

ولعلّ تباطؤ مسعى دول المغرب العربي في بناء رؤية أمنية موحدة تمكّنها من الولوج في شراكات أمنية مع القوى الكبرى كوحدة إقليمية، بدلاً من الخضوع لشروطها والعمل ضدّ مصالحها، جعلها تنهافت لإقامة شراكات متميزة أو إستراتيجية أو للحصول على صفة الحليف الأساسي مع دول الشمال على حساب التضامن المغربي. ذلك أن كثرة العداءات البينية والحسابات السياسية وطغيان النظرة التكتيكية على النظرة الإستراتيجية الشاملة جعلت من الشراكة الأمنية مع دول المدار المغربي، في إطار مبادرات التعاون الأورومتوسطية والأطلسية، تكتسب ثقلاً كبيراً مقارنة بمسعى الاندماج المغربي، فأضحت بذلك بديلاً عن تفعيل الاتحاد المغربي كإطار جماعي وجمعي فعال في المنطقة.

وفي خضم هذا الوضع، كان ولا يزال المغرب العربي نموذجاً للتنافس الأورو-أمريكي لما يتمتع به من مزايا جيو-إستراتيجية هامة جعلته في صميم اهتمامات هذه الأطراف الخارجية، فعلى الرغم من المواقف الرسمية البروتوكولية الداعية للاندماج المغربي، إلا أن هذه الأخيرة تلاءمت مع الوضع الانقسامي لدول المغرب العربي التي لا تستحضر مفهوم الوحدة إلا في الخطابات، في حين أنها تحوّل أنظارها باتجاه شمال حوض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهو ما جعلها تدعم منطق الدولة المركزية الذي أرسته هذه القوى في إطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب بالمنطقة، مراعية في ذلك نهج التوازن الإقليمي في علاقاتها تجاه المنطقة المغربية كإستراتيجية لعدم إثارة حفيظة أي طرف تجاهها، والتأكد من استمرار هذه الدول في مواقفها السلبية حيال بعضها وعدم بلورة إستراتيجية موحدة تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتجاه شعوبها.

خاتمة

لقد تبين أن الجزائر تواجه تحديات غير مسبقة في محيطها الإقليمي سواء من حيث حدتها أو تداخلها أو كثافة تلاحقها، جراء الأزمات والتوترات التي طالت - على أكثر من صعيد - العديد من دول المنطقة المغاربية ومدارها الإقليمي، وهو ما وضعها في حالة من الانكشاف الأمني، وعرضها لتحديات جسيمة يتم توظيفها في زيادة مصادر التهديد وزعزعة استقرارها - ليس هي فحسب - بل ستؤثر تداعياتها على جميع الدول، وعلى السلم والأمن الدوليين.

ومن أهم رواسب مهددات الأمن الوطني الجزائري تلك الخلفية التاريخية التي أنتجت مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، وخصوصا الخلاف الجزائري - المغربي، الذي وإن تمحور أساسا حول زعامة المركب الإقليمي المغربي، ومسألة الصحراء الغربية، فإنه يخص أيضا التناقضات البيئية تجاه القضايا المستجدة التي طرحتها التحولات الإقليمية والدولية، والتي اتخذها كل منهما مطيةً لتنافس بيني، ما أثر في البيئة الأمنية وزاد من توترها، كما أدت الارتدادات الأمنية السلبية لأزمة الساحل والضعف الدولاتي بها وهشاشتها وانهارها المحتمل والتدخل الأجنبي فيها، وسقوط النظام الليبي واندماج بعض الميلشيات المتطرفة في أجهزة الأمن الليبية وانتشار الأسلحة وتهريبها، بالإضافة إلى عائداتها من التجارة غير الشرعية بالمخدرات والبشر وشبكات تبييض الأموال إلى تحوّل الشريط الحدودي الجزائري إلى "مناطق حرة" أو "مناطق رمادية" استفحلت فيها التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، التي استغلّتها في تنفيذ اعتداءاتها وعملياتها الإجرامية ضد الجزائر، الأمر الذي جعل تأمين الحزام الحدودي للبلاد من أجل تلافى انتقال التهديدات ذات الطبيعة الهجينة إلى ترابها أولوية قصوى، ودفعها إلى أن تعيد هندسة المنظومة الأمنية للمنطقة المغاربية وامتدادها الإقليمي لتعزيز التعاون الأمني مع الدول الشريكة.

ولقد أملت الطبيعة العلائقية للتهديدات وعامل المجاورة الجغرافية المباشرة، والاعتماد الأمني المتبادل بين الجزائر ودول الجوار الإقليمي وترابط أمن الدول وسرعة انتشار التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها وأصنافها، ورخاوة الحدود على الجزائر - أكثر من أي وقت مضى - ضرورة التحلي بمزيد من اليقظة والحذر وتكريس مقاربة مستقلة للأمن متوافقة مع تصورها للتهديدات ومواجهتها، والمبادرة بترتيبات إقليمية تتيح لها إنفاذ رؤيتها وقراءتها لمسألة الأمن في محيطها الاستراتيجي، وهو ما سمح لها من تعزيز قدرات استباق المخاطر والتهديدات والاستعداد لحدوثها، من خلال محاولة تحويل القيود إلى مكاسب، وعدم السماح بتغلغل التهديدات إلى داخل التراب الجزائري.

وقد أثرت التهديدات في المنطقة المغاربية ومدارها الإقليمي على مدركات وأداء وسلوكيات الجزائر الأمنية والعسكرية، وعلى علاقاتها مع القوى الفاعلة في المنطقة، حيث تركز المقاربة الأمنية للجزائر على رؤية خاصة للمنظومة الأمنية في المنطقة، تستمدّ مدلولها من قيم التحرّر والاستقلالية التي طبعت الدولة منذ استقلالها، والقائم على رفض جميع أشكال التدخل الخارجي، على اعتبار أن حلول المشكلات الأمنية للمنطقة ينبغي أن تتأتّى من دول المنطقة ذاتها، ولا تفرض من أطراف أجنبية، في شكل حروب وحصار وضغوط، بما ينعكس على استقلال الدولة وسيادتها وسلامة أراضيها.

وفي هذا السياق، أظهرت الدراسة أن الجزائر تتمسك بضرورة اعتماد الدول على ذاتها في حل مشكلاتها، دون الانقاص من أهمية الشراكات والتعاون مع الخارج بدل التدخل، وذلك من أجل دعم قدرة الدول المتصدّعة على استعادة قوتها، وتوفير مساحة للحوار والوساطات مع الأطراف المتنازعة، لإنهاء الانفلات الأمني والتزام مبدأ حسن الجوار، كما تعتبر أن بوابة الانتقال الآمن للمستقبل يقترن بمنظومة التنمية الشاملة والمستدامة والتنمية الإنسانية التي تستهدف تحرير المواطن من الخوف والحاجة، باعتبارها متلازمة فعالة لمواجهة التهديد وعوامل اللااستقرار في المنطقة المغاربية وما جاورها.

وانطلاقاً من تجربتها (خلال العشرية السوداء)، توصلت الجزائر إلى أن الاعتماد على الحل الأمني لوحده غير كفيل بالقضاء على التهديدات الأمنية وعلى رأسها الإرهاب ومسبباته باعتباره التهديد الأخطر والأولى بالاستئصال لمساسه بسلامة الدول الوطنية وبقائها، وإحاقه ضرراً فادحاً بتوليفة الأمن والتنمية وأيضاً تقويضه لجهودها خارجياً وزيادته من تصاعد الخطاب المعادي للإسلام، بسبب القراءات المغلوطة عن الدين الإسلامي، وبالتالي تغذية خطاب التطرف، فتبنت إستراتيجية أمنية متكاملة ومندمجة تجمع بين التدابير الردعية والحلول الضرورية المكتملة، التي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية والسياسية.

ولقد تبين أن هذه الإستراتيجية الأمنية هي إستراتيجية مركبة من جانب عملياتي يتضمّن التدابير الأمنية والعسكرية التي تتخرط فيها قوات الجيش والدرك الوطني وحرس الحدود والشرطة والجمارك، والرامية إلى تشديد المراقبة على تنقل الأشخاص والبضائع وتعزيز التواجد العسكري على الحدود عدّة عتادا، ودعم قدرات التدخل السريع ورفع الجاهزية العملياتية للقوات المسلحة، وتطوير قدراتها الدفاعية عبر التخصيصات المالية والتشكيلية للقوات، وهو ما شكل منعطفا إستراتيجيا لمواجهة التهديدات اللاتمائية والهلامية والمتحركة،

من مخدرات وتجارة بالسلاح، وهجرة غير شرعية وتهديد سيبيراني، إلى جانب التهديد التقليدي القادم بالأساس من الحدود الغربية مع المغرب الأقصى الذي صممت بالأساس لأجله.

وعليه، عززت الجزائر من ترسانتها القانونية وإرساء آلية محكمة لمتابعة الميولات الإرهابية الجديدة، ومراقبة المقاتلين الإرهابيين العائدين من بؤر التوتر ومناطق الصراع، والعمل على حماية المرجع الديني وتدعيمه، والتركيز على مشاركة أوسع للرأي العام الداخلي، وإدماج المنظور الجنساني، أي توظيف المساواة الفعلية والعملية بين الجنسين في مجال مكافحة التهديدات واحترام المواطنة، وتخصيص مساحة أوسع للمشاركة والتعددية السياسية، ورفض التبعية والاختراق الدولي للمنطقة، كما قامت بترقية شبكات التعاون الأمني والسياسي مع دول الجوار على الصعيد الثنائي مع كل دولة على حدة، وعلى الصعيد المتعدد الأطراف من خلال خلق مسارات تعاونية أو بإطلاق مبادرات إقليمية مشتركة، والعمل على انتهاج مبدأ الحوار الشامل، وضمان تسوية سلمية دائمة للصراعات القائمة بانخراط جميع الأطراف المعنية.

إن المتغيرات التي أعقبت "الحراك العربي" دفعت دول المنطقة المغربية إلى استحداث تغييرات عميقة في سياستها الخارجية، وفي علاقاتها مع بعضها البعض، حيث أنه ولأول مرة أجمعت دول المغرب العربي على ضرورة تفعيل الاتحاد المغربي، وإيجاد آليات تنسيقية تعاونية من شأنها التقليل من المخاطر المتنامية التي أفرزتها المتغيرات في تونس وليبيا على وجه الخصوص، ليصبح بذلك المعطى الأمني متغيراً محورياً في إعادة بعث العملية التكاملية المغربية، والتأسيس على ذلك في بناء اتحاد المغرب العربي الجديد، وتمديده إلى مجالات التعاون الأخرى التي تعثرت في توحيده إلى الآن.

ولقد أظهرت هذه الدراسة، أنه رغم الجهود المبذولة في سياق بعث العمل المشترك، إلا أن المنطق الدولاتي الضيق وتباين وجهات النظر بين دول المنطقة، واستمرار التباعد الجزائري المغربي، قد أدى إلى تراجع الحديث عن إعادة تنشيط الاتحاد المغربي، وبناء إستراتيجية أمنية مغربية مشتركة، وعليه لا توجد رؤية أمنية موحدة ولا توجد مشاريع مشتركة جادة بين دول المنطقة تسعى لتجسيدها، ولا حتى آليات عملية لترجمتها على أرض الواقع، كما أن دول المنطقة المغربية تفضل تبني خيار التعامل الثنائي المباشر، بغرض مواجهة التحديات الطاغية نتيجة اللبس والغموض الذي يكتنف نياتها وسلوكياتها عوض العمل الجماعي، الذي يمكنها من التكفل بالشواغل الأمنية وفق منطق المبادرة وليس ردّ الفعل، وذلك بسبب غياب مركّب أمني مغربي جماعي فعلي، بل أكثر من ذلك هناك تصارع في الرؤى والأهداف السياسية والأمنية للدول المغربية، ممّا جعل حالة الاستقطاب والتنافس فرصة لتدخل الخصوم من الخارج.

وعلى الرغم مما يستدعيه الموقع الجغرافي والاستراتيجي والقواسم المشتركة التي يمكن البناء عليها من أجل تفعيل العمل المغربي المشترك، فقد توضح أن دول المنطقة المغربية أثرت تعزيز الشراكات الأمنية مع القوى الكبرى، على حساب أي تعاون جماعي مغربي، فعوض أن تستغل هذه الدول تجاذبات القوة على الصعيد الدولي بحياسة مجال للمناورة في ظل نظام التعددية القطبية غير المحكمة بما يخدم أمونها، إلا أنها انقادت إلى الانخراط في المسارات الأوروبية والأطلسية الموجهة لحوض المتوسط على حساب تنشيط الاتحاد المغربي، بشكل سمح لأطراف دولية أن تجد لها موطئ قدم في المنطقة، وأن تتعامل معها بمنطق ساحة الشطرنج، وبمنطق المراوغة الذي يقوم على تطوير علاقتها مع الجزائر أو المغرب، إلا بالمقدار الذي لا يدفع أي منهما إلى تعريض مصالحها للخطر، وهو ما ساهم في الحيلولة دون العمل البيئي المشترك وزاد من ارتباطات هذه الدول عضويا بالخارج.

ويبدو أن مشهد البيئة الأمنية للجزائر والمقترن بالهيكلية الجيوسياسية للمنطقة المغربية ومدارها الإقليمي وطبيعة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالداخل، قد اعتمد محتوى الاتجاهات المستقبلية التي تم طرحها على توجهات متباينة، أخذت بعين الاعتبار عدّة متغيرات، من بينها مصادر التهديد القائمة وخطوط الصدع الداخلية والإقليمية التي يمكن أن تخلق المزيد من التهديدات، أو تتمخض عن المزيد من فرص الانتعاش والازدهار، والتطورات السياسية الحاصلة بداخل الدولة، وأهدافها الإستراتيجية وتأهبها للتعامل مع مهددات أمنها، ودوائر العلاقات مع الفواعل الإقليمية والدولية، وغيرها من المتغيرات التي سمحت برسم معالم التحولات المحتملة ودراسة تداعيات التحديات الأمنية في المنطقة المغربية على الأمن في الجزائر.

وقد تم التوصل إلى أن التهديدات الأمنية التي تمس أمن الجزائر تتبع من مصادر عدة، كما أن إيجاد الحلول لتلك التهديدات عملية مستمرة، ضف إلى ذلك أن المنطقة المغربية التي تنتمي إليها الجزائر ومحيطها الإقليمي، من حيث كونها مركبات أمنية إقليمية، تتسم بانعدام الأمن، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الوحدات الأساسية التي يتكون منها ذلك المركب تجد صعوبة في مواجهة التهديدات العابرة للأوطان، واشتباكاتهما الخطيرة مع بعضها البعض، وفي إدارة متطلبات قيام الدولة، وإدارة القيود على الموارد وعلى الآليات التي تمكنهم من العمل الجماعي المشترك، ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن وفق منظور تشاؤمي اعتبار المنطقة المغربية منطقة ضحية لحالة انعدام الأمن، التي يمكن أن تنتقل إلى الجزائر وتؤدي إلى زعزعة استقرارها وتبلور مشهد أمني يتسم بالصراعات داخل الدولة، وبالحراب مع دول الجوار، مما سيحولها إلى ملاذ لجماعات متطرفة، في ظل غياب سلطة الدولة في بعض الدول مثل ليبيا، واستمرارية

الهامشية على المستوى المجتمعي والمؤسسي في دول أخرى، وعلى النقيض من ذلك، يفترض المنظور التفاولي، أن تشهد الجزائر تحسناً نوعياً، ويعني ذلك أنه باستثناء المفاجآت، فإن الأطراف والأحداث التي تؤثر في الأمن ستظل مستقرة نسبياً بما لا يتيح إلا مجالاً ضيقاً للتغيير نحو السلب، بحيث أن الوضع الأمني في الجزائر ستتغير ملامحه وتتفاوت متغيراته، بما يجعل الدولة ترنو تدريجياً نحو عملية تحول عميق تقود إلى تغيير إيجابي في المكونات الأساسية لبيئتها الداخلية، وللمشهد المغربي، بما يسمح بإعادة تشكيله على أسس جديدة، وبين الحدين فإن الاتجاه الأكثر ترجيحاً لمستقبل هذا الأمن هو الاتجاه الذي يضمن الاستمرارية بدون فعالية ولا تغير جذري في مستقبل الأمن الوطني الجزائري، أي بقاء الوضع الراهن على حاله بما به من تفاؤل أو تشاؤم من ثابت ومتغير مع العجز على إحداث نقلة نوعية على المدى القصير والمتوسط.

وفي الختام، يمكن القول بأن هذه التوقعات المستقبلية المطروحة تبقى نظريات افتراضية، ورهينة بالتطور الفعلي لآليات الوضع القائم في الجزائر والمنطقة المغربية وتطوراته، إذ قد يفرض الواقع تداخلاً بين اتجاه أو آخر وقد تتبدل أولوياتها، ولكن يبقى المحدد الأساسي في هذه الاسقاطات الاستشرافية قدرة الجزائر على التوفيق بين مبادئها وتصوراتها الأمنية ومقتضيات الواقع وتدارك قصور إستراتيجيتها الأمنية لدرء التهديدات.

أولا / الكتب

■ باللغة العربية :

1. إبراهيم نصر الدين، أحمد حلواني وآخرون ، حال الأمة العربية من 2014 - 2015 (الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول)، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
2. أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني الخليجي (دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات)، المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
3. أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2016.
4. أحمد سعيد نوفل، أسامة أبو ارشيد وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، فبراير 2014.
5. أحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
6. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979.
7. برتران باداي، دومينيك فيدال ، ترجمة نصير مروة ، من يحكم العالم؟ أوضاع العالم 2017، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2016.
8. بول بالطا، ترجمة فاغور كامل ، سياسة فرنسا في البلاد العربية، دار القدس، بيروت، 1985.
9. توفيق المديني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دراسة تاريخية سياسية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2006.
10. توماس شيلينج، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، إستراتيجية الصراع، الدار العربية للعلوم ناشرون - مركز الجزيرة للدراسات ، 2010.
11. حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، الجزائر.
12. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، دار المعارف، القاهرة، 1965.
13. سمير صارم، أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، دمشق، 2000.
14. عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013

15. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: واقع وأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
16. عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، دار طليطلة - دار بن طفيل، الجزائر، 2010.
17. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي) ، المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، 2005.
18. عز الدين قطوش، الجزائر والنااتو من العداء إلى الشراكة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015.
19. علي الدين هلال وجمال مطر، النظام الإقليمي العربي (دراسة في العلاقات العربية السياسية)، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.
20. عبد الله عبد العزيز اليوسف، الأنساق الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف ،جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
21. فارس لونيس، وليد عبد الحي، وآخرون، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية والتكوين العقدي العملياتي في رقية التهديدات غير المتوازية (فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص456.
22. فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى (دراسة في العلاقات العربية العربية والعربية الدولية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997 .
23. كريستوف رويتر، ترجمة محمد سامي الحبال، السلطة السوداء الدولة الإسلامية وإستراتيجية الإرهاب، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، الدوحة، 2016.
24. لواء أحمد بلال عز الدين، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مركز الدراسات العربية، القاهرة ، ص 288.
25. محمد إسماعيل علي، فكرة الإقليمية في جامعة الدول العربية وعلاقتها بالوحدة العربية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، 1972.
26. معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
27. محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2004.
28. محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوربي و أبعاد مشاريعه المتوسطة في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1997.

29. محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة (ملفات تحقيقات الإرهابية)، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002.
30. محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1994، ص 13.
31. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة لقانون الأمم (دراسة في كل من الفكر العربي الإسلامي)، مؤسسة المعارف، لبنان، 1971. ص 179.
32. مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 411.
33. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة (دراسات في الرهانات و الأهداف) ، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.
34. معتز محي عبد الحميد، الإرهاب وتجدد الفكر الأمني، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
35. ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة أحمد حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
36. مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
37. مصطفى الكثيري، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، الأردن.
38. منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات - الميادين - التحديات) ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 .
39. مجموعة باحثين، مالي عودة الاستعمار القديم، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة ، 2013.
40. نادية محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2014.
41. هشام العاشمي، عالم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، دار الحكمة ، لندن، دار بابل بغداد، 2015.
42. يوسف آمال، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة، الجزائر، 2007.

▪ باللغة الأجنبية:

1. Alexander WENDT, **Social Theory of International Politics**, Cambridge University Press, USA, 1999, p212.
2. André CHARLES JULIEU, **l'Afrique du Nord en marche** , Gollimard, paris, 1975.

3. Aymeric CHAUPRADE, **Les Intérêts Géopolitiques des acteurs de la crise du Mali : menace en Afrique du Nord et au Sahel et Sécurité Globale de l'Europe**, Ellipses, France , 2013.
4. Berramdane ABDELKHALEK, **Le Maroc et l'Occident**, Karthala, France, 1987, p 382.
5. Bertrand BADIE, **La fin des Territoires : Essai sur le désordre international et l'utilité sociale du respect**, Fayard, Paris, 1995.
6. Barry BUZAN, Ole WÆVER, Jaap DE WILDE, **Security: A new Framework for Analysis**, Lynne Rienner Publishers, UK, 1998.
7. Benjamin STORA, **Le Maghreb espace et frontières : le Maghreb dans les relations internationales**, CNRS Editions, France, 2011.
8. Centre d'Études Internationales, **Maroc – Algerie : Analyse Croisées d'un Voisinage Hostile**, Karthala, France, 2011.
9. Charles ZORGBIBE, **Histoire de l'Otan**, Édition complexes, Belgique, 2002.
10. Daniel VENTRE, **Cyberattaque et cyberdéfens**, La Voisier, Paris, 2011, P103.
11. Dario BATISTELLA, **Théories des Relations Internationales**, Presses de Sciences po, France, 2009.
12. Dieter OSE , Laure BORGOMANO–LOUP, **Security and stability in the Mediterranean region**, 2002.
13. DURAND Gwendal, **L'organisation d'Al-Qaida au Maghreb islamique. Réalité ou manipulations ?**, L'Harmattan, Paris, 2011.
14. Frédéric ENCEL , **Géopolitique du printemps arabe**, Presse Universitaire de France, France, 2014.
15. John BURTON, **Global Conflicts**, wheat sheaf books, Brighton, 1984
16. John BAYLIS and Steve SMITH, **Globalization of World Politics**,second ed. oxford university press. New york, 2001.
17. James N. ROSENAU , **The United Nations in a Turbulent World**, Lynne Rienner publishers.London, 1992.
18. Jean–François DAGUZAN, **Le dernier rempart ? : Forces armées et politiques de défense au Maghreb**, Publisud, 01 Janvier 1998.
19. Jean Jaque ROCHE et Charles Philippe DAVID, **Theories de la Sécurité**. Montchrestien, Paris, 2002.
20. Jean Robert HENRY, Gérard GROG, **Politiques méditerranéennes : entre logiques étatiques et espace civil– une réflexion franco–allemande**, Karthala, 2000.
21. Joanna F. DeFranco, **What Every Engineer Should Know About Cyber Security and Digital Forensics**, Boka Raton : CRC press, 2014.

22. Karl Wolfgang DEUTSCH, **Political Community and the North Atlantic Area**, Princeton University Press, USA, 1957.
23. Krasner STEPHEN, **Sovereignty**, Princeton University Press, UK, 1999.
24. Martti LEHTO, Pekka NEITTAANMÄKI, **Cyber Security: Analytics, Technology and Automation**, Springer International Publishing, Switzerland , 2015.
25. Michel FOUCHER, **l'Obsession des Frontières**, Perrin, Paris, 2007.
26. Michel Dillon, **Politics of Security**. Routledge London, 1996.
27. Matt MC DONALD, **Introduction: Constructivism and security**, Paul Williams, UK, 2008.
28. Paul D WILLIAMS, **Security Studies**, Routledge, UK, 2008.
29. Peter Hough, **understanding global security**. London routledge, 1ed, 2004.
30. Pierre BERTHELET, **Chaos International et Sécurité Globale: la sécurité en débats**, EPU, France, 2014.
31. Roderic H.DAVISON, **Where is the Middle East?**, Richard H Nolte, Atherton, USA, 1963.
32. Samulel LAURENT, **Sahelistan de la Libye au Mali au cœur du nouveau jihad**, Éditions du Seuil, France, 2013.
33. Thierry BALSACQ, **La politique européenne de voisinage: Complexe de Sécurité à géométrie variable**, L'harmattan, France, 2007.
34. Yahia H.ZOUBIR, Louisa Dris AIT HAMADOUCHE, **Global Security Watch–Maghreb: Algeria, Libya, Morocco and Tunisa**, ABC CLIO, USA, 2013.

ثانيا / الرسائل الجامعية

- 1- لعجال أعجال محمد الأمين، **استراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي**، (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2006-2007).
- 2- حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011).
- 3- سعدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2015-2016).
- 4- النان ولد المامي، **اتحاد المغرب العرب و آفاقه المستقبلية**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996).

- 5- خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995).
- 6- طارق رداق ، الاتحاد الأوربي-من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005).
- 7- عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، جوان 2002).
- 8- لامية فريجة، راضية لعور، سميرة شرايطية، تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007).
- 9- مختار بن هبية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية -حالة البلدان المغاربية-، (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة، قسنطينة، 2007-2008).
- 10- مناعي ليديا، الاتحاد المتوسطي: نحو جماعة أمنية متوسطة، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010).

ثالثا / المجالات والدوريات

■ باللغة العربية :

1. أحمد دريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011 .
2. أحمد طعيبة، مليكة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، دفاتر السياسية والقانون ، العدد 15، جوان 2016.
3. إدريس عطية، "تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال أفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4، ديسمبر 2015 .
4. آسية بن بوعزيز، "سياسة الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات، 7 مارس 2015.
5. إيهاب خليفة، "الإرهاب الذكي.... كيف توظف الحركات المتطرفة التطورات التكنولوجية"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 210، فيفري 2015.
6. الحافظ النوني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أبريل 2014.

7. العايب نصر الدين، بامجيد عبد المجيد، "قراءة في الواقع الأمني لمنطقة المغرب العربي وتأثيره على القضية الصحراوية"، مجلة المركز الديمقراطي العربي، 2018.
8. بخوش صبيحة، "الهجرة غير الشرعية وتدايعياتها على شمال أفريقيا - الجزائر نموذجاً"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مجلد 1، العدد الأول، المركز الديمقراطي العربي - ، 2018، برلين.
9. بطرس بطرس غالي، "الأمن وحفظ السلام في أفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 79، 1985، القاهرة.
10. بن شنان مصطفى، "الأمن والتعاون في حوض المتوسط"، مجلة انتقالية واستشفاف، العدد 2، 2001.
11. تمغارت اسمهان، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 2013.
12. جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 331، 2014.
13. جمال رضوان، "الأمن السيبراني: أولوية في استراتيجيات الدفاع"، مجلة الجيش، العدد 603، 2015.
14. حساني حسين، "إدارة خطر الكوارث الطبيعية في الجزائر: الواقع والآفاق"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، 2014.
15. حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة"، مجلة سياسات عربية، العدد 21، 2016.
16. حسن بن أحمد الشهري، "الإرهاب الإلكتروني حرب الشبكات"، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد 4، العدد 8، 2015.
17. دحموح طاهر، "الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، 2018.
18. زواتي صورية، "التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة مفهمة الأمن"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد الأول، 2014.
19. سعيدي ياسين، "اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 462، أوت 2017.
20. صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 5.
21. صالح زياني، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.
22. صليحة كباي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، ديسمبر 2012.

23. عادل عبد الصادق، "استخدامات الفضاء الالكتروني من منظور التدخل الخارجي"، مجلة السياسة الدولية، 2010.

1. عبد اللطيف بوروي، "العلاقات الأوروبية المغربية بعد عام 2001 : تعاون بلا شراكة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 428، 2017.

2. عبد الغفار عفيفي الدويك، "معظلة تعريف الإرهاب في الفكر والممارسة الدوليين"، مجلة السياسة الدولية، 2011.

3. عربي بومدين، فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 465، 2017.

4. عبد النور بن عنتر، "تهديدات هجينة"، مجلة العربي الجديد، أكتوبر 2014 .

5. عبد النور بن عنتر، "إشكالية التسلح في المغرب العربي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 3، 2014.

6. مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً"، مجلة المفكر، العدد 11، 2014.

7. مصطفى دلة أمينة، "العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 49 و50، 2016.

8. نور الدين دخان، عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016.

■ باللغة الأجنبية :

- Abdennour BENANTAR, « **Mediterranean Regional Security Building: Pursuing Multilateralism** », in Royal United Services Institute, *Euro Mediterranean Security: Moroccan and British Perspectives*, Alastair Cameron , November 2010 .
- Abdennour BENANTAR, « **Complexe de Sécurité Ouest-méditerranéen : Externalisation et sécurisation de la migration** », L'Année du Maghreb, N° 9, 2013.
- Abdennour BENANTER, « **Repenser les relations OTAN_Maghreb : perspectives et limites d'un dispositif régional de sécurité limité au Maghreb** », in Brahim Saily (dir.), L'Otan et le Maghreb.
- Abdelkader ABDERRAHMANE, « **Algeria's Foreign Policy: The View From The Edge African** », *Journal for prevention and Combating of Terrorism*», Vol 5, N°1, December 2016.

- André BOURGEOT , « **La crise malienne : vers une recomposition géopolitique des espaces sahariens** », in Mansouria Mokhefi et Alain Antil (éd.), *Le Maghreb et son sud : vers des liens renouvelés*, CNRS Éditions–IFRI.
- Aomar BAGHZOUZ , «**The Mediterranean policy of Algeria**», L'Année du Maghreb, CNRS, 2007.
- Aomar BAGHZOUZ , « **La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin** », L'Année du Maghreb , N°2, 2005/2006.
- Ayse CEYHAM, Dillon WAEVER, « **Analyser la sécurité** », Cultures et Conflits, 1998, pp. 31–32.
- Bakary SAMBE, « **Radicalisation Islamique et enjeux sécuritaire au Sahel: de l'influence wahhabite au terrorisme** », European foundation for democracy, octobre 2013.
- Benjamin STORA, « **Maroc–Algérie : Réflexion sur les relations complexes, difficiles, Les Cahiers de l'Orient** », N°58, 2000.
- Beaulieu BROSSARD PHILIPPE, Charles–Philippe DAVID, « **Le blindage des frontières selon les théories des Relations Internationales : contribution et dialogue** », L'espace Politique, N° 20, 2013 .
- Charles GLASER, « **The Security Dilemma Revisited** », World Politics, N°1, Octobre 1997.
- Crisis GROUP, « **Sahara Occidental : le coût du conflit** », Rapport Moyen–Orient/Afrique du Nord, N°65, 11 juin 2007.
- Chrif DRISS, «**Rethinking Maghrebi Security : The Challenge of Multilateralism in the Maghreb** », in *Global Security Watch–Maghreb: Algeria, Libya, Morocco and Tunisia*, ABC CLIO, USA, 2013.
- Daniel BACH, « **Régionalismes, régionalisation et globalisation** » in : Mamoudou Gazibo et Céline Thiriot, dirs., *L'Afrique en Science Politique*, Paris: Karthala, 2009.
- David MITRANY, «**The task of state manship in our time is not to keep the nations peaceufully, but to bring actively to gether**», the rood to security, National Peace Council , London, 1944.
- Edwin BAKKER, Christophe PAULUSSEN et Eva ENTENMANN, « **Dealing with European Foreign Fighters in Syria: Governance Challenges & Legal Implications**», ICCT Research Paper, Décembre 2013.
- Gordon MACE, « **Vers le développement d'une communauté de sécurité** », Institut québécois des hautes études internationales, université Laval,Canada, Avril 2011 .
- Groupe de diagnostic stratégique, « **Radicalisation islamiste et filières djihadistes** », Rapport de la 26^{ème} Session nationale « Sécurité et Justice », INHESJ, N°3, 2014/2015, Juillet 2015.

- Hocine LABDELAOUI, « **la gestion des frontières en Algérie** », Institut Universitaire Européen Florence Robert Schuman, Centre For Advanced Studies, 2008.
- Helena CARRAPIÇO, « **Chansing Mirages? Reflections on concepts of security through the study of the securitization of organized crime**», International Studies Association, San Francisco, March 2008.
- International Crisis Group, « **Tunisie : violences et défis salafiste** », Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, N°137, 13 février 2013.
- International Crisis Group, « **La Tunisie des frontières: jihad et contrebande** », Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, N°148, 28 novembre 2013.
- **Jean-François COUSTILLIERE**, « **Les rapports Europe-Maghreb en matière de sécurité et de défense** », L'Année du Maghreb, N°4, 2008.
- Jean Paul LACASSE, « **Les nouvelles perspectives de l'étude des frontières politiques: Revue de quelques contributions récentes** », Cahiers de géographie du Québec, vol 18, N° 43, 1974.
- Laurence AIDA AMMOUR, « **Security issues emerging in the maghreb and the sahel after arab spring printemps**», Panorama, 2012.
- Mathieu RIGOUSTE , « les représentations de l'immigration maghrébine », Migrants, Migrations, El harga, revue NAQD, n° 26-27, Alger, 2009.
- Michael BARNET, «**Regional security after the Gulf War**», Political Science Quartely, Vol 111, N°4, 1996-1997.
- Mohammed Chafik MESBAH, « **Le dialogue méditerranéen de l'Otan : un point de vue algérien** », in Brahim Saidi , L'Otan et le Maghreb, L'Harmattan, France, 2014.
- Mohammed MUsETTE, Said SOUAM et André BOURGEOT , « **Migrations Africaines** », Droits et Politiques , Vol 1, CREAD , Alger, 2012.
- Pieter D Wezeman, Siemon T.WEZEMAN, «**Trends In International Arms Transfers 2014**», Sipri Fact Sheet, Mars 2015.
- Peter.R NEUMANN, «**Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000 ; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s**», ICSR, 26 janvier 2015.
- Rachid EL HOUDAIGHI, « **L'Algérie et le Sahara Occidental : Esquisse d'un jeu politique à somme nulle** », in Centre d'Études Internationales, Maroc- Algérie : Analyse croisée d'un voisinage hostile, Khartala, 2011.
- Reiner MARCOWITZ , Andreas WILKENS , «**Une Europe des citoyens : Société civile et identité européenne de 1945 à nos jours** », Convergences, vol 80 , Berne , 2014 .
- Robert JERVIS, « **Cooperation under the Security Dilemma** », World Politics, N°40, Janvier 1978.
- Robert JERVIS, « **Was the Cold War: A Security Dilemma ?** », Journal of Cold War Studies, N°4, 2001.

- Sihem DJEBBI, « **Les complexes régionaux de sécurité** », Éditions IRSEM, N° 5, Mai 2010 .
- Thierry BALZAQ, « **Qu'est ce que la sécurité nationale** », Revue Internationale et Stratégique, N° 52, 2003.
- Thomas MESZAROS, « **Systeme contre société : Deux concepts antithétiques ? Quand la « nouvelle vague » de l'École anglaise défie l'idée de société internationale** », revue Études internationales, Vol 39, Numéro 3, Septembre 2008.
- Thomas HEGGHAMMER, «**The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad**», International Security, N° 53, 2010.
- Tiébilé DRAMÉ, « **Une conférence inter-malienne pour sortir de la crise et restaurer une paix juste et durable au Mali** », in Jacques Frémeaux, Philippe Evanno, Aymeric Chauprade, Menaces en Afrique du Nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe, Paris, Ellipses, 2013.
- Yahia ZOUBIR, « **La Politique Etrangère Américaine Au Maghreb: Constances et Adaptations** », MERIA Journal, Juillet 2006.
- Yahia ZOUBIR, « Les États-Unis et le Maghreb : Primauté de la Sécurité et Marginalité de la Démocratie », **L'Année du Maghreb, N° 2, 2005-2006.**
- Youcef BENACEUR, « **la législation environnementale en Algérie** », La revue algérienne, N° 03 , 1995.

رابعا / النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1. قرار محكمة العدل الدولية، صادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975، والمتعلق بالاعتراف بحق الصحراويين في تقرير مصيرهم، والمطابق لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 والمصادق عليه في ديسمبر 1960.
2. معاهدة إعلان قيام اتحاد المغرب العربي في 19 فبراير 1989.
3. بياني الجزائر والرباط الصادرين على التوالي بتاريخ 09 جويلية 2012 و 21 أبريل 2013.
4. وثيقة الجزائر والقضاء على الراديكالية تجربة للتبادل، الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية، سبتمبر 2015.
5. قرار وزارة المالية مؤرخ في 31 ماي 2015، والمتعلق بإجراءات تجميد أو حجز أموال الأشخاص والمجموعات والكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة. الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة في 31 ماي 2015.
6. قرار وزارة المالية مؤرخ في 21 نوفمبر 2017، والمتعلق بتجميد و/أو حجز أموال الأشخاص والمجموعات والكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة. وزارة المالية الصادرة بتاريخ 21 نوفمبر 2017.

خامسا / التقارير

1. تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة عن عام 2006 الصادر سنة 2007.
2. تقرير معهد بوتوماك للدراسات السياسية حول نزاع الصحراء ودور اللوبي المغربي في الولايات المتحدة الأمريكية الصادر سنة 2009.
3. تقرير مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف) حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، الصادر في ديسمبر 2010.
4. تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط و فهم الصراع في ليبيا، الصادر في جويلية 2011.
5. تقرير مركز الجزيرة حول تجمع الساحل الخماسي الصادر في 22 سبتمبر 2014 .
6. تقرير مشترك للمفوضية الأوروبية موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق حول مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، الصادر في 18 نوفمبر 2015.
7. تقرير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالجزائر الصادر في 14 نوفمبر 2016.
8. الحصيلة الإحصائية لسنة 2017 للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها.

سادسا / الملتقيات والندوات

1. حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008.
2. غريب محمد، "الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008.
3. صالح صالح، "الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة، و الشراكة المتوازنة"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، تنظيم: جامعة سطيف، بتاريخ 09/08 ماي 2009.
4. بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة

- منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008.
5. بوزعور عمار، "الشراكة الأورو متوسطية -الجزائرية"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصاد الجديد"، الجزائر، 22 و 23 أبريل 2003.
6. قايد صالحو، "هكذا نشأ الإرهاب وهكذا تم القضاء عليه"، مداخلة ضمن اليوم البرلماني "مكافحة الإرهاب الدولي الجديد: القواعد والآليات"،الجزائر، 2015.
7. سمير بودينا، "الحدود التاريخية والطبيعية والمصالح الحيوية والجيوسياسية"، مداخلة ضمن ملتقى دولي " الحدود ومفارقاتها: مقاربات متعددة"، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، 24 و 25 أكتوبر 2014، المملكة المغربية.
8. منصر جمال، "تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، قسنطينة، 2008
9. لخضر عمر الدهيمي، "الهجرة السرية في الجزائر" مداخلة ضمن الندوة العلمية "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، السعودية، فيفري 2010.

سابعا / المواقع الالكترونية

■ باللغة العربية :

1. باسم راشد، "التحوط الاستراتيجي: سياسة القوى الصغرى في الخليج.. احتواء إيران نموذجا"، نقلا عن <http://rawabetcenter.com/archives/11521>:
2. بوحنة قوي، مهددات الاستقرار: التحديات الأمنية ومستقبل الأوضاع في الجزائر، نقلا عن <http://ahwalelbelad.com/news/55156.html>.2016
3. تركماني عبد الله، مكانة المغرب العربي في عالم متغير، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن : <http://www.dctcrs.org/s3512.htm>2008
4. تركماني عبدالله ، تحديات مغاربية ، الحوار المتمدن - العدد: 2500 - 2008 / 12 / 19، المحور: اليسار ، الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي، نقلا عن: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=156785article>
5. حكيم غريب، إشكالية التكامل المغاربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة ، نقلا عن [/https://www.sasapost.com/opinion/maghreb-integration](https://www.sasapost.com/opinion/maghreb-integration)
6. رماح الدلقموني، الجرائم الالكترونية... عندما تصبح التقنية وسيلة للإجرام، نقلا عن <http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2015/4/6>
7. صالح عبد النوري، وضع المخدرات وإدماؤها وسياسة مكافحتها، نقلا عن <https://rm.coe.int/drug-situation-and-policy-by-salah-abdennouri-former-general-director-/168075f0e2>

8. عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع، نقلا عن <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33D78146-E54C-439F-97FD-13F3785A17FA>
9. عبد النور بن عنتر، الحلف الأطلسي والدول المغاربية: توازنات جديدة، نقلا عن <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/20111030104333366884.html> :
10. عبد القادر مساهل، الجزائر ستحتضن في 2016 ندوتين حول مكافحة الإرهاب، نقلا عن : http://www.mae.gov.dz/news_article/3501.aspx
11. عبد اللطيف الحناشي، العلاقات التونسية الليبية: مرتكزاتها معطياتها، مساراتها المحتملة ، نقلا عن : <http://studies.aljazeera.net/>
12. لبيض رضو، البيئة والتغيرات المناخية في الجزائر وآفاق التنمية، نقلا عن : <https://www.makalcloud.com/post/pvn3ou11v>
13. مونية رحيمي، آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي 2011، نقلا عن : <http://studies.aljazeera.net/:78-reports-218113954-hm>
14. محمد المهدي شنين، ما بعد الوفرة ... مآلات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط، نقلا عن http://bohothe.blogspot.com/2015/01/blog-post_12.html
15. محمد الأشهب، المغرب العربي و الهاجس الأمني، نقلا عن: <http://www.aqlem.com/article>
16. منى الاشقر جبور، "الأمن في الفضاء السيبراني: الأمن المعلوماتي والأمن القانوني"، نقلا عن: <http://www.yimg.com/kq/groups/.../ÇáÃã+Ýí+ÇáÝÖÇÁ+ÇáÓíÈiÑí.doc>
- نبيل درويش، المغرب العربي ، عودة الهاجس الأمني"، نقلا عن: <http://www.uawast.com.pletails.asp?section=45.article=407596>
17. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس : تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة، جوان 2017، نقلا عن : <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item>

■ باللغة الأجنبية :

1. Borzou DARAGAH, «**Algeria: A Giant afraid of its own shadow**», Financial Times, 3 avril 2013, disponible sur : <https://www.ft.com/content/5e3b9414-9b84-11e2-a820-00144feabdc0>, (consulté le 7 Octobre 2017).
2. Commission Européenne, «**Une stratégie globale pour la politique étrangère et de sécurité de l'Union européenne** », Bruxelles, 28 juin 2016, disponible sur : <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-10715-2016-INIT/fr/pdf>, (consulté le 23 Septembre 2017).
3. Eric DENÉCÉ, « **forces spéciales et groupes d'intervention antiterroristes algériens** », CF2R, 2013, disponible sur : www.cf2r.org/fr/bulletin-de-documentation/forces-speciales-et-groupes-intervention-antiterroristesalgeriens.php, (consulté le 20 Avril 2017).

4. Laurence AÏDA AMMOUR, « **L'Algérie et les crises régionales: entre vellités hégémoniques et repli sur soi** », JFC Conseil, disponible sur : <http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crisis-regionales.pdf>, (consulté le 05 Avril 2015).
5. Lawrance AIDA AMMOUR , « **Evolution de la politique de défense algérienne** », Centre français de recherche sur le renseignement, 2013, disponible sur : www.cf2r.org/fr/bulletin-de-documentation/evolution-de-la-politique-de-defense-algerienne.php, (consulté le 26 Aout 2017).
6. Mehdi LAZAR, Sidi-Mohamed NEHAD, « **Vers une nouvelle Algérie ?** », diplomweb Online , 8 décembre 2013, disponible sur :<http://www.diploweb.com/Vers-une-nouvelle-Algerie.html#nh13>, (consulté le 23 Septembre 2017).
7. Mehdi TAJE, « **La déstabilisation de l'Algérie: scénario catastrophe pour la Tunisie** », Leaders, 15 juillet 2015, disponible sur : <http://www.leaders.com.tn/article/17521-la-destabilisation-de-l-algerie-scenario-catastrophe-pour-la-tunisie>, (consulté le 13 Octobre 2017).
8. Mohamed CHAOUCHI, « **Algérie : Violences intercommunautaires à Ghardaïa : quels enjeux?** », Diploweb.com online, 4 janvier 2015, disponible sur : <http://www.diploweb.com/Algerie-Violences.html>, (consulté le 23 Mars 2017).
9. NATO, « **Le Dialogue méditerranéen de l'OTAN** », 28 novembre 2011, disponible sur : http://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_60021.htm, (consulté le 23 Octobre 2017).
10. NATO, « **Chicago Summit Declaration** », 20 mai 2012, disponible sur : http://www.nato.int/cps/en/SID-B83237D5-B60EA88E/natolive/official_texts_87593.htm, (consulté le 2 Novembre 2017).
11. NATO, « **Le Partenariat pour la paix** », 22 juin 2017, disponible sur : http://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_50349.htm
12. Oxford Economics Group, « **The Report :Algéria 2017** », disponible sur <https://oxfordbusinessgroup.com/algeria-2017>, (consulté le 8 mars 2017).

ثامنا / الجرائد

■ باللغة العربية :

- الوطن أونلاين
- الشروق أونلاين.
- جريدة البلاد أونلاين.
- وكالة الأنباء الجزائرية.
- الخبر.

■ باللغة الأجنبية :

- El Watan.
- La Gazette du Maroc.
- Le Matin.
- Le Monde diplomatique.
- Le Reporter.
- MarocHebdo Maghress.
- Washington file.
- Associated Presse.
- Jeune Afrique .
- L'Economiste.
- Le Monde.
- Le Quotidien d'Oran .
- Liberté.

تاسعا / الفيديوهات

- Jean Christoph VICTOR, Les Dessous des cartes : Les Nouveaux Murs, [enregistrement vidéo] [en ligne], Diffusée en Février 2017, Arte, Disponible sur : <https://www.youtube.com/watch?v=TFhFNQLkPFg>, consulté le (15 Février 2017).
- Ramtan LAMAMRA, l'Algérie a atteint avant terme la majorité des OMD pour la période 2000-2015, [enregistrement vidéo] [en ligne], diffusé le 25 octobre 2016, disponible sur : <http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20161025/91943.html>, consulté le (26 Aout 2017).
- Barry BUZAN « introduction aux études sécuritaires, [enregistrement You Tube], disponible sur : «<http://www.politics-ar.com> <http://www.facebook.com/PoliticsAr> <http://www.twitter.com/PoliticsAr>.

قائمة الأشكال

- شكل 1: مسار النشاط الارهابي في الجزائر (عدد الارهابيين المحيدين) 109
- شكل 2: تعداد المقاتلين الأجانب الواردين من البلدان الاسلامية 111
- شكل 3: أكبر 20 مصدر للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق 111
- شكل 4: المقاتلين الارهابيين من المنطقة المغاربية 112
- شكل 5: أعداد المقاتلين حسب الدول حتى 1 فبراير 2016 112
- شكل 6: تطور الجرائم الالكترونية في الجزائر 122
- شكل 7: الأقراص المهلوسة المضبوطة من سنة 2010-2017 128

قائمة الملحق

الملحق	العنوان
01	الحصيلة الإحصائية لسنة 2017 للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها
02	خريطة تبين الطرق والمعايير المتخذة من طرف مهربيّ المخدرات بشتى أنواعها (الكيف المعالج والكوكايين والهيريويين).
03	كميات المؤثرات العقلية المحجوزة حسب أنواعها.
04	خريطة توضح المسالك البرية للمهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من الجنوب الجزائري
05	مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة لمنع عمليات الاختطاف للحصول على فدية وحرمان الإرهابيين من الاستفادة منها.
06	شكل حاجز هيسكو

الملحق رقم 01 : الحصيلة الإحصائية لسنة 2017 للديوان الوطني لمكافحة

المخدرات وإدمانها

المجموع العام للكميات المحجوزة

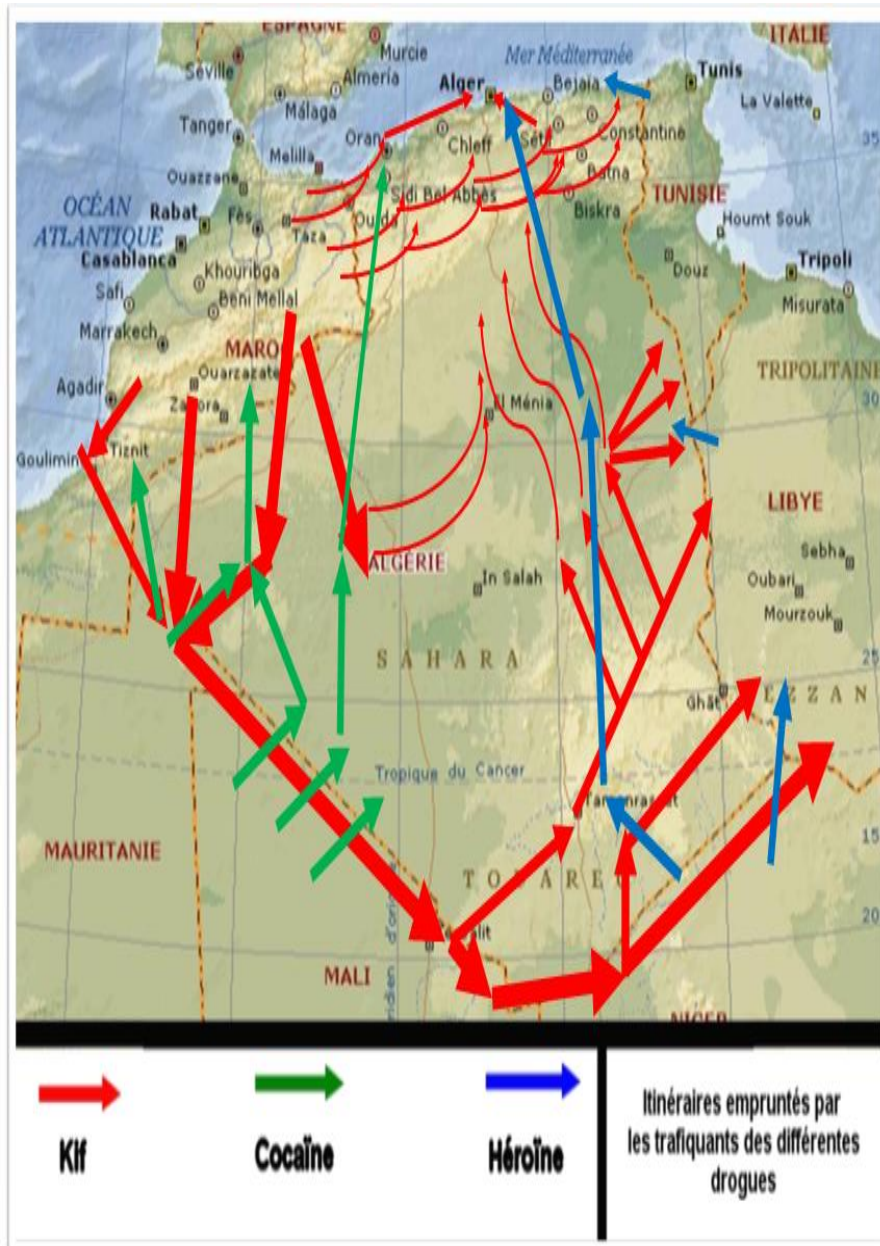
التصنيف حسب نوعية المخدرات	الكميات المحجوزة خلال سنة 2016	الكميات المحجوزة خلال سنة 2017	التغير	%
القنب	راتنج القنب	52 609,907 كلغ	-56 479,223	-51,77
	حشيش القنب	--	+28,841 كلغ	+100
	بذور القنب	642,5 غ	+471	+73,31
	نبات القنب	507 نبته	+3 200	+631,16
الكوكايين	59 099,411 غ	6 279,407 غ	-52 820,004	-89,37
الكراك	23 غ	631,2 غ	+608,2	+2 644,35
الهيروين	1 403,823 غ	2 120,965 غ	+717,142	+51,08
الأفيون	خشخاش الأفيون	--	--	--
	بنور الأفيون	554,380 غ	--	-554,380
	نبات الأفيون	1 060 نبته	--	-1 060
المؤثرات العقلية	1 072 394 قرص	1 201 792 قرص	+129 398	+12,07
	741 قارورة	284 قارورة	-457	-61,67
	32 كبسولة	355 كبسولة	+323	+1 009,38
	--	12 علبة	+12	+100

المصدر: الموقع الالكتروني للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

الملحق رقم 02 : خريطة تبين الطرق والمعابر المتخذة من طرف مهربي

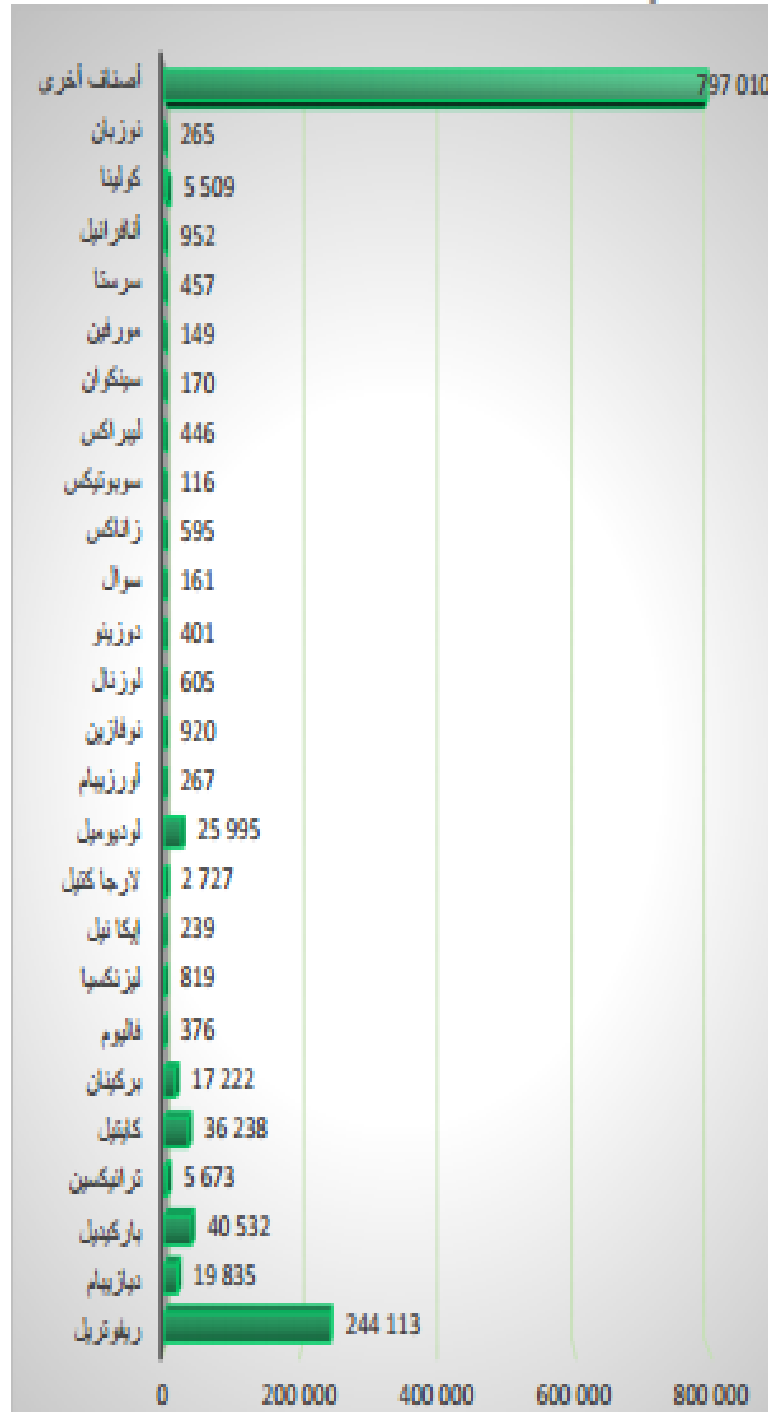
المخوات

الطرق والمعابر المتخذة من طرف مهربي المخدرات



المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني

7.1. كميات المؤثرات العقلية المحجوزة حسب الأنواع:

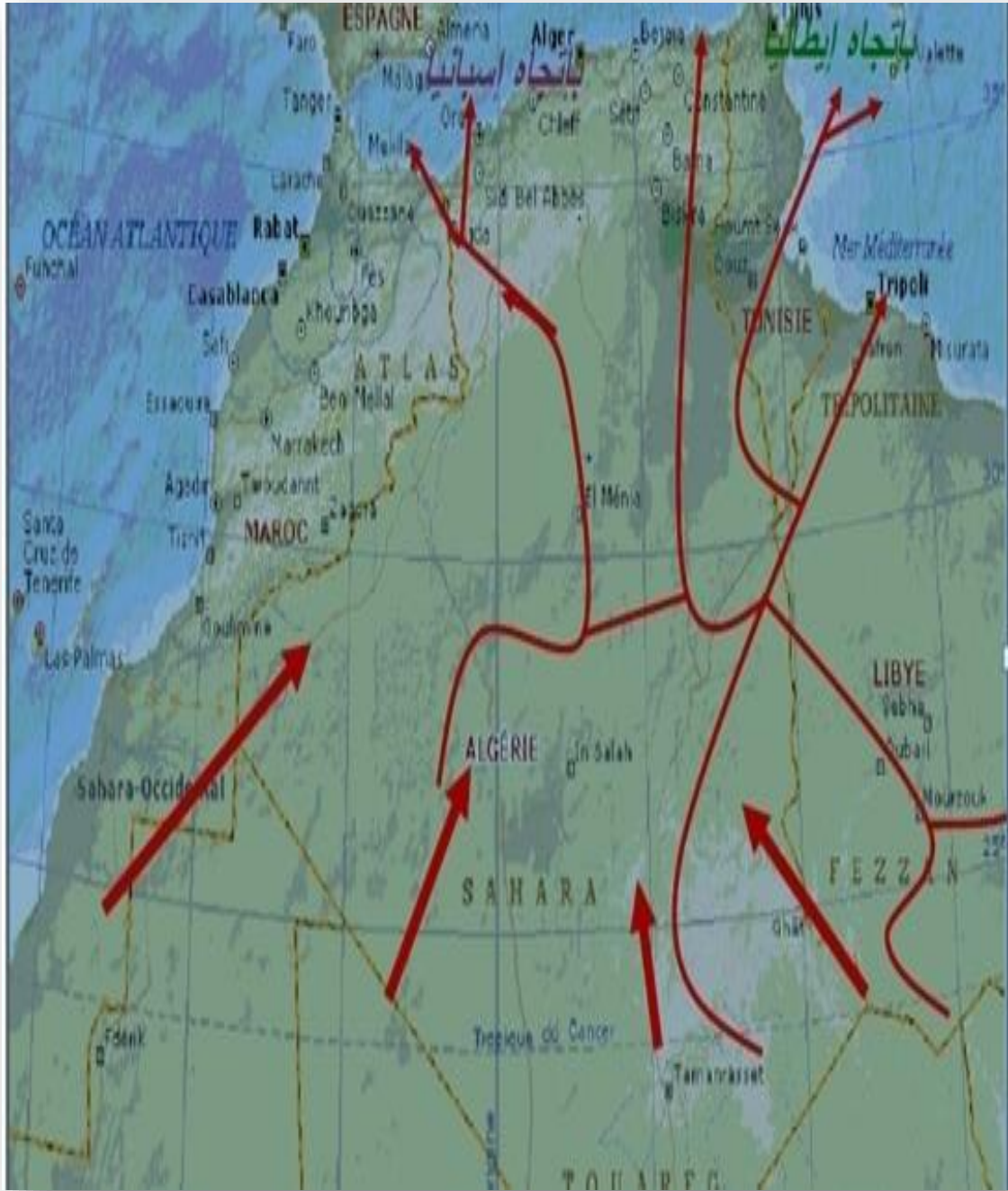


الكمية المحجوزة (فرض)	الأنواع
244 113	ريفوتريل
19 835	ديازيبام
40 532	باركيديل
5 673	ترانكسين
36 238	كانتيل
17 222	بركينان
376	فالسيوم
819	ليزنكسيا
239	إيكانيل
2 727	لارجاكتيل
25 995	لوديوميل
267	أورزيبام
920	نوفازين
605	لوزنال
401	دوزينو
161	سوال
595	زاتاكس
116	سوبروتيكس
446	ليبراكس
170	سينكونان
149	مورفين
457	سرستا
952	أنالرانيل
5 509	كولينا
265	نوربان
797 010	أصناف أخرى
1 201 792	المجموع

المصدر: الموقع الإلكتروني للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها (2017)

**الملحق رقم 04 : خريطة توضح المسالك البرية للمهاجرين غير
الشوعيين انطلاقا من الجنوب الجزائري**

خريطة المسالك البرية للمهاجرين غير الشرعيين

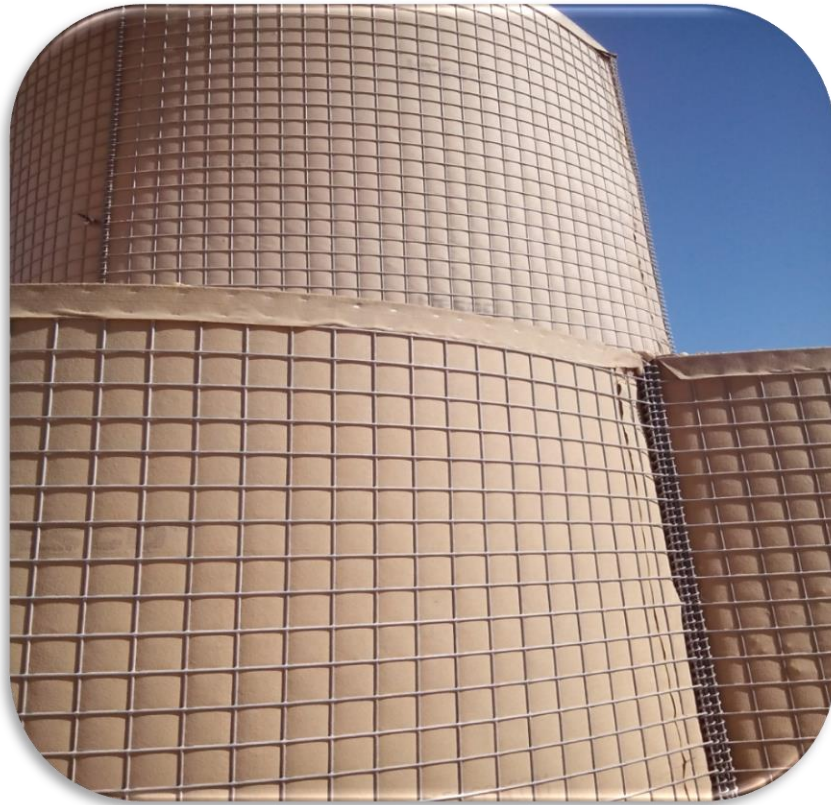


المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للأمن الوطني (2014)

الملحق رقم 05 : مذكرة الجوائر بشأن الممرسات الجيدة لمنع عمليات الاختطاف

للحصول على فدية وحرمان الإرهابيين من الاستفادة منها

الملحق رقم 06 : شكل حاجز هيسكو



الفهرس

1.....	مقدمة
13.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمقاربة موضوع التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية
14.....	المبحث الأول : ماهية الأمن و(الأمن الوطني) .
14.....	المطلب الأول : أسس مفهوم الأمن و جدلية تعريفه
18.....	المطلب الثاني : خصوصية الأمن الوطني وتركيبته :
24.....	المبحث الثاني : تطور المقاربات النظرية من المفهوم التقليدي إلى المفهوم "الموسع" للأمن.
24.....	المطلب الأول : المقاربة الواقعية للأمن
27.....	المطلب الثاني : مسارات توسيع مفهوم الأمن وتعميقه
33.....	المبحث الثالث : علاقة الأمن الوطني بالأمن الإقليمي
33.....	المطلب الأول: الوظيفة الأمنية للبناء الإقليمي
43.....	المطلب الثاني : التهديدات الأمنية وواقع الحدود
53.....	المبحث الرابع : ديناميكية الأمن الإقليمي في منطقة المغرب العربي
53.....	المطلب الأول : المقاربات النظرية في بناء الأمن الإقليمي
59.....	المطلب الثاني : رسم الأقاليم وتحديد المركبات الأمنية:
60.....	المطلب الثالث : المركب الأمني المغاربي على ضوء المنظورات الإستراتيجية للأمن الإقليمي
72.....	الفصل الثاني: مهددات الأمن الوطني الجزائري في المنطقة المغاربية وتداعياتها الأمنية.
73.....	المبحث الأول : طبيعة العلاقات البينية لدول المغرب العربي:
73.....	المطلب الأول : مظاهر الاستقطاب المغاربي وانعكاساته على الجزائر
79.....	المطلب الثاني: خصوصية السياسات المغربية نحو الجزائر
90.....	المبحث الثاني : مسارات الوضع الإقليمي وتداعياتها على الجزائر
90.....	المطلب الأول : أزمة الساحل والصحراء
97.....	المطلب الثاني : التهديدات المتأتية عن الانتفاضات العربية
105.....	المطلب الثالث : التهديدات ذات الأولوية في إطار إتحاد المغرب العربي وتداعياتها على الجزائر
132.....	المطلب الرابع : التهديدات البيئية

133.....	الفصل الثالث: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة المغاربية وآلياتها
134.....	المبحث الأول : تصور الجزائر الأمني ومقاربتها الشاملة في مواجهة التهديدات الأمنية
134.....	المطلب الأول: المذهب الاستراتيجي ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
141.....	المطلب الثاني: أبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية
149.....	المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية في مدارها الإقليمي
149.....	المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر في مواجهة الإرهاب
166.....	المطلب الثاني : إستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية
184.....	المبحث الثالث : بناء الدفاع الوطني وقدرته في مواجهة التهديدات الهجينة
185.....	المطلب الأول : تطوير القدرات وإصلاح المنظومة الدفاعية
188.....	المطلب الثاني : جاهزية الدفاع المستمر وتأمين الحدود
192.....	المطلب الثالث: المشاركة المجتمعية الحدودية والأبعاد الجنسانية في مكافحة التهديد
199.....	الفصل الرابع: آفاق الأمن الوطني الجزائري
200.....	المبحث الأول : دور الجزائر في بناء إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة
200.....	المطلب الأول : واقع الأمن في دول اتحاد المغرب العربي
208.....	المطلب الثاني : الترتيبات الأمنية في بناء الإستراتيجية الأمنية المشتركة
217.....	المبحث الثاني : الجزائر ومبادرات الحوار والتعاون الأمني في المحيط الإقليمي للمنطقة المغاربية :
217.....	المطلب الأول : الجزائر ومشروع البناء الأمني المتوسطي
239.....	المطلب الثاني : تطور العلاقة الثنائية بين الجزائر وحلف الناتو
253.....	المبحث الثالث : آفاق الأمن الوطني الجزائري في الإطار المغاربي
253.....	المطلب الأول : الجزائر في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية
260.....	المطلب الثاني : توقعات مستقبلية للبيئة الأمنية في الجزائر
276.....	خاتمة
281.....	قائمة المراجع و المصادر
297.....	قائمة الأشكال
298.....	قائمة الملاحق